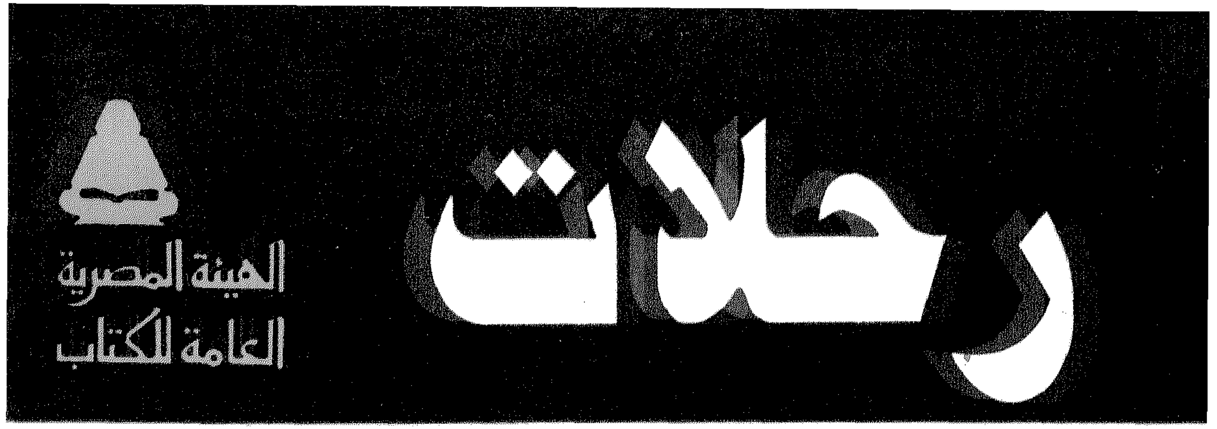


رحلات مؤرخ

د. عبد العظيم رمضان

اهداءات ٢٠٠٢
أ.د/عبد العظيم رمضان
القاهرة





رحلات مؤرخ

خواطر وانطباعات

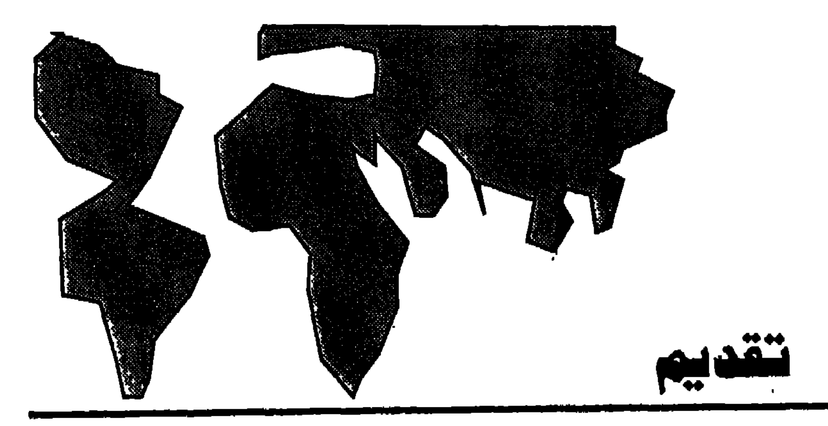
د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٦

الإخراج الفنى

صبرى عبد الواحد



تقديم

يسرنى أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب الذى يتضمن خواطرى وانطباعاتى عن البلاد التى زرتها فى الشرق والغرب، ونشرت فى حينها فى مجلة «أكتوبر»، ولقيت بعض الترحيب من القراء لما اختلط فيها من ماض وحاضر، وتاريخ وسياسة، وتقييم ونقد لمظاهر الحياة الاجتماعية فى تلك البلاد مع مقارنة بين تلك الظروف وظروف حياتنا الاجتماعية.

ومن الطبيعى أن تكون رؤية المؤرخ مختلفة عن رؤية غيره ممن تختلف ثقافته عنه، فالمؤرخ يحمل فى ضميره التاريخ، ويعرف أصول الأشياء، وتتمثل فى ذهنه الحضارات البشرية، وكل ذلك يغذى رؤيته بعمق تاريخى تتميز به عن رؤية غيره.

ويشتمل الكتاب على سبع رحلات، أولها رحلتى إلى إستانبول وأثينا، وهى تحت عنوان: «خواطر مؤرخ فى عاصمة الخلافة»، وهى فى ست مقالات بدأ نشرها ابتداء من ١٣ يناير ١٩٨٥ إلى ٣ مارس ١٩٨٥، بعناوين «خواطر مؤرخ فى عاصمة الخلافة»، و«بين استانبول والقاهرة»، و«خواطر بين الإسكندرية وأثينا واستانبول»،

«بين أمل صابيين على البوسفور وعدوية على النيل»، «من القسطنطينية القديمة إلى استانبول الحديثة»، وأخيراً «مجوهرات العثمانين ومجوهرات أسرة محمد على».

أما الرحلة الثانية فهى رحلتى إلى تونس. وهى تحت عنوان «خواطر مؤرخ فى تونس الخضراء»، وهى فى ست مقالات بدأت فى ٧ أبريل ١٩٨٥ إلى ١٢ مايو ١٩٨٥، تحت عناوين: «خواطر مؤرخ فى تونس الخضراء»، «معارك المؤرخين بين مصر وتونس»، «بين السمك المصرى والحوت التونسي»، «جرائم الاغتصاب بين مصر وتونس»، «التوانسة ونجيب محفوظ ووهم القدر المكتوب»، «السياحة بين مشايخ الزيتونة ومشايخ الأزهر».

أما الرحلة الثالثة فهى رحلتى إلى نيويورك، وهى تحت عنوان: «خواطر مؤرخ بين ناطحات السحاب»، وتتكون من أربع مقالات بدأ نشرها فى ١٨ أغسطس ١٩٨٥ إلى ٨ سبتمبر ١٩٨٥، وهى: «خواطر مؤرخ بين ناطحات السحاب»، «المرشد إلى شوارع نيويورك»، «جنون العظمة فى نيويورك»، «مقهى الأمم المتحدة فى نيويورك».

أما الرحلة الرابعة، فهى رحلتى إلى نيودلهى ودلهى فى الهند وكراتشى فى باكستان. وقد نشرت تحت عنوان: «خواطر مؤرخ فى بلاد لا تركب الأفيال». وتتكون من ست مقالات بدأ نشرها فى ١٣ أبريل ١٩٨٦، إلى ٢٧ يوليو ١٩٨٦، وهى: «خواطر مؤرخ فى بلاد لا تركب الأفيال»، «عندما قال غاندى: كان سعد زغلول أستاذى»، «مصر والهند بين الهرم وتاج محل»، «مصر بين الجامعة

الإسلامية والجامعة العربية»، و«عندما عرض عبدالناصر على السوفيت التخلى عن عدم الإنحياز»، و«التحكم فى الشعوب بـ«الريموت كونترول».

أما الرحلة الخامسة فهى رحلتى إلى قبرص، وقد نشرت تحت عنوان: «خواطر مؤرخ بين القبارصة»، وتشتمل على مقالين نشراً فى ٤ و١١ يناير ١٩٨٧، وهما: «من شارع مصر إلى شارع مكاريوس»، و«الخط الأخضر فى نيقوسيا». وقد تحدثت فيهما عن زيارتى للعاصمة نيقوسيا، ومدينة ليماسول، ومدينة بافوس التى هى مصيف قبرصى جنوب غربى الجزيرة القبرصية، ثم زيارتى للقسم التركى من الجزيرة وميناءه «كيرينيا» فى الشمال.

أما الرحلة السادسة فهى بعنوان: «خواطر مؤرخ فى بلاد الفرنجة»، وتشتمل على ثلاث مقالات نشرت فى ٧ يونية ١٩٨٧ و٢١ يونية ١٩٨٧ و٥ يوليو ١٩٨٧، وقد تحدثت فيها عن خواطرى فى لندن وواشنطن وبولتيمور وسان دييجو، وهى: «من شعوب لها ذقون إلى شعوب لها عقول»، و«المنسحبون من العصر والذين يسابقون العصر»، و«من العقلية الزراعية إلى العقلية الصناعية.

أما الرحلة السابعة والأخيرة فى هذا الكتاب، فهى رحلتى إلى المغرب، وهى تحت عنوان: «خواطر مؤرخ فى المغرب الأقصى» وقد نشرت فى أربع مقالات من ١٤ أغسطس ١٩٨٨ إلى ١١ سبتمبر ١٩٨٨ تحت العناوين الآتية: «خواطر مؤرخ فى المغرب الأقصى»، و«على أنغام الموسيقى الأندلسية»، و«من المئذنة المصرية إلى الصومعة المغربية»، و«عندما ساندت فاطمة رشدى نضال المغرب».

وأخيراً فإنى أشكر الأستاذ صالح محمد صالح مدير إدارة الجمع التصويرى، وأشكر السيد مصطفى محمد على الذى قام بجمع هذا الكتاب بكفاءة ودقة تشهد بكفاءته.

وأرجو أن يجد القارئ الكريم فى هذا الكتاب ما ينشد من فائدة ومتعة.

والله الموفق

الهرم فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٥

د. عبد العظيم رمضان


١
خواطر مؤرخ
فى عاصمة الخلافة



(١)

خواطر مؤرخ فى عاصمة الخلافة!

منذ تيقظ وعيي السياسي في الأربعينيات، أدرت ظهري لعاصمة الخلافة السابقة - استانبول - لأسباب كثيرة، أولها: أن تجربة الحكم العثماني في مصر لم تكن تجربة سارة، فبالإضافة إلى أن مصر توقفت عن أن تكون مركز الأحداث، على نحو ما كانت طوال العصور الفاطمي والأيوبي والمملوكي، بعد أن انتقل مركز الأحداث إلى الآستانة (التي أصبح اسمها حالياً «استانبول») . فإن الحكم العثماني قد عزل مصر عن الحضارة الأوروبية، التي كانت في ذلك الوقت - أي طوال القرون الأربعة من الـ ١٦ إلى الـ ١٩ - تغير مصير البشرية وتنقلها من المرحلة الإقطاعية، إلى المرحلة الرأسمالية . وفي الوقت نفسه حفل الحكم العثماني، بكثير من الاضطرابات السياسيه الناتجة عن الصراع، بين الوالي والحاميات العثمانية، والمماليك في مصر، وعلى رأسهم «شيخ البلد»، كما حفل بكثير من المظالم أيضاً.

وبالإضافة إلى ذلك فإن انتمائي للفكر القومي، الذي كان ينمو في مصر طوال القرن التاسع عشر، والذي شهد أوجه على يد «الوفد»

---

* أكتوبر في ١٣ يناير ١٩٨٥

الذى فجر ثورة ١٩١٩ ، والذى كان يستهوينى منه بصفة خاصة جانبه التحررى، المتمثل فى تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبى، أياً كان لون هذا الاحتلال، وتحرير الشعب من الحكم الاستبدادى الوطنى ـ هذا الانتماء للفكر القومى، كان من شأنه أن يقيم حاجزاً فكرياً وعاطفياً، بينى وبين كل فكر يقوم على أساس آخر غير رابطة الوطن. ولما كانت فكرة «الجامعة الإسلامية» مقترنة بدولة الخلافة العثمانية، فقد صرفنى هذا عن استانبول، على الرغم من أن استانبول لم تعد عاصمة دولة الخلافة، إنما أصبحت عاصمة لدولة قومية، هى تركيا الحديثة التى أسسها كمال أتاتورك.

يضاف إلى ذلك عامل شخصى طريف، هو أننى بحكم انتمائى لأسرة مصرية صميمة، كنت أنظر بسخرية إلى من ينظرون إلينا باستعلاء من الأسر التى تختلط أنسابها بأصول تركية، ويرون فى ذلك علامة من علامات الشرف والتفوق على العنصر المصرى الخالص، أو يرون أنهم «أصحاب أصل»، ونحن «بدون أصل»!. وكانت هذه السخرية تتزايد مع تزايد نبرة الاستعلاء عند البعض.

وقد عبر نجيب الريحانى عن هذه السخرية بأسلوب رفيع فى مسرحية «إلا خمسة»، التى شاهدها جمهورنا على الشاشة الصغيرة، حيث يمثل فيها المرحوم الشاب عادل خيرى دور محام مصرى ناشئ عثر على خريطة لكنز، وتمثل المرحومة مارى منيب شخصية سيدة من أصل تركى تملك المنزل الذى يوجد فيه الكنز، ويمثل شقيقها شخصية عاطل ثرى يستخدم الكرباج فى التعامل مع العنصر المصرى!.

وربما كانت هذه الصورة الساذجة هى ما حملته معى إلى استانبول فى أواخر ديسمبر الماضى (١٩٨٤) لحضور مؤتمر عن

العلاقات المصرية التركية! وكثيراً ما تتغلب مثل هذه الصور التى ترسخت فى ضميرنا منذ الطفولة، على كل دواعى العقل والمنطق والحقيقة. لقد كان لدى شوق أن أرى العنصر التركى الأصيل، غير المختلط بأى عنصر آخر، وكيف يتعامل مع الآخرين، وبصورة أخرى كنت أريد أن أتعرف على الشعب التركى، كما تعرفت على شعوب أخرى تمتد على مساحة القارة الأوروبية والقارة الأمريكية.

وأعترف بأن الصورة التى كانت فى ذهنى منذ نعومة أظفارى، قد تغيرت تماماً بعد زيارتى إلى استانبول. فقد هزنى الأدب الرفيع الذى يتحلى به الشعب التركى، والسلوك المتحضر الذى يسلكه فى تعامله مع نفسه ومع الآخرين، كما هزتنى اللغة التركية، التى تزخر بما لا تزخر به لغة أخرى فى العالم من آداب الخطاب، والرفق بمشاعر الآخرين والحرص على توفير الاحترام الكامل لهم، مهما تباينت مراكزهم.

وبطبيعة الحال فإننى لا أعرف التركية، ولكن الفضل فى ذلك يرجع إلى صديقى الأستاذ الدكتور فتحى النكلاوى، أستاذ اللغة التركية بجامعة الأزهر، الذى يتحدث التركية كما يتحدثها أهلها، وقد ألقى محاضرته باللغة التركية بطلاقة أثارت دهشة الأتراك، وكانت كثيراً ما أداءه يقولى إنه يتحدث التركية «رى اللبلب»!.

وهذه المفاجأة بالنسبة لى تثير قضية مهمة سبق أن ثارت بينى وبين نفسى بعد معايشتى للشعب الإنجليزى. هذه القضية هى: هل نحكم على الشعوب بسلوك أهلها فى أوطانهم، أو فى الأوطان التى يستعمرونها.

وكنت قد أثرت هذه القضية حين أتت لزيارتى بمكتبى بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة لندن، صديقة إنجليزية أسدت إلى صنيعاً لا ينسى عندما نزلت لندن لأول يوم، بدون معرفة طويلة سابقة. ولم تستطع الصديقة أن تحسم القضية، كما لم أستطع أنا أيضاً، وإن كان رأيى أن المثل المصرى: «المرء ابن مهنته» يفسر المسألة، فوظيفة المستعمر غير وظيفة المواطن العادى، وقد تفرض الظروف على المواطن، حين يدعى للخدمة فى أى بلد كجندى مستعمر، سلوكاً لا يتفق مع التحضر، خصوصاً أن وظيفة المستعمر ليست هى نشر الحضارة والثقافة وعادات بلده فى الأدب والسلوك العام!، إنما وظيفته فرض سيطرة بلده على الشعب المستعمر، وقمعه بكل وسائل القمع والإرهاب.

وللأمانة التاريخية، فإن وظيفة الجندى التركى فى مصر فى الأصل، لم تكن مماثلة لوظيفة الجندى الإنجليزى، بسبب المناخ الإسلامى للعصر، والذى لم يكن المصريون يشعرون معه بأنهم تحت سيطرة مستعمر يريدون التخلص منه، وإنما كانوا يشعرون بأنهم تحت حكم إسلامى يشمل معظم المسلمين فى أنحاء الأرض، ولم تكن فكرة القومية (بمعنى أن يحكم المصريين حكام مصريون) قد ظهرت فى ذلك الحين، فمادام الحكام حكاماً مسلمين، سواء كانوا أتراكاً أو شراكسة أو ألباناً أو أكراداً أو غير ذلك من الأجناس، فإنه يكون حكماً مقبولاً من المصريين بوجه عام. وبالتالى كانت وظيفة الجنود الأتراك فى مصر، الذين كانوا ينتظمون فى «الأوجاقات» العثمانية، هى نفسها الوظيفة التى يقوم بها حالياً الجيش المصرى

والبوليس المصرى مجتمعين، وهى الدفاع عن البلاد ضد الأعداء الخارجيين، وحفظ الأمن فى الداخل ضد مثيرى القلاقل وقطاع الطرق والمفسدين، من اللصوص وغيرهم.

وعلى سبيل المثال، فقد كان من وظائف هذه «الأوجاقات» ـ أى الفرق العثمانية ـ مراقبة أسعار السوق، ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية وتهديد طرق المواصلات، ومراقبة الأراضى الزراعية، والمحافظة على شبكات الرى، والإشراف على توزيع المياه على القرى، وحماية الأمن فى الريف، إلى غير ذلك.

أقول كانت هذه فى الأصل وظائف الحامية العثمانية فى مصر، ولكن هذه الوظائف انحرفت عن غاياتها، بعد أن انصرفت تركيا، فى عهد تقهقرها، عن إرسال الجنود إلى مصر، فاستقرت «الأوجاقات» التى كانت موجودة بها، وانتظم كثير من المماليك فيها حتى كادت عضوية هذه «الأوجاقات» تقتصر على المماليك، واندمجت فى حياة الشعب المصرى منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر. وفى القرن الثامن عشر كان قد تزايد فيها عنصر المماليك، حتى فقدت صفتها كحامية عثمانية، وأصبحت فرقاً تابعة للأمراء المماليك، وفقدت وظائفها، وأصبحت مجرد أداة لا تجيد سوى نهب أموال الفلاحين وظلمهم.

وفى البداية حين كانت الدولة العثمانية لا تزال تسيطر على الأمور، كانت تستجيب لشكاوى الأهالى من الظلم، وتعمل على معاقبة المسيئين، كما حدث حين تولى محمد باشا منصبه كوال فى عام ١٦٠٧، فقد خاض حرباً ضد «أوجاقات السباهية»، التى كانت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

منوطاً بها إدارة الريف، وألحق بها الهزيمة فى الخانقاه (الخانكة) وقتل عدداً كبيراً من قادتها، ونفى حوالى الثلاثمائة إلى اليمن، الأمر الذى سعد به المصريون، واعتبروا هذا الانتصار لمحمد باشا على «أوجاقات السباهية» الثلاثة، بمثابة «فتح ثان لمصر من الدولة الشريفة العثمانية أيدها الله تعالى»!.

على أن هذا التدخل لإبطال مظالم هذه «الأوجاقات» انتهى بعد أن فقدت صفتها العثمانية، وبعد أن فقدت مبرر بقائها، وبعد أن دخلت فيها عناصر كثيرة من السكان المحليين للاستمتاع بامتيازاتها، حتى أصبح الانتماء إلى صفوف هذه الأوجاقات «إحدى الأمنيات العزيزة عند الفلاح المصرى»! - كما يقول الدكتور عبدالرحيم عبدالرحمن فى كتابه «الريف المصرى». وفى الحقيقة أن هذا النظام إنهار بأسره عند مجىء الحملة الفرنسية.

كان لابد من هذا الاستطراد، الذى فرضته الإجابة عن السؤال الذى أثرناه وهو: هل نحكم على أى شعب مستعمر بسلوكه فى بلده أو بسلوكه فى البلد الذى يستعمره؟. ومنه يتضح أن النماذج التى شهدتها مصر، وشهدها شعبها، من سلوك الشعوب المستعمرة، لا تعبر عن حقيقة أخلاق هذه الشعوب ودرجة تمدنها وتحضرها داخل بلادها.

وهذا هو السر فى شعورى بالاندهاش، لما لمسته فى الشعب التركى من أدب عال، وأمانة تامة، واستقامة فى السلوك. وقد كان هذا فى الحقيقة أحد جانبى الصورة، أما الجانب الآخر فيتمثل فى الشحنات العاطفية التى فجرتها زيارتى لاستانبول فى فكرى

ووجدانى، ففى استانبول، وعلى الرغم من حاجز اللغة، فإنك تشعر بأنك فى بلد تربطك به صلات القربى والدم والدين والحضارة والتاريخ المشترك. ولولا اللغة لكان من الطبيعى أن تكون تركيا بلداً عربياً!.

ومع ذلك فبالنسبة للغة، فقد أمضيت فى سنة ١٩٧٣/ ١٩٧٤ عاماً دراسياً كاملاً فى جامعة قسنطينة بالجزائر، لم أفهم فيها أكثر من ثلاثين أو أربعين كلمة من اللغة التى يتكلمها الجزائريون فيما بينهم! وهذه الكلمات حصلت عليها بعد أن وضعت لها قاموساً! لأنها تمثل الكلمات الأساسية التى لا يمكن الاستغناء عنها لشراء الطعام وممارسة الحياة العادية، حتى إن كلمتى «بطيخ» و«شمام» كانتا تشيران إلى مدلولين مختلفين تماماً، فكلمة «بطيخ» تطلق على «الشمام»، أما البطيخ فيطلق عليه اسم «دلاع»!.

وأذكر أننى لم أستطع أبداً متابعة أى حديث يدور بين جزائريين، سواء فى مكان عام كمقهى أو أوتوبيس، أو فى مكان خاص. ويكفى أن أعرض على القراء بعض ألفاظ القاموس التى علقت فى ذهنى من اللغة الجزائرية، ومدلولاتها فى اللغة التى نستخدمها فى مصر، ليعرفوا أنها كانت لغة مختلفة تماما.. رغم أن قسنطينة تعد عاصمة الشرق الجزائرى، وهى أكثر الجهات الجزائرية التى تأثرت بالعربية.

فهم يطلقون على الدجاجة اسم «فلوسة» وعلى الديك اسم «سردوك»، وعلى الحذاء اسم «سوباط» وعلى الجورب الرجالى اسم «تقشير»، وعلى الجورب النسائى اسم «ليباء»، وعلى دولاب الحائط

اسم «ديبــاراء»، وعلى البــيض اسم «عظام»، وعلى البــسلة اسم «جلبانة»، وعلى الكوسة اسم «جروات»، وعلى البامية اسم «جنوية»، وعلى الليمون اسم «قارص»، وعلى الكبريت اسم «زلاميطة»، وعلى المظلة اسم «صيوانة»، وعلى المرتب اسم «السلاك»، وعلى الراديو اسم «البوصط»، وهكذا!.

والطريف أنهم يفهمون لحد كبير ما نتكلمه نحن المصريين، بسبب نشرة الأخبار التى تذاع بالعربية الفصحى، والأفلام المصرية، ولكن من الصعب جداً على المصريين متابعة التمثيليات الجزائرية أو الأفلام أو الأحاديث العادية بين الأفراد، وهذا كله رغم أن الجزائر بلد عربى أصيل على مدى التاريخ الإسلامى كله، وبمعنى أدق منذ عام ٨٦ هجرى!.

فإذا نحن انتقلنا إلى تركيا، وجدنا الحال - على المستوى اللغوى - شبيها. فقد اعتنق الأتراك الإسلام منذ القدم، وخدم علماؤهم المشهورون الإسلام والعربية بالمؤلفات والشروح والتعليقات، وتأثرت اللغة التركية بلغة القرآن تأثراً كبيراً، حيث أمدت لغة القرآن اللغة التركية بأكثر من ثلثيها!، حتى جاءت حركة تركيا الفتاة فى أوائل هذا القرن، ونجحت ثورة كمال أتاتورك، وأخذ يصبغ تركيا بصبغة تركية بحتة، عن طريق تخليص اللغة التركية من الألفاظ العربية، واستبدال كلمات تركية بها. ولكن اللغة التركية احتفظت بالعديد من الكلمات العربية بالضرورة، قد يتعذر تمييزها بسبب اختلاطها بالأدوات اللغوية التركية، ولكن المرء يسمعها هنا وهناك فى أحاديث الأتراك، لتذكره بالرابطة المشتركة التى لا تنفصم.

ومع ذلك فليس المرء بحاجة إلى سماع الألفاظ العربية فى ثنايا اللغة التركية، لتذكره بالرابطة بين الشعب العربى والشعب التركى، بل يكفيه أن يعرف أنه ينطق فى حياته العامة والخاصة بألفاظ تركية تأثرت بها اللغة العربية التى يتكلمها الشعب المصرى فى مصر!.

ففى بحث ألقاه الدكتور رمضان عبد التواب، عميد كلية الآداب بجامعة عين شمس، فى الندوة التى حضرتها فى استانبول عن العلاقات المصرية التركية، يتناول العلاقات اللغوية بين التركية والعامية المصرية، أورد قائمة مطولة بهذه الألفاظ التى يستخدمها المصريون، باللفظ والدلالة التركية فى كثير من الأحيان.

من هذه الألفاظ: «برضه» بمعنى أيضاً، و«عربية» بمعنى سيارة، و«ياميش» بمعناها المعروف، و«أويمة» بمعنى الأثاث عليه حفر ونقوش، و«بشاورة» بمعنى ممسحة السبورة، و«بوية» بالمعنى المعروف، و«أزان» أو القزان» بمعنى الوعاء الكبير، و«الكوبرى» بمعنى الجسر فوق الماء، و«كرباج»، و«ياقة» القميص، و«كبشة»، أى مغرفة، و«قفطان»، و«شراب» أو «جورب» بمعنى ما يلبس فى القدم، و«شاكوش»، و«جزمة» أى حذاء، و«جردل»، و«ألاضيش» أى أتباع، و«أوزى» للخروف الصغير، وتنطق بالتركية «قوزو»، و«جوخ» و«شنكل» لمشبك الباب أو الشباك، و«ضولمة» للمحشى من الخضر، و«كراكون» لمركز الشرطة، و«شنطة»، و«طابور».. إلى غير ذلك من الألفاظ، مع استبدال حرف الفاء فى التركية بحرف الواو فى العامية المصرية، كما هو الحال فى اسم «توحيدة» المصرية الذى تحول إلى

اسم «تفيدة»، واسم «مروة» في العربية الذي تحول إلى مرفت»!. وكل ذلك مما أورده الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب في بحثه في المؤتمر.

والسؤال الآن: كيف حدث أن وصلت العلاقات بين مصر وتركيا إلى ما وصلت إليه من فتور في السنوات الثلاثين السابقة، قبل أن تدب فيها الحرارة بفضل حماسة ونشاط سفير مصري غير تقليدي، هو السفير محمد وفاء حجازي، الذي تولى منصبه منذ ثلاث سنوات؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال مرتبطة بعشق جارف لتركيا وللشعب التركي، لا يعرفه إلا من زار استانبول وعرف الشعب التركي عن قرب، واستطاع أن ينقل هذا العشق إلى من حوله. وهذا ما سنعرفه بعد أن نصطحب القارئ في جولتنا في استانبول.

(٢)

بين استانبول والقاهرة !*



تلك هى أول مرة اكتشف فيها هذه الحقيقة، وهى أن سائقى التاكسى فى أى بلد من بلاد العالم، يستطيعون أن «يمرمطوا» سمعة أى نظام، ويضعفوا هيبته، ويظهروا مدى تحكمه فى الأمور، أو مدى انفلاتها من قبضته!. وكان ذلك حين ركبت أنا وزميلى الدكتور صلاح العقاد، رئيس قسم التاريخ بكلية بنات عين شمس، والأستاذ أحمد يوسف القرعى، سكرتير تحرير «السياسة الدولية»، التاكسى من مطار أثينا إلى الفندق، وتبينا مدى أمانة السائق والتزامه وأدبه واحترامه لتعريفة التاكسى، وتبينا أكثر من ذلك رخص هذه التعريفة بالنسبة للتعريفة التى فرضها سائقو التاكسى فى القاهرة على المواطنين!. ثم عدنا واكتشفنا ذلك أيضاً فى مدينة استانبول فى تنقلاتنا فى أنحاء المدينة، أو من المطار إلى الفندق.

وقد جعلنا هذا الانطباع ندرك الانطباع الذى يخرج به السائح فى بلادنا لأول وهلة وهو يقع، فور نزوله القاهرة، فى قبضة سائقى التاكسى فى القاهرة، ويدرك الفارق الشاسع بين ما يدفعه فى بلاده

---

* أكتوبر في ٢٠ يناير ١٩٨٥

وما يدفعه فى مصر، وما يتعامل به من سائقى التاكسى فى بلاده، وما يعامله به سائقو التاكسى فى بلادنا.

بل جعلنا هذا الانطباع ندرك ما يشعر به المواطنون فى بلادنا، وهم يقعون يومياً فى أيد لا ترحم، تعودت الجشع والاستغلال والفهلوة والسرقة فى وضح النهار، تحت بصر الحكومة، رغم ما يسمى بـ «الانضباط»، الذى اقتصر مفهومه على سائقى الملاكى، وإشارات لا تتطاول إليها أية إشارات مرور فى العالم، فى بطئها ومللها وقلة انسيابها وطول صفوفها وتعطيلها لمصالح الناس، وإطلاق يد سائقى التاكسى - فى الوقت نفسه - فى التنكيل بالمواطنين وابتزاز أقصى ما يمكن ابتزازه منهم، مما لم يسبق له مثيل!.

وقد تضاعف هذا الانطباع فى نفوسنا عند عودتنا إلى القاهرة، وشاهدنا أنموذج الفهلوة والابتزاز فى سائق التاكسى الذى كان يقلنا إلى مساكننا، رغم أنه من سائقى الليموزين!. فعلى الرغم من مبلغ الأحد عشر جنيهاً الذى أرانا إياه مثبتاً فى بطاقته كأجرة لتوصيل أحدنا، وهو الأستاذ أحمد يوسف إلى منزله بشارع الهرم، فقد أفهمنا أن أجره لا يتجاوز الستين جنيهاً شهرياً، وأنه يعتمد على ما ينفحه به الزبائن!، وعندما طلبنا إليه توصيل الدكتور صلاح العقاد بمصر الجديدة، وهو ما يضيف كيلومتراً واحداً إلى مسافته، طلب ثلاثة جنيهات أخرى، تضاف إلى ما وعد به من زيادة أجرة التاكسى إلى خمسة عشر جنيهاً!.

ووجدنا أنفسنا نقارن بين هذه «المافيا» التى تمرمط سمعة النظام، والانضباط الحقيقى لسائقى التاكسى خارج بلادنا، بسبب صرامة

تلك النظم فى معاقبة كل خارج على الحدود والقواعد والنظم. وقد اقترح بعضنا أن يدفع راكب التاكسى فى مطار القاهرة الأجرة المقررة، قبل تحرك السيارة، للمكتب المشرف على حركة سيارات الليموزين، وبالتالى يتحرر الراكب من دفع أية زيادة عند الوصول، ورد البعض بأنه لا يستطيع أحد فى مصر أن يتنبأ بأن يوصل سائق التاكسى مثل هذا الراكب إلى مكان وصوله، إن لم يلق به فى الطريق فى وسط المسافة، إذا عرف أنه يجهل غايته. وأن الأفضل أن تعلن أجور التوصيل فى الصحف وعلى مكتب الليموزين، وتبلغ للراكب.

هذه الخواطر ومثلها تطرأ فى ذهن المرء وهو يسافر إلى الخارج، وتسنح له الفرصة للمقارنة بين ما يجرى فى بلاده وما يجرى فى البلاد التى يراها، لأنها تعكس طبيعة النظم التى تحكم فى كل بلد، ومدى تحكمها فى الأمور أو تحكم الأمور فيها!.

وربما كان من هذه الخواطر ما شعرنا به من إعجاب فى استانبول بسبب نظام تغيير العملة الأجنبية، الذى كان سعره ثابتاً فى جميع أنحاء استانبول، سواء فى البنوك أو فى الفنادق، دون استغلال، الأمر الذى انعكس على اختفاء السوق السوداء تقريباً من استانبول.

ولهذا السبب كان ارتياحى شديداً بعد عودتى إلى القاهرة، للقرارات الجديدة للتعامل فى النقد الأجنبى، التى أصدرها الصديق الدكتور مصطفى السعيد، الذى كنت أتابع معركته مع السماسرة وتجار النقد الأجنبى بإشفاق، وقد دفع فيها ثمناً غالياً، وهى ضريبة متوقعة بالضرورة لمن يتصدى لهؤلاء العتاولة.

وكانت الدولة موفقة في مساندته، دون أن تهزها المعارك الفرعية التي تفرعت عن المعركة الأصلية، وبدون هذه المساندة كان المصير هو سقوط الدولة في قبضة تجار النقد الأجنبي والسماسرة، وضياع هيبتها إلى الأبد، وتسليم اقتصاد البلاد إلى يد الفوضى. وعلى كل حال فلو كنت محل الدكتور مصطفى السعيد لتقبلت في رضا تلك التضحية، مادامت قد حققت هذه النتيجة الموفقة، وهي تلك القرارات الشجاعة التي لم يسبق لها مثيل منذ زمن طويل، والتي تستهدف ضبط سوق العملات في مصر، التي تعادل في أهميتها - كما كتب الأستاذ أحمد بهاء الدين بحق - ضبط مياه النيل!. وكل ذلك مما ينعكس على سمعة النظام وعلى استقراره، ويظهر للملأ جديته في تصحيح مسار الانفتاح إلى ما فيه مصلحة الشعب ومصلحة البلاد، وإن كان من الضروري تسهيل إجراءات البنوك لأقصى حد، واعتماد صيارفة تحت رقابة البنك المركزي يعملون في السوق للتعامل البسيط.

على كل حال فربما كان أول ما يلاحظه المرء حين يصل إلى أرض دولة أخرى، هو النظافة الفائقة التي تتميز بها تلك البلاد، والقذارة الفائقة التي ابتليت بها بلادنا!. وهذا أمر محزن للغاية ويجرح العزة القومية. لقد جبت أثينا، وتذكرت الإسكندرية منذ عشرين عاماً حين كانت تمتلئ بالجالية اليونانية، وما كانت تتمتع به من نظافة في ذلك الحين!.

وقد كتبت مرة أتساءل عن مصدر هذه القذارة في تراثنا؟. ولم أجد إلا أن ديننا الحنيف يجعل النظافة من الإيمان، ويلزم المسلم

بالوضوء مرتين على الأقل - إذا لم يكن خمس مرات - لأداء الصلاة. وبالتالى فالقذارة وافد جديد، ولست أظن أنها وفدت مع الاستعمار، فهى سابقة له، وهذا ما كتبه الرحالة الأوربيون الذين زاروا مصر قبل الحملة الفرنسية، مثل «بوكوك»، و«سافارى»، و«بروس»، الذين وصفوا هذه البلاد «الغنية بآثارها، والغارقة فى حاضرها فى بحر من التخلف والقذارة».

وحين كنت فى استانبول لاحظت أن المدينة تتمتع بنظافة كبيرة، الأمر الذى يدل على أن الاحتلال العثمانى لمصر ليس مسئولاً عن هذه القذارة، وإنما هناك أسباب مجهولة، ربما كان الفقر والتخلف من بينها، ولكن من الضرورى التخلص من هذه الوصمة بتعبئة عامة، فمن العار أن تعجز مصر عن ذلك، وهى أكبر دولة فى العالم العربى وتتمتع بسمعة مدوية. وربما كان من الضرورى التحقيق فيما آلت إليه رسوم النظافة المشهورة التى أفقدت الشعب المصرى الأمل فى أية رسوم يدفعها لمثل هذه الأغراض، والتى تتسرب إلى غايات مشبوهة وتخضع لتصرفات غير سليمة!

وفى هذا الصدد فلعلى تعرضت لتجربة خاصة حين عينت عميداً لكلية التربية بجامعة المنوفية، ففى أثناء مرورى بفناء الكلية فى أحد أيام العام الماضى، لاحظت عدداً من العاملات يكنسن الفناء بالمقشات التقليدية، ويثرن من الغبار ما يعلو ويتسرب من النوافذ إلى المدرجات والمكاتب!. وأحسست أننى عميد كلية من كليات العصور الوسطى!، وأصدرت على الفور تعليمات بتخصيص مبلغ قدره أربعة آلاف جنيه لشراء أجهزة كنس حديثة مما نراه فى أوروبا، وكونت

لجنة لهذا الغرض. وكم كانت دهشتى حين جابت اللجنة مدينة شبين الكوم، وانتقلت منها إلى القاهرة لزيارة المحلات الكبرى، وجاءت لتخبرنى بأنه لا توجد من وسائل لكنس فناء الكلية إلا المقشات التقليدية!، والبديل هو المكانس الكهربائية التى تستخدم فى الأماكن المغلقة المفروشة بالسجاد والموكيت.

وأدركت أن مشكلة النظافة لا تعنى أحداً من المسئولين عن أى مبنى عام، ومن هنا فلا يوجد طلب على أجهزة الكنس الحديثة يحفز المحلات الكبرى على توفيرها بمخازنها. وحتى الآن مايزال فناء كلية التربية يكنس بالمقشات التى كانت جداتنا يستخدمنها!.

وإذا نحن تعرضنا للنظافة فى البلاد الأجنبية، وافتقادها فى بلادنا، فإننا نذكر على الفور الحفر والمطبات التى تمتلئ بها شوارعنا، والتى لا مثيل لها فى أى بلد فى العالم. ففى طول مدينة أثينا وعرضها، وفى مدينة استانبول، لا توجد حفرة واحدة مما تتمتع به شوارعنا!

والأمر المحزن حقاً أن هذه الحفر هى دليل إهمال وتسيب أكثر مما هى دليل عجز إمكانات. فإذا كانت إمكانات البلد لا تساعدنا على رصف الطرق على فترات متقاربة، فإن ردم هذه الحفر وتسويتها أولاً بأول، يمكن أن يكون البديل إذا توافرت الإدارة المحلية المخلصة. وهو ما نفتقده للأسف.

فقد سبق أن كتبت أنبه إلى ضرورة محاسبة رؤساء مجالس المدن والأحياء عن كل حفرة توجد بمناطقهم. وقلت إن هذه الحفر تبدأ

صغيرة أول الأمر، ثم تبدأ فى الاتساع، حتى تتحول إلى خندق وأخدود، دون أن يحس أحد من رجال الحكم المحلى الذين يعيشون فى مكاتبهم صم بكم عمى فهم لا يعقلون!. كذلك سبق أن نبهت إلى تلك الجهات الحكومية التى تقوم بحفر الطرق، وتتركها دون ردم بعد انتهاء غرض حفرها، دون أن تجد من ينبهها أو يحاسبها.

وبات علينا أن نترحم على عهد كان من المستحيل أن تجد فى شوارع القاهرة حفرة واحدة، بل كانت شوارع القاهرة تكنس وترش ليلاً على مدار العام دون انقطاع ليستقبل الناس القاهرة نظيفة فى كل صباح، وليست قاهرة مليئة بالحفر ومقالب الزبالة وأكوام الردم فى كل مكان كما يحدث الآن.

وهذا هو السبب فى ذلك الخاطر الذى طرأ فى ذهنى وأنا فى استانبول، وهو أن تبعث الدولة برؤساء الإدارة المحلية بين كل فترة وأخرى إلى أوروبا، لا لغرض إلا لكى يشعروا بالخجل من أنفسهم ومن قذارتهم وإهمالهم، ويؤدوا واجبهم فى خدمة هذا البلد المنكوب بهم.

هذا الحديث عن الطرق يقود إلى الحديث عن وسائل المواصلات. فقد لاحظت فى كل من أثينا واستانبول اختفاء المحصل، اكتفاء بالسائق!. فصعود الركاب يكون عادة من لدن السائق، الذى يوجد إلى جواره صندوق به فتحات خاصة لإسقاط النقود فى أثينا، ولإسقاط التذكرة فى استانبول. فلكى تركب الأتوبيس فى استانبول لابد أن تحمل أولاً تذكرة تشتريها من الأكشاك العامة لشركة النقل فى المحطات النهائية، وأسعار هذه التذاكر فى استانبول تماثل تقريباً

أسعار المواصلات فى مركبات النقل فى القاهرة، فهى لا تتجاوز ما يعادل اثنى عشر قرشاً، كأجرة موحدة تقطع بها مدينة استانبول، التى تعادل مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة القاهرة. ورغم رخص هذه الأجرة، فإن المركبات منتظمة، وغير مزدحمة، ولا تحدث فيها المهازل التى تحدث فى مركباتنا من «شعبطة» و«بهدلة» لا مثيل لهما، كما أنها نظيفة للغاية، والصعود إليها بنظام الطوابير الذى نفتقده فى بلدنا المنكوب بالفوضى. وبالتالى فهذا يحفظ كرامة الفرد، ولا يصيبه بالمهانة التى يتعرض لها فى مصر.

وكثيراً ما سألت نفسى فى استانبول: هل فات الوقت لكى نعيد النظر فى سلوكنا العام، أو أن الداء قد استحكم ولم يعد يجدى فيه طب ولا دواء؟. إن الشعب التركى هو شعب مسلم، لا تسبقه ـ قبل دخوله الإسلام ـ أية حضارة. والشعب المصرى شعب مسلم تسبقه حضارة تليدة شواهدها باقية وثابتة حتى الآن. فكيف نفسر انقلاب الأوضاع والتردى فى هذا الانحلال، الذى لا تفسير له من تاريخ فرعونى أو تاريخ إسلامى أو حتى استعمارى؟. هل هى قبضة الدولة، التى خضع المصريون لها منذ سبعة آلاف عام ـ يجب أن تشتد، وتفرض القواعد والالتزام بها على الناس؟ وإذا كان (القرآن) لايكفى، بكل ما تضمنه من رفيع الآداب وعظيم القيم، ليتصرف الناس تصرفاً إسلامياً صحيحاً، فهل بقى إلا السلطان ليزع الناس!.

على كل حال فإن وجودى فى استانبول أثار فى ذهنى قضية أزلية تراودنى باستمرار كلما وجدت نفسى فى أوروبا. وهى قضية أسماء الشوارع وأرقام البيوت!. فلا يوجد فى أوروبا شارع لا توجد

فى أوله ووسطه وآخره لافتات تحمل اسمه. ولا يوجد بيت واحد لايحمل رقماً يميزه عن غيره. وهذا أمر قد يبدو عادياً إن لم يكن منطقياً، ولكن هذ المنطق اختفى من القاهرة للأسف الشديد، فأنت تمر بعشرات ومئات الشوارع والحوارى دون أن تجد لافتة تدل عليها! . كما تمر بالبيوت واحداً وراء الآخر بدون أرقام!. ناهيك عن التغيير المستمر فى أسماء الشوارع لتخليد أسماء مرضى عنها، ودفن أسماء مغضوب عليها!. وقد كنت مرة فى تونس العاصمة حين وجدت شارعاً يحمل اسم الزعيم مصطفى النحاس، وتذكرت أنه لا يوجد بمصر كلها شارع يحمل اسم هذا الزعيم!.

وعندما جاء الوزير النشيط أحمد رشدى بنظرية الانضباط، سرى الاعتقاد فى رءوسنا بأن هذا الانضباط - الذى كان الجميع يحسون بالحاجة الماسة إليه - سوف يكون شاملاً، وسرعان ما اكتشفنا أنه انضباط متواضع للغاية، لا يعدو مراقبة السرعة على الطرق السريعة، وتخطيط شوارع القاهرة بالخطوط البيضاء والصفراء، وحشد عدد هائل من جنود نصف أميين عند الإشارات، وتعليمات مشددة بتحرير المخالفات لزيادة موارد الحصيلة!. وفيما عدا ذلك فكل شىء سداح مداح فى هذا البلد، الذى أصبحت شوارعه وبيوته مجهولة الهوية، مختلطة النسب، يتوه فيها العارف الخبير!.

ومن هنا كانت استحالة إعداد خريطة للقاهرة، كما هو الحال بالنسبة لمدينة لندن، تسجل بها أسماء كل الشوارع والحارات والأزقة وأزقة الأزقة، أو حتى بالنسبة لمدينة استانبول، التى يسهل الحصول على خريطتها من أى فندق، ويمكن لأى سائح التحرك فيها اعتماداً

على هذه الخريطة. لأنه حتى لو أمكن إعداد مثل هذه الخريطة للقاهرة، فلن يمكن الاهتداء لأى شارع أو بيت، لعدم وجود لافتة تدل عليه!.

ولست أدرى حقاً: هل هى مسألة عويصة لهذه الدرجة أن تضع الدولة على كل شارع لافتة باسمه، وتلزم كل بيت بأن يحدد رقمه. وأليس من المهين حقاً للدولة أن تهمل هذا الإهمال الذى لا تقع فيه أية دولة أخرى حتى لو كانت فى المريخ؟. ولماذا لا ينبه على مسئولى الحكم المحلى بعمل حملة تستهدف إزالة وصمة هذا الإهمال والتسيب من شوارعنا وطرقنا العامة؟.

وهكذا فإن وجودى فى أوروبا كثيراً ما يثير فى ذهنى هذا السؤال: هل تسرعنا حقاً بالتحول من الاقتصاد الرأسمالى إلى الاقتصاد الاشتراكى؟. قبل أن نعد الكوادر اللازمة لحمل مسئولية هذا التحول؟. وإلى أى حد خدمت ثورة ٢٣ يوليو قضية التطور فى بلادنا، وإلى أى حد عطلته؟. إنه من المعروف أن التطور الصحيح لابد أن يتم على يد طبقة، سواء كانت طبقة رأسمالية أو بروليتارية، ولكن التطور فى ثورة ٢٣ يوليو قادته أوليجاركية من رجال الجيش فرضت وصايتها على جميع الطبقات، فعطلت فاعلية هذه الطبقات، فلا الطبقة الرأسمالية قادت التطور، ولا الطبقة العمالية قادت هذا التطور، وارتكن الجميع على الثورة لقيادة التطور، ولكن الثورة كانت بدون كوادر ذات كفاءة، ومن هنا سقطت وسائل الإنتاج فى يد بيروقراطية غاشمة، فكانت جميع هذه المظاهر التى نشكو منها الآن.

(٣)

خواطر بين الإسكندرية وأثينا واستانبول!*

زيارتى لاستانبول مروراً بأثينا، حيث كان علىّ أن أبيت فيها ليلة. ورغم أنه كان فى إمكانى السفر مباشرة من القاهرة إلى استانبول، فإنى رحبت بهذا الطريق، لأنه يحقق لى رغبة دفينة غامضة منذ أيام الشباب، وسوف يدرك القارئ بواعثها بعد قليل.

والمهم أنه كان علىّ أن أستخرج تأشيرة دخول إلى اليونان، ولهذا الغرض حملت معى خطابا من مجلة «أكتوبر» إلى السفارة اليونانية بالقاهرة لتسهيل مهمتى. وكنت أتصور وقتذاك أننى ذاهب إلى سفارة دولة أجنبية، حتى تبين لى العكس، فلم أكد ألج من باب السفارة بجاردن سيتى، حتى فوجئت بأنى أزور سفارة مصرية حقيقية!. فقد استقبلنى رجل الاستعلامات بالترحيب باللغة العربية، واكتشفت أنه من قرائى، وفى أثناء صعودى معه إلى الدور الثانى للقاء المستشار الصحفى سألته عن اللغة التى يحسن مخاطبته بها، وعما إذا كانت الإنجليزية أو العربية، فقال ضاحكاً: بالعربية طبعاً!.

---

* أكتوبر في ٢٧ يناير ١٩٨٥

وفى غرفة المستشار الصحفى، الذى استقبلنى بترحاب أشعرنى بأنى فى أرض مصرية، رأيت مجلات أكتوبر على المكتب المقابل، ومعها بعض الصحف العربية، وجلس الرجل ليكتب لى خطاب توصية إلى القنصلية اليونانية لتذليل مهمتى، ويشرح لى عنوان القنصلية باللغة العربية، ويضيف أنه يتابع كتاباتى!.

وقد توجهت إلى القنصلية متأخراً حينما كانت تصفى أعمال اليوم، وكان الباب مغلقاً، فضغطت على الجرس، وفتح لى الباب أحد المسئولين مستفسراً، فما كدت أقول له اسمى، حتى فتح الباب على مصراعيه مرحباً، وأبلغ الموظف المسئول، الذى رحب بى، وتلقى الخطاب منى، وغاب لدى القنصل اليونانى لحظات، ليعود وينهى إجراءات استخراج الفيزا فى دقائق، ثم يهرع إلى غرفة القنصل للتوقيع.

وفى أثناء لحظات الانتظار رفعت بصرى لأرى شعار الدولة اليونانية معلقاً، ويبدو أننى كنت أتوقع أن أرى النسر المصرى شعار الدولة المصرية! ودهشت ولكنى أدركت عذرى، فكيف تكون القنصلية اليونانية أرضاً يونانية وكل من فيها يتحدثون العربية بطلاقة أهل البلد؟ وأكثر من ذلك أنهم يتابعون ما تنشره الصحف المصرية بنفس اهتمام المصريين، ويعرفون الكتاب المصريين واحداً واحداً من صغارهم إلى كبارهم!.

وهذا يوضح للقارئ أن اليونانيين فى مصر يعتبرون أنفسهم مصريين، وهم لا يعيشون فيها كأجانب وإنما يعيشون مشاكلها ويتابعون أخبارها وينفعلون بأحداثها، فهم إذا كانوا يونانيين جنساً

فإنهم مصريون لساناً ولغة. ويكاد يتعذر على المصرى القح معرفة اليوناني من المصرى إذا تقابلا لأول مرة، ليس فقط من اللسان، وإنما من السلوك الودى الذى اشتهر به المصريون عند مقابلة الغرباء، وطريقة التعبير عنه التى تخلو من التحفظ الغربى المعهود، وهم أولاد بلد أكثر من المثقفين المتحذلقين!. وقد كان لى أصدقاء أعزاء من اليونانيين، بعضهم كان يقطن معى فى المنزل، ولم يحدث إطلاقاً أن أحسست، أو أحست أسرتى بفارق الجنس!.

وقد كنت فى شبابى أقضى الصيف فى الإسكندرية فى شارع النبى دانيال عند عمة يونانية اسمها «العمة ماريكا»، كانت تعتبرنى كابنها، وتنتظرنى كل صيف، وتعلمت منها بعض المفردات اليونانية، وكانت المنطقة كلها كما لو كانت قطعة من أثينا، حتى إن الأغانى التى كنت أسمعها من راديو الجيران، أو من الجيران فى الشقق المجاورة، كانت كلها باليونانية، والأولاد الذين يلعبون فى الشارع الجانبى الذى يقع فيه مدخل البيت، وهو شارع أزمير، كلهم يونانيون، فإذا نزلت إلى الشارع كان ثلث من أقابلهم على الأقل يونانيين. وفى المساء كانت المقاهى تزخر باليونانيين، والمطربات الصغيرات فى بعض المطاعم من اليونانيات!.

والمهم هنا أننى فى تلك السن عشقت عشقاً غريباً، صورة فتاة يونانية ذات جمال أخاذ كانت معلقة على جدار صالة شقة العمة ماريكا!. كانت مرسومة باليد، وكانت تتمتع بعينين واسعتين جداً ساحرتين لم أر لهما فى حياتى مثيلاً، وكنت حين أعود مساء أجلس على أحد الفوتيهات فى الصالة، وأحدق فى العينين الواسعتين، فلا

ألبث أن أحس بنفسى كمن تجرفه دوامة إلى الأعماق، حتى أحس بالخوف من الغرق، وأنتزع نفسى انتزاعاً بجهد جهيد، ولا أكاد أفلح فى ذلك، حتى تجذبنى العينان مرة أخرى بقوة قاهرة، وتتكرر القصة عدة مرات، حتى آوى إلى فراشى منهكاً!.

وقد حدث أن سألت العمة ماريكا عن الصورة وصاحبتها، فابتسمت فى غموض، ونصحتنى بعدم النظر إليها!، وقالت إن صاحبتها قريبة لها تقطن فى أثينا. ولهذا السبب ظل الشوق إلى زيارة أثينا يعتلج فى قلبى سنين طوالاً.

حتى كانت مناسبة زيارتى الأخيرة لاستانبول، لحضور المؤتمر عن العلاقات المصرية والتركية، وكان سفرى عن طريق أثينا، واستقبلنى فى المطار الصديق كمال الفخرانى رئيس فرع شركة مصر للطيران فى أثينا، بعد أن وصلته برقية من الصديق الأستاذ إبراهيم راشد يخبره بميعاد وصولى، وكان معى الصديقان: الدكتور صلاح العقاد، والأستاذ أحمد يوسف، وبتنا ليلة واحدة فى فندق «خاندريس»، وزرت فى الصباح المدينة وقمت بجولة فيها، وأحسست بأنى فى اسكندرية الخمسينيات، وعادت لى مشاعرى القديمة، وكنت أجول ببصرى فى الوجوه بحثاً عن أصدقاء قدماء أكلنا معاً خبزاً وملحاً، وكنت أسخر من رغبة دفينة فى صدرى: أن أرى العينين الواسعتين الساحرتين مرة أخرى!. وقلت فى نفسى: لعلهما الآن لعجوز شمطاء بلغت السبعين!.

وعند العودة من استانبول عن طريق أثينا، كان المخطط قضاء يومين مع الصديقين العقاد وأحمد يوسف لاستكشاف معالم المدينة، ولكن جدت ظروف معقدة جعلتنى أتصل بشركة مصر للطيران

وأطلب العودة إلى القاهرة فى نفس اليوم مع الصديقين، ولبت الشركة طلبى.

وكان هناك ساعتان ونصف على ميعاد التقدم لإجراءات المغادرة، ووجدت نفسى فجأة مدفوعاً بقوة قاهرة إلى النزول للمدينة!. فاستأذنت من صديقىّ اللذين فوجئا وحذرانى من ضيق الوقت، فتركتهما، وهرعت إلى أوتوبيس المطار، وكان خالياً إلا من اثنين فقط، أنا أحدهما، وجلست فى الكرسى الأمامى الأيمن على الطرف إلى جانب الممر.

وعندما حان ميعاد تحركه، صعدت بسرعة فتاة من الخلف، وقطعت السيارة كلها بمقاعدها الخالية، إلى حيث كنت أجلس على الجزء الخارجى من الكرسى الأمامى كما ذكرت، فاستأذنت وتخطتنى لتجلس إلى جوارى إلى جانب النافذة، ونظرت إليها من باب الفضول، وغاص قلبى وارتجف بشدة، فقد وجدت نفسى أنظر إلى نفس العينين الواسعتين جداً اللتين تقت إلى رؤيتهما منذ ثلاثين عاماً، وتمسكت بحبل الله المتين!.

وابتسمت الفتاة وهى تثبت عينيها فى وجهى، وخاطبتنى باليونانية، فلم أفهم، فخاطبتنى بالفرنسية، فرددت بفرنسية مكسرة بأننى أتحدث الإنجليزية، قالت إن انجليزيتها مثل فرنسيتى!. ودار حديث بلغة تختلط فيها الفرنسية بالإنجليزية باليونانية!. وكنت أحياناً أغيب عن صوابى، وأحس بأنى أجلس فى صالة منزل العمة ماريكا كارافيلاس فى شارع أزمير المتفرع من شارع النبى دانيال، أحدق فى عينى الفتاة اليونانية المعلقة صورتها على الجدار، وأنتزع نفسى

بقوة خوفاً من الغرق!. وكنت كالمنوم تنويماً مغناطيسياً، وكانت عربة الأوتوبيس تصعد الطريق الضيق وتهبط فى طريقها إلى وسط أثينا. ووصلنا إلى ميدان «سينتاجما» وأنا أكاد أشرف على الغرق، ووقفت الفتاة وحيتنى، ونزلت قبلى بسرعة، وعندما نزلت كانت قد غابت عن الأنظار!.

وبطبيعة الحال فقد فسرت الواقعة بتفسيرها النفسى العلمى الصحيح، وهو أن الرغبة الدفينة سنين طوالاً فى صدرى لرؤية صاحبة الصورة، هى التى أو همتنى بأن العينين الواسعتين جداً اللتين رأيتها فى أثينا هما نفس العينين اللتين رأيتهما قبلا فى الإسكندرية، ومن هنا جاء نفس الشعور بالانجراف إلى الأعماق والغرق. ولكن الارتياح سرى فى نفسى تدريجاً وأنا أسير فى شوارع أثينا كما لو كنت أسير فى شوارع الإسكندرية، لقد امتزجت المدينتان وامتزج الزمن وامتزجت المشاعر!.

وعندما عدت إلى القاهرة كنت أنوى أن أكتب داعياً إلى وصل ما انقطع من علاقات الأخوة بين المصريين واليونانيين، ولكن (الرئيس مبارك) سبقنى إلى زيارة أثينا، وقد حاولت أن أنسب هذه الزيارة إلى هجرة الأفكار، ونسيت أن الإعداد لمثل هذه الزيارة يتم منذ وقت طويل!. ومع ذلك فبلسان المصريين أقول للرئيس: «شكراً جزيلاً»، وبلسان اليونانيين أقول: «إفخاريستو بولى»!.

على كل حال. إذا كان المرء فى أثينا يحس بأنه فى الإسكندرية فى الخمسينيات، فإنه فى استانبول يحس بأنه فى مدينة هى مزيج غامض من الشرق والغرب! ففى حى «بايزيد» بصفة خاصة، حيث

توجد جامعة استانبول، ينتابك الشعور تارة بأنك فى حى الأزهر، خصوصاً أن هذا الحى يوجد فيه «السوق المغطى»، الذى يشبه سوق الموسكى والمغربلين، كما ينتابك الشعور تارة أخرى بأنك فى الحى اللاتينى فى باريس فى «سان ميشيل» وبجوار حوائط السوربون، وأحياناً ينتابك الشعور بأنك فى تونس بجوار جامع الزيتونة! بل كثيراً ما ذكرتنى بمدينة «قسطينة» عاصمة الشرق الجزائرى، عدا أن هذه المدينة تعد بالنسبة لاستانبول مدينة مصغرة، كما هو الحال بالنسبة لمدينة «ماديرادوم» بهولندا، المستوحاة من قصة مغامرات جلفر!

ذلك أن مدينة استانبول تتميز بمرتفعاتها ومنخفضاتها الشديدة التباين، فقد بنيت على هضاب سبع. وقد حدث لى أن قطعت أحد الشوارع الكبرى الممتدة من ميدان «تقسيم»، فكانت الشوارع المتفرعة من نصفه الأول تنحدر انحداراً شديداً إلى إسفل، فى حين كانت الشوارع المتفرعة من نصفه الثانى ترتفع ارتفاعاً شديداً إلى أعلى. ومن هنا فالسير فى كثير من شوارع استانبول يعد عملا شاقاً بالنسبة للمصريين، فأنت فى صعود وهبوط على الدوام، وبالتالى يجب أن تكون فى حالة لياقة صحية، وإلا فسوف تكتسبها حتماً إذا طال مقامك فى استانبول!

والطريف أنه فى كثير من محلات حى بايزيد التجارى يمكنك المساومة فى حدود معقولة، ويتساوى فى عادة المساومة الأستاذ الجامعى والصحفى والموظف الكبير، كما يتساوى الرجل والسيدة، فقد كانت معنا سيدة واحدة هى السيدة نعم الباز، الصحفية البارعة بصحيفة الأخبار، التى كان جمع الأخبار والمادة الصحفية يستولى

على لبها بدرجة مثيرة. ولست أدعى أننى شاهدت السيدة نعم الباز وهى تساوم. فقد كانت أذكى من أن تدع أحداً من أصدقائها من أعضاء المؤتمر يراها وهى تشترى شيئاً، وإنما كنت أعرف نتائج هذه المساومات فيما تسره لى كأصدقاء، من الفرق بين السعر الذى اشترت به، والسعر المعلن على السلعة، مما كان يصيبنى باليأس والإحباط!. وفى الوقت الذى كنت أسعى فيه للوصول إلى مصاف البورجوازيين عن طريق شراء ماثقل حمله ورخص ثمنه من التفاح وأبو فروة، كانت السيدة نعم الباز تشترى ماخف حمله وغلا ثمنه!. وعلى كل حال فقد خاب من الرجال، من لا يصحب معه سيدة عند الشراء!.

وهذا الحديث عن البيع والشراء ورخص السلع التركية، يثير قضية أسعار الوجبات الغذائية فى المطاعم والفنادق التركية، ومقارنتها بأسعار هذه الوجبات فى مصر. لقد كنا نتناول طعام الغداء فى فندق «جراند هوتيل ترابيا»، وهو من فنادق الدرجة الأولى ويقع مباشرة على البوسفور، وكنا خمسة، ولم تزد فاتورة الطعام على أربعين جنيهاً مصرياً، وهو أقل من نصف المبلغ الذى يدفع فى مطعم يساويه فى المستوى فى القاهرة. وبالنسبة لجودة الطعام فلا سبيل إلى المقارنة، فقد تعودت مطاعمنا الكبرى على الاستعباط والاستهبال والاعتماد على أن الزبون سوف يبتلع المقلب ويدفع ويسكت، مادامت أنه ليست هناك رقابة حكومية من أى نوع، ولا يوجد ضمير حى أو ميت من أى لون، ولا يوجد خلق من أى مستوى!

وقلة الذمة التى تتمتع بها مطاعمنا الكبرى، تراها منتشرة الآن فى محلات الساندويتشات التى ارتفع سعرها وخلا خبزها تقريباً من الطعام!.. وخصوصاً محلات الشاورمة فى القاهرة. فالبائع يعامل اللحم المشوى كما يعامل لحمه الشخصى!، إذ يخشى أن يقربه بالسكين، ويحاول بالفهلوة أن يوهمك أنه ملأ لك الرغيف الصغير، فلا تكاد تقضم منه قضمة واحدة حتى ينتقل إلى فمك كل ما فيه من لحم، ويتكون من قطعة واحدة غير قابلة للمضغ!

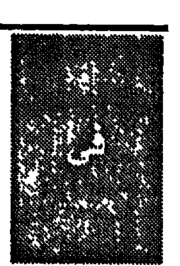
وأذكر أن محلات الشاورمة منتشرة فى لندن، ويديرها الأتراك، ويطلق عليها «دونر كباب» وقد بدأ الانجليز يقبلون عليها، وهى معتدلة الثمن جداً. والمهم هنا ذمة البائع، فلا أنسى أول مرة طلبت فيها سندويتشاً، فقد أخذ البائع ينقل إلى الرغيف أكواماً من اللحم المشوى، حتى أحسست بالانزعاج، وخشيت أن يكون قد فهم منى أنى طلبت سندويتشاً بعشرة جنيهات بدلا من جنيه! ولكن صديقاً لى هدأ من روعى، وقال ضاحكاً: أصل الأتراك ناس طيبين؟!. وكلمة طيبين بالعامية المصرية معناها سذج! فضحكت طويلاً.

وبهذه المناسبة فشعبنا هو الشعب الوحيد فى الكرة الأرضية الذى يستخدم هذه الكلمة (طيب) بهذا المعنى!. إن تراث سبعة آلاف عام من الاستبداد والاستغلال جعلته يشك فى سلامة عقل الطيبين من البشر!، لأن الطيبة هى خروج عن المألوف!



(٤)

بين «أمل صايين» على البوسفور و«عدوية» على النيل!*



كل مرة أجد نفسى فى أوروبا، أحمد الله على أن البلد الذى نزلت به لا يتحكم فى السياحة فيه عباقرة فى فن تطفيش السياح مثل العباقرة المصريين!، وإلا لما أتيحت لى أبداً فرصة رؤية هذا البلد. وكثيراً ما سألت نفسى: هل كان يتسنى لى ذرع أوروبا طولاً وعرضاً لو كان يتحتم علىّ أن أغير ١٥٠ دولاراً إلى عملة كل بلد أنزل به، وبسعر ينخفض عن قيمة عملة هذا البلد بنسبة الثلث، كما يحدث حالياً للسياح فى مصر؟.

ولكن هكذا يتفنن عباقرة السياحة فى مصر فى حرمان هذا البلد، الذى هو بكل المعايير أكبر متحف تاريخى فى العالم - من السياح، وأكثر من ذلك الإساءة إلى سمعة هذا البلد، بابتداع نظام لم أر له مثيلاً فى أى بلد رأيته، نظام يترك أسوأ الانطباع لدى السائح منذ أن يطأ بقدمه أرض المطار، حين يجد نفسه ضحية عملية تغيير عملة ليس لها نظير، يأخذ فيها ثلثى ما يجب أن يحصل عليه وفقاً للسعر الذى تحدده الدولة ذاتها - وليس أى أحد آخر - للدولار. وأكثر من

* أكتوبر فى ١٠ فبراير ١٩٨٥

ذلك يلزم بما لا يلزم به فى أى بلد آخر، وهو تغيير ما لا يقل عن ١٥٠ دولاراً تأخذ شكلاً أقرب إلى الاتاوة، لأن السائح يغير عادة فى أى بلد يزوره ما يحتاج إليه من عملة هذا البلد، وليس ما تريد الدولة أن تفرضه عليه!.

والمذهل أن المسئولين فى البلد يعرفون تدهور مركزه السياحى، ولا يفكرون فى دراسة أسباب هذا التدهور والعمل على تلافيها. وقد صرح الدكتور كمال الجنزورى فى اليونان، بأن عدد السياح الذين يجيئون إلى مصر سنوياً لا يزيد على مليون ونصف سائح، فى الوقت الذى يبلغ عدد السياح فى اليونان ستة ملايين، أى أربعة أضعاف!. ولو قرأ أعداد السياح التى تذهب إلى أسبانيا لأصيب بالاكتئاب، فضلاً عن إيطاليا والنمسا وإنجلترا وفرنسا.

هذا المبلغ المهين يجب أن يوقف دفعه فوراً، كمقدمة أساسية لتشجيع السياحة إلى مصر*، كما يجب أن تصاحبه إجراءات ضرورية أخرى، على رأسها بناء فنادق للطبقة الوسطى، وهى العمود الفقرى للسياح الأوروبيين. ففنادقنا فى مصر تنحصر فى نوعين: نوع فاخر يتجاوز إمكانات السائح المتوسط الدخل، ونوع منحط يأنف منه الخدم والشحاذون!. مع أن أكثر من ٩٠ فى المائة من الفنادق فى أوروبا تنتمى إلى النوع الغائب فى مصر! وهو النوع المتوسط، الذى عرف باسم فندق سياحى، أو فندق ذو نجمتين.

وفى استانبول لاحظت توافر فنادق النجمتين وجودتها ونظافتها، على الرغم من أن المؤتمر كان يضيفنا فى فندق من الفنادق ذات

---

* تم إيقاف دفع هذا المبلغ بالفعل، ودخل فى ذمة التاريخ.

الخمسة نجوم. وعرفت من بعض الأصدقاء الذين أقاموا هناك أو زاروا استانبول عدة مرات، أن هذه الفنادق يوثق بها ولا يتعرض فيها النزيل لفقد أمتعته ونقوده كما يحدث فى الفنادق الصغيرة فى مصر، التى قد يجد السائح الأجنبى من الطبقة الوسطى نفسه مرغماً على النزول فيها، هرباً من الأسعار الفاحشة لفنادق الدرجة الأولى المصرية.

ولعلى أفضل أن تتكون شركة استثمارية مصرية لبناء مثل هذا النوع من الفنادق فى مصر، كما يحدث فى الخارج، مثل شركة «كامبانيل» الفرنسية، التى قامت ببناء ثمانين فندقاً متوسطاً فى جميع أنحاء فرنسا فى أقل من ثماني سنوات، وقد نزلت فى أحدها فى العالم الماضى، ولولا أننى تحققت من عدد النجوم على شعار الفندق لظننت أنه فندق من فنادق الأربعة نجوم!. إذ ملحق به حمام فاخر جداً، وبه تليفزيون ملون، وجهاز كهربائى لصنع القهوة أو الشاى، مع كمية من القهوة والشاى والسكر تكفى للاستخدام طول الليل!.

فإذا تعذر تكوين هذه الشركة يمكن الدولة أن تتبنى مثل هذا المشروع فوراً، وتقوم بعمليات البناء والتجهيز، وتديره بنفسها أو تؤجره لمن يديره، وبذلك تسد الفجوة الفادحة فى الحركة السياحية فى مصر، وتفتح الباب أمام نهضة سياحية لا يوجد بلد هيئ لها أكثر من مصر.

على كل حال فأعتقد أن الاتفاق السياحى الذى جرى بين مصر واليونان أثناء زيارة الرئيس لأثينا فى منتصف يناير، يمكن أن يفتح

الباب أمام اتفاق آخر مع تركيا، التى تشبه اليونان من حيث أن الموسم السياحى عندها يبدأ فى الصيف فى حين يبدأ الموسم السياحى عندنا فى الشتاء - فيتم التنسيق بين شركات السياحة وبين البلدين أيضاً، خصوصاً أن أسعار السلع فى تركيا رخيصة كما ذكرت فى كافة المجالات تقريباً.

وهذا الكلام يثيرقضية العلاقات التجارية بين مصر وتركيا، والتى لا تتناسب إطلاقاً مع علاقاتهما التاريخية ومصالحهما الاقتصادية، فإذا كانت مصر قد أصبحت سوقاً استهلاكية للسلع الغذائية التى تستوردها من أنحاء العالم، فلماذا لا تستورد السلع الرخيصة من تركيا بدلاً من ذلك؟. إنه من الغريب حقاً أنه لا توجد علاقات تجارية مباشرة، ولا توجد وسائل نقل مباشرة بين البلدين، إنما يتم ذلك عن طريق وسيط ثالث يثرى على حساب الطرفين!.

وهذا لعمرى لايتفق مع رغبة الحكومة المصرية فى توفير السلعة للجماهير المصرية بأسعار رخيصة، وهى ما يمكنها الحصول عليها بسهولة، عن طريق استكشاف هذه السوق الغذائية الهائلة، ومد وسائل النقل اللازمة المباشرة بينها وبين مصر، وتدعيم الروابط التجارية والاقتصادية بين البلدين.

فلقد أورد السفير محمد وفاء حجازى فى ورقته المقدمة للمؤتمر، أن حجم التبادل التجارى بين مصر وتركيا فى الفترة من يناير إلى أكتوبر ١٩٨٤ وصل إلى ١٢١ مليون دولار، وهو رقم متواضع بالنسبة لإمكانات هذا التبادل. وربما كان من هنا عقد هذا المؤتمر فى استانبول، الذى نظمه معهد السياسة الخارجية التركى مع اتحاد

الغرف التجارية والصناعية والتركية ومركز بحوث الشرق الأوسط، بسعى حثيث من السفير المصرى محمد وفاء حجازى. إذ كادت صبغة المؤتمر التجارية تهيمن على موضوعاته التاريخية، خصوصاً مع اشتراك رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية عبد الفتاح عباس زكى الذى ألقى بحثاً قيماً، ومحمد السيد المدير العام لاتحاد الغرف المصرية، فضلاً عن محمد بازار رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية.

على كل حال، فعلى الرغم من الطابع الاقتصادى والعلمى الجاف للمؤتمر، فإنه كان فرصة لاستكشاف معالم تركيا الفنية ومراكزها العلمية ومتاحفها.

وقد كان من أهم المكاسب لهذه الزيارة على المستوى الشخصى، ما يتصل بالمطربة الكبيرة «أمل صابين»، سيدة الغناء التركى - أو أم كلثوم التركية!- وإن كان كثير من الأتراك أنفسهم، ممن يعرفون اللغة العربية، يعترفون بأن أم كلثوم تعتبر حالة فريدة!. لقد كانت السيدة أمل صابين أحد المعالم البارزة التى أردت أن أراها فى استانبول. ولم يسعدنى الحظ بذلك. ولكنى حظيت بالحصول على بعض أغانيها الحديثة مسجلة على بعض الأشرطة، ولم أكن أتصور أننى سوف أستمتع بكل هذا الفن الموسيقى الرائع، وأنا أضع على أذنى سماعات جهاز الاستريو الصغير الذى أحمله فى كل انتقالاتى - وهو الجهاز المعروف باسم «ووكمان».

فأنا من عشاق الموسيقى الكلاسيكية الغربية، ومن المتعبدين فى محراب بيتهوفن بالذات، وبدرجة أقل الموسيقيين الروس الثلاثة:

تشايكوفسكى، ورحمانينوف، وبورودين، والموسيقى البولندى الأصل فردريك شوبان فى كونشرتيه للبيانو الأول والثانى، ثم برامز. وحين سافرت إلى استانبول كنت أحمل معى أشهر سيمفونيات تشايكوفسكى، وهى الرابعة والخامسة والسادسة، فضلاً عن «الرقصات البولوفتسية» لبورودين. وكنت أطمع أن يكفينى هذا الزاد طوال إقامتى فى استانبول، حتى حصلت على بعض أغانى «أمل صايين» الحديثة كما ذكرت، وعندئذ وجدت نفسى أمام عمل ساحر يدفعنى إلى التوقف عنده بالتأمل!

فلقد سبق أن رأيت المطربة أمل صايين فى برنامج «العالم يغنى» الذى تقدمه السيدة حمدية حمدى، وكان تقديم هذه المطربة التركية، التى تجمع بين براعة الجمال وبراعة الصوت، من أكبر إنجازات هذا البرنامج المهم. وقد استلفتت نظر جمهورنا على الفور، الذى أدرك ما يتميز به فنها من الأصالة والحداثة معاً بشكل نادر، وطلب الكثيرون من السيدة حمدية حمدى المزيد، ولكنها ردت ببساطة بأن البرنامج لا يحوى غير الفيلم الذى قدمه! كأن الحصول على غيره من تركيا أو أى مكان، وإشباع رغبة جمهورنا فى سماع هذا الفن الشرقى الراقى يعتبر معضلة من معضلات الدهر!

وهكذا أعترف بأن معرفتى بفن المطربة أمل صايين توقفت عند هذا الحد الذى قدمته السيدة حمدية حمدى بشح شديد، حتى حصلت فى استانبول على ثمان من أغانى هذه المطربة، فأدركت أنها ارتقت بفنها إلى رحاب أوسع مدى بكثير، وانتقلت بسامعيها إلى جنات من الألحان العظيمة بصوتها الذهبى الذى ينطلق من حنجرة مطوعة

تجمع بين مآذن الأناضول وأجراس بيزنطة، وتفيض بالدفء والعذوبة والأنوثة والسحر والجلال.

ومن أجل ذلك - وكما ذكرت - فقد وجدت نفسي أتوقف للتأمل مع فن المطربة أمل صايين، ومازلت حتى كتابة هذه السطور! فأنا أسمع الأغاني الثماني يومياً في أثناء انتقالاتي من خلال استريو السيارة أو من خلال «الووكمان»، ولا أملُّ، بل أزداد رغبة في سماع المزيد! وتلك - كما يعرف عشاق الموسيقى - هي سمات الفن الموسيقي الأصيل الذي تنفرد به الموسيقى الكلاسيكية الغربية.

وكان من الطبيعي أن أذكر الموسيقى الهابطة التي أصبحت تميز حياتنا الفنية الحالية، بعد أن أخذ ينحسر من حياتنا المد الفني الموسيقي العظيم، الذي بدأ بسيد درويش، وتلألأ على يد الموسيقار الخالد محمد عبد الوهاب وفريد الأطرش والطويل والموجي والسنباطي وغيرهم، وأيضاً على يد الأصوات الرائعة التي أثْرت حياتنا الفنية طوال العقود السابقة من السنين، وعلى رأسها أم كلثوم وأسمهان وليلى مراد ونجاة علي ونجاة الصغيرة وفايزة أحمد وعفاف راضي وفيروز وعبد الحليم حافظ وغيرهم.

فبعد أن انصرف الكثيرون من كبار الملحنين إلى فن المخادع، وتحول الفن عندهم إلى وسيلة لتحقيق المال وليس تحقيق الذات، وانتهت الرسالة الحضارية التي حملوها زمناً في تقديم الأصوات الجديدة وتعهدها وتبنيها، وابتدأت رسالة الملذات وبناء الثروات - كان من الطبيعي أن يؤثر ذلك سلباً على حياتنا الفنية، من حيث سقوط التلحين في أيد غير موهوبة، وغلبة الموسيقى السطحية التي تتبخر من الرأس فور الانتهاء من سماعها، وانتهاء الدور القيادي لمصر في مجال الفن الموسيقي، الذي اجتذب في الماضي أعذب الأصوات من

جميع أنحاء العالم العربى، وانعدام الفرصة - بالتالى - تقريباً فى وجه الأصوات الجديدة للحصول على لحن حقيقى بدون دفع ثمن غال مادى أو أخلاقى. وهذا هو الانحدار الحقيقى!.

واقتناعى الشخصى بعد أن سمعت أغانى أمل صايين، أن عرش الألحان الشرقية الحديثة قد انتقل إلى يد تركيا. فأنت تستمع إلى ألحان تجمع بين أصالة موسيقى عبد الوهاب وفريد الأطرش والسنباطى وزكريا أحمد والطويل والموجى، وبين حداثة الآلات الموسيقية المتطورة، التى تسخر ببراعة منقطعة النظير. كما تستمع إلى أغان تجمع بين خصب المطولات الغنائية لأم كلثوم وعبدالوهاب وفريد وعبد الحليم، وبين حلاوة وتدفق الأغنية القصيرة الحديثة التى تتفق مع روح العصر.

ومن ثم فإن هذه الألحان تمثل - فى رأيى - التطور الطبيعى للحن الشرقى الأصيل، الذى عاقت تقدمه فى بلادنا قيم عصر الانفتاح، وسقوط طبقة الانتلجنتسيا (الطبقة الوسطى المثقفة)، وارتفاع طبقة أحمد عدوية.

ومن المعروف أن الفن الموسيقى لا ينشأ فى فراغ، إنما ينشأ فى مناخ تفرضه الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج، ويتفق مع ميولها وثقافتها. فحين كانت وسائل الإنتاج فى يد الطبقة الإقطاعية، كانت قصورها هى التى احتضنت ورعت الموسيقى الكلاسيكية الخالدة، ونقلتها من عصر الباروك - الذى امتد من القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر - إلى العصر الكلاسيكى - الذى امتد إلى مطلع القرن التاسع عشر، وشهد روائع السيمفونيات والصوناتات والكونشرتات. ومع انتصار الطبقة البورجوازية فى القرن ١٩ فى

عصر الثورة الصناعية، انتقلت الموسيقى الكلاسيكية إلى العصر الرومانسى الثائر على القواعد الكلاسيكية فى الموسيقى، وفى الوقت نفسه انتقلت من القصور إلى المسارح البورجوازية. ومع بروز الطبقة الوسطى - أو البورجوازية الصغيرة - تغيرت الصفات التقليدية للموسيقى وتحولت إلى الحداثة فى القرن العشرين.

ومعنى ذلك أن الجمهور هو الذى يصنع الموسيقى!. والجمهور هنا هو الجمهور الذى تتركز فى يده الثروة، ويمثل - بالتالى - جمهور المستمعين. ومن هنا فإن الفرق بين بيتهوفن وأحمد عدوية هو نفسه الفرق بين جمهور بيتهوفن وجمهور أحمد عدوية. وكذلك فإن الفرق بين محمد عبدالوهاب وأحمد عدوية هو الفرق بين جمهور عبد الوهاب وجمهور أحمد عدوية. وسقوط جمهور عبدالوهاب يعنى سقوط عبدالوهاب نفسه، وارتفاع جمهور أحمد عدوية يعنى ارتفاع أحمد عدوية.

وهذه المقارنة تعد صحيحة بين أمل صايين وأحمد عدوية، فالفرق بينهما هو الجمهور!. جمهور الطبقة الوسطى المثقفة على شاطئ البوسفور، التى لم تسقط بعد - وجمهور الطبقة البازغة على شاطئ النيل من السمكرية والنقاشين وسائقى التاكسى والسماسرة وعمال البناء وغيرهم من الحرفيين من الأميين وأنصاف الأميين!.

وهذا يدعونا إلى النضال من أجل وقف التدهور فى موسيقانا الحالية. ولعلى كنت فى يوم من الأيام قد دعوت إلى الانصراف تماماً عن الموسيقى الشرقية، التى تعانى من الانحطاط، وتعويد جيلنا الجديد والأجيال القادمة على سماع الموسيقى الكلاسيكية الخالدة،

باعتبارها القلعة الراسخة التى يمكن أن نحتمى بها من غوائل الملحنين الهابطين الحاليين، ولسد الفجوة الحضارية الموسيقية التى تفصل بين شعبنا وبين شعوب العالم. وأعتقد أننى بعد سماع فن «أمل صايين» بت شديد الاقتناع بإمكان ارتفاع الموسيقى الشرقية إلى رحاب العالمية، وأرى الاستعانة بالموسيقى التركية فى اذاعتنا وبرامجنا التليفزيونية، ليس بوصفها موسيقى أجنبية، إنما بوصفها موسيقى شرقية تنجسم تماماً مع ذوق جمهورنا المثقف، وتعوضه عن الجدب الفنى الحالى الذى يعانيه.

(٥)

من القسطنطينية القديمة إلى استانبول الحديثة!*



غـريب ذلك الذى ينتـاب المرء وهو ينظر من شـاطئ قارة إلى قارة أخرى!. إنه يعادل شعور المرء وهو يقف على شاطئ حضارة لينظر إلى شاطئ حضارة أخرى! فالقارات لا تمثل فقط كتلا من اليابس فى محيط من الماء، إنما تمثل كل منها كتلة حضارية تختلف عن الكتلة الحضارية الأخرى. فالحضارات الآسيوية تختلف عن الحضارة الأوروبية، وهذه الأخيرة تختلف عن الحضارات الأفريقية، التى تختلف بدورها عن الحضارات الآسيوية.

وهذا الشعور يحس به الفرد العادى وهو ينظر من الشاطئ الأوروبى الشرقى لمدينة استانبول إلى شاطئها الآسيوى الغربى عبر مضيق البوسفور، بينما السفن الضخمة تعبر المضيق من البحر الأسود شمالاً إلى بحر مرمرة جنوباً، أو العكس. وهذا المضيق الذى يتسع قليلاً عن قناة السويس، تحيط به أجمل المناظر، سواء على شاطئه الأيمن الآسيوى أو على شاطئه الأيسر الأوروبى. ورغم أنه يفصل - جغرافيا - بين قارتين، فإنه يخترق العاصمة التركية كما يخترق النيل مدينة القاهرة!.

* أكتوبر فى ١٧ فبراير ١٩٨٥

وإذا كان هذا هو قصارى ما يشعر به المرء العادى وهو ينظر من شاطئ البوسفور الأوروبى إلى شاطئه الآسيوى، فإن شعور المؤرخ يختلف. فلم ينقطع إحساسى الداخلى طوال إقامتى فى استانبول بأنى أعيش فوق أرض تاريخية شهدت صراعاً هائلاً بين الإسلام والمسيحية على مدى قرون طويلة، وانتهى فى أحرج لحظات التاريخ انتهاء أسطوريا بانتصار الإسلام فوق هذه الأرض، فى الوقت الذى كان ينحسر فى طرف أوروبا الغربى بانتصار المسيحية فى الأندلس!. فقد استولى محمد الفاتح على القسطنطينية (استانبول الحالية) فى سنة ١٤٥٣، واستولى فرديناند وايزابيلا على مملكة غرناطة، آخر ممالك المسلمين فى الأندلس، فى سنة ١٤٩٢. وقد أوصد فتح القسطنطينية المنفذ الرئيسى من أوروبا إلى الشرق فى وجه الأوروبيين، وأوصد فتح مملكة غرناطة باب أوروبا من الجنوب إلى الشمال فى وجه المسلمين.

وفى خلال إقامتى فى استانبول كنت أعيش فى أرض القسطنطينية القديمة، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، وكنت أسمع من أغوار التاريخ السحيقة دقات الجيوش الإسلامية على أبواب هذه العاصمة، التى ظلت، على كثرة الطامعين فى فتحها منذ القرون المسيحية الأولى، مستعصية على كل طامع، حتى سرى بين الأجيال فيها عقيدة راسخة بأنها لن تسقط فى يد فاتح، مهما أوتى من جرأة وقوة!. ولكن مثل هذه العقائد لا تعصم العواصم من السقوط إذا لم تدعمها قوة مادية ويقظة دائمة وإعداد كاف واستعداد فى كل الظروف والأحوال.

ومع ذلك فلا شك أنها كانت جرأة خارقة من دولة صحراوية بحتة، هى الدولة الإسلامية الأولى فى شبه الجزيرة العربية، أن تمد أعناقها إلى ركوب البحر وإعداد أسطول تسعى به إلى فتح القسطنطينية، عاصمة أكبر إمبراطورية على ظهر الأرض. ولكن هذا ما فعلته الدولة الأموية بإصرار غريب، حتى إنها دقت أبواب القسطنطينية ثلاث مرات!.

وكانت المرة الأولى فى عهد معاوية، الذى أعد جيشاً كبيراً عين عليه ابنه يزيد، لغزو القسطنطينية، وضم إليه عدداً كبيراً من القيادات العربية، مثل ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وسفيان بن سيف، بل ضم إليه صحابياً جليلاً هو أبو أيوب الأنصارى، الذى استقبل الرسول فى بيته، وذلك ليعطى للحملة طابع الجهاد الدينى.

وقد تحرك هذا الجيش فى خريف سنة ٤٩ هجرية براً، ليصل تحت أسوار القسطنطينية عام ٥٠هـ، ويجتاز مضيق البوسفور عن طريق القوارب والمراكب، وأخذ يهاجم واجهة المدينة الشرقية حتى القرن الذهبى. ولكن القسطنطينية لم تكن عاصمة عادية، فلم تفلح البسالة والشجاعة التى أبداها الجيش الإسلامى فى فتحها، ومات أبو أيوب الأنصارى على أبواب القسطنطينية، ودفن بالقرب من سورها، وكان قد شهد بدراً والمشاهد كلها مع الرسول، كما شهد صفين مع على.

ولم يفعل هذا الفشل غير أنه حفز معاوية إلى الاستعداد للحصار الثانى، الذى جرى بعد أربع سنوات فقط، أى فى سنة ٥٤هـ. وهذا الحصار الثانى للقسطنطينية يدخل التاريخ تحت اسم «حرب السنوات

السبع، مما يوضح أنه استمر سبع سنوات. فقد كان الأسطول العربى ينقل الجنود عند مطلع كل ربيع إلى أسوار القسطنطينية، لفرض الحصار عليها، على مدى سبع سنوات متواصلة، فى حين يكمل هو الحصار عليها من البحر. وقد ظلت المعارك سجالاً بين الطرفين دون أن يحقق أحدهما الغلبة على الآخر. وقد أنقذ المدينة عاملان، أولهما «النار الإغريقية»، التى توصل إليها نازح سورى إلى العاصمة البيزنطية، وكانت السفن البيزنطية تقذف بها العرب، فتفتك بسفنهم وصفوفهم. أما العامل الثانى، فهو موقع المدينة الجغرافى وطبيعة التيارات المائية التى تحيط بجهاتها الساحلية.

ثم كان حصار القسطنطينية الثالث بعد أربعين عاماً، أى فى عام ٩٨هـ (٧١٦م) حين تحركت الجيوش العربية من الشام تحت إمرة مسلمة بن عبدالمطلب، وعلى أركان حربه الفارس الشهير عبدالله البطال، واخترق آسيا الصغرى، ووصل إلى أسوار القسطنطينية، فى الوقت الذى وصل الأسطول العربى إلى مياه البوسفور شمالاً. وكان الجيش العربى قد عبر البحر جنوباً إلى ضفة الدردنيل الأوروبية، وسار على ضفاف بحر مرمرة حتى القسطنطينية، وأمر مسلمة بحفر خط من الخنادق يمتد من البحر حتى القرن الذهبى، كما أمر الأسطول بأن يلقى مراسيه على مقربة من أسوار المدينة فى بحر مرمرة ومضيق البوسفور، لأن القرن الذهبى كان مغلقاً بالسلاسل، وبذلك فرض مسلمة الحصار على القسطنطينية من البر والبحر.

على أن المقاومة الشديدة للمدينة، بالإضافة إلى البرد الشديد، أضعف الحصار والهجوم العربى. وفى تلك الأثناء توفى الخليفة

سليمان بن عبد الملك، وتولى بعده الخليفة عمر بن عبد العزيز، ولم يكن يميل إلى مواصلة سياسة الفتوح، لما تكلفه من أموال وأرواح المسلمين، فحدث تحول مغاير للسياسة الأموية التى افتتحها معاوية، وكتب إلى مسلمة بن عبد العزيز يأمره بفك الحصار عن القسطنطينية فى ١٥ أغسطس ٧١٨م. وانتهت بذلك أعظم حملة شنها العرب على عاصمة الدولة البيزنطية. وقد اعتبر بعض المؤرخين الأوروبيين نتائج هذه الحملة مساوية لنتائج بواتييه، التى صدت خطر العرب عن جنوب أوروبا، فلو نجحت هذه الحملة لانفتح باب أوروبا الشرقى للعرب. ونلاحظ هنا أيضاً أن تاريخ المعركتين متقارب، فقد وقعت معركة بواتييه فى سنة ٧٣٢م.

وقد ظلت المدينة البيزنطية بعد ذلك سبعة قرون دون أن تتهدد بخطر إسلامى حقيقى، حتى تولى محمد الفاتح العرش فى الدولة العثمانية بعد مراد الثانى، وقرر فتح القسطنطينية. فقد كانت المدينة موقعاً استراتيجياً مهماً جداً، كما كانت مركز المسيحية الشرقية والمعقل الأخير للمسيحية فى شرق أوروبا. وقد بنى محمد الفاتح قلعة على الضفة الغربية للبوسفور، كما بنى قلعة على الضفة الشرقية، وحاصر القسطنطينية بحراً من ناحية البوسفور، ونقل سفنه براً ليحاصر المدينة من ناحية القرن الذهبى، وأخذ يضرب المدينة بمدافعه ليل نهار، حتى خرت راكعة، لأول مرة فى تاريخها الطويل.

وقد انفتحت بهذا الفتح صفحة جديدة فى التاريخ، حتى ليعد بعض المؤرخين هذا الحدث الجليل بداية العصر الحديث، لما ترتب

عليه من آثار بالغة فى أوروبا. وحتى الآن لا يملك أى أوروبى مسيحى أن يتأمل فتح العثمانيين المسلمين لعاصمة مسيحية عظيمة دون أن تهتز مشاعره. والمهم أن نهاية القرن الخامس عشر شهدت نهاية الاتجاه العثمانى التقليدى للتوسع فى أوروبا، وهو الذى درج عليه السلاطين العثمانيون منذ عام ١٣٥٦ عندما عبر سليمان ولى عهد أورخان، مضيق الدردنيل، ونزل شبه جزيرة جاليبولى، وأسس للعثمانيين أول موطئ لهم فى أوروبا.

ففى ذلك الحين كانت فتوحات العثمانيين فى أوروبا قد بلغت مرحلة التشبع بعد أن فتحوا القسطنطينية وأتموا سيطرتهم على الأناضول وشبه جزيرة البلقان - أى تلك الأقاليم التى كانت تتكون منها الإمبراطورية البيزنطية. ومنذ أوائل القرن السادس عشر أخذ العثمانيون يديرون ظهورهم إلى أوروبا، ويتجهون فى فتوحاتهم إلى المشرق. وقد جذبهم إلى هذا الاتجاه الجديد عاملان كبيران:

الأول، وهو يماثل العامل الذى دعا إلى قيام الحرب بين العراق وإيران فى وقتنا الحاضر، وهو محاولة نشر المذهب الشيعى من قبل دولة الخومينى فى إيران. ولكن فى ذلك الحين كانت المحاولة تقوم من جانب الدولة الصفوية فى إيران لبسط المذهب الشيعى فى العراق وفى آسيا الصغرى - الأمر الذى دعا الدولة العثمانية إلى الخروج إلى الشرق لحماية آسيا الصغرى بصفة خاصة، والعالم السنى بصفة عامة.

أما العامل الثانى، فهو الزحف الأوروبى - البرتغالى بصفة خاصة على حدود الشرق العربى ومنافذه البحرية. وكانت الدولة المملوكية

فى مصر قد حاولت إيقاف التغلغل، فبسطت نفوذها فى البحر الأحمر وفى اليمن، ودخلت فى حرب بحرية مع البرتغال، ولكنها منيت بالفشل، الأمر الذى أدى إلى الانقلاب التجارى العالمى، الذى تحولت بسببه التجارة العالمية بين الشرق والغرب من مصر والبحر الأحمر، إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وحرم مصر من مركزها كسوق تجارية عالمية، وأضعف من قوتها الاقتصادية، وجعلها عاجزة عن مواجهة الزحف الأوروبى.

وعلى هذا النحو جاء هذا التحول فى سياسة الدولة العثمانية من الإتجاه إلى أوروبا إلى الاتجاه إلى الشرق العربى، لينقذ العالم السنى فى آسيا الصغرى والشام ومصر والعراق من السقوط فى قبضة السيطرة الشيعية ويحصرها فى إيران من جهة، وليوقف توغل النفوذ البرتغالى في البحار العربية وينقذ الشرق العربى من الخطر الأوروبى من جهة أخرى.

وقد كانت ثمرة هذا التحول فى سياسة الدولة العثمانية من الغرب إلى الشرق هى وقوع العالم العربى تحت الحكم العثمانى، وعلى رأسه مصر، التى فقدت الدور الذى لعبته كمركز للأحداث طوال عصور الفاطميين والأيوبيين والمماليك، وأصبحت مجرد ولاية غير عادية من ولايات الدولة العثمانية. ولكن بالنسبة للمصريين أنفسهم لم يشعروا بتغير كبير، بسبب المناخ الإسلامى لذلك العصر، إذ لم يتعد الأمر استبدال حاكم مسلم بحاكم مسلم، وانتقال أبصارهم إلى الآستانة (القسطنطينية) بدلاً من القاهرة.

وقد ظل هذا هو الوضع، رغم تعاقب الأحداث منذ أواخر القرن الثامن عشر باحتلال الحملة الفرنسية لمصر، واعتلاء محمد على ولاية مصر. حتى إذا قدم الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢، إزداد تعلق المصريين بدولة الخلافة، التى رأوا فى تبعيتهم لها عاصما لهم من الوقوع تحت السيادة الإنجليزية. وقد أوقعهم هذا التعلق والتمسك بالسيادة العثمانية فى تناقض مع الحركة القومية العربية، التى كانت تتجه نحو التخلص من التبعية العثمانية سواء عن طريق إقامة حكم غير مركزى، أو فى شكل استقلال تام.

ولهذا السبب عندما قامت (ثورة الشريف حسين) فى شبه الجزيرة العربية، بالتحالف مع الإنجليز ضد الدولة العثمانية، لقى هذا التحالف الاستهجان فى مصر، وكتب الشاعر الإسلامى الكبير محرم يهاجم الشريف حسين بقوله:

«ياذا الجلالة لاسعدت بتاجه ملكاً، سواك به السعيد الهانى!»

«الترك جند الله لولا بأسهم، لم يبق فى الدنيا مقيم أذان»

وفى طوال الوقت الذى كان أحرار العرب يتآمرون على السلطان عبد الحميد، كان مصطفى كامل فى مصر يضرع إلى الله فاطر السموات والأرض أن يحفظ للدولة العثمانية «حامى حماها، وللإسلام إمامه وناصره، جلالة السلطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازى عبدالحميد الثانى»! وكان عبد الله النديم يسب الذين يذمون سوء الإدارة العثمانية، ويصفهم «بالمغفلين». فى حين كان مصطفى كامل يعتبر المسلمين الخارجين عن واجب الالتفاف حول عرش

السلطان العثماني في مواجهة الإنجليز من «الخونة والخوارج والدخلاء».

وقد كان من الممكن أن ينقلب هذا الشعور الإسلامي في مصر إلى النقيض ضد تركيا بعد ثورة مصطفى كمال أتاتورك، وإلغائه الخلافة في ٢٣ مارس ١٩٢٤، لولا أن هذا الشعور الإسلامي نفسه كان قد تغير إلى الشعور القومي في ثورة ١٩١٩ وتحت قيادة الوفد العلمانية. ولذلك لم تتغير مشاعر المصريين نحو الأتراك في تلك المرحلة من مراحل التحول.

وفي ذلك الحين ألغى كمال أتاتورك كلمة الآستانة، التي كان العالم حتى ذلك الحين يطلق عليها اسم القسطنطينية (قونسطانطينوبل)، واستبدل بها اسم «استانبول» التركي، وأرسل إلى مكتب التلغراف الدولي في «برن» يخطره بأن أية رسالة ترد إلى المدينة تحمل عنوان غير «استانبول» ترفض!. كما أنهى دور استانبول كعاصمة لتركيا، واستبدل بها «أنقرة»، التي كانت قد جرت على أرضها معركة من أشهر معارك التاريخ بين جيوش تيمورلنك وجيوش السلطان بايزيد.

وقد ظلت خطوات كمال أتاتورك على طريق نقل تركيا من الإسلامية إلى العلمانية تلهم المصلحين المصريين، خصوصاً خطوة إلغاء المحاكم الشرعية ونقل اختصاصها إلى المحاكم الأهلية، وخطوة إلغاء الطربوش ولبس القبعة، وتأججت المعركة بين القديم والجديد، وخلع طلبة دار العلوم العمامة والجبة واستبدلوا بهما الطربوش والزي الأوروبي.

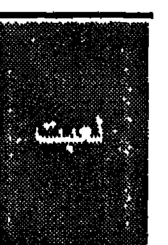
على أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت تفترق مصالح المصريين الأمنية عن مصالح الأتراك. فقد كان بسبب الصراع التاريخي الطويل بين تركيا وروسيا أن رأت تركيا في ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى بعد الحرب خطراً يهدد مصالحها، فأخذت في الانضمام إلى الأحلاف الغربية الموجهة ضد روسيا - في الوقت الذي كانت مصر ترى هذا الخطر السوفيتي خطراً بعيداً بالمقارنة بخطر الاحتلال البريطاني الجاثم على صدرها منذ أكثر من نصف قرن. ولذلك رفضت مصر كل حل لقضية الاحتلال يتضمن اندماجها في حلف من الأحلاف قبل ثورة ٢٣ يوليو، وعلى رأس هذه الأحلاف مشروع الدفاع المشترك، الذي كانت تركيا طرفاً فيه مع كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا، وقد رفضته حكومة الوفد.

ولكن عبد الناصر اضطر إلى إبرام معاهدة الجلاء مع بريطانيا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وبمقتضاها كان من حق بريطانيا الرجوع إلى مصر لاستخدام (قاعدة قناة السويس)، إذا وقع هجوم على تركيا أو أي بلد عربي من بلدان معاهدة الدفاع المشترك الموقع عليها في إبريل ١٩٥٠. وبذلك أصبحت مصر وتركيا طرفاً واحداً في المصالح الأمنية مرة أخرى، وصارتا في معسكر واحد، هو المعسكر المعادي للاتحاد السوفيتي.

على أن بروز الخطر الإسرائيلي على الأمن القومي المصري بالغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ - أي بعد أربعة أشهر فقط من إبرام معاهدة الجلاء - لم يلبث أن نقل العلاقات المصرية التركية إلى صعيد جديد.

(٦)

مجوهرات العثمانيين ومجوهرات أسرة محمد علي!*



الغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ دوراً مهما فى تحول العلاقة بين مصر وتركيا من علاقة تحالف إلى علاقة خصومة. ففى الوقت الذى كانت تركيا ترى فى الخطر السوفيتى خطراً حقيقياً تخشى بأسه، وتتحالف مع الغرب لصده، كانت مصر الثورة ترى أن الخطر الحقيقى عليها يكمن فى إسرائيل وليس فى الاتحاد السوفيتى. وعندما أقدمت الولايات المتحدة على تشكيل حلف يجمع بين تركيا والعراق وإيران وباكستان وبريطانيا ـ عرف باسم حلف بغداد ـ لسد الفجوة بين حلف جنوب شرقى آسيا وحلف الأطلسى، وإتمام الحصار على الاتحاد السوفيتى من الجنوب ـ قاومت مصر هذا الحلف مقاومة مستميتة، الأمر الذى أثر على علاقاتها بالغرب تأثيراً سيئاً، وأدى إلى رفضه مد مصر بالسلاح أولاً، ثم رفض المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى ثانياً. وقد واجهت مصر ذلك بالالتجاء إلى الاتحاد السوفيتى للحصول على السلاح، كما عمدت إلى تأميم قناة السويس، وتعرضت بذلك (للعدوان الثلاثى) عليها فى أكتوبر ١٩٥٦.

* أكتوبر في ٣ مارس ١٩٨٥

ومنذ ذلك الحين اتجهت العلاقات المصرية التركية نحو التصادم، الذى بلغ ذروته عام ١٩٦١ بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد أعيدت فى سنة ١٩٦٣ . ومنذ بداية ١٩٦٥ أخذت السياسة التركية فى عهد ثورة الجيش التركى سنة ١٩٦٠ تتجه نحو تحسين علاقاتها مع العرب على حساب علاقاتها مع إسرائيل، بهدف جذب تأييد الدول العربية لتركيا فى قضية قبرص. وفى ابريل ١٩٦٦ أغلقت تركيا مكتبها السياحى فى إسرائيل، وفى مايو ١٩٦٦ وقعت مع مصر اتفاقاً ثقافياً وفنياً، وفى مستهل عام ١٩٦٧ زار وزير خارجية تركيا مصر زيارة رسمية للعمل على تقوية العلاقات بين البلدين. ولم تلبث تركيا أن اتخذت موقف الإدانة لإسرائيل بسبب حرب يونية ١٩٦٧ ، ودعتها إلى سحب قواتها من الأراضى العربية المحتلة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس واللاجئين. وفى ابريل ١٩٦٩ ألغت اتفاقيات التجارة والدفع المعقودة بينها وبين إسرائيل.

وقد كان معنى ذلك أن اكتشاف تركيا سياسة إسرائيل التوسعية قد دفع بها إلى تأييد الحق العربى، وأفسح السبيل لعودة الروابط القوية التاريخية بين الشعبين الشقيقين. وقد جاء الانقلاب الدبلوماسى الذى أحدثه السادات فى علاقات مصر الخارجية، بإدارته ظهره إلى الاتحاد السوفيتى، واتجاهه إلى الولايات المتحدة، ليزيد من الروابط بين مصر وتركيا، من حيث أن كلا من البلدين ينتمى إلى المعسكر الغربى على الرغم من إطار عدم الانحياز الذى تنتسب إليه مصر منذ البداية، والذى اتجهت إليه تركيا بعد ثورة ١٩٦٠.

على كل حال فلا شك أننا نتفق مع السفير محمد وفاء حجازى، فى أن نقطة البداية الحقيقية فى العلاقات الإيجابية بين مصر وتركيا، هى التى تمثلت فى قيام الحكومة التركية فى ٢٧ يناير ١٩٨٢ بتزويد الحكومة المصرية بصورة من اتفاقية عام ١٩٠٦، والخرائط المرفقة بها، والتى تعين الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، وذلك فى نطاق عمليات انسحاب إسرائيل من سيناء تنفيذاً لاتفاقيات (كامب ديفيد) والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، وما تبع ذلك من زيارات على المستويات الاقتصادية والعسكرية والعلمية، للتخلص من الرواسب السلبية التى خلفتها تجارب العلاقات بين البلدين فى الماضى، خصوصاً فى مجال الإعلام، الذى يحتاج إلى مزيد من الاهتمام بتركيا، وتقديمها إلى الرأى العام المصرى فى الصورة التى تليق بالروابط التاريخية المهمة بين البلدين من جهة، وبالمستقبل المأمول لهذه الروابط فى خير الشعبين من جهة أخرى.

لهذا السبب فقد اقترح صاحب هذا القلم فى مؤتمر استانبول - على المستوى العلمى - قيام مشروع ترجمة متبادل بين البلدين على مستوى خمسمائة كتاب، يتعرف فيه كل شعب على الأعمال العلمية فى جميع المجالات للشعب الآخر. فقد لاحظت أن عدد الكتب التركية المترجمة إلى العربية تكاد تعد على أصابع اليد الواحدة! ومجالاتها محدودة للغاية، وكذلك الأمر بالنسبة للكتب العربية المترجمة إلى التركية، وإن كان ذلك يقتصر - فى الحقيقة - على الكتب العربية الحديثة، وليست الكتب العربية القديمة التى لم يكن أمام العثمانيين مفر من ترجمتها، نظراً لسبق الحضارة العربية على

الحضارة التركية، وحاجة الحضارة الأخيرة إلى الاستفادة من الحضارة العربية، خصوصاً أن الحضارة العربية هى حضارة إسلامية بالدرجة الأولى.

وهذا الكلام عن ترجمة الكتب العربية الحديثة إلى التركية والعكس بالعكس، يثير قضية مهمة جداً هى قضية الوثائق التركية فى مصر. فكما ذكر الدكتور فتحى النكلاوى أمام المؤتمر، فإن دار الوثائق فى مصر، وأرشيفات المحاكم المختلفة ودار المحفوظات تضم - فيما تضم - الألوف من الوثائق المكتوبة باللغة التركية العثمانية، التى هى فى حقيقتها تراث قومى هائل ومصدر مهم لتاريخ مصر الحديث. وهذه الوثائق يمكن أن تكون مصدراً لعشرات الأبحاث والدراسات التاريخية العلمية المهمة فى كافة مناحى الحياة المصرية فى الفترة العثمانية.

ولعلّى أثرت فى إحدى المرات أمام (سمنار) التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة عين شمس قضية دراسة اللغة التركية لطلبة التاريخ، وإنشاء مركز للدراسات العثمانية على نسق مركز دراسات الشرق الأوسط. وكان فى ذهنى أن مصر متخلفة فى حقل الدراسات العثمانية عن تونس على سبيل المثال، الذى يحرك نشاط الدراسات العثمانية فيها عاشق كبير للتاريخ العثمانى هو الأستاذ الدكتور عبدالجليل التميمى، أستاذ التاريخ الحديث ومدير المعهد الأعلى للتوثيق بالجامعة التونسية، الذى استطاع منذ عامين تأليف «اللجنة العربية للدراسات العثمانية» باشتراك عدد مهم من المؤرخين العرب، وقد ساهم فى تكوين هذه «اللجنة العربية» صاحب هذا القلم مع

الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، والدكتور عبد الوهاب بكر، كممثلين لمصر. وهي أول لجنة علمية من نوعها في العالم العربي، تحاول تقديم رؤية عربية للدراسات العثمانية، في مواجهة الرؤية الأوربية لهذه الدراسات، التي تقدمها «اللجنة الدولية لدراسات العهد العثماني وما قبل العثماني». ومما لا شك فيه أن مساندة الوزير الأول محمد مزالي لهذه الجهود العلمية في حقل الدراسات العثمانية، هي من أسباب تقدمها، وهو ما نحن في حاجة إلى مثله في مصر من تشجيع، حتى لا نتخلف كثيراً عن الركب.

وحين كنت في استانبول زرت «مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية» التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بدعوة من مديره التركي الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي. وهو متحمس لمصر، لأنه ولد فيها ويتكلم العربية كما يتكلمها أهلها تماماً.

والمركز يحتل جناحاً من قصر يلدز، ويدار كما تدار أرقى المراكز العلمية في العالم. ورغم أنه تأسس حديثاً منذ ثلاث سنوات، فإنه قام بأبحاث ودراسات في مختلف المجالات، وتمكن من نشر أربعة كتب مهمة، من أهمها وثيقة تاريخية من القرن العاشر الهجري، تسجل حقوق المسلمين في أرضهم في فلسطين وفي القدس، كما نشر مرجعين أساسيين حول المؤسسات الثقافية في العالم الإسلامي التي يسعى لحصرها، وكون مكتبة مهمة جداً تحتوي على ستة آلاف مرجع أساسي في الثقافة الإسلامية في أكثر من عشرين لغة، وأخذ في تكوين وحدة للتوثيق والإعلام يسعى إلى تجهيزها بالكومبيوتر، كما أصدر كتاباً مهماً عن «أوقاف وأملاك المسلمين في

فلسطين، تناول الألوية الخمسة التى كانت تمثل فلسطين فى ذلك الوقت، وهى: غزة والقدس وصفد ونابلس وعجلون. كما أصدر الوثائق الخاصة بالحرمين الشريفين فى الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. وهذا يصور العمل الجاد الدءوب الذى نفتقر إليه فى كثير من مراكزنا العلمية للأسف الشديد، لأسباب تتعلق بالجدية والإمكانات.

وهذا الاهتمام بالثقافة الإسلامية يعبر عن وجه الاستمرارية التاريخية فى تركيا، التى يظن الكثيرون أنها انقطعت بإجراءات كمال أتاتورك التجديدية، التى نقلت تركيا من العثمانية إلى تاريخها الحديث.

وهذه الاستمرارية تلمسها فى قصر «توب كابى» الذى يحتوى على كنوز العثمانيين فى مختلف القرون، ومجوهراتهم المعروضة عرضاً مثيراً ـ الأمر الذى يذكر بسرقة ثورة ٢٣ يوليو «المجيدة» لمجوهرات أسرة محمد على، واستباحتها فى الفترة الأولى قصور هذه الأسرة، حتى تغلب العقل أخيراً على الديماجوجية، واتجهت الدولة إلى حفظ وصيانة وتجديد هذه القصور التى لاتعوض. ولكن كثيراً من هذه المجوهرات أصبحت فى ذمة التاريخ وذمة الثوار اللصوص.

وقد كان من الأمور المؤثرة زيارة قصر الوالدة باشا فى ببك، التى منحته للقنصلية المصرية، وهو من أعظم القصور التركية، ويقع على البوسفور مباشرة. ولولا أن الوالدة باشا اشترطت استمرار الغرض من الهبة، أى استمرار استخدام القصر للبعثة الدبلوماسية

المصرية، لفكرت الثورة فى بيع هذا القصر، كما فكرت بعض الجهات فى بيع القصر الذى يحتله مكتب البعثة التعليمية فى لندن، أيام أن كنت أستاذاً زائراً بجامعة لندن فى سنة ١٩٨١!

والمهم أن مرض انعدام الصيانة، الذى يصيب مرافقنا وقصورنا ومراكزنا المهمة فى مصر، قد أصاب بالضرورة قصر الوالدة باشا الذى تحتله القنصلية المصرية، فقد بت فيه ليلة فى ضيافة القنصل المصرى نصر مهدى، وخيل إلى أننى سوف أستمتع بشعور سكان القصور، ولكن الفقر الضارب أطنابه فى القصر حرمنى من هذا الشعور، وجعلنى أتوق إلى مسكنى المتواضع!. مع ملاحظة أن القصر نفسه يعد تحفة أثرية لا تقدر بثمن، وهو فى طريقه لأن يكون أطلالاً أثرية إن آجلا أو عاجلاً بفضل رعاية وزارة خارجيتنا الموقرة.

المهم أن المؤتمر الذى حضرته على الرغم من طابعه الاقتصادى، وعلى الرغم من أن المؤرخين والكتاب والسياسيين الأتراك والمصريين فيه كانوا للزينة ولأغراض الديكور! فإنهم سرقوا الأضواء أمام عدسات التليفزيون، بفضل القضايا التاريخية التى أثاروها، وشدت انتباه الحاضرين، وبفضل الخلافات التى دارت حول موقف ثورة ٢٣ يوليو من تركيا.

وعلى سبيل المثال، فقد ألقى السفير التركى المتقاعد إسماعيل صويصال محاضرة عن العلاقات السياسية التركية المصرية، ركز فيها على الجوانب السلبية، وأشار إلى الحادثة المشهورة فى مستهل الثورة بين عبد الناصر والسفير التركى فى يناير ١٩٥٤، عندما

توجه عبد الناصر إلى دار الأوبرا، وتقابل مع السفير التركى جمال يحيى، ودار حوار بين الاثنين اتهم فيه السفير التركى رجال الثورة بأنهم لا يتصرفون كرجال مهذبين!.

وكانت قد وقعت واقعة أخرى من نفس السفير فى حفلة توديع أعدتها له السفارة التركية بمناسبة نقله من القاهرة، فعندما أبدى السفير الصينى رغبته فى أن يراه مرة أخرى فى القاهرة، أجاب بقوله إنه لن يراه ثانية «فى هذا المكان القذر!» لذلك أمر عبد الناصر بأن يعامل السفير التركى عند سفره ومغادرته أرض البلاد معاملة الأفراد العاديين، وأن يفتش فى الجمارك!

وقد روى السفير المتقاعد إسماعيل صويصال الواقعة من وجهة النظر التركية، مما دعا السفير المصرى محمد وفاء حجازى إلى التعليق بأنه لم يكن ثمة داع لاستعادة أحداث تاريخية مؤسفة!، ولكن إسماعيل صويصال برر ذلك بأنه يذكر مثل هذه الحوادث للعبرة وعدم التكرار.

وقد أثار الدكتور صلاح العقاد عامل الزمن فى الصراع العربى الإسرائيلى، وأبدى ما أسماه رأيه الخاص وهو أنه من الخطأ حالياً الجدل حول ما إذا كان يشترط إقامة دولة فلسطينية أو استرجاع الأردن للضفة الغربية، فإن الاستيطان الإسرائيلى لا يسمح بإضاعة الوقت فى مثل هذا الجدل، ومن الأفضل اشراك الأردن على الأقل فى المرحلة الانتقالية أو فى حالة التفاوض مع إسرائيل حول انسحاب محتمل من الضفة والقطاع.

كما دعا أحمد يوسف، سكرتير تحرير السياسة الدولية، إلى حوار عربى تركى، على نسق الحوار العربى الأفريقى، والحوار العربى الأوروبى، والحوار العربى اليابانى، والحوار بين الشمال والجنوب. وذلك لتصفية كل الحساسيات الموروثة بين الشعبين.

وإن كان صاحب هذا القلم قد لاحظ أن مرارة الأتراك من ثورة الشريف حسين فى الحرب العالمية الأولى مازالت راسخة فى خلفية عقولهم، كما أن موقف مصر الموالى لهم فى هذه الحرب يؤثر إيجابياً فى شعورهم نحو مصر الملىء بالتعاطف والحب، وهو الذى يلمسه المرء فى طريقة نطقهم لاسم مصر بحب وإعزاز، كما ينطقها المصريون.

والمهم أن نظرة المؤرخين الأتراك إلى الحكم العثمانى فى مصر، تختلف لحد كبير عن نظرة المؤرخين المصريين. فالمؤرخون المصريون يفرقون بين التاريخ العثمانى، الذى يدخل فى إطار التاريخ الإسلامى العام، وأهم من كتبه الدكتور عبد العزيز الشناوى - وبين تاريخ مصر تحت الحكم العثمانى الملىء بالسلبيات والإيجابيات. ولذلك حين أراد الدكتور نهاد جتين، الأستاذ بجامعة استانبول، تصوير المصريين بأنهم كانوا راضين عن الحكم العثمانى ومتقبلين له، لم يملك صاحب هذا القلم من تصحيح هذه المقولة للأستاذ التركى، فقد قلت إن المصريين وإن لم يفكروا فى الخروج من تحت الحكم العثمانى، لأنه كان حكماً إسلامياً لا أجنبياً بالمعنى الحديث، لكنهم لم يكفوا عن الثورات والانتفاضات ضد المظالم التى تنزل بهم. فالقبول بالحكم شىء، والقبول بالظلم شىء آخر!. ولذلك

كان المصريون يثورون باستمرار لتصحيح الأوضاع وإجبار الحكام على تطبيق الإسلام الصحيح الذى يكره الظلم ويحقق العدل. ومن هنا لم يكن الشعب المصرى شعباً خانعاً أبداً، إنما كان شعباً ثائراً أبدا ضد المستبدين والمستغلين والغاصبين والظالمين.


٢
خواطر مؤرخ
فى تونس الخضراء



(١)



ترجع

أول زيارة لى لتونس إلى صيف عام ١٩٧٤؛ وكنت فى طريقى إلى القاهرة من قسنطينة بالجزائر بعد عام دراسى عاصف بالأحداث الجسام لا ينسى، فلم يكد يمضى شهر واحد على وصولى إلى قسنطينة فى سبتمبر ١٩٧٣ حتى نشبت حرب أكتوبر، وانقطعت علاقتى وغيرى من المصريين بأرض الوطن، كما انقطعت أخبار الأسرة. وفى البداية أنستنا فرحة العبور كل شيء، ثم جاءت أخبار الثغرة وما تلاها من أحداث لتبعث القلق والرعب فى النفوس، وانتهى الأمر نهاية غريبة حين قبل السادات وقف إطلاق النار ورفض حافظ الأسد ذلك لبعض الوقت، مما أعطى الإيحاء بأن مصر قد تخلت عن سوريا فى أعين الجزائريين!.

وقد كان لهذه النهاية تأثير على حياتنا فى الجزائر بالسلب. فحين وصلت إلى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣، هالنى الجو المفرنس والتأثير الفرنسى على مظاهر الحياة الجزائرية، وقد حضرت حفل

* أكتوبر فى ٧ أبريل ١٩٨٥

افتتاح العام الدراسى، فأحسست بأننى فى فرنسا ولست فى بلد عربى، فبالإضافة إلى الملابس القصيرة جداً التى ترتديها الطالبات!، فإن جميع الخطب ألقيت بالفرنسية من رئيس الجامعة والأساتذة!، وقد ألقى فى نهاية الحفل موجز بالعربية ركيك جداً، لم يستمع إليه سوى حفنة من الأساتذة المشارقة، لأن الجمع كان قد انفض بسرعة حين بدأ إلقاء هذا الموجز!. ثم قرأت بعد ذلك تصريحات للرئيس هوارى بومدين يتحدث فيها عن وحدة بين دول المغرب العربى، وليس وحدة من الخليج إلى المحيط كما ظلت مصر ترفع هذا الشعار طوال حكم عبد الناصر، فكان صدمة لى. ولم أشعر إطلاقاً طوال شهر سبتمبر ١٩٧٣ بأننى أعيش وسط شعب عربى شقيق، كانت قضيته محوراً رئيسياً من محاور نضال شعبنا!

ثم جاءت أخبار حرب أكتوبر فى اليوم التالى لنشوبها كإعصار هائل، أزاح عن الشعب الجزائرى تلك الطبقة الكثيفة من تراب الفرنسة، التى عاش تحتها عشرات السنين، وأظهر معدنه العربى الأصيل. ففى ليلة وضحاها انقلب هذا الشعب العربى اسماً، الفرنسى مبنى، إلى شعب عربى حقيقى يفخر بعروبته، ويتسابق إلى مراكز التجنيد والتبرع بالدم، حتى إننا كنا نقف الساعات الطوال لنتبرع بدمائنا ثم نعود بخفى حنين. وأحسست لأول مرة منذ وطئت قدماى أرض الجزائر أننى أعيش فى القاهرة تماماً ولا أعيش فى بلد أجنبى كما استقر عندى طوال الشهر السابق على حرب أكتوبر. وكان الجزائريون لا يكادون يروننا فى الطرقات حتى يحيونا بحرارة وإعجاب.

فى تلك الأيام شعرت بصواب تلك القولة التى قالها البعض، بأن وحدة العرب يمكن أن يحققها نصر حاسم على العدو، كما حقق وحدة الشعب الألمانى نصر بسمارك فى حرب السبعين على فرنسا. وأدركت أن هزيمة يونيه ١٩٦٧، هى التى أحدثت ردة فى الشعور العربى فى الجزائر كما لمسته بنفسى عند وصولى إلى أرض الجزائر. وتصورت أنه لو حققت حرب أكتوبر هزيمة العدو وتحرير أرض فلسطين وأزالت آثار عدوان يونيه ١٩٦٧، فإن الوحدة العربية لابد واقعة لا محالة.

على أن الموقف لم يلبث أن ساء بأحداث الثغرة، والنهاية التى وصلت إليها الحرب بقبول السادات وقف إطلاق النار، واستمرار حافظ الأسد فى القتال، الذى ثبت أنه كان من باب المزايدة التى تشكل الأسلوب الرئيسى فى سياسته، وليس من باب القدرة القتالية. فقد تبين فيما بعد أن القوات الإسرائيلية قد استردت فى يومى ٨ و ٩ أكتوبر ما فقدته على يد القوات السورية فى يومى ٦ و ٧ أكتوبر ١٩٧٣، وفى يوم ١٠ أكتوبر كانت تقف على خط وقف إطلاق النار القديم سنة ١٩٦٧، وفى اليوم السادس ١١ أكتوبر كانت هذه القوات تخترق خط الدفاع السورى الأول وتتوغل فى الأراضى السورية فى اتجاه دمشق لتهديدها بشكل يجبر السوريين على طلب وقف إطلاق النار، واضطرت القوات السورية فى المحور الشمالى إلى التراجع إلى خط الدفاع الثانى داخل الأراضى السورية، كما تراجعت الفرقة الخامسة نحو الجنوب الشرقى، وتمركزت الفرقة التاسعة حول سعسع، فى حين كانت القوات الإسرائيلية تخترق الثغرة الواقعة بين الفرقتين

الخامسة والتاسعة جنوب قرية سعسع، التى عرفت باسم «ثغرة سعسع». ولولا تحرك السادات لنجدة الجبهة السورية بهجوم ١٤ أكتوبر الذى كبد القوات المصرية خسائر فادحة، والذى كان إحدى نقاط التحول الخطيرة فى الحرب ضد مصر، لانهارت الجبهة السورية.

أقول إن هذه المزايدة من قبل حافظ الأسد، التى لم يكن لها أساس سليم من قوة قتالية قادرة على الاستمرار فى الحرب دون مشاركة القوات المصرية - أساءت إلى مصر فى أعين الجزائريين، وأساءت إلى المصريين الذين كانوا يعملون فى الجزائر وقتذاك، فحل الاحتقار محل الإعجاب الذى بعثه نصر العبور العظيم. وجاءت مفاوضات (الكليو ١٠١)، التى لقيت الغمز واللمز من الأشقاء العرب، الذين لم يحاربوا فى حياتهم إسرائيل إلا بالكلام البليغ، لتضيف إلى هذا الاحتقار، ثم اتفاقية فصل القوات التى استقبلت كعمل انهزامى - جاء كل ذلك ليضاف إلى احتقار الجزائريين للمصريين فى ذلك الحين، وعرفت وقتذاك مقدار التخريب الذى تمارسه وسائل الإعلام فى البلاد، التى اصطلح فيما بعد على تسميتها بدول الرفض - فى مشاعر شعوبها تجاه مصر وشعبها، والإساءة البالغة التى وجهتها لحركة القومية العربية - الأمر الذى أحدث تأثيره الحتمى فى شعور الشعب المصرى، على نحو ما تمثل فى تأييد غالبيته الساحقة لمبادرة السادات فى نوفمبر ١٩٧٧.

فى تلك الظروف قررت أننى لا أستطيع أن أستمر فى تنفيذ تعاقدى مع جامعة قسنطينة، الذى كان مقرراً له ثلاث سنين، ولكنى

لم أسمح لنفسى بترك تلاميذى فى كلية الآداب فى وسط العام الدراسى، وأنه لابد أن أكمل معهم العام الدراسى، وهذا ما فعلت بعد أن أطمأننت إلى تعيين اثنين من تلامذتى النابهين فى قسم التاريخ بالكلية، وهما عبد الكريم بوصفصاف وفاطمة قشى، ليمضيا فى حمل المشعل.

وهكذا عندما وصلت إلى تونس بسيارتى مع أسرتى قاطعاً الطريق البرى إلى القاهرة فى يولية ١٩٧٤، كنت أعانى من الجدب العاطفى، الذى لم تفلح عواطف تلاميذى الكريمة نحوى فى التخفيف منه إلا قليلاً، والذى استمر نحو ثمانية أشهر، وكنت أظن أننى سوف أعانى من هذا الجدب العاطفى طوال قطعى للطريق الساحلى الشمالى لأفريقيا، ولذلك قررت أن أضيف إلى مشوارى سبعمائة كيلو متر عن طريق الصعود من قسنطينة إلى عنابة شمالا، ثم الدخول إلى تونس من الشمال بدلا من الجنوب، والمرور نزولاً بجميع مدنها الساحلية جنوباً، لأضفى لمسة من الجمال إلى رحلة كنت أعلم أنها ستكون رحلة شاقة تستغرق ستة أيام من السفر المتواصل.

ولم أسعد فى حياتى لقرار اتخذته بقدر سعادتى لهذا القرار- الذى اعتبره كثير من الأصدقاء فى ذلك الحين عملاً من أعمال الحمق والجنون، لأنه يضيف إلى مسافة السفر الشاق بدلاً من أن يختصرها! فقد أتاح لى الإرتواء- بعد ظمأ- من حب الشعب التونسى العظيم لشعب مصر، الذى لم أشهد له مثيلاً، والذى كان مفاجأة تامة لى، لأنى كنت أتوقع العكس!

فعلى طوال عهد عبد الناصر لم تكن العلاقات بين النظام الناصرى والسياسة التونسية على ما يرام، لاختلاف الأسلوب النضالى لكل من ثورة ٢٣ يوليو والثورة التونسية، ففى حين كان أسلوب الثورة التونسية يقوم على سياسة «المراحل» (خذ وطالب!)، كان أسلوب ثورة ٢٣ يوليو يقوم على التطرف وطلب الكل أو لا شيء! خصوصاً بعد (العدوان الثلاثى) الذى حرر يد مصر من أى معاهدة أو تحالف مع بريطانيا. ومن هنا لم تستطع ثورة يوليو أن تفهم أبداً السياسة التى ارتأتها (البورقيبية) فى تحرير بلدها، وهوما شرحه الرئيس بورقيبة شاكياً فى خطابه فى اجتماع المجلس القومى للحزب الاشتراكى الدستورى يوم ٢١ مايو ١٩٦٥ بقوله:

«عندما ارتضينا الحكم الداخلى، اتهمونا بالخيانة، وعندما ظفرنا بالاستقلال الكامل، قالوا إننا متواطئون مع فرنسا، وأن استقلالنا زيف وبهتان، وعندما اهتدينا بعد ذلك تدريجاً إلى إجلاء القوات الأجنبية عن ترابنا وحتى عن بنزرت، نادوا بأننا معرضون عن العروبة. إنهم يريدون أن يوحوا إلينا طريقة تصفية الاستعمار كما لو لم نوفق إليها!. وكثيراً ما عارضناهم بأن نواياهم قد تكون طيبة ولكننا مع ذلك أدرى بشئوننا وأعلم بظروفنا، وأن وضعنا يختلف كل الاختلاف عن وضع بلدان المشرق، وأنه نسيج قرون بقينا فيها منعزلين عن تلك الأقطار، وأنه ناتج عن أحكام الجغرافيا، وعن روابط قديمة ليست من صنف روابط المشرق بالأقطار الأخرى، وقلنا إننا لن نقبل أبداً بالامتثال لأوامر تصدر إلينا من عاصمة غير عاصمة بلادنا. وفعلاً ابتكرنا سياسة خاصة، وسلكنا مسلك المراحل،

واستخرجنا الطرائق التى ارتأيناها، وتخلصنا من الاستعمار. وبعد نجاح تجربتنا لم يعد من اللائق أن تكال لنا التهم، أو نُرمى بالخيانة أو بالتواطؤ مع الاستعمار والصهيونية».

على أن النظام الناصرى لم يفتأ، من خلال أجهزة إعلامه القوية، يدعو إلى الثورة على الحكام فى تونس وغيرها من البلاد العربية، التى صنفها فى صنف الدول المحافظة أو الدول الرجعية. ثم جاءت تصريحات الرئيس بورقيبة فى أريحا فى ٣ مارس ١٩٦٥ لتثير عليه ثائرة النظام الناصرى بدون حدود!.

وكانت مشاهدة الرئيس بورقيبة لأوضاع اللاجئين الفلسطينين السيئة بمنطقة أريحا أثناء زيارته الرسمية للمملكة الأردنية، وفشل الدول العربية حتى ذلك الحين فى حل القضية الفلسطينية، ومزايداتها فيما بينها - قد جعله يستوحى التجربة النضالية التونسية، ويرى أنه مادام الشعب التونسى قد اعتمد على نفسه فى الحصول على استقلاله، فإنه يمكن للشعب الفلسطينى أن يعتمد على نفسه أيضاً، ومادام الشعب التونسى قد تغلب على خصمه الفرنسى الشرس بتقدير قوته واتباع سياسة واقعية تتناسب مع هذه القوة عن طريق التدرج فى تحصيل الحقوق الوطنية، ثم طلب المزيد منها - وهى طريقة «خذ وطالب» - فيمكن أيضاً للشعب الفلسطينى أن يعتمد على نفسه فى تحرير أرضه من العدو بنفس الطريقة، أى تجزئة كفاحه، والتقدم التدريجى، والتخلى عن سياسة «الكل أو لا شىء».

لذلك ألقى خطابا تاريخياً مهماً فى جموع اللاجئين الفلسطينين فى منطقة أريحا، هاجم فيه سياسة المزايدات العربية التى منعت

الاجتهادات المعتدلة لحل القضية الفلسطينية، وقال: «كيف يكتب النجاح لزعيم عربى إذا اتهمه الناس بالخيانة، وبأنه عميل للاستعمار لأول بادرة تصدر عنه بقصد إخراج مشكلة عربية من مأزق وقعت فيه، كأن يقترح حلاً وقتياً غير كامل، أو الدخول فى مفاوضات مع الخصم تمهيداً للظفر بالحل الكامل»؟

ثم هاجم سياسة «الكل أو لاشيء» التى تتبعها الدول العربية، ووصفها بأنها «هى التى قادتنا إلى المأزق الذى نحن فيه، وجلبت لنا الهزائم التى مازلنا نجر ذيولها حتى اليوم». وقال «إننا فى تونس لم ننجح إلا لأننا أعرضنا عن سياسة «الكل أو لا شيء»، واعتبرنا كل خطوة نخطوها أداة تقربنا من هدفنا الذى بقينا متمسكين به وهو الاستقلال، وتجزئة كفاحنا إلى مراحل سهلت على فرنسا نفسها التنازل، وجعلتها ترضى بقبول اجتياز مرحلة واحدة فى كل مرة، باعتبارها أخف الضررين بالنسبة لها، إلى أن كانت آخر مرحلة، عندما خاض شعب تونس معركة بنزرت، فكان الجلاء التام. ولو أننا رفضنا الحلول المنقوصة، مثلما رفض العرب الكتاب الأبيض والتقسيم - وقد ندموا على هذا الرفض فيما بعد - لظلت تونس إلى هذا اليوم منكوبة بالاستعمار الفرنسي».

ثم دعا الرئيس بورقيبة الشعب الفلسطينى، إلى تولى قضيته بنفسه، على نحو ما فعل الشعب التونسى بقوله: «إنكم أنتم أصحاب الحق، فعليكم أن تكونوا الطليعة فى مقاومة الغاصب، كما كنا نحن طليعة الكفاح فى تونس بوصفنا أصحاب الحق»، وقال إن «العاطفة المشبوبة، والمشاعر المتقدة التى ترتسم آثارها على وجوهكم لا تكفى

وحدها للانتصار على الاستعمار، وإنه «من السهل الاندفاع فى المزايدات الكلامية واتخاذ المواقف الحماسية، أما ما هو أعسر من ذلك فهو أنه: إذا اتضح لنا أننا لا نستطيع قهر العدو والإلقاء به فى البحر، وجب أن ننتهج إلى جانب الكفاح المسلح طرقاً أخرى تعتمد على الحكمة والدهاء، بما فى ذلك من كر وفر، وترهيب وترغيب». ومن هنا «فلابد من قيادة حكيمة، تراعى تفاوت القوى بيننا وبين الخصم، وتراعى إمكاناتنا الحقيقية مع ضبطها وتقديرها بأكثر ما يمكن من التحرى والموضوعية، حتى لا يئول بنا الأمر إلى مغامرة ثانية تكون نكبة أخرى تعود بنا أشواطاً إلى الوراء».

كان الرئيس بورقيبة فى هذا الخطاب التاريخى يتنبأ ـ باستشفاف غريب ـ بما وقع بالفعل بعد عامين فقط ـ أى فى يونية ١٩٦٧ ـ من نكبة فادحة تمثلت فى هزيمة يونيه المخزية، التى عادت بالقضية الفلسطينية، بل بحركة الوحدة العربية والحركة الاشتراكية خطوات إلى الوراء ـ ولكن كان عليه أن يدفع ثمناً غالياً لهذه الجرأة، فوقف عبد الناصر فى المنصورة فى ١٢ مارس ١٩٦٥ يهاجم (سياسة المراحل) وما أطلق عليهم اسم «الخوارج»، وأكد أن «العرب لن يذوقوا الهزيمة مهما كان فيهم من خوارج»، وأن «هذا الجيل العربى على موعد مع القدر»! ووصف الرئيس بورقيبة فى خطابه فى المؤتمر الوطنى لتحرير فلسطين بالقاهرة يوم ٣١ مايو ١٩٦٥ بأنه «باع الوطن العربى للاستعمار والصهيونية»! ثم هاجم الحكومات العربية لأنها لم تصدر قراراً بمقاطعته قائلاً: «احنا الممثلات والممثلين اللى بيتعاونوا مع اسرائيل بنقاطعهم، فليه لم يصدر قرار بمقاطعة بورقيبة؟».

على أن بورقيبة لم يأبه بهجوم عبد الناصر، بل رد له الكيل، ففى تصريحاته فى صفاقس قال: إن أبواق عبد الناصر تنادى بأنه لا مساومة فى حقوق فلسطين والشعب الفلسطينى، وهوكلام نسمعه منذ سبع عشرة سنة دون أن نرى له نتيجة، والواقع أن المسألة مسألة دجل وتضليل» .ثم قال: «لقد كنا منذ سنوات نقف وحدنا فى وجه حكومة القاهرة، أما اليوم فإن بلدانا بالمغرب العربى والمشرق العربى تؤازرنا وتقف إلى جانبنا. والبلدان العربية تحترم مصر بوصفها دولة عربية كبرى، لكن ليس من حق عبد الناصر أن يعامل الناس معاملة العبيد، وليس من حق رجل مثلى كافح طيلة ثلاثين سنة لافتكاك (استخلاص) السيادة القومية من فرنسا، أن يسلمها اليوم لعبد الناصر» .

(٢)

معارك المؤرخين بين مصر وتونس!*

في مقالي السابق تحدثت عن تجربتي في الجزائر، والأشهر العاصفة قبيل وإبان وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما ترتب عليها من تأثيرات متباينة في مشاعر الشعب الجزائري نحو المصريين المقيمين في الجزائر، وكيف قررت إنهاء تعاقدي مع جامعة قسنطينة بعد عام دراسي واحد والعودة إلى بلدي. وقد اخترت، بدلاً من اختصار الطريق والعودة جنوباً عن طريق تيبيسا، الصعود شمالاً إلى عنابة وقطع الساحل التونسي كله جنوباً صوب الحدود الليبية. وكانت تلك أول مرة أتعرف فيها على الشعب التونسي.

ولست أدري لماذا كنت أتوقع جفاء! ولعلي فكرت في أنه إذا كانت كل تلك الرابطة، التي توطدت بين الشعب المصري والشعب الجزائري من خلال مساندة الشعب المصري لقضية تحرير الجزائر، التي ذهب فيها إلى حد عرّضه لخصومة فرنسا، واشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ - قد أسفرت عن هذا القدر الهزيل من مشاعر الود تجاه المصريين، والتي تبخرت تقريباً بعد

* أكتوبر في ١٤ أبريل ١٩٨٥

قبول مصر وقف إطلاق النار فى حرب أكتوبر! فكيف يكون الحال مع الشعب التونسى، الذى كان النظام الناصرى يصنف نظام حكمه بين نظم الحكم الرجعية والمحافظة التى يوجه إليها عداءه، والذى اشتبك معه فى معركة سياسية عنيفة بعد خطاب الرئيس بورقيبة المشهور فى أريحا ٣ مارس ١٩٦٥ كان لها تأثيرها السلبى على العلاقة بين البلدين؟.

وكان من الأمور التى دفعتنى إلى هذا الإحساس هو إهمال وسائل الإعلام المصرية، طوال العهد الناصرى، لتونس، وعدم اهتمامها بتصوير حياة الشعب التونسي وتقديمها للشعب المصرى فى المظهر الذى يوطد العلاقة بين الشعبين، لأن تصوير أية إيجابيات فى حياة هذا الشعب قد يعزى إلى نظام الحكم الذى يعيش فى ظله، وكان اهتمام هذه الوسائل الإعلامية ينصب على الشعوب التى تعيش تحت نظم تقدمية، فإذا انقلبت هذه النظم إلى نظم رجعية. انعكس ذلك سلبا على الشعوب، وتركز الإعلام على دفع هذه الشعوب إلى الثورة على حكامها!

وهذا يذكر بتلك الحقيقة التى تزيفها الأقلام التى تدعى التقدمية، والتى تنسب إلى السادات مسئولية الانقسام بين البلدان العربية، وترى أنها كانت موحدة قبله! وفى الحقيقة أن علاقة النظام الناصرى بمعظم النظم العربية كانت فى عهده علاقات سيئة، فقد كانت علاقته سيئة مع المملكة الأردنية والمملكة السعودية طول الوقت تقريباً، ومع السودان وليبيا والمغرب والعراق معظم الوقت، ومع سوريا واليمن بعض الوقت، ووصل الأمر إلى حد التدخل

العسكرى المصرى فى بعض الحالات. وهذه الصراعات هى التى يطلق عليهم اسم حركة القومية العربية نحو الوحدة! والتى لم يكتب لها النجاح لأسباب تتصل بقوة الإمبريالية من جهة، وتتصل بدرجة كبيرة بأخطاء النظام الناصرى فى الوحدة المصرية السورية، التى كان يرجى أن تكون القدوة لبقية النظم العربية على الانضمام، فتحولت إلى درس لها يدفعها إلى الابتعاد!خصوصا وقد كان لديها أسبابها الذاتية التى تدفعها إلى الابتعاد!

على كل حال فإن هذا يوضح تلك الحقيقة المخجلة التى لا أجد مفرا من الاعتراف بها، وهى أننى عندما زرت تونس فى صيف ١٩٧٤ ، كنت أجهل كل شىء عن حياة الشعب التونسى المعاصرة، فى حين كان الشعب التونسى ـ كما اكتشفت ـ يعرف كل شىء عن حياة الشعب المصرى، لأنه ببساطة شديدة ـ يعشق الشعب المصرى كما لا يعشقه أى شعب عربى!

لقد كانت أول محطة نزلنا بها بعد اجتيازنا الحدود الجزائرية، هى بلدة «طبرقة» الساحلية الجميلة، وهى مصيف هادئ فى شمال تونس. وقد وصلناها فى العاشرة مساء، وعندما رأينا أربع فتيات يسرن فى الشارع الرئيسى فى ذلك الوقت المتأخر، دون حراسة من ذوى القربى الرجال، أدركنا أن الأمن مستتب فى تونس! ولذلك تركنا سيارتنا بما فيها من حقائب السفر على سقفها دون أن نحملها معنا إلى الفندق، طول الليل!

وفى الصباح اكتشفت أن الشعب التونسى يحب سماع اللهجة المصرية ويطرب لها. فكم كانت دهشتى حين استوقفت فتاة صغيرة

لأسألها عن بعض الحاجيات، فإذا بها تطلب منى أن أستمر فى الكلام، لأنها تحب سماع اللهجة المصرية!.. وضحكت وابتهجت، كانت تلك أول مرة منذ شهور ألقى فيها مثل هذا الترحيب بتلك الطريقة الطريفة.

وكان من حقى أن اعتقد أن مثل هذا الترحيب قد يكون مقصوراً على أهالى بلدة «طبرقة» ولكنى تبينت أنه ترحيب عام يشمل كل تونس، ويشترك فيه الكبير والصغير، والغنى والفقير، ويعبر عنه كل فرد. ففى (العاصمة تونس)، حين سألت مكتباً سياحاً عن خريطة، أدرك من لهجتى أنى مصرى، وقام يرحب بى بحرارة ويقدم خدماته بسعادة وسرور. وحين سألت صاحب أحد المقاهى عن قطعة من الثلج لثلاجة الطعام بالسيارة، لم يشأ أن يصف لى الحانوت الذى يباع فيه الثلج، وإنما أرسل أحد صبيته لإحضار الثلج، وأقسم ألا يتناول الثمن بحجة أنه ثمن زهيد لا يستحق تحصيله منى، وأنه يسره تقديم قطعة الثلج هدية لمصرى! وعلى الطريق الزراعى أثناء مرورى بسيارتى ليلاً، وكانت الساعة الثانية صباحاً، مررنا بأحد باعة البطيخ، وأوقفت السيارة ونزلنا لشراء واحدة، ولم يكد يعرف أنى أنا وأسرتى مصريون حتى أقسم ألا يتقاضى منى الثمن، وعندما أقسمت بدورى أن يحصل على الثمن، تركنا نأكل البطيخة التى دفعنا ثمنها، ثم شق واحدة أخرى على حسابه كهدية يسره تقديمها لمصريين! وفى (قابس) كان الفندق مليئاً بالنزلاء، ولكن صاحب الفندق أجرى اتصالات مع بعضهم فقبلوا النزول المشترك فى بعض الغرف لكى يوفر لنا غرفتين للنزول، وقد رحبوا بنا ترحيباً حاراً وأبدوا استعدادهم لتزويدنا بما نشاء من احتياجات.

هذا الدفء العاطفى العظيم الذى لقيته أنا وأسرتى من الشعب التونسى، يعد من أعظم المفاجآت السارة فى حياتى، وهو ما جعلنى - فيما بعد - لا أتردد فى تلبية أية دعوة إلى تونس لحضور بعض مؤتمراتها العلمية، أو لإلقاء بعض المحاضرات بها.

وهكذا عندما دعتنى «الجمعية التونسية للتاريخ والآثار» لزيارة تونس، لإلقاء بعض المحاضرات، قبلت على الفور دعوة هذه الجمعية الموقرة، الشديدة النشاط رغم حداثة عهدها. فقد نشأت هذه الجمعية فى مارس ١٩٧١ بهدف خدمة الحضارة التونسية، والعناية بالبحوث التاريخية والأثرية، وإحياء التراث القومى وصيانته، والقيام بنشاط ثقافى عام، يتمثل فى دراسات ومحاضرات وملتقيات ورحلات إلى المعالم الأثرية وإصدار مجلة دورية مختصة.

على أن الجمعية تعدت هذه الأغراض العلمية إلى أغراض فكرية سياسية، تتمثل فى الدفاع عن حرية البحث العلمى فى ميدان التاريخ والآثار، ومناهضة النزعات الاستعمارية أو العنصرية بأصنافها فى الكتب أو البحوث التاريخية، ومساندة جميع القضايا العالمية العادلة، ومناهضة أعمال التعسف والقهر والاستغلال، والتضامن مع أى عضو من أعضائها إذا تعرض للمضايقات والاضطهادات فى نطاق عمله العلمى.

وبذلك تعدى اختصاص هذه الجمعية اختصاص الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، التى تأسست فى أواخر الأربعينات تحت اسم «الجمعية الملكية للدراسات التاريخية»، والتى اقتصرت أغراضها على خدمة البحث العلمى والأنشطة الثقافية، دون غرض

آخر يتصل بالدفاع عن حرية البحث أو مقاومة الاضطهاد الفكرى أو التضامن مع أحد من أعضائها إذا تعرض لإجراءات بوليسية فى إطار عمله العلمى.

ومعنى ذلك أن الجمعية التونسية للتاريخ والآثار أكثر التصاقاً بقضايا المجتمع الفكرية والسياسية من الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وأنها أكثر تفهماً للرابطة العضوية التى تربط العلم والفكر بالتقدم السياسى والاجتماعى، وأكثر إدراكاً للتفاعل بين العلم والمجتمع. فالعلم لا يدرس للعلم، وإنما يدرس لخدمة المجتمع.

وهذا هو ما يحدونى فى هذا المقال إلى أن أدعو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لتطوير أهدافها وأغراضها، وتحذو حذو الجمعية التونسية للتاريخ والآثار، فى الاهتمام بالقضايا الفكرية السالفة الذكر، التى تخرج العلم من قوقعته، وتربطه بالحياة الاجتماعية. فلا يمكن عزل حرية البحث العلمى عن الحريات العامة، وبالتالى فالدفاع عن الحريات العامة هو دفاع ضمنى عن حرية البحث العلمى.

وهذا يذكرنى بتلك الواقعة التاريخية، حين قبلت دعوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، لإلقاء محاضرة عن «علم التاريخ بين الوضعية والمثالية»، وكان ذلك منذ أكثر من سبع سنوات، أى فى ١٩ مارس ١٩٧٩، وكان هدفى من قبول الدعوة إثارة بعض القضايا الفكرية حول علم التاريخ - وقد كسرت بذلك قاعدة عزوفى عن إلقاء المحاضرات العامة بعد محاضرتى فى عام ١٩٧٦، عن «الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو» ـ التى طورتها فيما بعد إلى كتابى المعروف بهذا الاسم ـ وقد شرفنى بحضورها المرحوم فكرى أباظة، وعدد من أفاضل العلماء، واللجنة العسكرية لكتابة التاريخ.

فقد وجدت نفسى أتعرض لإرهاب فكرى بعد إلقاء المحاضرة عن «علم التاريخ» من أستاذى العزيز الدكتور إبراهيم نصحى، الذى وقف عقب إلقاء المحاضرة ليبدى أسفه الشديد أن مثل هذا الكلام يقال فى جمعية علمية مثل الجمعية التاريخية!، ثم أعلن - وسط احتجاج شديد من المؤرخين الشبان فى الصفوف الخلفية - قفل باب المناقشة قبل فتحها! بحجة أن أعضاء الجمعية لديهم اجتماع عاجل لابد من عقده، ولكنه - مع ذلك - أباح لنفسه إدارة حوار منفرد معى من فوق منبر الخطابة لمدة تزيد على نصف ساعة، حين هاجمنى لأنى كتبت قبل سنوات فى الأهرام مقالاً عن (حادث ٤ فبراير ١٩٤٢)، ألقيت فيه بالتبعة على الملك فاروق، وقلت إن الدبابات لم تحاصر القصر الملكى لفرض النحاس باشا وإنما لخلع فاروق، كما ساويت بين الملك والسفير البريطانى فى مقام الاستبداد بالشعب.

وقد دافعت عن نفسى مخاطباً أستاذى الدكتور إبراهيم نصحى قائلاً: إنك يا سيدى لو تعرضت لإلهاب ظهرك بكرباج الاستبداد، فلن يخفف من ألمك كثيراً أن تكون اليد التى تمسك الكرباج وطنية! - وكذلك الشعب.

والطريف أن المقال الذى تحدث عنه أستاذى الدكتور إبراهيم نصحى نزل باسم غير اسمى! ولكن أسلوب الكاتب يدل عليه، وكان فى وسعى أن أتخلص بأن المقال لم يحمل اسمى، ولكنى رفضت أن أتنكر لرأى علمى سجلته، خصوصاً وهو مكتوب بتفصيل وإسهاب فى المجلد الثالث من كتابى «تطور الحركة الوطنية فى مصر»، واكتفيت بعدم الكشف عن الاسم الذى حمله المقال.

ويقى أن أوضح الرأى الذى عرضته فى محاضرتى عن علم التاريخ، والذى عرضنى لهجوم أستاذى العزيزى الدكتور إبراهيم نصحى، وقفله باب المناقشة قبل فتحها. فلقد قلت - فى وضوح تام - إن علم التاريخ ليس كافياً وحده لاستعادة التاريخ من الماضى، وإنما لابد من الاستعانة بعلم فلسفة التاريخ، وبالتالى فإن أى تفسير تاريخى يفتقر إلى البعد الفلسفى هو تفسير ناقص وقاصر، وأن الفلسفة وحدها - والتفسير المادى للتاريخ على وجه التحديد - بما يزود به المؤرخ من فهم قوانين الحركة التاريخية، هو وحده القادر على تعليل الأحداث والتحولات التاريخية بعللها الحقيقية المرتبطة بقوانين حركتها. وأن الوثائق التاريخية إذا كانت هى الأساس فى إعادة تركيب صورة الحدث التاريخى وبعثها من الماضى نظرياً، وبدونها تنتفى الصفة العلمية من الدراسة التاريخية - إلا أنها فى مجال التعليل، الذى نرد إليه الوقائع التاريخية، وترتهن به قدرات المؤرخ الحق، لا تقدم فى معظم الحالات سوى القشور والفتات!

والطريف أن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية رفضت نشر المحاضرة فى مطبوعات الموسم الثقافى، وألغت لذلك طبع كل المحاضرات التى ألقيت فى ذلك الموسم بحجج غير مقنعة، وربما لتفادى نشر هذه «الهرطقة العلمية» فى منشوراتها التى تصدرها، وربما لتفويت إثبات هذا الرأى العلمى فى مجال تطور الدراسة والمدارس التاريخية فى بلدنا. وقد أكون مخطئاً ولكنى لا أستطيع أن أصدق ما قيل لى من أن الجمعية رأت أن عدد المحاضرات التى ألقيت فى ذلك الموسم، لا يكفى لإصدار مجلد بها! فلو لم تلق سوى محاضرة واحدة فمن الواجب العلمى على الجمعية نشرها.*

---

* قامت الجمعية التاريخية بعد ذلك بنشر المحاضرة فى سنه ١٩٨٤.

والمهم أن المجلة التاريخية المغربية، التى أسسها ويديرها المؤرخ الدكتور عبد الجليل التميمى فى تونس، هى التى نشرت هذه المحاضرة فى عددها الخاص عن «المنهجية التاريخية» الصادر فى يناير ١٩٧٩، وقد نشرها الدكتور عبد الجليل التميمى على الرغم من خلافه الحاد معى حول هذا الرأى، والذى يكاد أحياناً يصل إلى حد الاشتباك فى المؤتمرات العلمية! بل إنه رحب بنشرها سعيداً تطبيقاً لمبدأ الجمعية التونسية للتاريخ والآثار، التى يتولى رئاستها، وهو الدفاع عن حرية البحث العلمى فى ميدان التاريخ والآثار.

فما أحوجنا فى حياتنا العلمية إلى الإيمان بشعار الحرية العظيم الذى أطلقه فولتير فى القرن الثامن عشر «قد اختلف معك فى الرأى، ولكنى على استعداد لأن أدفع حياتى ثمناً لحقك فى الدفاع عن رأيك»، ! ويبدو أن غياب هذا الشعار طويلاً من حياتنا السياسية فى عهد مدرسة حمزة البسيونى ودولة المخابرات والمباحث العسكرية الجنائية التى أرستها ثورة يوليو «المجيدة»، قد أثر على حياتنا العملية والجامعية. وقد نجت تونس من هذا المصير بعدم قيام ثورة عسكرية فيها!



(٣)

بين السمك المصرى والحوت التونسى !*

مقالى السابق، تحدثت عن عشق التونسيين للّهجة المصرية، التى يرون أنها سلسة ولها وقع مريح فى الأذن وذات عذوبة خاصة. وهذا الحب لسماع اللهجة المصرية قد أدى إلى نتيجته الطبيعية، وهى إقبال التونسيين على مشاهدة الأفلام المصرية، ومسلسلات التليفزيون. وعندما كنت فى زيارة تونس الأخيرة، كان هناك أسبوع الفيلم المصرى، وكانت تعرض مسلسلة «ليلة القبض على فاطمة»، التى كان يتابعها الجمهور التونسى باهتمام وإعجاب.

وهذا يبين أهمية اختيار المسلسلات التليفزيونية التى تعرض على الشعب التونسى، بحيث لا تصدم عواطفه ولا حبه لمصر والمصريين. وليس معنى هذا اختيار المسلسلات التى ترسم صورة براقة زائفة لحياة المصريين، إنما بالضبط اختيار المسلسلات التى ترسم صورة صادقة وأمينة لجماهير الشعب المصرى الكادحة المكافحة، ولا تنتقى شرائح منحلة منها تحاول تعميمها على جميع شرائح الشعب المصرى، كما يحدث بالنسبة لمسلسلات كثيرة

* أكتوبر فى ٢١ أبريل ١٩٨٥

تعرضت لنقد عنيف. نعم يجب أن تكون الأفلام والمسلسلات المصرية التى تعرض فى تونس، خير سفيرللشعب المصرى، الذى يحظى من الشعب التونسى العظيم بحب نادر.

وقد يصور ذلك القصة الطريفة الآتية. فقد اصطحبنى صديقى الدكتور عبد الجليل التميمى إلى «زغوان»، لمشاهدة بقعة الأرض التى ينوى أن يبنى فيها مشروعه الجرىء الذى وافقت عليه الحكومة التونسية مؤخراً، وهو «مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية فى العهد العثمانى»، الذى يعد أول مركز علمى يبنيه الجهد الفردى لا الحكومى، ويمكن أن يكون نواة لجامعة أهلية. وقد زرنا أحد الأساتذة التونسيين، الذى ما إن رآنى قرينته حتى سارعت بدعوة ابنتها التى تبلغ من العمر أربعة عشر عاماً لكى تشاهد مصرياً حقيقياً! وليس مصرياً ممن تشاهدهم فى الأفلام والمسلسلات المصرية، ولكى تسمعه وهو يتحدث باللهجة المصرية التى تعشقها. ورأيت ألا أخيب ظن الصبية فى خفة دم المصريين، فرويت لها نكتة مصرية قديمة، لعلها آخر ما علق بذهنى قبل أن تجرفنا حياتنا العلمية الجافة، وفوجئت بأن الكبار ضحكوا أيضاً، ومنهم قاض وقور كاد يستلقى على قفاه، مما دعانى لأن أضحك بدورى!

وفى الحقيقة فإن الشعب التونسى لا يقل عن المصريين فى خفة الدم. وهو يتذوق النكتة بحاسة قوية أصيلة، ويشبه المصريين فى أنه يمكن أن يضحك على نفسه، ولا يغضب كما تغضب الشعوب الأخرى حين تسمع نكاتاً تمس بعض جوانب حياتها.

وهو أقرب شبهاً بالمصريين من أى شعب فى المغرب العربى، فلا تستطيع تمييز التونسى من المصرى إذا اجتمعا معاً أو شاهدتهما فى الطريق. وقد جلست فى الطائرة التى تقلنى إلى القاهرة إلى جانب اثنين من التونسيين فى الوفد المسافر لتشجيع فريق المرسى التونسى، وقد دار بيننا بعض الحديث، وقالا إنهما كانا يظناننى تونسياً، وقلت إنه لولا اللهجة التونسية فى كلامهما لظننت أنهما مصريان!.

وهذا الأمر يختلف فى الجزائر، حيث تبدو الفروق واضحة بين المصريين والجزائريين، فى طريقه المشى والملابس والشكل. وعند وصولى إلى الجزائر لأول مرة فى عام ١٩٧٣ وبعد قليل من الإقامة أصبحت أميز بسهولة تامة بين الجزائرى والمصرى فى الطريق العام. وعندما أكون فى باريس حيث يوجد عدد كبير من الجزائريين أستطيع تمييز الجزائرى من أى عربى آخر، فى حين أننى لا أستطيع تمييز عربى من عربى.

والشعب التونسى شعب مثقف جداً، وهو يجمع بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية بتوازن! فتونس جسر حضارى حقيقى يربط بين الثقافتين، على نحو لا يجعل إحداهما تطغى على الأخرى. فعربية التونسى عربية أصيلة، وفرنسيته فرنسية طلقة. وكان أحد المرشدين فى جامع القيروان، يشرح لنا فى زيارتى لتونس منذ عامين، تاريخ الجامع ومعالمه، وهو رجل عجوز يلبس الكبّوس (الطربوش المغربى)، وكان معنا من أعضاء المؤتمر فرنسيون، فكان ينتقل فى شرحه من العربية الفصحى الأصيلة إلى الفرنسية بطلاقة

يحسد عليها! حتى أثار الانتباه. وقد قلت في سلسلة مقالاتي المعنونة: بـ «خواطر مؤرخ في عاصمة الخلافة»، إنني حين كنت في الجزائر عام ١٩٧٣ لم أكن أفقه شيئاً من حديث الجزائريين في الطرق العامة وفي الحافلات أو في الأسواق، حتى اضطررت إلى إعداد قاموس لنفسي: عربي - جزائري، لكي يتسنى لي شراء حاجياتي والتفاهم مع الأفراد العاديين، فلم يكن يتكلم العربية الفصحى سوى المثقفين الجزائريين الذين درسوا العربية.

ولكني في تونس أجد نفسي وسط شعب يتحدث العربية بوضوح بلهجته الخاصة، كما يتحدث أي شعب عربي آخر بلهجته الخاصة، أو هو يستطيع ذلك، فقد علمت من بعض الأصدقاء التونسيين أنهم يتحدثون في بيوتهم وفي مجالسهم الخاصة بلهجة محلية خاصة قد لا يفهمها المصري بسهولة.

وبطبيعة الحال فإن المصطلحات العربية التي يستخدمها التونسيون يختلف بعضها عن المصطلحات التي يستخدمها المصريون - وعلى سبيل المثال فحين تسمع في تونس عن معجون الخوخ، فلا تتصور أنه معجون للأسنان مصنوع من الخوخ، وإنما معناه ببساطة مربى الخوخ!. وفي دور السينما يطلق على الحفلة السينمائية اسم «الحصة» - كما في المدارس!. كما يطلق على أسعار المقاعد اسم «أسعار البقاع». وفي مصر كما نعلم اختفى اسم حلاق من لافتات حوانيت الحلاقة، وحل محله اسم «صالون» أو «كوافير». ولكن في تونس تقرأ على هذه الحوانيت اسم «حلاقة وتجميل النساء»!. والتونسيون يستخدمون كلمة «باهي» للتعبير عن «حسنا»،

التى نستخدم بدلاً منها فى لغتنا الدارجة كلمة «كويس» عند الموافقة على كلام المخاطب، أو كلمة «طيب». وكلمة «كويس» فى لغتنا الدارجة هى تحوير لكلمة «كيّس» بتشديد الياء وكسرها، ومعناها الظريف أو الفطن أو الحسن الفهم والأدب، فهى تحمل كل هذه المعانى، ومنها الكياسة أى الفطنة فى ظرافة.

كذلك فى تونس تكتب الجيم غير المعطشة قافا بثلاث نقط. وعلى سبيل المثال فكلمة الجمارك تكتب بالقاف ذات النقاط الثلاث، وتنطق بالجيم غير المعطشة، وكذلك كلمة الإنجليزية، التى تكتب انقليزية. وبالتالى فإذا قرأت جيماً فيجب أن تعطشها، كما فى «قرطاج». كما أن الأرقام تكتب بالأفرنجية التى تعتبر فى الحقيقة هى العربية، فى حين أن الأرقام التى نستخدمها فى مصر هى الأرقام الهندية كما يؤكدون. وبالتالى فإن الآلات الكاتبة ويطلق عليها اسم الآلات الراقنة، وآلات الطباعة العربية فى تونس، تختلف عن الآلات المستخدمة فى مصر فى أن أرقامها أفرنجية - معذرة، أقصد عربية!.

ويطلق التونسيون على المحلات الكبرى، مثل عمر أفندى وبنزايون، اسم «مغازة». وهو تحوير لكلمة «ماجازان» الفرنسية. ويلاحظ أن حرف الجيم غير المعطشة فى اللغات الأوروبية تنطق غيناً فى البلاد العربية التى تأثرت بالحكم التركى، ففى اللغة التركية تنطق الجيم غير المعطشة غيناً. وهذا يفسر ما ورد إلينا على أقلام المترجمين العرب فى تلك البلاد العربية من أسماء بهذا النطق، مثل غوردون، وأصلها الإنجليزى جوردون، أو الجنرال غورو فى سوريا، وأصلها جورو، وهكذا.

كذلك يطلق التونسيون على الشارع اسم «نهج»، وعلى الفندق اسم «نُزُل» بضم الزاى. وإذا عزمك صديق تونسى على الفطور، فلا تذهب إليه فى الثامنة صباحاً، لأنه يقصد الغداء!. وحرف التاء فى اللهجة التونسية متأثر بالنطق الفرنسى القريب من الطاء، ولذلك فأنت تقرأ على محلات باتا بتونس اسم «باطا». والأشهر الأفرنجية فى تونس لا تنطق أو تكتب ترجمة للأسماء الأصلية، وإنما تعريباً لها، ولذلك بدلاً من يناير وفبراير ومارس وإبريل ومايو ويونية ويوليه وأغسطس، يقال: جانفى وفيفرى ومارس وأفريل وماى وجوان وجويليه وأوت. وهذا ما يرد فى الأجندات ويتم التأريخ به. أما بقية شهور السنة فتكتب كما هى فى ألفاظها الأوروبية.

وهم يطلقون على السمك اسم الحوت، مهما صغر حجمه، ويهونون بذلك كثيراً من شأن الحوت!. والطعام التونسى قريب من الطعام المصرى فى تذوقه لولا أن الكسكسى يشكل الطبق الرئيسى الوطنى. وهم يقدمون الكسكسى عادة باللحم أو السمك، أما الكسكسى بالسكر فيتناولونه فى رمضان أو المواسم، ويضيفون إليه الزبيب واللبن والمكسّرات. ويطلقون على الكسكسى بالسكر اسم «المسفوف». وأنا لا آكل الكسكسى إلا مسفوفاً (بالسكر)، وأحرص على العودة بمقادير كبيرة منه إلى القاهرة لهذا الغرض حتى لأخشى عادة أن تستوقفنى الجمارك فى مطار تونس بتهمة نهب الغذاء الشعبى للتوانسة!. ويظل الاحتفال فى بيتى بالكسكسى قائماً لمدة أسبوعين تقريباً، لا أتناول فيهما سوى الكسكسى المسفوف، حتى ينفد تماماً، فأتطلع إلى زيارة أخرى لتونس!.

وحين كنت فى تونس هذه المرة، تعلمت كلمة تونسية جديدة فى مناسبة سياسية مهمة وفريدة، حين أذاع التليفزيون التونسى مشاهد الجلسة التى حضرها الرئيس بورقيبة، يؤكد فيها ثقته بوزيره الأول محمد مزالى، ويدحض بحضوره الإشاعات التى تتحدث عمن يخلفه فى رئاسة الدولة بسبب تقدمه فى السن. فقد وقف فى شموخ يسخر من هؤلاء الذين يطلقون الإشاعات، ويقول إن مسألة الخلافة غير واردة إطلاقاً، وهأنذا. أمامكم صحتى جيدة: «أنا واقف بدون بكَيته» ـ أى بدون عكاز!. ويلاحظ أن الرئيس بورقيبة يعد الزعيم العربى الوحيد فى العالم العربى كله، الذى ملأ سمع تونس وبصرها على مدى خمسين عاماً بدون انقطاع!

والشعب التونسى شعب متعقل جداً، ومعتدل جداً فى ميوله السياسية على اختلاف مذاهبها، ويغلب العقل على العاطفة بشكل كبير، ويخلو تقريباً من المتهوسين الذين يزدحم بهم عادة أى بلد عربى، وتقل فيه أقلام المرتزقة من الكتاب بدرجة ظاهرة! ولا تجد فى تونس النزعات المتعصبة حتى بين المذاهب المتطرفة، والحوار السياسى يجرى باحترام ودون إسفاف، ولا ترى فى الصحافة التونسية ألفاظ البذاءات والشتائم المنكرة وإهانات خصوم الرأى، التى باتت تمثل ـ للأسف الشديد ـ ظاهرة مرضية فى حياتنا الصحفية، سواء على مستوى صحف المعارضة أو الصحف القومية!.

ولهذا السبب، وعلى الرغم من إقبال التونسيين على حضور المحاضرات العامة، فإنك لا تجد بينهم متشنجين أو إرهابيين

يريدون فرض آرائهم على الجمهور، بل نجد مناقشين ينتمون إلى مذاهب مختلفة، ولكنهم يميلون إلى الاقتناع إذا توافرت الحجة والدليل لدى المناقش أو المحاضر.

أقول هذا من باب التجربة العملية، فقد ألقيت محاضرة عامة فى دار ثقافة ابن خلدون، تناولت التيارات الفكرية فى مصر فى القرنين الأخيرين، وحضرتها مجموعات من أنصار هذه التيارات: الليبرالى والاشتراكى والإسلامى التجديدى والقومى العربى، وكان الحوار الطويل بناء، وتسوده الرغبة فى المعرفة والوصول إلى الحقيقة دون تشنج أو اتهامات، ودون نزول أو اسفاف.

وكذلك الحال حين ألقيت محاضرة فى كلية الآداب عن التيارات السياسية فى مصر، حضرها لفيف من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا، فقد كان العقل التونسى على الدوام عقلاً مفتوحاً، وعلى استعداد لتفهم وجهة نظر الغير التى قد تخالف وجهة نظره، والاقتناع بها إذا ثبتت وجاهتها. وفى هذا الجو الحضارى تموت عادة دسائس الخصوم السياسيين الذين يكرهون الحوار، وتبوء محاولات الإرهاب الفكرى بالخسران!.

ومما يؤكد هذا المناخ أننى حضرت فترة غليان طلابى فى الجامعة، واضراب واعتصام شمل جميع الكليات الجامعية، ولم تتدخل فيه الدولة بأى نوع من أنواع التدخل، ولم تمارس فيه أية ضغوط، وكانت الصحف تتناوله بحرية تامة وتحاول تحليل أبعاده.

وكان مجلس كلية الحقوق، قد اتخذ قراراً خطيراً بإلغاء دور امتحانات يونية لهذا العام بالنسبة للسنة الأولى بقسم العلوم الاقتصادية، لما رآه من أن نسبة حضور وانتظام الطلبة ليست كافية لتحصيل القدر الكافي من العلم الذى يسمح بدخول الامتحان - أو حسب البيان الذى أصدره فى هذا الصدد، أن تقييمه «أبرز عجزاً فادحاً فى ساعات التدريس سواء بالنسبة للدروس النظرية أو التطبيقية»، ولذلك «وحرصاً منه على المصداقية العلمية للشهادات التى تمنحها الكلية» اتخذ قراره السالف الذكر بإلغاء دور امتحان يونية، وأن يتقدم الطلبة لدور سبتمبر!

وقد ترتب على هذا القرار أن أضرب بعض الطلبة عن الطعام فى مكتبة الكلية بلغ عددهم ٤٢ طالباً. وقد تضامن طلبة جميع الكليات فى هذا الإضراب، كما تحالف الشيوعيون والإخوان المسلمون، ووقفت الدولة من كل ذلك موقف المراقب دون تدخل.

وقد زرت عميد كلية الآداب فى تلك الظروف وشاهدت تجمعات الطلبة فى الكلية وهى تلتف حول أحد المتحدثين، ولم يبد على عميد الكلية انزعاج لما يحدث لأنه يعرف أن الطلبة يتصرفون فى إطار غير تخريبى. ومن الطريف أن عضوين من رابطة حقوق الإنسان أديا زيارة للمضربين عن الطعام، وصرح أحدهما لصحيفة «الصباح» - وهى أوسع الصحف انتشاراً فى تونس - بأن الرابطة ليس لها موقف مؤيد أو معارض للمضربين، وإنما أديا الزيارة للاطلاع على الأوضاع الصحية فحسب. ومن هنا ظل النزاع منحصراً بين الطلبة والأساتذة.

وقد غادرت تونس قبل نهاية المباراة! فلم أعرف النتيجة، وهل انتهت بانتصار الطلبة أو الأساتذة، وإن كنت أخبرت عميد كلية الآداب فى تونس بأننا فى مصر نؤثر دائماً أن ندع الطلبة تنتصر منذ البداية، بإصدار بيان تقليدى يبدأ بعبارة «حرصاً على مصلحة أبنائنا الطلبة ..»!، وبذلك نحول هتافات العداء إلى هتافات تأييد!.

(٤)

جرائم الاغتصاب بين مصر وتونس!*



ما شعرت فى تونس (العاصمة) بأنى أعيش فى القاهرة فى الأربعينيات أو الخمسينيات من هذا القرن! فحركة المرور فيها لا تقارن بحركة المرور فى ضاحية هادئة مثل مصر الجديدة، وشارع الحبيب بورقيبة - وهو أهم شوارع تونس يشبه شارع فؤاد فى قاهرة الأربعينيات من حيث هدوء الحركة فيه، ولكنه من حيث التخطيط يشبه شارع «رامبلا الزهور» فى برشلونة بأسبانيا، إذ تخترقه حديقة واسعة مرصوفة تحف بها الأشجار، وتقع على جانبيها محلات الزهور، وأكشاك الصحف والمكتبات والمطاعم، وتعتبر متنزهاً عاماً. وعلى الجانبين يقع الطريق ذهاباً وإياباً. وتوجد فى هذا الشارع أهم السينمات والمحلات الكبرى والفنادق (أو النزل كما يطلق عليها التونسيون)، وهو يؤدى إلى الحى القديم، الذى يشبه الموسكى، ويقع فيه جامع الزيتونة.

ومما يضاعف من إحساس المرء بأنه فى القاهرة فى الأربعينيات الحس الفنى الأصيل لدى التونسيين، الذى يجعلهم

---

* أكتوبر فى ٢٧ أبريل ١٩٨٥

يفضلون على الدوام أغانى عبد الوهاب، وأم كلثوم، وفريد الأطرش القديمة، بالإضافة إلى غيرهم من المطربين. وهذه الأغانى هى التى تسمعها فى المحلات الكبرى (المغازات فى لغة التونسيين)، وتنطلق من أجهزة الراديو فى الشوارع والميادين، فتثير فيك الذكريات وتهيج فيك الشعور.

وتلعب معاملة التونسيين دوراً مهماً فى تركيز هذا الإحساس، فهى تذكرك بمعاملة المصريين الدمثة وكرم ضيافتهم فى ذلك الزمن، قبل أن تطغى عليهم حالياً قيم الانفتاح!. نعم ففى تونس لا تجد من يغشك فى البيع والشراء، ولا تجد من يسعى لاستغلالك ونهب أموالك، كما تفعل الطبقة الجديدة فى مصر التى نشأت من الحضيض. والرأسمالية التونسية تشبه رأسمالية بنك مصر، التى تبنى ولا تنهب أو تهدم كما تفعل الرأسمالية الطفيلية فى مصر. ولا يوجد تجار عملات أجنبية يتاجرون فى ثلاثة مليارات ونصف فى العام على نحو ما ابتلينا به مؤخراً* وحركة البناء فى تونس مستمرة على قدم وساق، ولا توجد فيها عمارات تبنى وتسقط على ساكنيها بعد خمس سنوات أو أقل أو أكثر!. ولا تنتشر فيها الحرائق بمناسبة الجرد السنوى، أو بسبب الإهمال، وهو الذى دمر دار الأوبرا، وعدداً من أهم المبانى االتاريخية. وكل ذلك يعطيك الإحساس بأنك فى قاهرة الأربعينيات أو الخمسينيات!.

كذلك تعطيك هذا الإحساس الفتاة التونسية! ففى خلال إقامتى فى تونس، لم أر أكثر من أربع أو خمس فتيات يرتدين الحجاب!

---

* كان ذلك وقت كتابة هذا المقال، ولكنه انتهى حالياً بعد أن نجحت حكومة الدكتور عاطف صدقى فى تصفية تجار العملة.

ويطلق عليهن التونسيون اسم «خوانجية» - أى إخوانجية!. فالجميع يرتدين الملابس الغربية، وكثير منهن يرتدين الجينز على نحو ما تفعل الفتيات فى أوربا. ولكنك لا ترى ابتذالاً فى الشوارع أو إسفافاً، ولا ترى شباباً يعاكسون الفتيات. والنزعة الإسلامية عند التونسيين أقوى من النزعة العربية، لأسباب تاريخية تتمثل فى أن هذه النزعة هى التى حفظت الشخصية التونسية من الذوبان فى الشخصية الفرنسية، وهى التى حفزت التونسيين على النضال ضد الاحتلال الاستيطانى الفرنسى والتحرر من الاستعمار. وشعور الحب الذى يكنه التونسيون لمصر، يرجع إلى صفتها الإسلامية بالدرجة الأولى، باعتبار مصر هى التى دافعت عن الإسلام عبر التاريخ، وحفظته من الضياع على يد الغزاة.

ومعنى ذلك أن اختفاء الحجاب فى تونس*، لا يرجع إلى ضعف فى الدين، إنما يرجع إلى فهم للدين يغلب فيه ناحية الجوهر على المظهر!. وقد كانت القاهرة كذلك فى الأربعينيات حتى نكسة يونيو ١٩٦٧، حين هزت الهزيمة وجدان الشعب المصرى، وأخذ يلقى تبعتها على ما أطلق عليه فى ذلك الحين اسم «ترك الدين»!

وقد أطلق النظام السياسى الذى أفرز الهزيمة هذه الدعوة، لأنها تصرف نظر الشعب عن السبب الحقيقى للهزيمة، وهو الدكتاتورية العسكرية الغاشمة، وغياب الديمقراطية، ووضع قيادة الجيش فى يد جاهلة، وتلقى مسئولية الهزيمة على الشعب كله. وقد صدق الشعب المصرى هذه الأكذوبة، ونسى أنه أكثر الشعوب الإسلامية تمسكاً بالدين!.

---

* انتشر الحجاب فى تونس بعد ذلك مع انتشار حركة الإسلام السياسى، وقد تغلبت عليه الحكومة التونسية.

ومنذ ذلك الحين اتخذت الحياة الاجتماعية فى مصر شكلاً آخر، فانتشر الحجاب انتشاراً كبيراً، على اعتبار أنه مظهر إسلامى يجب التمسك به والحفاظ عليه، دون تغيير أساسى فى التربية الإسلامية! وساعد على ذلك ما أخذت القيادة السياسية تنتهجه من سياسة تشجيع الجماعات الإسلامية المتطرفة، للتصدى للخطر الشيوعى الموهوم، فى الوقت الذى كانت تحرم فيه جماعة الإخوان المسلمين المعتدلة من حق الاعتراف بها كحزب سياسى، فكان تغليب التطرف الإسلامى. على الاعتدال الإسلامى، مما دفعت القيادة السياسية ثمنه غالياً فى ٦ أكتوبر ١٩٨١!.

نعم، ففى الفترة التى كان فيها الإخوان المسلمون يسيطرون على مجرى الحياة الاجتماعية والإسلامية فى مصر فى الثلاثينيات والأربعينيات، لم يجعلوا من قضية الحجاب قضية عامة يحشدون لها كل قوتهم، ويحاولون فرضها على المجتمع بالقوة، لأنهم كانوا يركزون على الاحتشام، ويحاربون التبرج، وكانوا مشغولين بالجوهر عن المظهر ـ أى مشغولين بتكوين المسلم الحقيقى والمسلمة الحقيقية. وكانوا يعتقدون أنه إذا أمكن تكوين المسلمة الحقيقية، فإن مسألة الحجاب تكون قد حلت نفسها بنفسها، لأن مثل هذه المسلمة سوف ترتدى الحجاب رغبة لا كرهاً، وحباً لا خوفاً من أى ضغط اجتماعى. ولذلك كان الحجاب محصوراً فى إطار الأخوات المسلمات فى ذلك الحين، ولم يشكل ظاهرة عامة كما هو الحال الآن.

نقول ظاهرة عامة، لأنه لا يمثل جوهراً عاماً، بدليل التردى الخلقى، الذى تكشفه الصحف بين الحين والحين، الذى يختفى تحت

هذا المظهر العام. ففى غياب التربية الإسلامية الحقيقية لا يصبح الحجاب دائماً ظاهرة صحية، فقد يظهر غير ما يبطن، ويسمح للداء بأن يسرى فى الجسد الاجتماعى دون اكتشاف!.

إذن ففى تونس يسود الاحتشام ولا يسود الحجاب، وهذا ما يميز الفتاة التونسية الحديثة، التى لاحظت أنها فتاة قارئة ومثقفة ومنفتحة على الثقافة الغربية بشكل متوازن مع الانفتاح على الثقافة العربية. ولا يقتصر ذلك على الفتاة الجامعية، بل يتعداه إلى ما دون المرحلة الجامعية من المرحلة الثانوية.

وقد كانت لى تجربة طريفة فى هذا الشأن، فقد ألقيت محاضرة فى دار ثقافة ابن خلدون يوم ٧ مارس ١٩٨٥، عن «الاتجاهات الفكرية والحركة الوطنية فى مصر فى العهد المعاصر». وقد تعرضت إلى التيار التجديدى العقلى فى الفكر الإسلامى، وإلى كتاب الشيخ على عبد الرازق: «الإسلام وأصول الحكم»، ورأيه فى الخلافة، وهل كان محمد ﷺ رسولاً فقط أو كان رسولاً ملكاً؟ وهل الإسلام دين فقط أو دين ودولة؟. وكان من الطبيعى أن تثير هذه الأفكار نقاشاً واسعاً فى أعقاب المحاضرة بينى وبين الجمهور الذى حضرها. وعند مغادرتى دار الثقافة مع بعض الأصدقاء، تقدمت لى فتاتان تونسيتان محجبتان، وطلبتا ضرورة تحديد موعد لمقابلتى، قائلتين: إنهما فى حاجة ماسة إلى هذه المقابلة. ولم أملك الرفض.

وفى المساء حضرت الفتاتان ومعهما ثالثة، ورأيت معهن جهاز تسجيل، وظننت - لصغر سنهن - أنهن طالبات فى قسم الصحافة بالجامعة التونسية، وإذا بالحديث، الذى استغرق نحو ساعتين، يدور فى مسائل فلسفية بحتة، حول الألوهية والفكر، والمادية والمثالية،

وهل هناك إله حقيقي أو أنه من محض تصورنا؟ وبمعنى آخر هل هناك إله خالق أو إله مختلق؟ (بفتح اللام).

ولما كان قد سبق لي المرور بمرحلة الشك حتى وصلت إلى اليقين بوجود الله، فقد دافعت عن فكرة وجود الله دفاعاً مستميتاً في وجه الأسئلة التي كانت الفتيات الثلاث يمطرنني بها، ويحاصرنني بها بذكاء. وتكون لدى اعتقاد بأنهن لا ينتمين إلى قسم الصحافة إنما إلى قسم الفلسفة!، وعندما أردت التحقق من ذلك أجبنني بما أذهلني حقاً، فقد قلن إنهن لم يلتحقن بالجامعة بعد! وإنهن مازلن في المرحلة الثانوية في السنة النهائية!.

ووجدت نفس أسألهن في ذهول: وماذا يا ترى سوف يفعلن بهذا الحديث الذي سجلنه معي؟ هل سيحتفظن به لأنفسهن أو سيعملن على نشره؟ وما هي الجريدة التي يمكن أن تنشر حديثاً تجريه تلميذات في المرحلة الثانوية؟ قلن باسمات في إصرار: إنهن يعتقدن أن ما يهم رئيس تحرير أي جريدة هو المادة المعروضة للنشر، وليس أشخاص جامعي هذه المادة، وإنهن يعتقدن أن مادة الحديث الذي دار، وشخصية من أدلى بالحديث هي ما يهم رئيس التحرير. وإنهن تعودن مقابلة المفكرين الذين يزورون تونس وإجراء حوار معهم، وذكرن من الأسماء اسم صديقي الدكتور حسن حنفي، الذي قلن إنه زار تونس في العام السابق.

ولم أملك إلا الإعجاب بهذا المنطق، وإن كنت مازلت أشك في أن أحداً من رؤساء التحرير في تونس سوف ينشر حديثاً تجرية تلميذات المرحلة الثانوية، خصوصاً إذا كان في موضوع شائك عن الألوهية بين الشك واليقين، وحمدت الله على أن الأحاديث الأخرى

التي أدليت بها لبعض الإخوة الصحفيين التونسيين كانت في مسائل سياسية وتاريخية لا فلسفية!.

هذه القصة لتلميذات الثانوى التونسيات ـ وقد حرصت على أن أذكر أسماءهن للذكرى، وهن: سامية وأحلام وسيدة، فقد يصبحن فيما بعد صحفيات أو كاتبات مشهورات ـ تبيّن المناخ الثقافى والتفتح الفكرى للفتاة التونسية. وهى قصة لا تحدث فى مصر للأسف الشديد، بعد أن اختفت تقريباً الفتاة الجامعية القارئة المثقفة التى يمكن أن تخرج بفكرها من النطاق المحلى إلى النطاق العالمى، أو تخرج بفكرها من الأفكار التقليدية إلى آفاق المعرفة والاستكشاف العلمى.

وأنا أقول هذا الكلام ليس بوصفى كاتباً، إنما بوصفى أستاذاً جامعياً وعميداً لكلية يبلغ تعداد طلابها نحو ثمانية آلاف، وأعرف أن اشتغال الفتاة الجامعية بالشئون الثقافية والعمل الصحفى أصبح نادراً ندرة الذهب والماس! لأن مثل هذا النشاط بما يتطلبه من اختلاط بالرجل سوف يكون مصدر متاعب يجدر تجنبها، حتى أصبح هذا النشاط يكاد يكون مقصوراً على كليتىْ الإعلام والاقتصاد والعلوم السياسية بحكم التخصص!. وإذا كان هذا هو حال الفتاة الجامعية عندنا فإن حال فتاة المرحلة الثانوية فى مصر يكاد يصل ـ من الناحية الفكرية ـ إلى الحضيض.

على كل حال فربما يوضح صورة الفتاة التونسية أكثر من ذلك، ما صادفته من مشكلة مطروحة فى الصحافة التونسية عند زيارتى لتونس، كانت فى نفس الوقت مثارة فى القاهرة عند مغادرتى لها! وهى مشكلة الاغتصاب.

وقد دهشت لإثارة هذه المشكلة فى تونس، وهى من أكثر البلاد أمناً، خصوصاً أننى لم ألمس أثر هذه المشكلة فى نفوس من قابلتهن من السيدات أو الآنسات، على العكس مما جرى فى مصر عند إعلان جريمة الاغتصاب التى حدثت فى المعادى، حيث ساد الذعر الأسر المصرية والفتيات والسيدات أيضاً.

فلقد كان رد الفعل فى تونس مختلفاً عنه فى مصر. ففى مصر طالب الرأى العام الحكومة بتشديد العقوبة لتصل إلى الإعدام، وشنت الأقلام حملة هائلة مطالبة برأس المغتصبين، ودافعت الحكومة عن نفسها بأن العقوبة موجودة بالفعل ولكن القضاة لا يستخدمونها فى حالات الاغتصاب. ولم يسترح الرأى العام إلا بعد أن وقعت العقوبة بالفعل، وأخذت الأسر المصرية تلتقط أنفاسها.

أما فى تونس فحدث العكس، فقد سارعت الحكومة إلى اتخاذ قرار لمكافحة هذه الجريمة عن طريق تشديد العقوبة، وصرح وزير العدل التونسى فى ١٦ يناير ١٩٨٥ بأن الحكومة بصدد سن قانون جديد يقر عقوبة الإعدام لردع جرائم الاغتصاب.

على أن المرأة التونسية وقفت موقفاً نقدياً من هذا القرار! فقد عقدت مجلة «الموقف» ندوة لبعض سيدات وآنسات المجتمع من مختلف الفروع العلمية، لمعرفة ردود أفعالهن تجاه القانون الجديد، ومهدت لهذه الندوة (أو المائدة المستديرة كما أطلقت عليها) بأنها وإن كانت لا تشك فى الدوافع النبيلة التى تقف وراء القوانين الحامية لحقوق المرأة، فإن اختيار العقوبة يثير فى حد ذاته جدلاً وتساؤلات عدة حول جدوى هذا الإجراء، وهل تردع عقوبة الإعدام حقاً جريمة الاغتصاب؟ وما هو دور وسائل الإعلام والنظام التربوى والخلية

العائلية فى نشر العنف والجنس؟ وما هى أنجح الطرق لاجتثاث هذه الآفة الاجتماعية. وحضرت الندوة كل من جليلة حفصية، الكاتبة ومديرة نادى الطاهر الحداد الثقافى، وحياة قريبع، وهى موظفة بوزارة الثقافة، وسعاد رجب، وهى باحثة فى علم النفس، ولبيبة الشريف، وهى باحثة فى العلوم الاجتماعية، وحفيظة شقير، وهى أستاذة مساعدة بكلية الحقوق، وأدارت الحوار سهام بن سدرين.

وقد أذهلنى أن واحدة منهم لم تبد رأياً مؤيداً للقانون، بل تشككن فى جدواه فى منع جريمة الاغتصاب، على أساس أن الحل - كما قالت حفيظة شقير - لا يكمن فى الردع، إنما يكمن فى الأصول والمسببات، فإذا عولجت هذه بطلت الأسباب التى تدعو إلى الاغتصاب. وكان مما أوردته أن النصوص الموجودة رادعة بما فيه الكفاية، ولكنها لم تمنع الجريمة. وقد ذكرت سعاد بن رجب أن القمع لم يفلح قط فى تقليص الجرائم، إنما يجب الانطلاق من الأسس والجذور ومعرفة من هم الذين يقومون بعمليات الاغتصاب، وقالت إن العديد منهم يشبون وهم يرون أمهاتهم يتعرضن لاغتصاب نفسى، فهن عرضة للضرب والقمع، ومن هنا فالحل يكمن فى التوجه رأساً إلى جذور المشكلة لاستئصالها. وقد رفضت جليلة حفصية إبداء الرأى فى القانون قبل معرفة كيف سيطبق وعلى من سيطبق؟ وإن أكدت على ضرورة البدء بالقضاء على مصدر الانحراف، والتعرف على المشاكل الاجتماعية التى تساهم فى ظهور حوادث الاغتصاب. وكان من رأى لبيبة الشريف أن الإجراء القانونى يجب أن يأتى فى المرحلة الأخيرة بعد استنفاد كافة وسائل الإصلاح، وبحيث تفرض العقوبات الشديدة - فى الحالات المرعبة

فقط، وقالت إننا حين نتولى قطع رأس الذين يغتصبون القاصرات، فإننا نجد أنفسنا أمام قانون ديني قد يضاف إليه يوماً قطع يد من يسرق!. وأثارت جليلة حفصية حلاً جديداً يكمن في تدريب الفتيات على طرق الدفاع عن النفس، مثلما يحدث في البلدان الغربية من تمرينات على الكراتية مثلاً.

والمهم أن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أصدرت بياناً أعلنت فيه أن جريمة الاغتصاب، تخضع حالياً لعقوبات على درجة كافية من الشدة، تصل إلى حد الأشغال الشاقة المؤبدة في بعض الأحيان، ومن هنا فإن المسألة لا تكمن في تشديد العقاب، بقدر ما تتطلب السهر على تطبيق القانون فعلاً. وقالت إن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان لا يمكنها أن تقبل إقرار حالة جديدة تستوجب عقوبة الإعدام.

وقد سألني صديق صحفي في تونس عن رأيي في هذه القضية، فقلت: إنني على الرغم من إيماني الجازم بأن الانحراف له أسبابه الاجتماعية والاقتصادية التي يجب معالجتها، فإن حماية الأبرياء تقتضي ردع المنحرفين بتشديد العقاب ورفعه إلى درجة الإعدام. وقلت: إن المقصود بالدفاع عن حقوق الإنسان، هو حقوق الإنسان المشروعة وليست الحقوق غير المشروعة!، وحقوق الإنسان المشروعة ألا يتعرض لاعتداء أو اغتصاب من أي نوع، فإذا وقع هذا الاغتصاب وجب على المجتمع ككل أن يهب للدفاع عنه وتوقيع العقوبة الرادعة على المعتدي. وقد قال الله في كتابه الكريم: «ولكم في القصاص حياة».

(٥)

التوانسة ونجيب محفوظ ووهم القدر المكتوب !*

على الرغم من أن نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة تم فى ظروف مأساوية، هى ظروف المزايدات العربية غير المسئولة من قبل ما عرفت باسم «جبهة الصمود والتصدى»، التى أثبتت فشلاً ذريعاً، وانقسمت على بعضها ووجهت حرابها إلى كل صدر غير صدر العدو الإسرائيلى وخان بعضها رابطة العروبة، فانضم إلى العدو الإيرانى ضد العراق العربى** !- فإن نقل هذا المقر إلى تونس بالذات كسب إلى صف العروبة الكثير من الفصائل المفرنسة التى كانت تولى وجهها شطر الغرب، وفرنسا بصفة خاصة، ودعم صفوف أصحاب الإتجاه العربى الأصيل. وبذلك حسم موقف تونس إلى جانب الصف العربى.

وهذا الكلام لا يمكن فهمه فى مصر إلا من خلال فهم التركيب الثقافى للشعوب العربية فى شمال أفريقيا، التى خضعت للاستعمار

* أكتوبر في ٥ مايو ١٩٨٥.

** فى ذلك الحين لم أكن أعلم أن العراق سوف يخون رابطة العروبة بغزوه الوحشى للكويت!

الفرنسي ردحاً طويلاً من الزمن. ومن المعروف أن الاستعمار الفرنسي يختلف عن الاستعمار الانجليزى فى أنه استعمار مباشر، يعتقد أنه صاحب رسالة حضارية، ولذا اقترن بسياسة ثقافية ترمى إلى إلغاء ثقافة البلد الذى يستعمره لصالح الثقافة الفرنسية، وفرض اللغة والحضارة والمفاهيم الفرنسية على الحياة الاجتماعية.

وقد أثر ذلك على طبيعة المقاومة الوطنية فى شعوب شمال أفريقيا العربية، فقد تمثلت هذه المقاومة بالدرجة الأولى فى التمسك بالثقافة القومية فى وجه الثقافة الفرنسية. ولما كانت هذه الثقافة فى ذلك الحين ثقافة إسلامية أساساً، حيث لم تكن أيدلوجية القومية العربية قد ظهرت بعد، فمن هنا ازداد التعلق بالدولة العثمانية، وازداد التمسك بالمظاهر الإسلامية.

وهكذا عندما قامت دعوة القومية العربية كانت الشعوب العربية فى شمال أفريقية أقربه إلى دعوة القومية الإسلامية، ولما كان الإسلام لا لغة له، إذ يعتنقه العربى والصينى والهندى والانجليزى والفرنسى وكافة أجناس الأرض، وكل منهم يتكلم بلغته الوطنية لا بلغة القرآن. فمن هنا لم تمثل اللغة العربية عنصراً أساسياً من عناصر المقاومة الوطنية، وإنما كان الإسلام هو العنصر الأساسى الذى يحفظ الهوية القومية، ولذلك لقى الاستعمار الفرنسى المقاومة من المواطن الذى يتكلم العربية، والمواطن الذى يتكلم الفرنسية على حد سواء، فكلاهما وطنى مسلم، والإسلام هنا يحل محل العروبة.

هذا يفسر معركة التعريب التى قامت فى كل وطن عربى فى شمال أفريقيا بعد الاستقلال. لقد كانت شعوب شمال أفريقيا العربية

هى آخر الشعوب العربية التى حصلت على استقلالاها. فقد حصلت المغرب على استقلالها فى سنة ١٩٥٦، وحصلت تونس على استقلالها فى نفس العام، وحصلت الجزائر على استقلالها فى عام ١٩٦٢. وقد انضمت كل منها إلى جامعة الدول العربية، فقبلت عضوية كل من تونس والمغرب فى أول أكتوبر ١٩٥٨، وقبلت عضوية الجزائر فى ١٦ أغسطس ١٩٦٢. وبذلك برزت قضية اللغة العربية، ثم ما عرف باسم قضية التعريب.

ففى ذلك الحين كانت سياسة الاستيعاب الفرنسية وفرض اللغة والثقافة الفرنسية قد جعلت الغالبية العظمى من الشعوب العربية فى شمال أفريقيا تتحدث الفرنسية، أو خليطا من الفرنسية والعربية، وفى الجزائر خليطا من الفرنسية والبربرية والعربية، وكانت اللغة الفرنسية هى اللغة التى تتكلم بها الطبقات المثقفة بديلاً عن لغتها العربية. وقدذكرت فى إحدى هذه المقالات كيف كانت اللغة الفرنسية هى اللغة الرئيسية التى استخدمت فى افتتاح العام الجامعى فى جامعة قسنطينة بالجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣! وكيف جرت محاولة لتلخيص ما قيل بالفرنسية إلى لغة عربية ركيكة جداً، ولم يحضر هذا التلخيص سوى نفر من الأساتذة القادمين من المشرق العربى ولا يتكلمون الفرنسية، وكان انفضاض قاعة الاجتماعات الضخمة، عند بداية قراءة الملخص العربى الركيك - دليلاً على أن الحاضرين جميعهم تقريباً يتكلمون الفرنسية!

لذلك، وطوال إقامتى فى الجزائر، التى استغرقت تسعة أشهر، كانت المعركة الرئيسية التى كان يخوضها الرئيس الجزائرى الراحل

هوارى بومدين، هى قضية التعريب، وهى لا تشمل فقط تعليم اللغة العربية، وإنما تعريب المؤسسات الجزائرية، أى صبغها باللغة العربية. وكان ذلك يتم بطيئاً، إذ أقيمت إلى جانب أقسام كلية الحقوق الفرنسية أقسام عربية، وكذلك الأمر بالنسبة لكلية التجارة، والآداب وغيرها. وفرضت اللغة العربية فى معاملات الـ ـ ـ ومكاتب البريد وغير ذلك - ولكن إلى جانب الفرنسية وليست بديلاً لها!

وقد حصلت فى ذلك مفارقات طريفة. فقدتوجهت إلى مكتب البريد لصرف شيك باسمى كتبته باللغة العربية، وإذا به يرد إلى على أساس أن الأرقام التى كتبتها فيه هى أرقام ليست عربية!. ومن المعروف أن الأرقام العربية التى نستخدمها فى مصر والمشرق العربى هى أرقام هندية، أما الأرقام العربية الحقيقية فهى الأرقام الأفرنجية الحالية!. وكنت أعرف ذلك، ولكن لم يخطر ببالى أن أكتب هذه الأرقام الأفرنجية فى شيك أكتبه باللغة العربية،. وحادثت رئيس المكتب باسماً فى ذلك، على أساس أننا فى مصر والمشرق نستخدم هذه الأرقام، التى من الطبيعى أن تكتسب الجنسية العربية باستخدامها مئات السنين! ولكن فوجئت بالرجل يعتذر عن قبول الشيك بإصرار، ويشترط ضرورة كتابة الأرقام الأفرنجية على أساس أنها هى العربية الصحيحة!.

وكانت المفارقة أن هذا الرجل، الذى يصر على كتابة أرقام عربية صحيحة، كان يتكلم العربية بشكل ركيك جداً، ويخلطها بكلمات فرنسية كالعادة، مما أغاظنى حقاً، فوجدت نفسى أكلمه فى هدوء وأنا أضبط أعصابى: ألا ترى أن هذا التحمس لكتابة أرقام

عربية صحيحة يدعوك لتتكلم العربية الصحيحة بدلاً من هذه العربية المكسرة؟.

قال: هذه قضية أخرى، ولكن عليك أولاً أن تكتب الأرقام بالعربية الصحيحة، وسأتكلم مع الوقت العربية الصحيحة!. وضحكت، وأذعنت صاغراً. ولعلى لو زرت قسنطينة اليوم وقابلت الرجل لوجدته يتكلم العربية الصحيحة بالفعل كما أتكلمها أنا، لأن قضية التعريب بعد الاستقلال اتخذت - كما قلت - شكلاً جاداً لابد أن يؤتى ثماره.

هذه القضية بالشكل الذى أوضحتها فى الجزائر، ليست واردة فى تونس، لأن الشعب التونسى استطاع الاحتفاظ بعربيته الأصيلة الصحيحة، على الرغم من أنه يتكلم فيما بينه بلغة دارجة خاصة، وبالتالى فأنت فى تونس لا تجد أى صعوبة فى التحدث مع التونسيين على نحو ما تجد فى الجزائر، والتى جعلتنى - كما قلت فى مقال سابق - أضع لنفسى قاموساً جزائرياً عربياً أثناء إقامتى القصيرة بالجزائر، للتفاهم فيما يخص أمور الحياة اليومية!.

على أنه من الضرورى أن تثير قضية التعريب صراعاً بين العناصر الوطنية التى تتحدث الفرنسية، والتى ورثت الإدارة الفرنسية والوظائف الفرنسية - وبين العناصر الوطنية التى تتحدث العربية وتتطلع لوراثة الوظائف والإدارة من العناصر المفرنسة، بعد أن أصبحت هذه الإدارة تصطبغ تدريجياً وبشكل ثابت بالصبغة العربية. ومن الطبيعى فى مثل هذا الصراع أن يدافع كل فريق عن مصالحه دفاعاً مستميتاً، ويحاول تغليب اتجاهاته السياسية الخارجية. فيعمد الفريق المفرنس إلى تغليب الإتجاه السياسى إلى فرنسا، ويعمد

الفريق المعرب إلى تغليب الاتجاه السياسى إلى الأمة العربية والقومية العربية*.

ولم تكن المعركة فى تونس، بمثل الحدة التى كانت عليها فى الجزائر، بحكم الطبيعة المتعقلة والمتزنة والمعتدلة للشعب التونسى، ولكن نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس حسم القضية تماماً لصالح الاتجاه العربى. وهذا هو الكسب الحقيقى الذى تحدثت عنه فى بداية المقال، فقد ارتبطت تونس بالعالم العربى وبالانتماء العربى منذ ذلك الحين بما لا رجعة فيه، وفقدت العناصر المفرنسة معركتها بصفة نهائية!.

وقد كان من الطبيعى - مع ذلك - أن تقوم بعض السلبيات التى لا مفر منها، والتى تمثلت فيما لاحظته فى اتجاه بعض العناصر العربية الأصيلة إلى انتهاج المواقف المتطرفة فى حل قضية الصراع العربى الإسرائيلى، لتأكيد هويتها العربية!، رغم معرفتها باستحالة تحقيق هذا المواقف فى ظل العجز الحالى. وهذا الموقف يعد سلبية كبيرة كما ذكرت، لأن الوقت الراهن يحتاج إلى الاعتدال التونسى المعهود، للخروج من المأزق. فقد كسبت تونس استقلالها بالاعتدال وتجزئة الطريق إلى الهدف الاستراتيجى الكبير وهو الاستقلال. وهذه الظروف الحالية تدعو إلى اتباع نفس الطريق، أو بقاء القضية دون تقدم على الإطلاق!- وهو ما تعمل لأجله عناصر ترى مصلحتها فى استدامة هذه الأوضاع، لأنها تخاف من مخاطرالمعالجة المعتدلة،

---

* الذى حدث بالفعل هو أن الفريق المعرب اتخذ شكلاً إسلامياً ممثلاً فى جبهة الانقاذ الإسلامية، وسلك طريق الإرهاب.

ولأنها أيضاً تستفيد من المتاجرة بالقضية بعد أن ترهلت ثورياً، واستمرأت طيب النضال السهل بالكلمات الثورية دون أفعال!.

على كل حال فإن إقبال الشعب التونسى على الثقافة العربية إقبال عظيم، وهو إقبال قديم أيضاً، لأنه - كما ذكرت - يراها فى ثوبها الإسلامى من قبل ظهور دعوة القومية العربية، وهى رؤية ترى أن الغزو العربى لشمال أفريقيا لم يكن غزواً عربياً وإنما كان غزواً إسلامياً، وإلا اعتبرنا غزو البربر لأسبانيا غزواً عربياً بربرياً وليس غزواً إسلامياً، لأن الجيش الذى غزا أسبانيا كان مكوناً فى غالبيته من البربر، بل كان قائده طارق بن زياد قائداً بربرياً.

ومن الطريف فى هذا الصدد، ومما يشير فى حد ذاته إلى أن الشعب التونسى شعب قارئ، أننى كنت أتناول طعامى فى مطعم فندق ماجستيك، وكنت أقارن فى ذهنى بين حسن الخدمة فى هذا المطعم وسوئها فى معظم مطاعم القاهرة! وبين حرص المطبخ التونسى على تقديم أفضل ما لديه، وحرص المطبخ المصرى على تقديم أسوأ ما لديه!

وذكرت - على وجه الخصوص - وجبة غداء دعتنى إليها الصديقة بهيرة مختار فى مطعم دار الأهرام الفاخر منذ عام أو أكثر، وكيف عاد طبق اللحم كاملاً لاستحالة تناوله، رغم توصيات الصديقة العزيزة، مما أثار غضبها رغم تهدئتى لها. وقارنت بين آداب القائمين على الخدمة فى مطعم الفندق التونسى، واستهتار القائمين على الخدمة فى المطاعم المصرية، بعد أن ضاعت تقاليد هذه الخدمة التى كانت تكسب أصحابها تقدير واحترام العملاء.

وكان بين القائمين على الخدمة فى فندق «ماجستيك» الذى كنت أنزل فيه فى العاصمة التونسية، شاب استلفت نظرى بثقافته العربية الأصيلة، التى كانت تظهر من تعليقاته الذكية وردوده اللبقة. فقد حدث أن حادثته فى أمر ما، فرد بطريقته الخاصة: «العدو أمامنا والبحر من ورائنا»!. فأردت أن أفيده بمعلومة تاريخية فقلت: هل تعلم أن طارق بن زياد لم يقل هذا الكلام، ولم يحرق مراكبه كما هو معروف؟. فرد على الفور قائلاً: أعلم ذلك، وأعلم أنه لم يلق تلك الخطبة المشهورة، لأنه كان بربرياً وكان جيشه جيشاً بربرياً، كما أن فكرة حرق المراكب غير معقولة وهو فى حاجة إلى إبقاء خطوط تموينه مع قاعدته التى خرج منها.

ووجدت نفسى أنظر إليه فى دهشة وتأمل، وتذكرت شبابى، فقد قطعت دراستى بعد أن حفظت القرآن الكريم وحصلت على الابتدائية من الأزهر الشريف، لأنى كنت أعرف أن والدى رحمة الله لن يستطيع إكمال تعليمى، ولأن دراسة الأزهر العقيمة أصابتنى بالملل وشلل التفكير!، وكنت متأثراً بقصة طه حسين الذى ترك الأزهر ودخل الجامعة المصرية، فانطلق تفكيره إلى رحاب واسعة، فأبلغت والدى أننى سوف أعمل، وأكمل تعليمى بطريقتى الخاصة، وبالفعل عملت فى أعمال شتى فى حين كنت أواصل تعليمى مساء، وانضممت للطبقة العاملة التى ظلت تعتبرنى ضيفاً لأن أفرادها كانوا يرون الكتاب لا يفارقنى، وأننى أحصل على شهادات تتيح لى الانتقال إلى مستقبل مختلف!

وفى تلك الأيام جرت مواقف شبيهة بما جرى بينى وبين القائم على الخدمة فى مطعم فندق الماجستيك بتونس، حيث كنت أدهش محدثى، من حيث لا يتوقع - بثقافتى وتعليمى، وكنت أكسب احترامه كما كسب الشاب التونسي احترامي.

ولم أملك إلا أن أقص عليه قصة حياتى، وأدعوه إلى التمسك بأن يكون على الدوام طالب علم، سواء كان يعمل طالباً أو عاملاً أو عالماً!، لأن ترك العلم ضياع ما بعده ضياع. وقد رد علىّ بروح معنوية عالية مؤمّناً قائلاً: إنه يذكر أنه قرأ لنجيب محفوظ على الأرجح عبارة على لسان أحد أبطال روايته يقول فيها:«ليست المصيبة أن تجد نفسك فى المكان الخطأ، ولكن المصيبة أن تبقى فيه كأنه قدر مكتوب»!.

ولم أجد جواباً، ولكنى سعدت أن عبارات نجيب محفوظ - الذى يمثل الضمير والوجدان المصرى - تؤثر فى الضمير والوجدان التونسى، وتحفز شبابه على كسر وهم القدر المكتوب، وفرض قدر جديد بإرادتهم الحديدية، سوف يكتشفون عند تقدمهم فى السن أن هذا القدر الذى سطروه بإرادتهم هو نفسه القدر الذى كتبه الله لهم! وأن ما تصوروه من قدر مكتوب فى البداية لم يكن أكثر من تراث ورثوه من الماضى، وليس مستقبلاً يظلون خاضعين له كالمنومين تنويماً مغناطيسياً طول حياتهم! وهكذا وجدت نفسى أخاطب نجيب شوشان، وهو اسم الشاب التونسى الذى يعمل فى مطعم فندق ماجستيك، قائلاً: لديك مصباح المعرفة، وأمامك الطريق، ولم يبق إلا أن تشرع فوراً فى السير فيه!.



(٦)

السياحة بين مشايخ الزيتونة ومشايخ الأزهر!*

ربما كان من أكثر ما أعجبنى فى الحياة الثقافية فى تونس، استفادة الحكومة هناك من المبانى الأثرية فى الأنشطة الثقافية والعلمية المختلفة. إن هذا العمل، فضلاً عن أنه يوفر إقامة مبان جديدة، فإنه يوفر لهذه الأنشطة الإطار القومى والشخصية العريقة. وغالباً ما تكونت هذه المبانى الأثرية من مدارس قديمة أو قصور بعض الأثرياء. وهى مبان تتميز بالنقوش الفنية الهندسية المتشابكة، والأشكال النباتية المزهرة، والنحوت والزخارف على السقوف والجدران، والفسيفساء. ومن المعروف أن تونس تعد متحفاً يحوى عمائر من عهود الأغالبة والفاطميين، وبنى زيرى، وملوك الطوائف بتونس وغيرها.

وعلى سبيل المثال، فقد أصبحت المدرسة العاشورية مقراً لتسع جمعيات ثقافية هى: الجمعية التونسية للدراسات الفلسفية، والجمعية التونسية للتاريخ والآثار، وجمعية السينمائيين التونسيين، واتحاد المسرحيين التونسيين، واتحاد الشعراء الشعبيين، واتحاد الموسيقيين التونسيين، وجمعية قدماء الكشافة، واللجنة القومية للمجلس الدولى

* أكتوبر فى ١٢ مايو ١٩٨٥

للمتاحف، واللجنة القومية للمجلس الدولى للمعالم والمواقع. وهذا المجمع الثقافى له مجلس إدارة يتكون، من مدير الدار ورؤساء الجمعيات وممثل عن البلدية، يعمل على تكامل العمل بين الجمعيات الثقافية وتوثيق الصلة بينها.

وإلى جانب المدرسة العاشورية التي تحولت إلى مجمع ثقافى، فقد تحول (قصر الداى) إلى معهد للموسيقى التقليدية، وتحولت دار الحداد إلى مركز ثقافي للأطفال، كما تحولت دار بن عبد الله إلى مركز للفنون والعادات الشعبية (متحف اللباس التقليدى)، وتحولت دار حسين إلى مركز للمعهد القومى للآثار والفنون، كما تحولت دار الأصرم إلى مقر لجمعية صيانة المدينة بتونس، التابعة للمعهد القومى للآثار والفنون، وتحولت دار ابن عاشور إلى مكتبة عمومية تابعة لبلدية تونس، وتحولت تكنة الطويجية إلى مقر المكتبة الوطنية التونسية.

وقد ذكّرنى ذلك بأننا فى مصر نفعل العكس! فنحن نحول قصوراً فخمة إلى مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية! فلا يمضى وقت طويل حتى تتحول إلى خرائب وأطلال، لأنها غير مخططة لتكون مدرسة يمرح فيها التلاميذ ويخربون فيها كما يشاءون!

وأنت تمشى فى شارع قصر العينى وشارع المبتديان ومنطقة المنيرة وغيرها، ترى القصور القديمة يعلوها التراب ويشوهها الإهمال وتعمل فيها يد التخريب. ولعل أصحابها يتمنون سقوطها بين يوم وليلة فيبنون مكانها عمارات ضخمة، أو يبيعون مساحتها بأرقام فلكية! لأن أحداً فى مصر لا يعامل هذه القصور كثروة قومية يجب الحفاظ عليها وتكريمها بجعلها مقارات للأنشطة الراقية فى مجتمعها!

وها نحن أولاء نرى معالم شوارعنا المعروفة تتغير باستمرار وبسرعة خارقة! وننسى أن مدينة مثل لندن - على سبيل المثال، لا تزال تحتفظ بواجهات مبانيها القديمة كما هى، مهما تهدمت هذه المبانى من الداخل، وبنى مكانها أبنية جديدة!. نعم، فإنهم يهدمون كل المبنى عدا واجهته، التى تبقى دون هدم!، ثم يقومون بتجديدها وهم يعيدون بناء المبنى من جديد!. وبذلك احتفظوا بطابع مدينتهم كما هو عالق فى أذهان الناس التى رأوها من قبل، لأنهم احتفظوا بنفس الواجهات القديمة.

ولقد زرت دار ثقافة ابن خلدون، وألقيت فيها محاضرة، واكتشفت أنها مجمع ثقافى حقيقى، إذ لا تقتصر على قاعة لإلقاء المحاضرات العامة، تعتبر من أكبر القاعات من نوعها، وإنما تشتمل على وحدة للدراسات السينمائية، تقوم بتخطيط عرض أفلام معينة، كإعداد «أسبوع للسينما الصينية» أو «المرأة فى السينما العربية»! تتبعها ندوة للمناقشة أو معرض وثائقى. كما تشتمل الدار على وحدة للدراسات الموسيقية، تقوم بالتعريف بكبار الفنانين العالميين من خلال سماع أعمالهم ومناقشتها. كما تحتوى على وحدة للدراسات الأدبية، تنظم لقاءات مع الكتاب والشعراء التونسيين وغيرهم، للتعريف بأعمالهم. وفى الوقت نفسه، كونت الدار كورال أطفال يقوم بعروض موسيقية وغنائية فى أيام العطلة الأسبوعية. كما أنها تنظم معارض للفنون التشكيلية وغيرها وتتعاون مع الجهات العلمية والثقافية الأخرى، ويتم فى قاعاتها تدريب الفرق المسرحية.

وقد قابلت الأستاذ محمد المصمولى: المشرف على الدار، وهو منظم برنامج تليفزيونى مهم باسم «فى شارع الثقافة»، وإحدى

الشخصيات الثقافية المهمة فى تونس، فى مقر الدار التى تقع فى شارع متفرع من الشارع الرئيسى فى العاصمة التونسية (نهج الحبيب بورقيبة)، يسمى نهج بن خلدون، وكان الرجل بالغ العطف حين عرض على برنامج الشهر الذى زرت فيه تونس، وهو شهر مارس، وكان برنامجاً حافلاً بالنسبة لدار ثقافة، إذ اشتمل على لقاء أدبى حول كتاب «زمن الفئران الميكانيكية» للكاتب أحمد ممو، وندوة موسيقية حول «المرأة فى الموسيقى» تتضمن مقطوعات لفيروز وأسمهان ولورد كاش وأم كلثوم وصليحة وحبيبة مسيكة ومنية البجاوى، ولقاء مع الشاعر المنصف الوهابى، ثم محاضرة عن الاتجاهات الفكرية والحركة الوطنية فى مصر فى العهد المعاصر، وندوة حول «المرأة فى السينما العربية»، ثم أمسية موسيقية عن سيد درويش وأعماله الفنية.. إلى آخره!

ويعتبر «المركز الثقافى الدولى» بمدينة الحمامات بالجمهورية التونسية من المعالم الثقافية الفريدة فى العالم العربى. ولا يوجد له نظير فى المنطقة العربية من الخليج إلى المحيط. ومدينة الحمامات هى أشهر موقع سياحى فى الجمهورية التونسية، يؤمها الزوار من المشرق والمغرب، لموقعها البديع فى أحضان البحر المتوسط، وشاطئها الرملى الذهبى الطويل. وبها مجموعة ضخمة من أجمل الفنادق فى العالم، تعتبر درساً لبلادنا فى فن السياحة! واقترح إرسال بعثة سياحية تزور مدينة الحمامات، للتعرف على النظام المثالى للفندقة فيها بما ينفع بلدنا، الذى لا تنقصه الشواطئ الجميلة الخلابة. فأنت أمام هذه الفنادق، تحس بأنك انتقلت إلى عالم خيالى، بسبب فنها المعمارى الذى يتفق مع الطبيعة، والذى لا يتجاوز ارتفاع أعلى

فندق فيه ـ كما يقولون ـ عن «قمة شجرة الليمون»! كما يتوافر فيها كل أنواع الترفيه والتسلية والموسيقى والرقص والملاعب الرياضية*.

فى هذه البيئة السياحية الساحرة يقع «المركز الثقافى الدولى للحمامات»، وسط مساحة شاسعة من الحدائق التى تحفل بأشجار البرتقال والنخيل، التى تحتضن بعض المساكن الوطيئة المتناثرة التى خصصت للإقامة المجانية للكتاب والفنانين ورجال الفكر، الذين يريدون الانقطاع عن العالم فى عزلة للتفرغ للتأليف والإنتاج العلمى والفنى.

ولاشك أن هذا النظام مأخوذ عن الغرب، الذى توجد فيه بعض المؤسسات التى تخدم العلم والثقافة، فتخصص بعض القصور التاريخية، أو المبانى الجميلة فى أجمل البقع فوق الجبال، أو على السفوح، لإقامة من يريد من الكتاب والفنانين إقامة مجانية، يتفرغ فيها لعمل علمي أو فني من الأعمال. وعادة يهديه إلى المؤسسة المضيفة التى هيأت له هذه الفرصة للتفرغ البنّاء.

وقد ذكر لى أحد الأصدقاء أنه أمضى نحو ثلاثة أشهر فى أحد القصور بسويسرا، فى قمة جبل يطل على مدينة مونترو العالمية، فى قرية تعرف باسم قرية «كو». وكنت قد زرت هذا القصر منذ عامين، ودهشت لنظام إدارته، حيث يتبرع فيه الجميع بالخدمة، ومنهم سيدات الطبقة الراقية السويسرية، ولا يتقاضون أجراً، ويعتمد على التبرعات فى تقديم الخدمات المادية. والمهم أن الصديق أمضى

---

* انتقل الاهتمام بالسياحة إلى مصر بعد ذلك، فأصبحت من أهم مصادر الدخل.

ثلاثة أشهر فى هذا القصر يؤلف فيها كتاباً، دون أن يدفع مليماً واحداً!

وقد جبت «المركز الثقافى الدولى بالحمامات»، وكدت أتوه فى ممرات حدائقه المتشابهة التى تشبه ممرات حديقة الحيوان بالجيزة، وبه مسرح صيفى مبنى على الطريقة اليونانية، فهو دائرى مدرج يثبت مقاعده على نظام البنشات، وفى أسفل تؤدى العروض المسرحية. ومن المعروف أنه فى كل صيف يعقد مهرجان دولى فى هذا المركز يلتقى فيه رجال المسرح والفن الوافدون من كل أنحاء العالم، وتقام فيه العروض المسرحية.

وعلى البعد تقع أسوار المدينة القديمة التى تبدو فى شكل قلعة من قلاع العصور الوسطى، فإذا دلفت من أبوابها وجدت نفسك فى مدينة شرقية عتيقة بحواريها الضيقة جداً، ومحلاتها التى تشبه محلات الموسكى. ومن الضرورى أن تعرف طريق العودة، لأنه كلما ابتعدت فى داخل المدينة تعذرت عليك العودة. وفى المساء تسلط الأضواء على حوائط القلعة، التى تقع على شاطئ البحر المتوسط، وإلى جوارها يجلس السياح فى المقاهى التى تمتد على الشاطئ، يستمتعون بمنظر القلعة من جانب وبمنظر البحر من جانب آخر، ويستنشقون الهواء البحرى الذى يعطى إحساساً خاصاً.

وقد كان لى حظ زيارة سوسة فى صيف عام ١٩٧٤ عند عودتى من الجزائر. ولم أكن أنوى المكوث فيها، بل كانت محطة من محطات الطريق الطويل إلى القاهرة. ولا أنسى كيف تملكتنى

وأسرتي الحسرة لأنا كنا مضطرين إلى مغادرتها!. فالميدان الرئيسى فيها يقع على الميناء مباشرة، حيث تشاهد السفن والبواخر العظيمة، ويزدحم الميدان بالمقاهى على الطريقة الفرنسية، على نحو ذكّرنى فيما بعد بمدينة اكس - ان - بروفانس فى جنوب فرنسا. وعلى طول شارع البحر تقع الفنادق ذات الشرفات العريضة التى يجلس فيها السائحون إلى الموائد ويتناولون المرطبات، على نحو شبيه بشارع النيل فى رأس البر، مع الفرق فى مظاهر الثراء. وكل ذلك وسط الأضواء المتلألئة والزحام الشديد للمصيفين، والمتاجر التى تحفل بالهدايا. وقد أتيحت لى فيما بعد زيارة سوسة، ووجدت بها نهضة فندقية لا مثيل لها، حيث رأيت عدداً هائلاً من الفنادق المتناثرة على طول الشاطئ ، والتى بنيت على طراز فلكى، يعطيك الإحساس بأنك تعيش فوق كوكب من الكواكب!

ولاشك أنه من أسباب النهضة السياحية فى تونس مناخ التسامح تجاه الأجانب، الأمر الذى يشير إلى أن مشايخ جامع الزيتونة فى تونس أكثر تسامحاً من مشايخ الجامع الأزهر فى مصر!. فالأجانب الأوربيون يستطيعون الخروج والمشى فى الشوارع رجالاً ونساء بالملابس القصيرة والشورت، دون أن يتعرضوا لأية متاعب! كما أنهم على الشواطئ، يستطيعون ارتداء ملابس الاستحمام التى يختارونها دون اعتراض!، وإذا لبست الفتيات والسيدات المايوهات من فئة ورقة التوت فلا جناح عليهن، وإذا قمن برياضة الزوارق شبه عاريات فلا أحد يحلق أو يتغامز!. فالسائح ملك متوج فى تونس. وله عالمه الخاص الذى لا يقتحمه أحد.

ولذلك يفد السياح على تونس بأعداد هائلة، ولهذا تبنى الفنادق التى قد يبلغ عددها فى مدينة واحدة مثل سوسة أو الحمامات نفس عدد ما يوجد من الفنادق الكبيرة فى مصر، لأنه إذا وجد السائح نفسه فى بلد يوفر له من الحرية ما يتوافر فى بلده، فإنه لا يتردد فى قضاء عطلته فيه.

وبطبيعة الحال فإنى لا أقول ذلك من باب الدعوة لتطبيق ما يحدث فى تونس، بالنسبة للسياح الوافدين على مصر. فشعبنا له طبع خاص وتقاليد خاصة، لن تسمح له فى المستقبل القريب أو البعيد بتقبل ذلك، ولكنى أحلل فقط سبباً هاماً من أسباب النهضة السياحية فى تونس.

ومع ذلك فلعل الجهات المسئولة عن السياحة فى بلادنا، تهتم، فى يوم من الأيام بالنشرات السياحية عن أهم المعالم السياحية فى بلادنا، وهو اهتمام منعدم تماما فى الوقت الحاضر! الأمر الذى ليس له مثيل فى بلد سياحى فى العالم.

ففى أوروبا، وفى تونس، تستطيع أن تحصل مجاناً على نشرات سياحية مطبوعة طباعة فاخرة على ورق مصقول، تبرز أهم المعالم فى المدن السياحية، وتغرى السائح على زيارتها. كما أن أى بلد سياحى - حتى ولو كان قرّية صغيرة - له (كروته) الخاصة التى يرسلها السياح بالبريد (كارت بوستال)، والتى لا تجدها فى بلد آخر، وقد تعودت أن أشترى من كل بلد أزوره عدداً من كروته التى تبرز معالمه، لأنى أعرف أن آلة التصوير الخاصة بى لن تستطيع إطلاقا إبراز تلك المعالم بالمهارة والجمال والفن الذى التقطت بها.

وهذا كله مفقود فى مصر. فقد كنت فى الأقصر، وحاولت الحصول من الفندق وغيره، على بعض النشرات الخاصة بالمدينة، فلم أجد! وما يوجد من كتب مصورة عن المدينة ومعالمها الأثرية يباع للسياح بأسعار باهظة، ولا يوجد منه نسخ عربية، مع أنه من المعروف أن أربعين فى المائة من حجم السياحة فى بلدنا يأتى من البلاد العربية. ومن المعروف أن النشرات السياحية من أهم ما يجذب السياح.

ونحن نتخبط سياحياً، مع أن الحل بسيط، يكمن فى إرسال بعثات إلى البلاد السياحية الناجحة، تدرس ما تفعله، وتختار منه ما ينفع بلدنا. ونحن نرسل بعثات بالفعل، ولكنها بعثات للمقربين للفسحة وليس للدراسة، وتعود كما راحت!.

ولطالما طالبت بإعداد خريطة لمدينة القاهرة توزع مجاناً فى الفندق وفى محطات الأوتوبيس الرئيسية، كما يحدث فى كل بلد. ولعلى الآن أكثر اقتناعاً باستحالة ذلك، مع التغيير المستمر فى أسماء الشوارع والميادين! حتى إن بحيرة عظيمة مثل بحيرة السد العالى كان اسمها بحيرة ناصر فأزيل هذا الاسم! بل إن اسم مصر نفسها قد تغير مرتين! فأصبحت الجمهورية العربية المتحدة، ثم أصبحت جمهورية مصر العربية!

ومن حسن الحظ أنه لا يمكن تغيير اسم النيل وجبل المقطم والبحر الأحمر والبحر المتوسط، وإلا لضاعت معالم بلادنا ولم يعد أحد يعرف هل تقع فى أفريقيا أو أوروبا!

وقصارى القول أن أهم ما تخرج به من تونس هو أنه بلد يحترم القديم، ويتمسك بتراثه، ويستفيد من إمكاناته بدون قيود أو حدود، ويحتفظ بشخصيته القومية، ليس فقط بالعناية بالقديم، وإنما أيضاً فى كل بناء جديد. وهو يستفيد من الغرب بأفضل ما فيه، ويستفيد من الشرق بأفضل ما فيه.

وإذا ذكرنا أن تونس لم تحصل على استقلالها إلا منذ ثلاثين عاماً، وكانت تحت استعمار استيطانى شرس، يشبه كثيراً الاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى - فإننا نقول إنها قطعت شوطاً طويلاً فى تلك السنوات الثلاثين السابقة، على المستوى العلمى والثقافى، والفنى، والاجتماعى، والسياسى والاقتصادى، بما يجعلنا نتنبأ لهذا البلد العريق الذى شهد أمجاداً طويلة، بأمجاد أخرى على نفس الطريق.


٣
خواطر مؤرخ
بين ناطحات السحاب



(١)

خواطر مؤرخ بين ناطحات السحاب!*

على الرغم من زيارتى للولايات المتحدة عدة مرات، فإن حظ مدينة نيويورك من هذه الزيارات كان ضئيلاً، فقد كانت باستمرار - بالنسبة لى - محطة إلى واشنطن أو غيرها. ومع أنى فى كل مرة كنت أحاول إلقاء نظرة على هذه المدينة العملاقة، فإن الظروف كانت تطرأ لتمنع تحقيق هذه الرغبة، إما لضيق الوقت بين ميعاد وصول طائرتى إلى نيويورك وقيام الطائرة الأخرى، وإما لأسباب تتعلق بالأحوال الجوية. وبالتالى كنت اضطر إلى قضاء الوقت فى مطار كيندى!

ومطار كيندى لا يمتاز فقط بأنه أكبر مطارات العالم، وإنما يمتاز بأنه عدة مطارات تجمعها مساحة واحدة هائلة!، هى التى يطلق عليها اسم «مطار كيندى»!. وكل مطار من هذه المطارات - التى تبلغ مساحة كل منها مساحة مطار القاهرة تقريباً - له اسمه المتميز به، وهو اسم شركة الطيران التى تقلع منه وتهبط فيه طائراتها، والتى قامت ببنائه لحسابها الخاص، أو أسهمت فى بنائه. وبالتالى فأنت لا تستطيع أن تقول لسائق التاكسى الذى يقلك إلى

* أكتوبر فى ١٨ أغسطس ١٩٨٥

مطار: «انقلنى إلى مطار كيندى». وإنما عليك أن تقول له: انقلنى إلى مطار شركة «تى - دبليو - إيه»، أو مطار «كيه - إل - إم» أو مطار «بان أميريكان»، أو مطار «إيرفرانس».. إلى آخر هذه القائمة من شركات الطيران العالمية، التى لكل منها مطار قائم بذاته فى إطار مطار كيندى!.

وحتى يدرك القارئ المساحة الشاسعة التى تفصل بين مطار وآخر، فإنك تحتاج غالباً إلى الانتقال بوسيلة مواصلات بين هذه المطارات، إذا كان المطار الذى تقلع منه طائرتك على مسافة بعيدة من المطار الذى هبطت إليه كمحطة وصول.

فعند عودتى من واشنطن إلى نيويورك فى المرة الأخيرة، كانت تقلنى طائرة من طائرات شركة «بان أميركان» فى حين كانت الطائرة التى ستقلنى إلى امستردام هى إحدى طائرات شركة «كيه - إل - إم». وقد حدث ما عطل الطائرة فى المطار نحو ثلث ساعة، فلم يبق لدى من الوقت لإقلاع الطائرة الأخرى إلا ساعة واحدة، وأحسست أن هذا الوقت لن يكون كافياً للانتقال من مطار شركة «بان أمريكان» إلى مطار شركة «كيه - إل - إم»، ولكن من حسن الحظ أن وجدت مندوب الشركة الأخيرة ينتظر عند بوابة الخروج ومعه لافتة تحمل اسم شركته، وقد أقلنى وبعض المسافرين بسيارة إلى حيث يوجد المطار الآخر. وبذلك أمكن اللحاق بالطائرة.

وعندما وصلت إلى مطار كيندى منذ سنوات، وكان الوقت شتاء، أدركت أهمية البترول بالنسبة للولايات المتحدة والعالم الغربى

ككل. بل أدركت أننا أقل الشعوب استخداماً للبترول، على الرغم من أننا ننتجه!

فقد كان كل مطار من هذه المطارات الهائلة، التى يحتويها مطار كيندى، مكيفاً من أول باب الدخول إليه حتى آخر باب الخروج، الذى يقلك مباشرة إلى الطائرة عبر كوبرى مغلق دون الحاجة إلى الانتقال بأتوبيس المطار.

وللقارئ أن يتصور كم تكلف تدفئة كل مطار من هذه المطارات معظم شهور السنة، وكم يكلف ترطيبه فى الجو الحار، وما هو حجم الطاقة التى يستهلكها؟. وإذا أدركنا أن جميع المبانى فى المدن والقرى والنجوع والكفور تستهلك مثل تلك الطاقة، هذا فضلاً عن أدوات الإنتاج من مصانع صناعية وزراعية وغيرها - لأمكن بسهولة فهم لماذا تخوض هذه الدول الحروب من أجل الطاقة، وأدركنا أكثر من ذلك لماذا تحرص تلك الدول المتقدمة على أن تبقى البلاد العربية المنتجة للبترول تحت الرقابة والسيطرة الدائمة، بل فهمنا هذه الحقيقة، وهى أن ما يوجد من علاقات بين هذه الدول المتقدمة والدول العربية المنتجة للبترول، لا يعدو أن يكون حرب بترول دائمة لم يشهد لها تاريخ البشرية مثيلاً - حرب تجند لها الدول المتقدمة خير عقولها المفكرة لتبقى دائماً فى الكفة المنتصرة، حيث لا يوجد أى بديل! لأن الهزيمة فى هذه الحرب معناها الضياع والخراب. وهذا وحده يفسر انتصار هذه الدول فى حرب البترول الآن، وانتقال زمام تحديد الأسعار إلى يدها، بعد أن كان فى يد العرب!

وفى ابريل الماضى أتيحت لى فرصة لإلقاء نظرة على مدينة نيويورك لم تستغرق أكثر من ساعة ونصف تقريباً. وكان تقديرى أننى سوف أحظى بنحو تسع ساعات لإلقاء هذه النظرة، ولكن الجو كان عاصفاً فى واشنطن، مما أخر طائرة العودة نحو سبع ساعات! وعندما وصلت إلى نيويورك، كانت المدينة مغطاة بالثلوج، التى حاصرت كثيراً من المبانى خارج المدينة، ولكنها داخل المدينة كانت قد أخذت فى الذوبان. وبالتالى فلم أشعر إلا بأنى فى وسط غابة ضخمة من العمارات الشاهقة، وكان على أن أعود فى الوقت المناسب لألحق الطائرة إلى القاهرة. وأزعم أنه لولا صديقى الدكتور أحمد جمعه، الدبلوماسى، وصاحب الكتاب القيم باللغة الإنجليزية عن تأسيس جامعة الدول العربية، لما أمكن لى إلقاء هذه النظرة.

على أنى فى هذه المرة الأخيرة فى نهاية شهر إبريل الماضى قررت أن أقضى بضعة أيام فى مدينة نيويورك، استكشف فيها هذه المدينة، التى تروج الإشاعات حولها كما لا تروج حول مدينة أخرى. فلا أنسى صديقاً عزيزاً لى أوصانى - عندما علم بأنى سوف أقضى أياماً فى نيويورك - بأن ألبس «مبهدل»!، أى أرتدى ملابس «مبهدلة» حتى لا يطمع فىّ من فى قلبه مرض من اللصوص والخاطفين وقاطعى الطريق الذين يظهرون بالنهار كما يظهرون بالليل!.

وقد أثارت هذه النصيحة ذعرى، لأن صديقى يعرف أنى ألبس «مبهدل» بالفعل، دون أى نصيحة! وبالتالى فإن معنى نصيحته أن ألجأ إلى أحد الشحاذين أستعير منه رداءه وعصاه لكى يتسنى لى أن أمشى فى شوارع نيويورك دون خوف من سرقة أموالى المتواضعة!.

وسرعان ما اكتشفت المبالغة فى هذه النصيحة، عندما أصبحت بالفعل فى مدينة نيويورك، ورأيت من يرتدون أحدث الأزياء من الرجال والنساء، دون أن يتعرض أحد لهجوم بالنهار أو بالليل!. وقد جبت طرقها على قدمى - لأنى أومن بأن المشى خير معلم - دون أن يهاجمنى أحد، بل لقد زرت حى هارلم - حى الزنوج - ومشيت فى طرقاته دون أن أتعرض لسوء!

وهذا ما قلته لصديقى عند عودتى، لائماً على هذه النصيحة. ولكنه أصر عليها قائلاً. ألا تعلم لماذا نجوت؟. قلت: لا! قال فى خبث: لأنك لابس مبهدل بالفعل!

هذه القصة الطريفة توضح فقط المبالغات حول هذه المدينة، وحول انعدام الأمن فيها، ولكنها لا تكفى دليلاً على عدم استتباب الأمن!. فقد لاحظت أن الكثيرين يجفلون ممن يقترب منهم دون سابق معرفة، على العكس مما يحدث فى أى مدينة أوروبية. فقد تعودت حين أزور بعض المعالم المهمة لأى مدينة، أن ألجأ لبعض المارة القريبين لكى يلتقط لى صورة بآلة التصوير الخاصة بى فى وسط ذلك المكان المهم، إذا لم يكن معى من الأصدقاء من يؤدى ذلك.. وهى عادة بروليتارية، لعلى احتفظ بها بوصفى مؤرخاً يقدس الوثيقة، ويحرص على استيفاء القرائن!.. والمهم أن العادة جرت أن ألقى كل ترحيب وسرور ممن أطلب منه هذه الخدمة فى أى مدينة أوروبية، وقد تجر إلى حديث وتعارف، وتنتهى بتمنى إقامة طيبة لى فى تلك المدينة، ودعوة حارة بأن أستمتع بوقتى فيها!. ولكن فى نيويورك، حين تقترب من أحد يرتسم الحذر على الفور فى عينيه توقعاً لأى شر قد يحدث، والبعض يسرع فى خطاه طلباً للنجاة!

ولعل هذا هو الثمن الذى يدفعه الأمريكى حين يعيش فى مدينة تعج بالجنسيات كنيويورك، حتى لو ذاب بعضها فى المجتمع الأمريكى وأصبح أمريكياً. وهذا الذوبان ينطبق بالذات على الأوروبيين الذين لا يفترقون شكلاً أو حضارة عن الأمريكيين، والذين يمثلون الأصل الجنسى للأمريكيين الحاليين. أما الجنسيات الأخرى فهى مميزة مهما اكتسبت الجنسية الأمريكية ومهما امتدت جذورها فى التربية الأمريكية.

وقد كنت أتوهم فى البداية أن الأمريكى الذى ينتمى لأصل أوروبى يتحاشى ذكر الأصل الذى أتى منه، حرصاً على إثبات أصالته الأمريكية، ثم تبينت العكس، لأن هذا العكس هو الأصل! فلا يوجد أمريكى (قح) سوى الهندى الأحمر!. ومن هنا فإن الحديث عن الوطن الأصل شائع فى الأمريكى العادى! وهو ما تبينته فى بعض الأصدقاء، فأحدهم يونانى الأصل، والآخر تركى الأصل، والثالث مجرى الأصل، والرابع استرالى الأصل، والكل يتحدث عن أصله باعتزاز.

وطبعاً هذا الكلام يبدو غير مفهوم فى بلد كمصر، عاش شعبها فوق أرضها ألوف السنين بدون انقطاع، ويتميز فيه - بالتالى - كل من أتى من خارج مصر. فالشامى يبقى شامياً مهما استقر فى مصر، والعراقى كذلك، والمغربى أيضاً.. إلى آخره - رغم رابطة العروبة التى تظل الجميع. فالمصرى ينظر إلى غير المصرى بوصفه غريباً، مهما ربطته به رابطة العروبة أو الإسلام. وهذه النظرة لا تعنى أى تأثير فى العاطفة أو الشعور، ولا تعنى أى تفرقة فى المعاملة، كما أنها لا تعنى أى تمييز عنصرى - وإنما هى فقط تعنى

شدة إحساس المصرى بمصريته وتفرده وخصوصيته وسط المحيط الإسلامى العام فى السابق، والمحيط العربى العام فى الوقت الحالى. ولذلك لا تزوج الأسرة المصرية ابنتها لغير مصرى إلا فى حالات نادرة معروفة أسبابها!

على كل حال فإذا كان قد أمكن للأوروبيين الذين يفدون إلى الولايات المتحدة، أن يصبحوا أمريكيين بسهولة، ويقبلوا داخل المجتمع الأمريكى دون صعوبات، فإنه يختلف بالنسبة للزنوج والصينيين الأمريكيين. فهم أمريكيون جنسية ولكن تميزهم على المستوى الخُلْقى (بتسكين اللام) والخلقى (بضم اللام)، يجعل منهم شعباً مختلفاً كل الاختلاف، وإن كان يعيش على نفس الأرض.

ففى نيويورك يعيش معظم الزنوج حالياً فى (حى هارلم)، فى الطرف الشرقى الشمالى من المدينة. وهذا الحى عبارة عن مدينة كاملة تقتصر على السود فقط، ولا ترى فيها أبيض إلا فى النادر.

ولم يكن الأمر كذلك فى الماضى، فقد بدأ هذا الحى بالهولنديين، ومنهم اكتسب اسمه، لأن هارلم مدينة تقع إلى الغرب من امستردام، وقد أسسوا مستعمرة فى الجزء الشمالى الشرقى من جزيرة مانهاتن، التى تكون الجزء الأكبر من مدينة نيويورك، فى عام ١٩٥٨ باسم هارلم الجديدة. ومنذ العشرينيات أخذت هارلم تتحول إلى حى للزنوج، وخلال العشرينيات والثلاثينيات كانت تعد مركزاً لموسيقى الجاز، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت حياً زنجياً خالصاً، ولم يعد يعيش فيها أحد من البيض، وبالتالى أصابها الإهمال، وإن بدأت الحكومة الأمريكية فى الستينيات توليها بعض العناية.

وقد زرت هارلم، وجبت شوارعها، وهى تبدُو بالفعل - بالنسبة لبقية أجزا ء نيويورك - حياً فقيراً، وإن كانت تبدو بالنسبة لمعظم أحياء القاهرة حياً أرستقراطياً! - فالمسألة نسبية كما هو معروف!. وكنت أظن أنها تعج بالزنوج كما هو الحال فى الأحياء الشعبية، ولم يكن الأمر كذلك، والأسعار فيها أرخص بطبيعة الحال من بقية أنحاء نيويورك، ولكن لا يبدو أن فيها حركة تجارية ذات أهمية، ولا يسعد المرء كثيراً أن يقضى وقتاً طويلاً فيها!.

وكثير من الزنوج لا يعيشون فى هارلم، وإنما يقطنون فى كل أنحاء نيويورك، وقد ولّد الاستغلال والتفرقة العنصرية فيهم روح التحدى، وسلوكهم - بالتالى - يتسم بالعنف.

وقد مر نضال الزنوج لتحرير أنفسهم بعدة مراحل. ففى عام ١٨٦٠ كان فى الولايات المتحدة نحو أربعة ملايين ونصف مليون من الزنوج، منهم نصف مليون كانوا أحراراً، ولم يكن لأى زنجى حق الانتخاب إلا فى خمس ولايات فقط كان عدد الزنوج فيها قليلاً جداً، وعند نهاية القرن الماضى كان قد نشأ جيل ثان من الزنوج الذين ولدوا أحراراً. وسرعان ما أخذ الزنوج يندمجون تدريجاً فى التيار الرئيسى للحياة الأمريكية، فى الفترة السابقة على قيام الحرب العالميةالثانية، وأخذوا يتركزون فى حى هارلم منذ العشرينيات كما سبق أن ذكرنا.

وفى تلك الأثناء حاول المنظرون الأمريكيون دمغ الزنوج بأنهم جنس أدنى، وأنهم كسالى بالفطرة، وعديمو الحيلة، وعديمو التبصر، وعديمو الأمانة، ويؤمنون بالخرافات!، وأطلقوا على هذه الصفات

اسم «صفات الجنس الزنجى» وأنها صفات غير قابلة للتغيير، لأنها موروثة!. على أن هذه الطريقة سقطت فى عام ١٩٤٠، حين أجمع علماء التاريخ الطبيعى للأجناس البشرية، على أنه لا يوجد دليل علمى، على أن البشر ينقسمون إلى أجناس سامية وأجناس دنيا.

ويمكن للمرء أن يفهم بسهولة أن هذا الرأى الذى صدر فى أثناء الحرب العالمية الثانية، كان الغرض منه محاربة النازية التى كانت تنادى بتفوق الجنس الآرى فوق كل الأجناس. لذلك قرر العلماء فى ذلك الحين أن السبب فى تخلف الزنجى، لا يرجع إلى صفات وراثية، وإنما إلى صفات مكتسبة من البيئة، وأنه إذا تحسنت أحوال البيئة تحسنت صفات الزنجى.

ولم يلبث قرار المحكمة الدستورية العليا للولايات المتحدة - وهى أعلى هيئة قضائية فى البلاد - فى ١٧ مايو ١٩٥٤، بأن الفصل الإجبارى بين البيض والزنوج فى المدارس العامة، هو بمثابة حرمان للزنوج من حقوقهم الدستورية - أن جاء ليدفع بحركة تحرر الزنوج خطوة واسعة إلى الأمام، حتى ليصفه البعض بأنه أهم قرار بعد قرار تحرير العبيد الذى أصدره لنكولن فى عام ١٨٦٣.

على أنه سرعان ما أثار ردود فعل عنيفة فى ولايات الجنوب. فلم يكد يدخل مرحلة التطبيق، حتى قامت أكبر ثورة شنها السكان البيض ضد السود، وتكونت اللجان فى كل مكان، وباشرت جماعة «الكوكلوكس كلان» الإرهابية عملها ضد السود مرة أخرى، وشنت الحرب الاقتصادية على كل فرد يدافع عن قرار المحكمة الدستورية العليا، أو على كل زنجى يطالب بحقوقه.

وقد واجه الزنوج هذه الثورة من البيض عليهم بثورة مضادة، اتخذت شكل المقاومة السلبية والوسائل القانونية، وقرروا أن الوقت قد حان لا لكى تنتهى التفرقة العنصرية فى المدارس فقط، بل وفى الأوتوبيسات، وفى كل مكان، وقاطعوا الأوتوبيسات والمطاعم وغيرها.

على أنه منذ عام ١٩٥٦، أخذت التفرقة العنصرية تنتهى تدريجاً فى الولايات المجاورة للجنوب، كما أخذت تنتهى فى وسط الجنوب وشماله، وما حان فصل الخريف، حتى التحق أكثر من ثلاثمائة ألف طفل زنجى، مع مليونين من الأطفال البيض فى المدارس. وأخذت التفرقة العنصرية تنتهى بشكل أكبر فى مراحل التعليم العليا. وفى سنة ١٩٥٧، كانت واحدة وعشرون مدينة فى الجنوب، قد أنهت التفرقة العنصرية فى الأوتوبيسات، دون صدور قرار من المحكمة!

وفى السنوات الأخيرة، احتل الزنوج مكانة أكثر أهمية بين كتاب القصة والشعر والعلوم الاجتماعية، وظهر منهم علماء وموسيقيون وأطباء ومحامون ومدرسون، ولكن فى ظروف مجتمع رأسمالى كالمجتمع الأمريكى تظل فئة كبيرة منهم محرومة من الظروف التى تحقق لها حياة كريمة.

وهذه الفئة هى التى يقابل المرء أفرادها فى نيويورك يمارسون أعمال الدعارة والعنف!.

(٢)

المرشد إلى شوارع نيويورك!*



في كل مرة أجد نفسي فيها في الولايات المتحدة أو أوربا، أن أعقد مقارنة بين مدخل العاصمة التي أزورها، ومدخل القاهرة!. ورغم أنني في كل مرة أصاب بالحزن والهم والغم والإحباط وجميع الأمراض النفسية، فإنني لم أستطع أن أشفي نفسي من هذه المقارنة!. واقتناعي الشخصي أن أكبر فشل لثورة ٢٣ يوليو وجميع الحكومات التي تولت حكم مصر حتى الآن، يتجسد بصورة حية في معابر القاهرة، التي تربطها ببقية أنحاء القطر المصري، والتي لم تتغير كثراً منذ العصر المملوكي، إلا في نوعية المركبات التي تستخدمها!. فقد كانت في العصر المملوكي مركبات تجرها خيول وحمير، فأصبحت مركبات تدور بالبنزين!.

وإن نظرة واحدة على الكوبري الذي يصل بين شبرا المظلات وشبرا الخيمة مؤدياً إلى الطريق الزراعي - يوضح بجلاء سيطرة العقلية الزراعية على حياتنا الاقتصادية. فلم يفكر واحد من المحافظين أو وزراء المواصلات في يوم من الأيام في أن هذا

* أكتوبر في ٢٥ أغسطس ١٩٨٥.

الكوبرى الموجود من العصر المملوكى لم يعد يواكب زمن التقدم الصناعى وثورة المواصلات، فيقوم بتوسيعه ليواجه الحجم الحقيقى لحركة المرور التى تمر فوقه. ومن المحقق أن كل محافظ وكل وزير مواصلات قد مرفوق هذا الكوبرى بعربته، ولم يلاحظ أن هذا الكوبرى يعد سبة فى جبين أى نظام حكم، وإلا لبادر على الفور ببناء كوبرى يليق بالقاهرة، التى هى ليست عاصمة مصر فحسب بل إنها عاصمة العالم العربى بلا منازع.

والمصيبة تتمثل فيما بعد الكوبرى! حيث يوجد طريق أقسم بالله العظيم ثلاثة أنه يسئ إلى سمعة أية قرية - لا مدينة أو عاصمة كالقاهرة! - طريق غير مرصوف، أو أنه كان مرصوفاً فى العصر المملوكى ثم تحول الرصف إلى أخاديد وحفر ومطبات خطرة. وهذا الطريق هو الذى يؤدى إلى الطريق الزراعى، أو هو الطريق الذى يقود المسافر القادم من الطريق الزراعى إلى عاصمة جمهورية مصر العربية. وهذا كله شيء مهين لكرامة أى مواطن يعتز بوطنه*.

والمذهل حقاً، ومما يؤكد ما قلته منذ قليل عن العقلية الزراعية لوزرائنا ومحافظينا، أنه كان هناك كوبرى يصل بين طريق أحمد حلمى والطريق الزراعى، يسهل حركة المرور، ويخفف الضغط عن الكوبرى المملوكى إياه، وعن شارع شبرا والكوبرى المواجه له على كورنيش النيل مؤدياً إلى الطريق الزراعى، ثم حدث فى عام ١٩٨١ أن فكرت الحكومة فى إصلاح هذا الكوبرى الحيوى، وقامت بفكه. وتوقع الناس أن كوبرياً له مثل هذه الأهمية البالغة فى سيولة حركة

* تغير هذا الوضع بعد هذا المقال، وجارى حالياً بناء كوبرى علوى وإلغاء الكوبرى القديم.

المواصلات لن يستغرق إصلاحه شهراً أو شهرين، ويجرى العمل فيه ليلاً ونهاراً، وإذا بالحكومة تنسى هذا الكوبرى كلية، كما لو كان كوبرياً يربط بين قرية شطانوف وقرية محلة محسن! ومر عام ١٩٨١ ثم عام ١٩٨٢ ثم عام ١٩٨٣ ثم عام ١٩٨٤، وحتى منتصف عام ١٩٨٥ والكوبرى التعس الحظ مازال قيد التصليح، والجمهور التعس الحظ يتبهدل صباح مساء بين الكوبرى الذى بناه المماليك عند شبرا المظلات والطريق الممتد منه، وبين الكوبرى المقام على الكورنيش، الذى يعتبر الوصول إليه من شرق القاهرة عبر شارع شبرا إنجازاً من الإنجازات الكبرى فى حياة كل مواطن يستخدم هذا الطريق.

إذن فهذه العاصمة التى هى أكبر عاصمة فى الشرق الأوسط، والتى بلغ تعدادها اثنى عشر مليوناً، مازالت تتمتع بمنافذ ومعابر العصور الوسطى، دون أى تحسن يطرأ ذى بال!.. وكل ذلك بسبب العقلية الزراعية، التى لا تريد أن تعترف بأن القاهرة مدينة تعيش فى العصر الحديث، وأنها تعج بالمصانع والمتاجر، وبها حركة اقتصادية هائلة لا تعرفها مدينة فى عالمنا العربى.

وإذا نحن تركنا معابر القاهرة، وتناولنا الطرق الرئيسية المؤدية إلى قلب المدينة من شبرا المظلات، لوجدنا نفس العقلية الزراعية تسيطر عليها. فمن يصدق أنه لا يوجد غير شارع واحد، هو شارع الكورنيش، الوحيد الصالح للمرور، أو هكذا كان فى الماضى!- أما شارع جسر البحر وشارع شبرا وشارع الترعة البولاقية، فهى شوارع حافلة بالحفر والمطبات، ولا تصلح لغير عربات الكارو! مع أن المنطق - أو العقلية الصناعية تقول إن العناية بهذه الشوارع، والعناية

بالطرق الجانبية الموصلة إليها، واجب تفرضه أهمية سيولة المواصلات، وتفرضه المصالح الاقتصادية القومية* .

فإذا انتقلنا إلى شرق القاهرة انتقلنا إلى مصيبة حقيقية!، إذ لا يوجد غير طريق واحد ـ واحد فقط ـ يؤدى إليها. فإذا حدث فيه اختناق واحد، أغلق الطريق تماماً من وإلى هذا الجزء المهم من المدينة، وقد سبق أن كتبت مطالباً السيد وزير الداخلية ـ وكان السيد حسن أبو باشا ـ بالعناية بهذا الطريق ـ الذى تسود فيه روح الغاب، وتوفير رجال المرور اللازمين له منذ الصباح الباكر، نظراً لأنه طريق المسافرين بالدرجة الأولى. ويومها استجاب مشكوراً، وانتظم الطريق. ولكنه عاد إلى ما كان عليه! فبعد أن كان يحفل برجال المرور المهرة وبعض الضباط، لم تعد ترى فيه عسكرى مرور فى الصباح إلا نادراً، فإذا حدث ذلك، كان هذا الجندى من الجنود الخائبين الذين انتقلوا حديثاً من الجيش إلى البوليس، فتراه يجرى يميناً وشمالاً دون أن يستطيع أى شيء!.

وقد بلغ الأمر أن عربة جامعة المنوفية، قطعت هذا الشارع فى يوم ٥ مايو ١٩٨٥، فى مدة زمنية بلغت ساعة ونصف ساعة!. وكان الأساتذة متجهين إلى امتحاناتهم لمباشرة مسئولياتهم. وبلغت الروح الحلقوم، وأبدى الكثيرون أملهم فى أنه قد يمكن اللحاق بميعاد الدورة الثانية من الامتحان، التى تعقد فى الساعة الثانية عشرة والنصف!. وتساءل البعض: هل نحن حقاً نعيش فى دولة متحضرة؟ وهل القاهرة مدينة تعيش فى العصر الحديث؟ وهل يوجد لدينا

---

* تغير ذلك كله بفضل إنجازات وزارة الدكتور عاطف صدقى واستمراريتها فى الحكم من عام ١٩٨٦ إلى لحظة نشر هذا الكتاب، وأهمها مترو الأنفاق.

مسئولون على مستوى مسئولية قيادة الحياة الاقتصادية فى بلادنا؟ - إلى آخره. ووصلنا شبين الكوم فى العاشرة والربع صباحاً، فى حين بدأ الامتحان فى التاسعة صباحاً، ولولا الزملاء الذين يقطنون المدينة لما عقد الامتحان* !.

لهذه الأسباب، قد يعذرنى القارئ إذا قلت له إننى لا أملك حين أكون فى الولايات المتحدة أو أوربا، إلا أن أعقد مقارنة بين مداخل القاهرة ومداخل المدينة التى أزورها. لا لأنى أبالغ فى الطلب أو الطمع فى أن نحذو حذو تلك المدن، ونملك الإمكانات التى تملكها - فهذا نوع من التعجيز الذى لا طائل من ورائه غير تثبيط الهمم - وإنما لأنى أعرف أننا نملك إمكانات فعلية، نقوم بإهدارها فى كل يوم بسبب العقلية الزراعية التى تحكمنا، والتى تتوهم أننا لا نزال نعيش فى عصر البغال والحمير.

وعلى سبيل المثال، فلو تم إصلاح كوبرى أحمد حلمى فى وقت وجيز لنقل إليه ثلث أو نصف حركة المرور التى تربط بين القاهرة والطريق الزراعى، ولوفر على المواطنين عذاباً يومياً لا يطاق، استمر حتى الآن أربع سنوات! ولو تمت العناية برصف وتنظيف الطرق المؤدية إلى قلب القاهرة والطرق الجانبية الموصلة إليها، لحقق ذلك انسياباً ملحوظاً فى حركة المرور! ولو جرى الاهتمام بإيجاد منفذ آخر إلى شرق القاهرة بدلاً من المنفذ الوحيد الحالى، وإيجاد بدل للنفق الوحيد الذى ينتهى به هذا الطريق، لخدم ذلك الحركة الاقتصادية المصرية خدمة كبيرة. ولو تم توسيع الكوبرى المملوكى، أو استبدال كوبرى حديث آخر به، لزالت تلك الوصمة!.

---

* قضت اصلاحات حكومات الدكتور عاطف صدقى على هذه السلبيات حالياً.

فالمطلوب - إذن - عقلية صناعية تنتقل بنفسها إلى هذه الأماكن، ومعها الخبراء المختصون، وتناقش على الطبيعة الحلول التى يمكن إيجادها، والعمل على تنفيذها بسرعة وكفاءة. وسوف تجد أن هذه الحلول تدخل بسهولة تامة فى إطار الإمكانات المصرية المتواضعة، ولا تتطلب بالضرورة إمكانات الدول الأوروبية الصناعية المتقدمة، أو إمكانات دول البترول!. ولكن المشكلة الحقيقة أن هذه المسألة الحيوية التى تمس حياة المواطنين، وتمس الحياة الاقتصادية المصرية، وتمس سمعة نظام الحكم وسمعة بلادنا الحضارية - هذه المسألة لا تلقى أى اهتمام من المسئولين!

ولعل هذا ما خطر ببالى وأنا انتقل من مطار كيندى إلى نيويورك! فعلى طول الطريق، توجد الطرق التى تتفرع من الطريق الرئيسى وتقود إلى المدينة، حتى يتم الوصول إلى البوابة الرئيسية، التى تقود إلى جزيرة مانهاتن، حيث تدفع كل سيارة رسماً معيناً حسب نوعها، ثم تدخل إلى مانهاتن من نفق «كوينز ميدتاون» Queens Midtown وهو - كما يتضح من اسمه - يؤدى إلى وسط المدينة. ولكن إلى جانب هذا النفق الذى يجرى تحت نهر (ايست ريفر)، يوجد عدد من الكبارى، منها كوبرى كوينز بورو Queens-boro وكوبرى ويليامزبورج، وكوبرى مانهاتن، وكوبرى بروكلين، فضلاً عن نفق آخر فى أقصى غرب الجزيرة، هو نفق «بروكلين باتارى». وإلى الشمال على نهر هادسون يوجد نفقان هما: نفق هولاندا، ونفق لينكولن.

وفى نيويورك - وبمعنى أدق فى جزيرة مانهاتن - يشعر المرء بفائدة وأهمية المدن الجديدة، والفرق بينها وبين المدن القديمة. فالمدن القديمة بنيت بدون تخطيط عمرانى يذكر، وهى بالتالى مدن معقدة للغاية يحتاج الانتقال فيها إلى خرائط دقيقة.

وعلى سبيل المثال لندن! فهذه المدينة الهائلة لا تستطيع أن تختصر فيها الطريق «بتخريجة» من شارع إلى شارع آخر بدون خريطة، وإلا وجدت نفسك قد ضاعفت مشوارك بدلاً من اختصاره! فما تظن أنه طريق مواز للطريق الذى تسير فيه قد ينحرف عنه بزاوية منفرجة بدرجة ١٢٠ أو ١٣٠! ويترتب على ذلك أن تجد نفسك فى حى آخر!

وأذكر أنى فى الليلة التى سكنت فيها فى لندن لأول مرة فى عام ١٩٨٠، حضرت لقاء على فيلم تلفزيونى عن الأقصر دعيت إليه فى هيئة الإذاعة البريطانية، وفى المساء المتأخر أوصلتنى صديقة بالإذاعة إلى الحى الذى أقطنه فى جنوب غرب لندن. ولم أكد أرى محطة القطار السفلى وعليها اسم «كلابهام كومون» - وهو اسم الحى - حتى طلبت منها النزول شاكراً، إذ خجلت أن أقول لها إننى لن أستطيع أن أقودها إلى حيث أقطن، وإننى سوف أقضى بعض الوقت فى البحث عنه!. ثم سرت - خطأ - فى شارع يلى الشارع المؤدى إلى بيتى، وبعد فترة اكتشفت أنه شارع مختلف، فقلت فى نفسى: على كل حال فإنه شارع موازٍ للشارع الذى كان يجب علىّ السير فيه، وما على إلا أن أمضى فيه بعض الوقت، ثم انحرف يميناً فى أحد الشوارع الجانبية، فأصل إلى الشارع المؤدى إلى بيتى!

وكانت غلطة العمر! وكانت ليلة ليلاء! لأن الشارع الذى أخطأت السير فيه لم يكن موازياً للآخر، وإنما كان ينحرف عنه بزاوية منفرجة جداً، وبالتالى فإن الشارع الجانبى الذى أردت الوصول منه إلى الشارع الصحيح أوصلنى إلى منطقة أخرى! وأخذت أدور قرابة الساعتين تقريباً بعد منتصف الليل دون أن اهتدى إلى بيتى، ولولا دعاء الوالدين لما عدت إلا بعد طلوع الشمس!

ومن يومها لم تفارق الخريطة جيبى، حتى ولو خرجت لشراء رغيف عيش! وكان يعزينى أن كل إنجليزى فى لندن يحمل فى سيارته خريطة كبيرة، فضلاً عن كتاب الخرائط المشهور لشوارع لندن وأسمائها، والذى يسمى: «المرشد إلى شوارع لندن» (لندن ستريت فايندر) أو «من الألف إلى الياء» (إيه. تو .زد A. TO. Z) .

على أنك فى نيويورك لا تحتاج إلى خريطة للوصول إلى أى مكان. فمانهاتن مقسمة إلى أحد عشر شارعاً طويلاً تقطع الجزيرة من شرقها إلى غربها بشكل مستقيم - أى لالف فيها ولا دوران على الإطلاق! - وحتى شارع برودواى، الذى يخالف هذه القاعدة بشكل ما، حيث يقطع الجزيرة من شمالها الشرقى إلى جنوبها الغربى، يسير بشكل مستقيم لحد كبير. وهذه الشوارع لأنها شوارع طويلة جداً تسمى «أفنيو»، وتسمى بالأرقام، التى تتصاعد من الجنوب إلى الشمال، أى من الشارع الأول إلى الشارع الحادى عشر، وبالتالى فأنت تستطيع أن تحدد مكانك من مجرد رقم الشارع، دون حاجة إلى كتاب يحمل اسم: «المرشد إلى شوارع نيويورك»!

ثم تقطع هذه الشوارع الطويلة «أفنيو»، شوارع أقصر من الشمال إلى اجنوب، وتسمى «ستريت». وتسمى بالأرقام أيضاً من الغرب إلى الشرق وتبلغ ١١٠ شوارع. وهذا يوضح أن جزيرة مانهاتن على شكل مستطيل بدرجة كبيرة. وبالتالى فأنت حين تنظر إلى خريطة نيويورك تنظر إلى خريطة فريدة لا تجدها فى أى بلد أوربى، هى عبارة عن خطوط أفقية (أفنيو) تقطعها خطوط رأسية (ستريت).

ويترتب على ذلك، أن أحداً لا يستطيع إطلاقاً أن يضل طريقه، كما ضللت طريقى فى أول ليلة لى فى لندن، لأن كل شارع موازٍ للآخر تماماً، ولاتوجد زوايا منفرجة أو حادة على الاطلاق!. كما يترتب على ذلك أيضاً أنه من المستحيل حدوث أى اختناق فى المرور!.فإذا وقع حادث فى تقاطع شارع ٤٢ بشارع ٥، فما على المرور إلا أن يتحول إلى شارع ٤١ أو ٤٣ المتقاطع مع شارع ٤ أو ٦. وبالتالى يستحيل أن تتعطل سيارة جامعة المنوفية فى نيويورك كما تعطلت فى شارع الأميرية لمدة ساعة ونصف فى أوائل شهر مايو ١٩٨٥ كما ذكرت!.

على أنه يترتب على ذلك أيضاً أن عدد إشارات المرور فى مدينة نيويورك أكثر مما هو موجود فى أى مدينة فى العالم، لسبب بسيط هو أن عدد تقاطع الطرق فى هذه المدينة أكثر مما هو موجود فى أى مدينة أخرى. فلا تكاد تقطع بلوكاً - أى مربعاً من المبانى - حتى تصل إلى تقاطع طرق وإشارة مرور - وهكذا!

والأوتوبيسات فى نيويورك تتبع خريطة المدينة غالباً، فهى تمضى فى خطوط مستقيمة: إما فى «أفنيو» وإما فى «ستريت»!. ولذلك فللراكب الحق فى تذكرة مواصلة أخرى مجانية يطلبها من

السائق. فإذا ركب أوتوبيساً يسير فى الشارع الخامس (فيفث أفنيو)، وأراد الوصول إلى مكان فى الشارع ٤٢، فيمكنه النزول فى هذا الشارع وأن يستقل الأوتوبيس الذى يسير فى هذا الشارع - شمالاً أو جنوباً - حتى يصل إلى غايته.

والمواصلات فى نيويورك أغلى من أى بلد فى العالم، فعليك أن تدفع فى المواصلة العادية دولاراً واحداً تقريباً. وكنت أظن أن لندن هى أغلى مواصلات فى العالم. ولكنى تبينت أنها بالمقارنة مع نيويورك تعد رخيصة!.

وقد يكون السبب فى ذلك، أن صاحب الجلالة الدولار فى بلادنا هو عبارة عن «ولد هلفوت»! فى الولايات المتحدة، يعامله الأمريكيون بمثابة عشرة قروش. وقد اشتريت صاغراً كأساً من الجيلاتى بدولار ونصف - أدفع فيه «عادة فى «لندن» ثلث هذا المبلغ، وأدفع فيه فى «فيينا» ربع هذا المبلغ. وأدفع فيه فى «مدريد» خمس هذا المبلغ!. وفى وقت الحر تستطيع أن تشرب كوكاكولا مثلجة فى نيويورك بخمسة جنيهات فى المشوار الواحد، إذا أردت أن تروى ظمأك، لأن العلبة تساوى جنيهاً مصرياً!* وهذا ما حدث لى شخصياً فى أحد أيام إقامتى فى نيويورك، وكان الجو حاراً. ولذلك فقد اعتبرته يوماً تاريخياً فى حياتى، وقررت أن أؤرخ بهذا اليوم.

---

* كان هذا عندما كان الدولار يساوى جنيهاً مصرياً تقريباً، ولكنه الآن يساوى ثلاث جنيهات ونصف!

(٣)

جنــون العظــمة فى نيــويورك !*

كل مرة سافرت إلى الخارج، أحسست أن انتقالى هذا لم يكن انتقالاً مكانياً فحسب، وإنما انتقالاً زمنياً، بمعنى أنه ليس انتـقـالاً من القـاهرة إلى البلد الأوربى الذى أزوره، وإنما هو انتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث! أو انتقال من العصر الحديث إلى عصر أحدث وأكثر تقدماً!

واقتناعى الشخصى الحالى أننا فقدنا المرحلة الرأسمالية من مراحل تطور مجتمعنا المصرى، وفقدنا - بالتالى - كل مميزاتها التى صنعت أوربا، وأسست تقاليد الحياة الصناعية والاجتماعية والسياسية فيها. وحين أقول المرحلة الرأسمالية، يجب ألا ينصرف ذهن القارئ إلى المرحلة الحالية فى بلدنا، فليس فيها من معالم المرحلة الرأسمالية شىء، لسبب بسيط هو أن الطبقة الرأسمالية الحالية فى مصر، ليس فيها من ملامح الطبقة الرأسمالية فى العالم الغربى شىء. فهى طبقة تنهب أكثر مما تعطى، وتخرب أكثر مما تبنى، وتفسد الاقتصاد المصرى أكثر مما تصلح، وتسير بالبلاد إلى حافة الهاوية بدلاً من أن تسير بها فى طريق الأمان. وصحيح أن هناك رأسمالية وطنية

* أكتوبر فى أول سبتمبر ١٩٨٥

تستحق الاحترام ولها مآثر، ولكن حجم هذه الرأسمالية الوطنية المنتجة بالنسبة لحجم الرأسمالية النهابة الشرهة، حجم ضئيل للأسف الشديد. لأن الحكومة لا تفرق كثيراً بين الرأسمالى الشريف، والرأسمالى اللص، ولا تفرق بين الرأسمالى الاستهلاكى، والرأسمالى الانتاجى.

ما أقصده - إذن - بالمرحلة الرأسمالية، هو المرحلة السابقة على (ثورة ٢٣ يوليو) - أى رأسمالية بنك مصر الشريفة البناءة، وليس رأسمالية شارع الشواربى، والانفتاح والعمارات الساقطة وغير الساقطة والبوتيكات وغيرها!

ولقد كان لنا عذرنا فى الأربعينيات حين استعجلنا سقوط رأسمالية بنك مصر، إذ كنا نتطلع إلى بركات المرحلة الاشتراكية التى تسوى بين الجميع، وتبسط رفاهيتها على الجميع ، ولكن ثورة ٢٣ يوليو المجيدة جاءتنا باشتراكية لم يعرف لها تاريخ الفكر الاشتراكى مثيلاً، هى اشتراكية عبادة الفرد، وسيطرة المؤسسة العسكرية، وتسلط المخابرات الحربية والمباحث الجنائية العسكرية، وإرهاب السجن الحربى، وقمع الرأى الآخر، وسقوط وسائل الإنتاج فى يد طبقة بيروقراطية من العسكريين لا تعرف الألف من كوز الذرة فى الاشتراكية - طبقة أساءت إلى اسم الاشتراكية ، بعد أن كان حلماً لملايين الكادحين على مدى السنوات الخمسين السابقة، وتهافتت الاشتراكية إلى مجرد لافتات تعلو مبانى الاتحاد الاشتراكى المصنوع، ومجالس شعبية مزيفة، ونسبة ٥٠ فى المائة للعمال والفلاحين استولى عليها أصحاب الياقات البيضاء من العمال مع البورجوازية الزراعية فى الريف!.

وعلى هذا النحو، فقدنا المرحلة الرأسمالية دون أن نقبض على شيء من المرحلة الاشتراكية!. وها نحن أولاء نحاول العودة إلى المرحلة الرأسمالية، ناسين أن عجلة التاريخ لا تدور إلى الوراء، وأننا لن نملك أبداً رأسمالية تبنى بلادنا، كما تبنيها الطبقة الرأسمالية الحالية فى العالم الغربى!

وتعتبر نيويورك مسرحاً فريداً - وبمعنى أدق - حلبة هائلة، استعرضت فيها الرأسمالية الأمريكية عضلاتها بما لم تستعرضه أية رأسمالية أخرى فى العالم الغربى. فما تراه من مبان شامخة تنطح السحاب، هو أقرب إلى جنون العظمة الذى يفرزه إحساس متزايد بالقوة والرغبة فى إثبات الذات، بل لعله مظهر من مظاهر رعونة القوة!، وطريقة فريدة لإقناع الآخرين بقوة النظام الرأسمالى وشموخه وثباته وقدرته على تحدى خصومه!

ونحن نطلق على هذه العمارات الشاهقة الارتفاع اسم «ناطحات السحاب» ولكن الأمريكيين يسمونها «خادشات السماء (Skyscrapers) وقد كانت أعلاها حتى سنوات قريبة هى «الامباير ستيت» التى تعلو عن سطح الأرض بنصف كيلو متر (٤٩٩ متراً)، وعدد طوابقها ١٠٢ من الطوابق - ولكنها لم ترض الكبرياء الرأسمالية الأمريكية تماماً، فبنت عمارة أعلى منها هى «ورلد تريد سنتر»، التى يبلغ عدد طوابقها ١١٠ طوابق! وقد ساعد على ذلك اختراع المصاعد الكهربائية، وارتفاع ثمن أرض البناء ارتفاعاً فلكياً.

ويبدو أن هناك حداً للارتفاع يهضمه الفرد العادى ويستوعبه، فإذا زاد على ذلك تساوى كل ارتفاع !وبمعنى آخر أن المرء لن يستطيع اكتشاف الفرق بين الارتفاعين، حتى ولو بلغ هذا الفرق أربعين طابقاً!

وهذا ما حدث لى حين شاهدت ناطحة فى الشارع الخامس واجهتها الخارجية من الزجاج، واسمها «البرج الصداح» (Trump Tower) فقد سألت عما إذا كانت أكثر ارتفاعاً من «الامبايرستيت»؟. فقيل لى إنها عمارة صغيرة لا يتجاوز عدد طوابقها ٦٨ طابقاً! وبالتالى فهى أصغر من «الامباير ستيت» بـ ٣٤ طابقاً!

وهذا ما يبهرك فى نيويورك لأول وهلة، فأنت تسير فى مدينة فريدة لا مثيل لها فى كل أنحاء العالم، ويخالجك الشعور بأنك فى وسط غابة عالية الأشجار، خصوصاً مع التفنن فى الإبهار بهندسة البناء، فإحدى الناطحات فى الشارع ٤٢ واجهتها وجدرانها الداخلية كلها من الزجاج الأسود، وبالتالى فأنت فى داخلها ترى انعكاسات الأضواء فى كل مكان، وحين ترفع عينيك إلى السقف ترى الأشخاص يسيرون مقلوبين!، لأن السقف الزجاج يعكس حركتهم على الأرض. وبالتالى فأنت تعيش فى جو غريب لا مثيل له فى أى مبنى دخلته فى العالم.

هو استعراض عضلات ـ كما قلت ـ من جانب الرأسمالية الأمريكية، ودعاية صارخة للنظام الرأسمالى، ومظهر من مظاهر جنون العظمة، ولكنك لا تلبث أن تمل هذا بعد يومين اثنين فقط، وتشعر بأنك فى حاجة إلى أن تعيش فى مدينة إنسانية!، يسكنها أفراد

عـاديون، وترى فـيـهـا ربات البـيـوت والأطـفـال، والحـدائق وأسـواق الفاكـهـة والخـضـار، وتخـتلط بأبناء الشعب الحقيـقيين، بدلاً من ذلك العالم المصنوع الذى يتحرك فيه النـاس كالآلات المسيرة أو الإنسـان الميكانيكى، والذى يتطلب العيش فيه قدرة مادية لا تتوافر إلا للصفوة القادرة!

وهذا مـا يمكن أن تصـادفه إذا يممت شـرقاً أو غـرباً من منطقـة ناطحات السـحاب - أو خادشات السماء - فى وسط مـانهاتن. فصـحيح أن جميع المباني تقريباً شاهقة الارتفاع، ولكنها لا تقارن بناطـحات السحـاب، كما أنها مـبان تخلو من إبهار هندسة البناء ويغلب عليـها اللون الأحمر، ولكنها تذكرك بأنك في مدينة إنسانية، يعيش فيها بشر يكسبون معاشهم، كمـا هو الحـال فى لندن وباريس وروما وبروكسل وامستردام ومدريد، وإن كانت تخلو من العراقة التى هى صفة مميزة لمدن أوربا، ولا تشاهد فيها مباني قديمة، أو حارات ضيقة مـرصوفة بالبلاط. فأنت لا تشم رائحة القدم أبداً فى نيويورك، بل إن كل شيء يذكرك بأنك فى مدينة بنيت بعد أن انتهى بناء كل مدينة فى أوربا!

وهذا شيء لا يريح كاتباً ومؤرخاً مـثلى، عـاش حياته فى بلد عريق مثل مصر، واستنشق حضارتها. فأنا أفضل دائماً أوروبا، حيث تفوح فى كل بقعة من مدنها رائحة التاريخ!.

ولـذلك أذكـر أنه فى أحـد المؤتمرات العلمـيـة فى الولايات المتحدة، وكان فى ولاية ميـريلاند، نظمت لنا زيارة لبلدة قيل إنها «بلدة كلاسيكية» - أي قديمة - تسمى «سان مايكل». وعندما وصلنا إلى

هذه البلدة تبينت أنها بلدة جديدة تنبض نضارة وشباباً وحيوية! وضحكت وقلت لمرافقي: يبدو أنكم لم تروا مدينة قديمة في حياتكم؟ فضحك بدوره وقال وهو يبسط يديه ما معناه: «والله هذا هو الموجود عندنا، فهذه البلدة عمرها مائة عام».

لذلك كنت سعيداً حين رأيت في غرب نيويورك سوقاً للفاكهة والخضار، ذكرني بسوق رأيته في مدينة هايدلبرج في ألمانيا، ولا يعدو عدداً من عربات اليد لا يتجاوز عشرين عربة، في ميدان «يونيون» في غرب نيويورك. وقد اشتريت منه تفاحاً بثلث الثمن الذي يباع به في منطقة وسط المدينة!، وشاهدت الأسر العادية. ومع ذلك فهذه السوق بالنسبة لما تراه في بعض أحياء باريس تعد سوقاً متواضعة للغاية، بل تعد سوقاً ميتة لا حياة فيها، ولكنها أشعرتني بالدفء الذي افتقدته في وسط المدينة.

وعلى هذا النحو كلما دخل الإنسان في الأحياء الشعبية، ازداد إحساساً بنبض الشعب الأمريكي. وطبعاً كلمة الأحياء الشعبية هنا نسبية، فهذه الأحياء تشبه حي الزمالك في القاهرة! وهذه الأحياء تراها في شرق وغرب نيويورك على السواء مادمت ابتعدت عن منطقة ناطحات السحاب. وهذا ما يميز نيويورك عن واشنطن، التي لا توجد فيها مثل هذه الأحياء، فيما عداحي الزنوج، وبالتالي يصعب على المرء الحياة فيها إلا إذا كان موظفاً أو دبلوماسياً!.

وقد قطعت على قدمي المسافة من شارع ٤٣ - حيث نزلت بأحد الفنادق - إلى حدائق باتاري في أقصى الغرب، وهي مسافة تقارب المسافة من مصر الجديدة إلى ميدان التحرير. وكان هدفي

مشاهدة الحى الإيطالى، ويسمى «ايطاليا الصغيرة»، ثم «الحى الصينى»، فى طريقى إلى تمثال الحرية. وهذه المسافة يقطعها المرء فى شارع واحد مستقيم هو شارع برودواى!.

والحى الإيطالى لا يتميز كثيراً عن بقية الأحياء، للسبب الذى ذكرته، وهو أن الشعوب الأوربية تندمج بسهولة فى المجتمع الأمريكى بسبب الثقافة واللون، ولكن الحى الإيطالى يمثل إصرار الإيطاليين الذين يعيشون فى هذا الحى على التميز، فهم يستخدمون لغتهم الإيطالية، ويعرضون بضائعهم الإيطالية أمام المحلات على الرصيف،وهى بضائع أرخص من البضائع الأمريكية، ويقصدها كثير من الأمريكيين من ذوى الدخول المحدودة. ولكن المرور فى الحى يذكر المرء بإيطاليا!.

أما الحى الصينى فهو قصة مختلفة تماماً، ويسميه الأمريكيون المدينة الصينية (China Town) ولم أكن أتصور أننى سوف أشاهد مدينة صينية كاملة وخالصة، كتلك التى شاهدتها!. فلا تكاد تدلف إلى شارع القنال (Canal Street)، حتى تفاجأ بأنك انتقلت إلى الصين بفعل ساحر، وكأنه مصباح علاء الدين قد نقلك بين غمضة عين وانتباهتها من نيويورك إلى الصين!. وهذه المدينة الصينية فى نيويورك لها مثيل فى سان فرانسسكو ولوس انجلوس. وفيها يعيش الصينيون حياة مستقلة اقتصادياً بدرجة مذهلة، فجميع المحلات، ورجال الأعمال والعمال، وحتى البضائع فى غالبيتها صينية، والطعام على الطريقة الصينية والملاهى كذلك. والطريف أن مجلات الجنس عليها صور فتيات صينيات!. ولا تكاد تلقى أمريكياً أبيض فى هذا الحى إلا بعض المارة القليلين، وحتى الإعلانات فى الشوارع واللافتات مكتوبة باللغة الصينية.

والأسعار فى هذا الحى رخيصة بما لا مثيل له فى أى حى فى نيويورك، حتى فى هارلم!. فالحركة التجارية فى الحى على أشدها، حيث تجد كل ما تحتاج إليه من سلع. وأنت تحس فى هذا الحى بأنك فى مدينة شرقية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى، سواء من ناحية الزحام، أو ضيق الشوارع، أو عرض البضائع على الأرصفة، أو من ناحية سلوك الناس. وقد اكتشفت أن الكثيرين ممن يعيشون فى الحى الصينى لا يعرفون الإنجليزية وإنما يتكلمون لغتهم الصينية فقط!. والحى يعتبر معلماً مهما من معالم مدينة نيويورك، لا يستطيع أى سائح أن يتجاوزه ويغفل عن زيارته!. وهو بالفعل يستحق الزيارة. وربما لو قدرلى العيش فى نيويورك بضعة أشهر، لاخترت السكنى فى مكان قريب من هذا الحى، الذى يحس المرء فيه بدفء الشرق.

على كل حال فإن هذه الصورة قد تجسد للقارئ صورة المجتمع الأمريكى، الذى أتى من كل أنحاء العالم، على شكل موجات متتابعة من المهاجرين، حتى إنه منذ عام ١٨٢٠ وفد على الولايات المتحدة ٣٤ مليوناً ونصف مليون مهاجر من أوربا، وأحد عشر مليوناً من آسيا، وستة ملايين تقريباً من دول نصف العالم الغربى، ووصلت الهجرة ذروتها فى عام ١٩٠٧ حين دخل الولايات المتحدة مليون وربع مليون من المهاجرين، وزاد عدد المهاجرين سنوياً على المليون فى أعوام ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩١٠، ١٩١٣، ١٩١٤!.

وهذا يفسر تقبل المجتمع الأمريكى، لفكرة إقامة دولة اسرائيل، وهجرة يهود العالم إليها!. فهناك وجه شبه كبير بين المجتمعين، من ناحية أن كلا منهما اغتصب أرضاً بنى عليها دولته، وأتى إليها بالمهاجرين من كل أنحاء العالم، على حساب الشعب الأصلى الذى كان يعيش على أرضها!.

فكرة أغتصاب الأرض - إذن - لإقامة دولة على حساب السكان الأصليين، مقبولة جداً لدى الشعب الأمريكي، لسبب بسيط هو أن هذا هو النموذج الذى اتبعه، أو ابتدعه!.

وفى الولايات المتحدة، يعيش ثلثا الهنود الحمر الآن فى المناطق المكشوفة، وعلى أراض مخصصة لهم تقع فى الغرب، وتعرف بالمحميات، في حين يتفرق الثلث الأخير على المدن الصغيرة والكبيرة.

ويبلغ عدد الهنود الحمرحوالى نصف مليون نسمة، ويمارس الذين يعيشون فى المحميات نشاطاً اقتصادياً مختلفاً، يقوم على الزراعة والرعى والصناعات اليدوية والصيد، ومعظمهم اعتنقوا الديانة المسيحية، كما يتكلم معظمهم اللغة الانجليزية، وإن كانت لا تزال هناك ٢٥٠ لغة يتكلمون بها!. وعلى وجه العموم فإن الهنود الحمر قد تحولوا إلى أقلية ضئيلة بعد أن كانوا هم كل السكان!.

وهذا ما يتجه إليه وضع الفلسطينيين فى إسرائيل تدريجاً!. فقد كانت نسبتهم إلى عدد اليهود فى عام ١٩١٨ نحو ٩٢ فى المائة، فأصبحت فى عام ١٩٤٨ عند إنشاء دولة إسرائيل ٦٩ فى المائة بسبب الهجرة اليهودية، ثم أصبحت الآن - وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية ١٦ فى المائة فقط!، وإذا أضيف إليها سكان الضفة الغربية وغزة الواقعتين تحت الاحتلال الاسرائيلى ترتفع النسبة إلى ٣٥ فى المائة.

وعلى كل حال فإن ذلك الخليط من السكان، الذى كون المجتمع الأمريكى، هو الذى جعل من الولايات المتحدة ما هى عليه الآن، من قوة اقتصادية وعسكرية تتربع على عرش العالم. لقدكانت الزراعة هى المصدر الرئيسى للثروة القومية فى الولايات المتحدة فى الثمانينات من القرن التاسع عشر، ولكن فى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تتحول إلى دولة صناعية منذ عام ١٧٩١ ، حين استخدمت الآلات الميكانيكية التى تدار بالقوة المحركة، فكانت بداية الثورة الصناعية الأولى، التى ارتفع بسببها عدد المصانع من سبعة مصانع عام ١٨٠٠ إلى ١٩٠٠ مصنع فى عام ١٨٥٠ . وفى أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) بدأت الثورة الصناعية الثانية، حتى إذا كان عام ١٨٩٠ احتلت الصناعة المركز الأول، وبعد عشر سنوات أخرى، أى فى سنة ١٩٠٠ وصلت قيمة المصنوعات إلى ضعف قيمة المنتجات الزراعية.

ومع نمو الطبقة الرأسمالية الأمريكية، أخذت الولايات المتحدة ـ التى كانت مستعمرة قبل ٤ يوليو ١٧٧٦ ــ تتحول إلى دولة استعمارية!.

(٤)

مقهى الأمم المتحدة فى نيويورك!*

قلت فى مقالى السابق إننا فقدنا المرحلة الرأسمالية من مراحل تطور مجتمعنا المصرى، بعد أن قضت ثورة يوليو على الطبقة الرأسمالية. وفى الوقت نفسه فقدنا المرحلة الاشتراكية، لأن الثورة لم تستطع أن تبنى المرحلة الاشتراكية. وبالتالى فقدنا أهم مرحلتين تبنيان التقدم! وقلت إن الطبقة الرأسمالية الحالية فى مصر، فى غالبيتها الكبرى ليس فيها شيء من خصائص الرأسمالية التى بنت أوربا والولايات المتحدة، اللهم إلا فريق الرأسمالية الوطنية المنتجة الضئيل الحجم، والذى لا تفرق الحكومة المصرية كثيراً بينه وبين الرأسمالية النهابة!.

وتحدثت عن الطبقة الرأسمالية فى الولايات المتحدة، ومظاهر قوتها الجبارة المتمثلة فى بناءناطحات السحاب فى نيويورك، وتتبعت جذورها إلى الثورتين الصناعيتين الأمريكيتين الأولى والثانية، وقلت إنه مع نمو هذه الطبقة الرأسمالية بعد انتهاء الحرب

* أكتوبر فى ٨ سبتمبر ١٩٨٥

الأهلية الأمريكية، أخذت الولايات المتحدة تتحول بشكل حتمى إلى دولة استعمارية.

وفى الحق أنه لم تكد تمضى ثمانية أعوام على انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى أبريل ١٨٦٥، حتى كانت الولايات المتحدة تربط جزر هاواى بالاقتصاد الأمريكى ربطاً محكماً عن طريق معاهدة مع ملك هاواى، ثم ضمتها إليها فى سنة ١٨٩٨، وأصبحت هاواى بعد ذلك الولاية الخمسين فى الاتحاد. وفى السبعينيات من القرن التاسع عشر أخذت الولايات المتحدة جنوب هاواى، واستطاعت أن تستولى على مينائها «باجوباجو» فى عام ١٩٠٠. وقبل عامين - أى فى عام ١٨٩٨ - تظاهرت الرأسمالية الأمريكية بالرغبة فى تحرير كوبا من الحكم الأسبانى، ودبرت حادث نسف البارجة الأمريكية «مين» فى ميناء هافانا، لإثارة وتعبئة الشعب الأمريكى ضد أسبانيا، وخاضت ضدها حرباً خاطفة خططت لها جيداً، وفى خلال أربعة أشهر كانت قوة أسبانيا البحرية والبرية قد تداعت، وحققت عليها الولايات المتحدة انتصاراً ساحقاً، وانتزعت منها - وفقاً لمعاهدة الصلح التى أبرمت بينهما - امبراطورية ضخمة! فقد حصلت على كل من «بويرتوريكو» فى المحيط الأطلنطى، وجزيرة جوام فى المحيط الهادى، ثم الفليبين (مقابل عشرين مليوناً من الدولارات!) كما بسطت حمايتها على كوبا. وكانت قد اشترت فى عام ١٨٦٧ «ألاسكا» كلها من روسيا بمبلغ سبعة ملايين من الدولارات فقط!. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة، عند نهاية الحرب الأمريكية الأسبانية، دولة عظمى وإمبراطورية ضخمة دون خسارة تذكر!.

ولم تلبث الولايات المتحدة أن وسعت من نطاق مبدأ مونرو، الذى كان قد أصدره الرئيس مونرو فى ٢ ديسمبر ١٨٢٣، لوضع أمريكا اللاتينيةتحت حمايتها. فأعلن الرئيس تيودور روزفلت أن هذا المبدأ قد يضطر الولايات المتحدة إلى أن تفرض نوعاً من قوة البوليس الدولى فى أمريكا اللاتينية، إزاء الدول غير المستقرة التى قد يهددها تدخل القوى العظمى الأوروبية. فكان ذلك إرهاصاً بالدور البوليس الذى تلعبه الآن فى العالم أجمع.

ولم يمنع ذلك الولايات المتحدة - بطبيعة الحال - من التغنى بمبادئ الحرية!. ففى الوقت الذى كانت تتجه فيه نحو التوسع والاستعمار فى عهد الثورة الصناعية الثانية، تلقت تمثال الحرية هدية من شعب فرنسا، بمناسبة مرور مائة عام على إعلان الاستقلال فى يولية ١٧٧٦. كرمز للحرية الشخصية التى هى محل تقدير كل من الشعبين!.

ومن المعروف أن فرنسا، فى ذلك الوقت الذى أهدت فيه تمثال الحرية، كانت ثانى أكبردولتين استعماريتين فى العالم، والأولى هى بريطانيا. وبالتالى فالحديث عن الحرية هنا مقصور على الشعبين، ولا يمتد إلى شعوب العالم التى خضعت لاستعمار الدولتين! وقد تلقت الولايات المتحدة التمثال شاكرة لفرنسا، وأقامته على (جزيرة اليس) فى ميناء نيويورك رمزاً للحرية والفرص التى تتيحها لجميع المهاجرين إلى الولايات المتحدة!.

والتمثال يبلغ ارتفاعه ٤٦ متراً، وقد بنى من ٣٠٠ من قطع منفصلة من رقائق النحاس، ويبلغ وزنه نحو ٢٠٤ كيلو جرامات،

وقد نقشت عليه عبارة للشاعرة الأدبية «اما لازاروس» - وهى إحدى زعيمات الحركة النسائية - تقول: أعطونى جماهيركم المرهقة الفقيرة، التى تتوق إلى التنفس بحرية، أولئك المساكين الذين لفظتهم شواطئكم المزدحمة» !.

ولعل الكاتب ليس فى حاجة الآن، إلى القول بأن هذا الكلام الجميل قد فقد معناه الآن، وأصبح مجرد لفظ منقوش!. فقد وضعت الولايات المتحدة الآن شروطاً صارمة للهجرة إليها، وفى الوقت نفسه فإن سياسة التدخل البوليسية التى تتبعها حالياً فى العالم، توضح أنها لم تعد تقتنع بحرف واحد من ألفاظ هذه العبارة. ولذلك أصبحت قوى التحرر فى الولايات المتحدة، تستخدم صورة تمثال الحرية للتنديد بسياسة الحكومة الأمريكية، عن طريق إظهاره راسفا فى القيود والأغلال!.

وهذا ما رأيته منصوباً على لوحة خشبية كبيرة من لوحات الاعلانات أمام البيت الأبيض الأمريكى، احتجاجاً على السياسة الأمريكية الخارجية. ولم يفكر أحد فى وزارة الداخلية الأمريكية فى رفع هذه اللوحة، التى يراها رئيس الولايات المتحدة إذا خرج من باب البيت - لأن الحكومة الأمريكية تؤمن بأنه لا ضير من مثل تلك الأعمال الصبيانية، لامتصاص الغضب والاستياء، مادامت أنها ماضية فى سياستها دون تغيير. فهو نوع من حرية الصراخ الذى لا ضير منه!.

ومن سوء حظى أننى لم أر تمثال الحرية فى ميناء نيويورك على الصورة التى تظهر فى الأفلام والصور!. فقد كان محاطاً

بالسقالات لإجراء إصلاحات به. ولذلك، وعلى الرغم من المسافة الطويلة التى قطعتها حتى وصلت إلى «باتارى بارك» فى أقصى غرب نيويورك، فإننى لم أركب الباخرة التى تؤدى إليه فى جزيرته، بسبب نفاد الوقت، فاكتفيت برؤية التمثال وسط سقالاته على بعد كبير، على أمل أن أعود إليه فى زيارة أخرى فى القريب أو البعيد.

وربما كان من الأشياء الأخرى التى فقدت معناها فى نيويورك، على نحو ما فقد تمثال الحرية معناه، مبنى الأمم المتحدة فى نهاية شارع ٤٢ بالقرب من نفق «كوينز ميدتاون». فهو يقف شامخاً على ضفة نهر(East River)، وأمامه صف طويل من أعلام الأمم المتحدة، ولكنه فقد معناه الذى استبشرت به الجماهير خيراً عند إنشائه!.

فالأمم المتحدة، التى شهدت أمجادها فى الخمسينيات، خصوصاً عند وقوع العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ـ أصبحت الآن عبارة عن مقهى يجتمع فيه ممثلو الأمم المتحدة لشرب القهوة والنارجيلة، وإلقاء بعض الخطب والدردشة، والسخرية من مشاكل العالم المتفجرة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وقضية لبنان والحرب العراقية الإيرانية*!

ولعل هذا المبنى لو كان فى القاهرة، لطالبت بتحويله إلى مبنى سكنى لفك أزمة الإسكان!. نعم فقدت الأمم المتحدة قدرتها على حل

* استردت الأمم المتحدة بعد غزو العراق للكويت دورها الإيجابى، وكانت أداة لاسباغ الشرعية على عملية تحرير الكويت، وهى اليوم تلعب دوراً هاماً فى البوسنة وغيرها من المشاكل العالمية.

مشاكل العالم، وإيقاف الظلم الاستعماري والطغيان، وانتقل زمام الأمور إلى يد القوى العظمى، تعالجه وفق موازين القوة النووية، وتحولت شعوب العالم الثالث إلى بيادق على لوحة شطرنج تحركها هذه القوى العظمى كما تشاء. ونسى العالم درس الحرب العالمية الثانية، وضاع الحلم. ولهذا السبب لم يهزنى وجودى أمام مبنى الأمم المتحدة فى نيويورك، بل أثارشجنى كما تثيره ذكرى صديق عزيز مات!.

المهم أنك فى نيويورك، تستطيع أن تقوم بجولة ترى فيها جميع معالم المدينة فى أقصر وقت يتصوره العقل، وتقطع فيها ستة عشر ميلاً مربعاً، بواسطة هيلوكوبتر - أى من الجو!. فنيويورك هى المدينة الوحيدة فى العالم التى تنظم جولات للمدينة بطائرة، وذلك لقاء مبلغ ٣٧ دولاراً!. كما أنها المدينة الوحيدة فى العالم التى ترى فيها الطائرات تمرق على ارتفاع أقل من ارتفاع عماراتها ولا تمرق فوقها!.

وقد كنت فى الأوتوبيس مقبلاً على نهر هدسون، حين شاهدت طائرة على البعد تنطلق أسفل ناطحة على ارتفاع يصل إلى ثلث ارتفاعها!، فى حين كانت قمة الناطحة شامخة فى السماء!، فكان منظراً فريداً لا ينسى، لأن قمم العمارات تبدو على الدوام أسفل الطائرات على بعد سحيق، ولا تبدو أعلى من مسار الطائرات!.

على أن أسعار جولات المدينة تبدو فى نيويورك أغلى منها فى أى مدينة فى العالم!. ففى لندن - على سبيل المثال - تستطيع أن تقوم بهذه الجولة بمبلغ لا يزيد على ثلاثة جنيهات، وفى باريس

تقوم بها مقابل خمسة جنيهات، على حين أنها فى نيويورك تكلفك ستة عشر دولاراً!. بل إنك فى لندن تستطيع أن تسافر إلى «بليموث» وتعود فى نفس اليوم بالقطار والأوتوبيس، بمبلغ أحد عشر جنيهاً فقط فى برنامج الصيف المخفض. وقد شجعنى هذا البرنامج على زيارة معظم مدن إنجلترا التى تستحق الزيارة.

والسبب فى غلو أسعار نيويورك هو ـ كما قلت ـ أن الدولار لا سعر له فى الولايات المتحدة، فى حين أنه هو صاحب جلالة فى مصر وفى بلاد أخرى!.

وأسعار الفنادق فى نيويورك لا مثيل لها فى أى بلد، فقد نزلت فى فندق ثلاثة نجـــوم وبدون إفطار، بمبلغ ٥٠ دولار فى الليلة الواحدة، فى حين أنه يمكن للمرء أن ينزل فى فندق محترم فى لندن، بأقل من هذا المبلغ، ويتناول الإفطار الإنجليزى المشهور الذى يتكون من البيض أو السجق والزبد والمربى والتوست والقهوة النسكافيه، مع الخدمة الممتازة. ولذلك لا أظن أن فرداً من الطبقة الوسطى يستطيع أن يقضى وقتاً طويلاً فى نيويورك، فى حين يمكنه ذلك فى لندن أو أمستردام أو باريس أو فيينا بتكاليف معقولة*.

وأنت فى نيويورك لا تجد أغراباً كثيرين، كما هو الحال فى لندن أو باريس أو روما، ولم يصادفنى فى شوارعها شخص يتكلم العربية، اللهم إلاّ فى محل البقالة الملحق بالفندق، حيث كان الباعة مصريين!.

---

* هذه أسعار عام ١٩٨٥، أى قبل عشر سنوات من صدور هذا الكتاب. وقد تضاعفت هذه الأسعار فى كل عاصمة من عواصم العالم فى هذه الأيام.

أما في لندن، فأنت تجد أحياء بأكملها تتكلم باللغة العربية، بل وتكيف حياتها وفق التقاليد العربية. ففي شارع «ادجوار» يستمر السهروفتح المحلات إلى منتصف الليل!، على خلاف العادة الإنجليزية التي تغلق المحلات في الساعة السادسة مساء. وكل ذلك بسبب ازدحام الحي بالعرب. وفي «بيز ووتر» نفس الشيء، حتى ليخيل لنفسك أنك في الإسكندرية!. وفي شارع أكسفورد ترى ثلث المارة على الأقل من العرب!

وقد كانت نافذة سكني في العام قبل السابق، تطل على شارع أكسفورد، فكنت أرى من النافذة السيدات العربيات يرتدين الحجاب ومعهن أطفالهن يجرون ويلعبون على طول الرصيف!، وكان يخيل إليّ أنني في شارع ٢٦ يوليو!، وأنهن يمشين بجوار شيكوريل وشملا وليس سلفردج أو ماركس وسبنسر.

ولم يكن يوقظني من وهمي إلا أن شيكوريل وشملا - بعد أن تحولا إلى قطاع عام - أصبحا من محلات الدرجة الثالثة!، ونزلت الخدمة فيهما، وبغيرهما، إلى الحضيض، بعد أن أصبح الباعة يعاملون الزبائن معاملة السادة للعبيد!. وأصبحت فترينااتهما عنواناً لفساد الذوق والجليطة والقذارة والإهمال. فكنت أفيق على الفور!.

ومع ذلك، من الملاحظات على مدينة نيويورك، أنك لا تجد فيها محلات على مستوى «سلفردج»، و«ماركس وسبنسر»، و«دبنهام» و«سي أند إيه» .. الخ. صحيح أن هناك محلات كبيرة مثل «جمبلز Gimbels) وبيرجدورف جودمان»، و«ولورد وتيلور»، و«بلومنجديل» - ولكنها تفتقد ما تفتقده المحلات الكبرى الإنجليزية من روح، ومن أسعار معتدلة تتفق مع جميع الأذواق والمستويات المادية.

ويعتبر حي المسارح في برودواي أكثر أحياء نيويورك صخباً وأضواء، ويشمل الجزء الأوسط من شارع ٤٢ والجزء الأوسط من شوارع ٦ و٧ و٨. وهو حي يسهر طوال الليل تقريباً، وتعرض فيه المسرحيات الجادة، جنباً إلى جنب مع أفلام الجنس!، كما تعرض المحلات فيه الأجهزة الكهربائية وآلات التصوير، جنباً إلى جنب مع المحلات التي تبيع كتب ومجلات الجنس. كما توجد المطاعم على اختلاف مستوياتها. وهو على هذا النحو يماثل حي سوهو في لندن على نطاق أوسع. وقد منعت لندن أفلام الجنس الفاضحة حالياً، أما نيويورك فهذه الأفلام تمثل بالنسبة لها تجارة رابحة!.

ومع ذلك فقد لاحظت أن هناك حملة تدعو إلى الرجوع إلى الدين!. وقد كنت في غرفتي في المساء المتأخر، حين سمعت واعظاً يعظ الناس بأسلوب غاية في البلاغة، وبلهجة خطابية تهز الوجدان!. ونظرت من غرفتي في الطابق السابع إلى حيث يصدر الصوت، فلم أشهد تجمعاً من الجمهور ينصت إلى هذا الوعظ! مما أثار فضولي، ودعاني إلى ارتداء ملابسي والنزول إلى الشارع الذي يضج بالأنوار والحياة والناس، وتبينت ما أضحكني عالياً، فقدوجدت عربة بها ميكروفون تذيع خطبة الوعظ البليغة، على حين أن المارة حولها لاهون، ولا يوجد فيهم واحد فقط استلفتته الخطبة! وعرفت أن صوت الميكروفون قد وصل إلى غرفتي، فظننت أن هناك سرادقاً حافلاً يستمع إلى الواعظ!.

وعدت إلى غرفتي وأنا أسمع الواعظ الخطيب يصيح: «أيها المسيح هالولويا!» ولم أعرف لماذا يشكر الواعظ المسيح، ولم ينصت

إليه أحد من أتباعه! فلم ينصت إليه سواى، الذى تأثرت كثيراً بسبب اللغة الخطابية البليغة، والإلقاء المبدع. فأنا أنتمى لأمة تعشق الخطابة وترى في البيان سحراً، ولا تتقن من فنون الحياة سوى هذا الفن! ـ هذا الفن الذى صنع زعامات!.

ولكن فيما يبدو، فإن الأمريكيين آخر من يعشقون الخطابة والبلاغة، لأنهم يفضلون خطابة المدافع وبلاغة طائرات الفانتوم!، ولذلك يسجلون الخطب الكلامية على شرائط واسطوانات تذاع بالميكروفونات، ولا يستمع إليها أحد!.

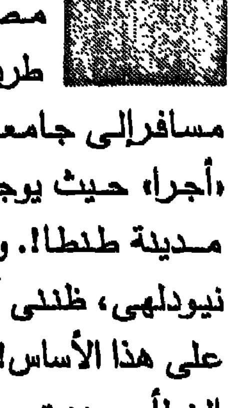
أما الخطابة التى تذاع فى سرادقات يجتمع لها الناس من كافة أحياء المدينة، فقد تركوها لشعوبنا تتغنى فيها بأمجاد غابرة لم يعد يتذكرها غيرنا!، وتتفاخر فيها بانتصاراتها على غيرها من الشعوب العربية!، أو بذبح الشعب الفلسطينى فى مخيمات صابرا وشاتيلا، أو تل الزعتر!.


٤
خواطر مؤرخ
فى بلاد لا تركب الأفيال



(١)

خواطر مؤرخ فى بلاد لاتركب الأفيال !*



أتصور وأنا فى طريقى إلى نيودلهى أننى مسافر إلى كوكب آخر! حتى فوجئت بعد وصولى بأنى لم أغادر مصر! وقد تأكدت لى هذه الحقيقة حين كنت فى طريقى لزيارة جامعة عليكْره الإسلامية، وتخيلت أننى مسافر إلى جامعة المنوفية فى شبين الكوم! وحين كنت فى مدينة «أجرا» حيث يوجد قصر «تاج محل» المشهور، خيل إلىّ أننى فى مدينة طنطا!. وفى أثناء المؤتمر الذى حضرته عن مصر فى نيودلهى، ظننى أحد الأساتذة الأندونيسيين هندياً! وأخذ يخاطبنى على هذا الأساس! وقد عرفت ذلك حين أتى إلىّ بعد قليل يعتذر عن الخطأ، ورددت عليه ضاحكاً بأننى حين أكون فى لندن، حيث توجد جالية هندية ضخمة، فإن الكثيرين هناك يظنوننى هندياً! وعندما أقمت فى بيت أستاذ هندى وزوجته، التى كانت أستاذة أيضاً، كان الجيران يظنوننى أحد أفراد العائلة!، ولم يتخيل أحد أننى مصرى!

وقد تأثرت كثيراً حين تبينت مدى الحب والاحترام اللذين يكنهما الهنود للمصريين، وخجلت عندما تبينت ضخامة حجم

* أكتوبر فى ١٣ أبريل ١٩٨٦.

الدراسات الهندية عن مصر وتاريخها، لأننى أعرف أن حجم الدراسات المصرية عن الهند يساوى صفراً، وتعجبت كيف لم تدفعنا علاقاتنا الوثيقة مع الهند، وهى علاقة قديمة ترجع إلى ثورة ١٩١٩ ،واتخذت طوراً مهماً فى أثناء قيادة كل من مصر والهند ويوغوسلافيا لحركة عدم الانحياز- أقول تعجبت كيف لم تدفعنا هذه العلاقة إلى إجراء دراسات عن الهند فى أقسام التاريخ بجامعاتنا؟.

بل من الغريب أنه على الرغم من أن علاقاتنا الحديثة بآسيا أقدم من علاقاتنا الحديثة بأفريقيا، فقد اهتمت الدولة بتأسيس معهد الدراسات الأفريقية، ولم تهتم فى المقابل بإنشاء معهد للدراسات الآسيوية!. ويبدو أن الدولة تنسى أنه توجد فى آسيا أضخم دول فى العالم وأكبرها مساحة، فإلى جانب باكستان توجد الهند والصين واليابان، كما توجد أفغانستان وإيران وأندونيسيا والفليبين وكوريا وغيرها. وكلها دول أقسم أن مؤلفات المصريين عنها لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة! أذكر منها رسالة الدكتوراه التى أعدها الدكتور محمد نعمان جلال، عن العلاقات بين اليابان والصين، فى جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وسوف أكون سعيداً إذا صحح لى أحد هذه المعلومات!

ولست أعرف من هو المسئول عن هذه الفضيحة العلمية - فضيحة عدم وجود معهد للدراسات الآسيوية فى مصر، التى يقع نصفها فى آسيا ونصفها فى أفريقيا. أم هو نسيان؟، ذلك أنه يوجد بمصر معهد للدراسات العربية، ومعهد للدراسات الإسلامية، ومعهد لدراسات الشرق الأوسط، ومعهد للدراسات الأفريقية، وكلها معاهد

تخـتص بالدراسات التـاريخـيـة بالدرجـة الأولى، وقـد سـقطت من الاهتمام الدراسات الآسيوية، على الرغم من أن ميزان القوى العالمى يتـحول إلى آسـيا، ببـروز اليابان والصين والـهند والباكـسـتـان. لذلك لست أدرى لماذا لا تتبنى إحدى الجامـعات إنشاء هذا المعـهد، حتى تعيد الأمور إلى نصابها الطبيعى ونعيد التوازن إلى الدراسات العلمية عن العالم المحيط بنا.

وقد يتعجب القارئ إذا عرف أن أحد الأساتذة الهنود ألف بحثاً منشـوراً عن النكتـة المصـرية ودورها السـيـاسى! وهو الأسـتـاذ زاهر مسعود قريشى (لاحظ أنه اسم لأستاذ هندى لا مصـرى!) . وكان قد أعد رسالته للدكتوراه عن حزب الوفد! وهو صديق قديم منذ كنت فى مـرحلة الليـسانس فى جـامـعة القـاهرة، وكـان هو يعـد رسـالتـه للدكـتـوراه . وقـد قـال لى فى نيـودلهى، تفـسـيـراً لبـحـثـه عن النكتـة المصـرية، إن الهنود حين يجتـمعون يغنون، أمـا المصـريون فـحين يجتمعون يطلقون النكات!.

ومن الطـريف أن عنوان البـحث الذى تقـدمتُ بـه للمـؤتمر الذى حضـرته فى نيـودلهى، كـان عن «مصـر فى عـهـد مبـارك»، وكـان البـحث الذى تقـدم بـه أسـتـاذ تاريخ هندى بنفس العنوان!. وكـان الخلاف فى التناول والمنهج، فـقد تناولت بحـثى من منهج التفـسير المادى للتـاريخ ـ أى فى ضوء قوانين الحـركة التاريخـيـة ـ فى حين تناوله هو من منهج تاريخى بحت ـ أى فصل الظاهرة التاريخية عن قوانين حـركـة التاريخ. وكـان بحث الأسـتاذ الهندى بحـثـاً تاريخـيـاً ممتازاً.

وقد تذكرت المكانة العلمية التى كانت لمصر فى الأقطار العربية قبل عـصر البتـرول ـ عندمـا كـان وجـود أستاذ مصـرى فى بلد يثير

اهتمام الأوساط العلمية بها، فتتسابق إلى دعوته لإلقاء بعض المحاضرات العلمية، استفادة بعلمه - حين دعتنى «جامعة عَلَيكَرْه» ومعى زميلى الدكتور سمعان فرج الله، أستاذ العلوم السياسة، لإلقاء محاضرة بها، وعندما أردت الاعتذار بضيق الوقت، كان الإصرار عظيماً لدرجة أخجلتنى، وفى جامعة عليكرة الإسلامية كان الاحتفال بنا كبيراً، حيث رحب بنا العمداء ورؤساء الأقسام والأساتذة والطلبة!

وقد اعتبرتُ محاضرتى فى جامعة عَلَيكَرْه من أكبر بواعث الشرف فى حياتى، فهى من أقدم الجامعات فى الشرق، وقد أسسها الزعيم الإسلامى الهندى الكبير السيد أحمد خان فى سنة ١٨٧٧، فهى أقدم من جامعة القاهرة (الجامعة المصرية الأهلية) بثلاثين عاماً. وعندما كانت المحاولات تجرى فى مصر لإنشاء الجامعة الأهلية على يد سعد زغلول ورفاقه، قابل فتحى زغلول، شقيق سعد، اللورد كرومر فى هذا الصدد، وقد قال له كرومر - حسبما أورد سعد زغلول فى مذكراته - «إذا أردتم أن تصنعوا مدرسة، فلتكن على مثال كلية عليكوره (هكذا أوردها سعد! ويقصد بها عليكَرْه - ووعده بأنه سيحضر من الهند النظامات الخاصة بهذه المدرسة، وأحضرها فعلاً، واستلمها فتحى» - انتهى كلام سعد زغلول.

وعلى الرغم من أن اسمها «جامعة عَلَيكَرْه الإسلامية» - فإنها جامعة علمانية لا دينية. وإن كان ذلك لم يمنع من وجود مسجد كبير بها، وكتاب لتحفيظ القرآن، وقد رأيته، وأمضيت بعض الوقت أمامه أشاهد الصبية يلتفون حول شيخهم - على نحو ما كان يحدث

قديماً فى مصر. ولعله لا يزال يحدث! - وهم يقرءون القرآن بصوت عال بالطريقة التقليدية فى مصر وهم يهتزون، فى حين أن الفقيه يجلس فى وسط القاعة، وأمامه طالب يتلو عليه ما حفظه، وهو يصوب له أخطاءه - مما أعاد إلى ذهنى ذكريات الطفولة!

والقرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذى يُقرأ بالعربية، وما عدا ذلك فاللغة الإنجليزية تعتبر قاسماً مشتركاً أعظم بين الهنود، ولعلها إحدى حسنات الاستعمار الإنجليزى! فى بلد هو شبه قارة، وبه ست عشرة لغة وطنية رسمية، على رأسها الهندية والإنجليزية، بالإضافة إلى عدد غير محدود من اللغات المحلية! وإن كان من العسير تتبع الانجليزية التى يتكلمها المواطن الهندى، بسبب اللكنة الهندية، التى كثيراً ما لا تراعى الضغوط المختلفة على مقاطع الكلمات.

وفى جامعة عليكَره الإسلامية، شاهدت أنموذجاً من تواضع الأساتذة الهنود، حين انتقلنا من مبنى كلية العلوم السياسية، حيث ألقيت وزميلى الدكتور سمعان فرج الله محاضرتينا، إلى مبنى المدينة الجامعية، حيث كانت تقام لنا مأدبة غداء فى جناح رئيس العلوم السياسية. فبينما السيارة تنطلق بنا إلى مكان المأدبة، شاهدت البروفسور بلجرامى، رئيس قسم العلوم السياسية، يسبقنا ومعه أحد الأساتذة، راكبين «ريكشا»! وهى عبارة عن دراجة بمقعدين خلفيين يقودها صبى! (وهى إحدى وسائل الانتقال المنتشرة فى الهند) ولم أصدق بصرى، فسألت وزيرنا المفوض فى نيودلهى، الأستاذ حمدى نداعما إذا كان ما تراه عيناى صحيحاً، فأجاب ضاحكاً بأنه كذلك، وأن الأساتذة الهنود لا يتكبرون عن ركوب أية مواصلة تنقلهم إلى أماكن عملهم أو بيوتهم.

وهذا التواضع هو ما تلاحظه فى أساتذة جامعة جواهر لال نهرو فى نيودلهى، حيث تناولنا طعام الغداء، فقد كان الطعام مطروحاً على البوفية يتناول منه الأساتذة والطلبة على السواء! دون بذخ أو إسراف وكان على الطريقة الهندية، حيث تكثر التوابل الحريفة والكارى. وهو طعام قد لا يستسيغه المصرى الذى لم يتعود على تناول الشطة وقد يلهب فمه - كما كان يحدث للصديق الدكتور سمعان فرج الله - أما بالنسبة لى، فلم يحدث عندى آثاراً، فقد تربيت فى الجيزة، حيث ظهر أعظم بائع كشرى فى التاريخ المعاصر!، وكان اسمه عبد العزيز - وهو كل ما أذكره من اسمه - فى ميدان سوق الأحد، وفى محله الصغير تحصنت ضد أشد أنواع الشطة مفعولاً. ومن هنا فلم يكن لدى ما أشكو منه من الطعام الهندى، سوى الكارى، الذى كنت أرى طعمه مختلفاً بالنسبة للطعام المصرى.

لهذا السبب تقدم الفنادق الهندية قائمتين من الطعام، قائمة هندية وقائمة غير هندية! بل يوجد مطعمان: أحدهما هندى والآخر غربى! وطريقة الأكل فى كل من المطعمين مختلفة! فقد كنت ضيفاً فى فندق أشوكا، وهو من المطاعم الممتازة فى العاصمة الهندية، وكان العشاء فى المطعم الهندى. وفوجئت بعدم وجود أدوات المائدة من سكين وشوكة، فظننت أن المكلف بالمائدة قد نسى وضع هذه الأدوات، وطلبت منه إحضارها، فأحضرها، وتبينت أننى الوحيد الذى يأكل بالشوكة والسكين! وأن الجميع - بمن فيهم الأوروبيون - يأكلون بأيديهم بالطريقة الشرقية! وقال لى مضيفى الأستاذ علاء شلبى - وهو مستشارنا التجارى فى نيودلهى - ضاحكاً:

إن المطعم الآخر يتم فيه تناول الطعام بالطريقة الغربية!.وطبيعة الحال كانت الشطة الهندية هي البطل الرئيسي على المائدة!

على كل حال فإن التواضع الهندى الذى لمسته تصاحبه عزة وطنية جديرة بالإعجاب. فليس لدى الشعب الهندى ما يخجل منه، فهو يعرف أنه من شعوب العالم الثالث، ويعرف أن الاستعمار قد أورثه كل مظاهر التخلف والفقر، بعد أن نهب موارده على مدى مئات السنين، ويعرف أنه يبذل كل جهده لكي يعوض التخلف والفقر والجهل، ويدفع بلاده إلى مصاف الدول المتقدمة.

وبالفعل، فبفضل خطط ست للتنمية الاقتصادية، أصبح الشعب الهندى قادراً على تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتى، وبناء قاعدة صناعية ضخمة وتحقيق مستوى من التقدم العلمى، مكن الهند من الانضمام إلى عضوية النادى النووى، والدخول فى عصر الفضاء.

ويتبدى اهتمام مصر بالهند، فى اختيار سفيرها فى نيودلهى من بين أحسن الكفاءات التى تملكها فى وزارة الخارجية، وهو ما قاله لى الدكتور بطرس غالى، وزير الدولة للشئون الخارجية*. فعندما أبديت له إعجابى بالنشاط الدبلوماسى الذى يبذله السفير عمرو موسى** فى العاصمة الهندية، وسألته لماذا لا يستعين بمثل هذه الكفاءات فى الدول العظمى التى تربطنا بها صلات حساسة تتطلب ديناميكية خاصة، بدلاً من بعض العناصر الراكدة فى أوروبا التى شاهدت بعضها بنفسى؟ - أجاب بأن علاقات مصر بالهند

---

* يشغل الدكتور بطرس غالى وقت صدور هذا الكتاب منصب سكرتير عام الأمم المتحدة.

** يشغل عمرو موسى وقت صدور هذا الكتاب منصب وزير الخارجية.

خاصة، وبآسيا عامة، فضلا عن أفريقيا، ربما كانت أهم لمصر فى السنوات العشر القادمة من علاقاتها بالغرب، لأنها مجال مصر الحيوى الطبيعى بالنسبة للتعاون الاقتصادى فى المستقبل. وقال إنه هو الذى شجع السفير عمرو موسى على الذهاب إلى نيودلهى عندما طلب ذلك، وأن خطة الوزارة تشجيع العناصر ذات الكفاءة الممتازة على الاتجاه إلى آسيا وأفريقيا، بدلاً من دول الغرب التى كانت محل طلب الكثيرين من قبل.

وقد أشعرتنى هذه الإجابة من الدكتور بطرس غالى بالاطمئنان، لأنها دليل على أن سياسة مصر الخارجية ليست سياسة قصيرة النظر، وإنما هى سياسة تخطط من أجل المستقبل، ومن هنا فهى فى حاجة إلى مضاعفة جهودها وزيادة إمكاناتها المادية، لأن العائد على مصر من النشاط الدبلوماسى فى أفريقيا وآسيا مرتبط بمستقبل مصر الاقتصادى.

(٢)

عندما قال غاندى: كان سعد زغلول أستاذى!*

عندما وصلت إلى نيودلهى، كانت القاهرة فى حالة حظر تجول بسبب أحداث الأمن المركزى، ولكنى فوجئت بوجود حظر تجول فى بعض أحياء دلهى القديمة! وفهمت من الدكتور نعمان جلال، مستشار وزير الخارجية**، الذى كان معى، أن حظر التجول فى بعض الأحياء فى الهند يعتبر أمراً عادياً ، لتكرر الاشتباكات بين الطوائف المختلفة على نحو يضطر الحكومة إلى فرض هذا الحظر لبعض الوقت، ثم تعود الحياة إلى مجراها الطبيعى!

كانت أهم قضية فجرت الصراع بين الأقلية المسلمة فى الهند (ويتراوح عددها بين ١٠٠ مليون إلى ١٢٠ مليوناً من ٧٥٠ مليونا) وبين الحكومة الهندية، وقت وجودى فى الهند، قضية نفقة! وهى قضية طريفة تذكرنا بالخلاف الذى جرى فى مصر، بين رجال الدين والحكومة حول قانون الأسرة الذى صدر فى عهد الراحل السادات، والذى اضطرت الحكومة إلى إلغائه وإصدار قانون آخر،

---

* أكتوبر فى ٢٠ أبريل ١٩٨٦ .

** هو الآن (١٩٩٥) سفير مصر فى باكستان.

وهى قضية الملاءمة بين الشريعة الإسلامية والتشريع المدنى ووقوف بعض رجال الدين ضد أى نوع من أنواع الملاءمة.

وتتلخص القضية فى أن السيدة شاهبانو، وهى سيدة هندية مسلمة، رفعت قضية أمام المحكمة تطالب فيها بالحصول على نفقة من زوجها، الذى طلقها بعد زواج دام ٤٣ عاماً، أنجبا خلالها ثلاثة أولاد وبنتين. وقد حكمت المحكمة العليا بأحقية الزوجة المسلمة فى الحصول على نفقة من زوجها السابق، حتى بعد انتهاء فترة العدة - وذلك تطبيقاً للمادة ١٢٥ من القانون الهندى الذى يعطى الزوجة الهندية الحق فى «نفقة دائمة» فى حالة عدم قدرتها على الإنفاق على نفسها.

وقد أغضب هذا الحكم الدوائر الرجعية من رجال الدين المسلمين، الذين رأوا أن هذا الحكم يعتبر تعدياً على قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، المستمد من الشريعة الإسلامية، وطالبوا الحكومة المركزية بإلغاء المادة ١٢٥ من القانون الهندى، أو عدم تطبيقها على المسلمين!

ووقعت اضطرابات كثيرة أثرت على وضع حزب المؤتمر الحاكم فى الانتخابات الجزئية التى تمت فى الولايات الشمالية الشرقية، مما اضطر الحكومة إلى الخضوع، وقررت تقديم مشروع قانون خاص بوضع المرأة المسلمة المطلقة أمام الدورة البرلمانية الجديدة، يقضى بحق الزوجة المسلمة المطلّقة فى الحصول على نفقة مناسبة خلال فترة العدة فقط من مطلقها. وفى حالة ميلاد أطفال قبل أو بعد الطلاق، يستمر الحصول على النفقة لمدة عامين من

تاريخ ميلاد الأطفال. وفى حالة عدم قدرة الزوجة المطلقة على الانفاق على نفسها بعد انتهاء مدة العدة، تلزم المحكمة أقاربها - وليس زوجها - بالإتفاق عليها، أو تلزم الأوقاف بدفع النفقة فى حالة عدم قدرة الأقارب.

وقد أسعد هذا القانون الرجعيين من زعماء المسلمين، فى الوقت الذى أغضب المسلمين التقدميين، لأنه يتعارض مع مبدأ العلمانية الذى ينص عليه الدستور الهندى، ولأنه يشجع الطوائف والأقليات الأخرى على المطالبة بالتمييز. بل رأى هؤلاء أن هذا القانون لا يتمشى مع الدين والشريعة الإسلامية.

على أن الأغلبية الرجعية كانت لها الغلبة، إذ أثارت قضية ضرورة حماية الشخصية الإسلامية المستقلة فى وجه الأغلبية الهندوسية، خصوصاً وقد أفلح السيخ - وعددهم أقل بكثير من المسلمين - فى إجبار الحكومة المركزية على قبول مطالبهم الشخصية فى إطار اتفاق البنجاب. ولما كان السيخ قد حققوا مطالبهم عن طريق العنف والثورة، فقد كان على المسلمين اتباع هذا الأسلوب! ومن هنا كان حظر التجول الجزئى الذى رأيته فى دلهى القديمة، والذى ذكرنى بالحظر الذى تركته فى مصر!.

على كل حال فإن هذا يوضح مدى صعوبة الحكم فى الهند، ويوضح أيضاً لماذا تعج بالاضطرابات والصدامات! كما يوضح - بصفة خاصة - لماذا كانت الديموقراطية بالنسبة للهند مسألة حياة أو موت!. فالديموقراطية وحدها هى التى تستطيع أن تهيئ المناخ المناسب لتبادل الآراء، والتنفيس عن الغضب، والجدل، واتخاذ القرار الصائب. ولذلك فإن الهند هى البلد الوحيد فى العالم الثالث، الذى

تسقط فيه الحكومة التى تجرى الانتخابات!، تماماً كما يحدث فى بريطانيا والولايات المتحدة ودول غرب أوروبا!.

بل أنت فى الهند تستطيع أن تعرف إلى أى مدى يقدرون حرية الرأى، وكيف يعجبون بالممارسة الديموقراطية. وقد تبين لى ذلك من واقعة طريفة حدثت فى أول جلسة للمؤتمر العلمى المنعقد عن مصر والعلاقات المصرية الهندية، حين ألقيت بحثى عن: «مصر فى عهد مبارك»، وإذا بزميلى الدكتور سمعان فرج الله يطلب الكلمة، ويهاجم بعض النقاط التى أثرتها. وإذا بالقاعة تدب فيها الحرارة والانتباه والترقب، فهاهو ذا الخلاف فى الرأى يدب بين أعضاء الوفد المصرى منذ البداية!.

وقد رددت بالترحيب والشكر للزميل الدكتور سمعان فرج على ملاحظاته، وأخذت أوضح وجهة نظرى بشكل أكثر تفصيلاً، وأدافع عما أبديته من رأى. وفوجئت بتقدير كبير من الأساتذة الهنود المضيفين، إذ أحس الجميع أن المصريين يستطيعون أن يختلفوا فى الرأى، ولا يتشاحنوا أو يتخاصموا!، وإنما يحترم كل منهم رأى الآخر. كما عرفوا أن أعضاء الوفد المصرى لا يمثل كل منهم نسخة من الآخر، وإنما ينتمون إلى تيارات فكرية متعددة ومدارس مختلفة الاتجاهات.

وصحيح أن الخلاف لم يكن سياسياً، وإلا وجب أن يكون أعضاء الوفد المصرى ممن يعبرون عن وجهة نظر مصرية متكاملة تمثل مصلحة مصر- وإنما كان الخلاف علمياً، وهو أمر مطلوب، ولكن هذا الخلاف العلمى فى الرأى أعطى الانطباع للأساتذة الهنود

بالمناخ الديموقـراطى الذى يعـيشـه الأساتذة المصـريون، وبالروح العلمية المجردة التى لا تجامل ولا تنحاز.

على كل حال فقد تذكرت وأنا فى الهند أن مصر كان مقدراً لها أن تسير فى هذا الطريق الديمقراطى الليبرالى، لولا ثورة ٢٣ يوليو التى أنهت صفحة الديموقراطية الليبرالية فى مصر!. لقد كان حزب المؤتمر فى الهند هو النظير الديموقراطى لحزب الوفد فى مصر. وقد كـان لحـزب الوفـد وسـعـد زغلول تـأثيـر على حـزب المؤتمر وعلى غاندى. فقد روى أحد الصحـفيين الأمريكيين القادمين من الهند لسعد زغلول أنه قابل غاندى، وأن غاندى قال له: «إن سعد زغلول هو أستاذى وأستاذ كل الحركات الوطنية فى الشرق». فسر سعد زغلول «لهذا الوسام ممن يملك منح الوسام»!.

وفى سنة ١٩٣١ اجتمع غاندى فى لندن بأحد كبار المصريين، فقال له غاندى: لقد كان سعد زغلول أستاذى، وقلدناه فى حركته الوطنيـة: قلدناه فى فكرة تأليف الحـزب من طبـقـات، كلمـا اعـتـقل الإنجليـز طبـقـة حلت مكانهـا طبـقـة أخـرى. ولكنا فـشلنا فى أمـرين: أولهما، توحيد الهندوس والمسلمين، كما وحد سعد زغلول بين الأقباط والمسلمين، وثانيهما اضراب الموظفين.

وعندمـا قامت حـركـة الجـيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لم يكن فى مـخطط الضـبـاط ولا عـبـد الناصـر الاستـمـرار فى السلطة، بل كـان المخطط يقوم على خلع فاروق والعودة إلى الثكنات، ومن هنا كـان الطريق الديمـوقـراطى هو الطريق الوحـيـد لوضع الدسـتـور - الذى وضعته الحركة على رأس الأسباب التى قامت من أجلها - وكان هذا

الطريق يقضى بدعوة البرلمان الوفدى الأخير إلى الاجتماع، لإعلان أسماء الأوصياء على العرش أمامه حسبما يقضى الدستور. وقد بلغت ثقة جريدة المصرى بإتمام هذا الإجراء، أن نشرت يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ - أى فى اليوم التالى لخلع فاروق - خبراً تقول فيه إنه أصبح فى حكم المقرر دعوة البرلمان المنحل إلى الاجتماع خلال عشرة أيام كما يقضى بذلك الدستور.

على أن الضباط استمرأوا السلطة الجديدة، فقرروا البقاء رغم إرادة الشعب، وداسوا على الدستور الذى وضعوه فوق رءوسهم عند الانقلاب، واتجهوا إلى هدم الوفد بنشاط يفوق النشاط الذى كان يبذله فاروق الذى خلعوه!، والتفت حولهم القوى السياسية التى كانت تحارب الوفد قبل الثورة، ولعب سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة والدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس المجلس - والأول كان ينتمى للحزب الوطنى، والثانى كان ينتمى للهيئة السعدية - دوراً رئيسياً فى هذا الصدد، سوف يحاسبهما عليه التاريخ حساباً عسيراً - وإن كانا قد دفعا ثمنه غالياً على يد الثورة ذاتها، فضرب السنهورى فى مجلس الدولة، وسجن سليمان حافظ! - ولكن النتيجة التى ترتبت على فعلتهما، كانت ضياع الديموقراطية فى مصر فى نفس الوقت الذى اختفت فيه أكبر عقبة فى طريقها وهو الملك.

وافترق طريق مصر عن طريق الهند منذ ذلك الحين بالنسبة للسياسة الداخلية. فقد اختفى حزب الوفد من الحياة السياسية، فى الوقت الذى كان فيه حزب المؤتمر فى الهند يقود الحياة السياسية!. وفى حين سادت فى مصر دكتاتورية الطبقة العسكرية التى أفرزتها

ثورة ٢٣ يوليو، والتى لقيت مصر فى عهدها أشنع الهزائم العسكرية، وتبددت فيها ثروة الشعب المصرى، التى كسبها بعرقه، فى رمال سيناء وانتهت حياة عبد الناصر وسيناء محتلة بالكامل بالقوات الإسرائيلية - كانت الهند بمنجاة من كل هذه التجارب الفاشلة. وهى وإن كانت مسيرتها أبطأ فى حقل التغيير الاجتماعى - لأن القطاع العام فيها صغير للغاية - إلا أن خطواتها كانت تسير فى طريق التقدم بشكل ثابت، بفضل الديموقراطية التى هى السياج الوحيد والضمان الأكيد لكل تقدم.

وهكذا فى الوقت الذى كانت ثورة ٢٣ يوليو تبدد ثروة الشعب المصرى، كان حزب المؤتمر فى الهند يحفظ ثروة هذا الشعب وينميها باستمرار. فعلى الرغم من أن الهند تعد ثانى دولة فى العالم من ناحية تعداد السكان، حيث يقدر عددهم بـ ٧٢٠ مليون نسمة، مع ما يلقيه ذلك من أعباء على الاقتصاد القومى، كما أن الظروف والأوضاع السياسية فى المنطقة تفرض على الهند توجيه نسبة لا يستهان بها من مواردها للأغراض العسكرية، كما أن الظروف الجوية والطبيعية قد تلعب فى بعض الأحيان دوراً معاكساً بالنسبة للإنتاج الزراعى - فإن الهند قد أصبحت تحقق اكتفاء ذاتياً فى إنتاج الحبوب الغذائية، حيث يقدر إنتاجها هذا العام بحوالى ١٥١ مليون طن، كما أن هناك فائضاً من القمح متاحاً للتصدير - كما يقول مستشارنا التجارى علاء شلبى.

وفى الوقت نفسه فإن الهند قد بنت قاعدة صناعية ضخمة تحقق فيها نسبة زيادة سنوية تقدر بحوالى ٦ فى المائة من الإنتاج خلال

سنوات الخطة الخمسية السادسة. ولذا حققت الصادرات معدلاً للنمو قدره ٢٣ فى المائة تقريباً، فى حين لم تبلغ الزيادة فى نسبة الواردات أكثر من ١٤ فى المائة.

والطريقة التى تتبعها الهند هى أنها لا تستورد ما يمكنها صنعه!. وعلى سبيل المثال، فهى لا تستورد أوتوبيسات للنقل العام، لأنها تصنعها!. كما أنها لا تستورد سيارات خاصة، لأنها تصنعها!. وخطتها فى صنع السيارات تقوم على صنع طراز واحد أو طرازين فقط، بنفس المواصفات التى بدأت بها - فى سنة ١٩٤٨ مثلا - دون تعديل أو تطوير، حتى لا تضطر إلى إدخال تعديلات لا جدوى منها من الناحية العملية، وفى الوقت نفسه توفر قطع الغيار اللازمة.

ولذلك إذا رأيت صديقاً يركب سيارته الخاصة من طراز أمباسادور ماركة ١٩٤٨، فلا تظن أنه اشتراها قديمة وقام بتجديدها، بل هى جديدة بالفعل وقد اشتراها من المصنع تواً!. وإذا رأيت أوتوبيساً يشبه أوتوبيسات الأرياف فى بلادنا فى الأربعينيات، فلا تظن أنه أوتوبيس قديم، وإنما هو أوتوبيس جديد، وإنما الماركة هى القديمة، ومازالت المصانع الهندية تصنعها كما هى!.

وبذلك استغنت الهند تماماً عن السيارات الأمريكية واليابانية والفرنسية وغيرها، وفى الوقت نفسه فإن محلات قطع الغيار هناك تبيع الأنواع التى تصنعها الهند فقط. ولا ترى كثيراً من ماركات العربات الأخرى، فإذا وجدت واحدة فاعرف أنها لأحد أعضاء السفارات بنيودلهى!. ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه - من الناحية العملية - فإن الإنسان العادى يشترى سيارة ليقضى بها مصالحه، لا ليتباهى بها.

وهذه الناحية العملية هى التى تغلب على وسائل المواصلات فى نيودلهى. فأنت ترى كل أنواع المواصلات الشعبية التى يتصورها عقلك أولاً يتصورها. فهناك «السكوتا» العربة ذات الثلاث العجلات، وهى تاكسى بنصف أجرة التاكسى العادى، ثم «الريكشا»، وهى الدراجة ذات الثلاث العجلات، والتى يوجد بها مقعدان فى الخلف أو أكثر، ويقودها صبى كما يقود الدراجة العادية. وقد شاهدت تاكسياً فى مدينة «أجرا» أقسمت أن صاحبه قد صنعه بيديه!، لأنه أشبه بعشة متحركة لا سيارة!. وهناك عربات الكارو التى تجرها الثيران، وتلك التى يجرها الآدميون!، والمهم أن كل شىء يتحرك فى الهند ولا يتوقف ـ كما قال لى السفير عمرو موسى.



(٣)

مصر والهند .. بين الهرم وتاج محل!*

سافرت إلى الهند كنت أعيش تحت فكرة أنني سوف أرى الأفيال تسير في شوارع نيودلهي، كما صورتها لنا الأفلام السينمائية القديمة ـ وهي نفس الفكرة القديمة التي يحملها كثير من الأوروبيين الذين يجيئون لزيارة مصر، وهم يتوقعون أنهم سوف يرون الجمال تسير في شوارع القاهرة، والتماسيح تسبح في النيل، والمومياوات تزدحم بها المتاحف!.

وقد تذكرت ذلك وأنا في نيودلهي، وضحكت حين رأيت الفيل الوحيد بالقرب من «بوابة الهند» ـ التي بنيت على طراز «قوس النصر» في باريس ـ ولم يكن يركبه أحد ليوصله إلى عمله!، وإنما كان يؤجّر للصبية والأطفال الصغار، كما هو الحال بالنسبة لفيل حديقة الحيوان بالجيزة!

وهكذا تثبت الأفكار والمعتقدات القديمة في الأذهان حتى تنقشع تحت شمس الحقيقة. ففي عهد محمد علي، وفي عام ١٨٣٣، قال له

* أكتوبر في ١٤ مايو ١٩٨٦.

الأب جيرامب مداعباً: «يخيل إلىّ يا سمو الأمير أن الإنسان لن يكون جديراً بالاحترام إذا هو عاد من مصر إلى أوروبا، دون أن تكون فى إحدى يديه مومياء وفى الأخرى تمساح!».

وقد تكرر معى هذا الموقف بعد قرن ونصف حين كنت فى جولة بأوروبا فى العام الماضى، وكان معى فى الفوج السياحى سائح إنجليزى ومعه زوجته، وكان رجلاً بديناً مرحاً، وحين عرف أننى مصرى قال لى ضاحكاً، إنه يود أن يزور مصر ليأتى معه بإحدى المومياوات!. ورددت عليه ضاحكاً بأنه يحسن به أن يحصل على تمساح من النيل ليسبح فى بركة بيته!. ثم دار الحديث حول المعتقدات القديمة عن البلاد المختلفة، وكيف تصحح الرحلات والسفر هذه المعتقدات.

وتعتبر نيودلهى عاصمة غريبة حقاً!. فقد اشتهرت العواصم فى جميع أنحاء العالم بمبانيها الضخمة التى تنتشر فى جميع أرجائها، إلا نيودلهى، التى تعتبر حديقة كبيرة، تنتشر فيها المبانى المنخفضة، التى لا يزيد ارتفاعها على دور واحد أو دورين!. كذلك فقد جرت العادة أن تتكون العواصم الكبرى بشكل تدريجى، حسبما تنشأ الحاجة، دون تخطيط مسبق يستهدف إنشاء عاصمة، أما نيودلهى فتعد أنموذجاً للعاصمة المخطط لها أن تكون عاصمة من قبل أن تظهر إلى حيز الوجود!.

وهذا هو السر فى أنك تشاهد فى نيودلهى أفسح الشوارع، وأوسع الميادين، وأكثر النافورات عدداً، وأحسن الأحياء تخطيطاً. وقد تصورت لأول وهلة أنها بنيت منذ حصول الهند على استقلالها!، ثم

تذكرت أنها بدأت في الظهور منذ عام ١٩١٢، عندما رأى حاكم عام الهند البريطاني ضرورة إقامة دلهي جديدة إلى جوار دلهي القديمة (التي أعلنت عاصمة للهند في عهد الملك جورج الخامس في عام ١٩١١). وقد اختير موقع هذه المدينة الجديدة حيث يقع الآن مبنى البرلمان ورئاسة الوزراء، واستدعى كل من المهندسين الإنجليزيين الشهيرين: سير هربرت بيكر وادوين ليتينز لتخطيط دلهي الامبريالية الجديدة!.

وفي نيودلهي بني قصر الرئاسة، مقر نائب ملك إنجلترا، الذي أصبح فيما بعد مقر رئيس جمهورية الهند، وهو القصر المعروف باسم: «راشتراباتي باهاوان»، وهو من أعظم قصور الحكم في العالم، ويقع في مساحة تساوي مساحة ميدان الطرف الأغر في لندن، ويختلط فيه الطراز الهندوسي والإسلامي والغربي، ويضم ٣٤٠ غرفة، و٢٢٧ عموداً، و٣٧ نافورة مياه.

وفي الشارع الفسيح المؤدي إلى القصر، والمحاط بالحدائق الفسيحة، يقع مبنى البرلمان الهندي على بعد قليل من القصر، في شكل جناح أيسر، يقابله كجناح أيمن مبنى رياسة الوزراء. وقد تم بناء البرلمان الهندي في عام ١٩٢٦، وافتتح في ١٨ يناير ١٩٢٧، وهو على شكل دائري محاط بأعمدة يبلغ عددها ١٤٤ عموداً، يبلغ ارتفاع كل منها ثمانية أمتار، وبداخله ثلاث قاعات كبرى، حيث ينعقد مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

وحتى أوائل الخمسينيات من هذا القرن لم يكن يوجد بنيودلهي فنادق ذات أهمية، وإنما كان بدلهي القديمة فندقان أو ثلاثة من

الدرجة الأولى، كانت كافية لنزول السياح الإنجليز. ولكن فى عهد الاستقلال، ومع اتساع أهمية دور الهند فى العالم الثالث ووصولها إلى قمته، بنيت فى نيودلهى عدة فنادق كبرى، من عائلة الفنادق العالمية التى بنيت فى مصر، وتمتاز بالفخامة، ومنها «أُبروى» و«أشوكا» و«ماريوت» وغيرها. وتمثل أعلى المبانى فى المدينة.

ومع ذلك، فبسبب المركز العلمى للهند، والرغبة فى اجتذاب السياح، فقد بنى «المركز الهندى العالمى» كمركز للمؤتمرات العلمية، يأتى إليه العلماء من جميع أنحاء العالم فى كل يوم، ويمتاز بأسعاره المدعومة، وبقاعات مؤتمراته العديدة.

وحبذا لو قامت مصر ببناء مثل هذا المركز، واستفادت من تجربة الهند فى عقد المؤتمرات الهندية على نطاق واسع، كمصدر من مصادر السياحة من جانب، وكمركز للتبادل العلمى والحضارى من جهة أخرى.

ومع ذلك فأنت لا تستطيع أن ترى الهند من خلال نيودلهى، التى تشبه غرفة الصالون فى شقة أى فرد يستقبل فيها ضيوفه البارزين. أما الهند الحقيقية فتراها فى دلهى القديمة وفى غيرها من المدن والقرى، حيث الشعب الهندى العظيم فى حياته اليومية يكد ويكدح كغيره من شعوب العالم الثالث، وقد كنت أظن أن القاهرة هى أزحم مدن العالم، حتى زرت دلهى القديمة، ورأيت الزحام الذى يحاصرك أينما توجهت: زحام المواصلات وزحام الناس!.

وكانت أول مرة أزور فيها دلهى القديمة مساء، وكان اليوم يوم أحد، والمحال مغلقة، وبينما نحن نتجول فى طرق المدينة، شاهدنا عرساً، وفوجئت برفاقى من أعضاء السفارة، وعلى رأسهم الدكتور فتحى مرعى، وزير مصر المفوض فى نيودلهى، يدخلون العرس، ودهشت؟ وسألتهم عما إذا كانوا يعرفون أهل العرس؟، وقالوا ضاحكين: أبدا، ولكنك فى الهند تستطيع أن تدخل أى فرح، وتستقبل استقبالاً حاراً كما لو كنت من أصدقاء أصحاب الفرح!.

ودخلت وأنا أقدم رجلاً وأؤخر الأخرى!، وإذا بأهل الفرح يقدمون علينا مهللين مرحبين وهم يسلمون بطريقتهم الخاصة - أى ضم الكفين إلى الصدر مع انحناءة خفيفة - وقدموا لنا المشروبات، وأرادوا تقديم الطعام، ولكنا كنا على عجلة من أمرنا. وشاهدت كوشة مغطاة بالزهور المجدولة فى الفناء، أما فى القاعة الكبرى، حيث يقام العرس، فقد أقيمت الكوشة الكبرى للعروسين، ولم يكن بها أحد بعد، وفهمت أن العريس يجرى زفافه فى شوارع المدينة! وعلى وشك الوصول، وأن القاعدة فى الهند هى أن يزف العريس لا العروس!. ولم يلبث أن جاء العريس على صهوة جواد!.

ولما لم يكن معى آلة التصويرالخاصة بى، فقد بحثت فى اليوم التالى عن عرس آخر لألتقط صورة لزفاف العريس!، وكان العرس لفرد من «السيخ»، وفى فندق أوبروى بنيودلهى، وشاهدت أهل العريس يحملون مصابيح ضخمة تشبه مصابيح رمضان ولكن على طراز مختلف، وهم يرقصون ويغنون، وكان العريس على صهوة جواده المطهم، وعلى وجهه نقاب ذهبى فى شكل جدائل!، والتقطت بعض الصور الطريفة. وكان فى الوسع الاحتفال مع أهل العريس إلى آخر السهرة لولا ضيق الوقت.

وقد زرت في اليوم التالي مسجد دلهي الكبير، الذي يطلق عليه المصريون هناك اسم «جامع مسجد». كترجمة حرفية لاسمه بالإنجليزية» Jama Masjid، ولعل الترجمة الأصح هي «مسجد الجمعة»، وهو مقام في وسط المدينة على قمة صخرة تجعل المدينة كلها تحت قدميه، وكان أكبر مسجد في العالم الإسلامي، وقد بناه الامبراطور شاه جاهان، وللجامع ثلاث بوابات أكبرها هي البوابة الشرقية. وبداخل الجامع يحتفظ بما يقال إنها آثار من آثار الرسول الكريم، وهي شبشب، وبصمات أقدامه على حجر!.

ويمثل وجود هذا المسجد الجامع العظيم عظمة الحكم الإسلامي في الهند الذي يمتد إلى القرون الأولى للإسلام. فقد وصلت موجة الفتوح الإسلامية إلى بلوخستان سنة ٦٥٠ ميلادية، وفي ٧١٠م تدفقت جموع المسلمين إلى السند، وبعد ثلاثة قرون - أي في القرن العاشر - قامت دولة تركية قوية في أفغانستان، اتخذت غزنة قاعدة لها، ومن هذه القاعدة قامت حملتان إسلاميتان بفتح بلاد البنجاب. وفي ١١٩٣م قامت على أنقاض الدولة الغزنوية في الهند دولة تركية أخرى هي الدولة الغورية، التي نقل سلطانها محمد الغوري عاصمة ملكه إلى «دلهي»، وفي القرن الثالث عشر امتد النفوذ التركي من دلهي ليشمل معظم الهند الشمالية، ثم وصل في القرن الرابع عشر إلى جنوب الهند. وفي القرن السادس عشر قدم المغول المسلمون إلى الهند من الشمال الغربي، وفي القرن السابع عشر شمل سلطانهم الهند جميعها تقريباً. وفي خلال ذلك كان المسلمون يتكلمون لغتهم، التي تفرعت من اللغة الفارسية، وهي اللغة الأوردية.

على أن الإمبراطورية المغولية تصدعت تحت قوة «المهراتا» الهندوسية التى قامت فى إقليم الدكن فى القرن الثامن عشر، وأيضاً تحت غـزو نـادر شـاه، ملك إيران فى عـام ١٧٣٨ ـ ١٧٣٩، الذى سارت قواته حتى أبواب دلهى، واستباحت المدينة. وقد كان انهيار الدولة المغولية فى القرن الثامن عشر، هو الذى أتاح لشركة الهند الشرقية البريطانية التدخل فى شئون الهند وفرض نفوذها السياسى والاقتصادى.

وإذا كان «مسجد الجمعة» أو «جامع مسجد» فى دلهى القديمة، يعد رمزاً لعظمة الحكم الإسلامى فى الهند، فهناك رمز آخر لا يقل أهمية وهو «قطب منار». الذى يرمز إلى دلهى كما يرمز برج إيڤل إلى باريس!، والذى ترى صورته على غلاف أى كتاب سياحى عن دلهى كما ترى صورة برج إيڤل على غلاف أى كتاب سياحى عن باريس!. وهو «منارة» أو «برج» يعد أول وأهم مثال على عظمة فن العمارة الإسلامى فى الهند، ويرجع بناؤه إلى أكثر من ٧٢٠ عاماً. وقـد بناه، قطب الدين أيبك، ويبلغ ارتفاعـه ٧٢ مـتـراً ونصف، ويحتوى على ٣٧٩ درجة. ويوجد فى الساحة الشاسعة المحيطة بالمنارة جامع قوة الإسلام، وهو أقدم مسجد فى الهند، وكان فى الأصل معبداً هندياً ثم حوله قطب الدين أيبك إلى مسجد فى عام ١١٩٣ بعد انتزاعه دلهى من يد آخر ملك هندوسى.

وهذا ينقلنا إلى أثر إسلامى عظيم، وأعجوبة من عجائب العالم، وهو «تاج محل» فى مدينة «أجرا». وتتلخص قصة بناء «تاج محل» فى أن الامبراطور شاه جاهان، إمبراطور الدولة المغولية الإسلامية

فى الهند، والذى حكم من عام ١٦٢٧ إلى ١٦٦٦ ، كان محباً للفنون، وقد أراد تخليد ذكرى زوجته التى كان يحبها حباً ملك عليه حواسه، والتى أنجبت منه أربعة عشر، واسمها الحقيقى هو «أرجمند بانوبيجوم»، وقد اشتهرت باسم «ممتاز محل» - وهو اللقب الذى منحه زوجها لها بعد اعتلائه العرش - وذلك بأن يبنى لها أجمل قبر فى التاريخ، قبر يذكّر العالم بجمالهاوما كانت عليه من روعة وبهاء. فكان هذا القبر هو «تاج محل»!.

«تاج محل» - إذن - هو مجرد مقبرة!، كما أن الهرم فى مصر مجرد مقبرة!، ولكن شتان بين المقبرتين! فالأولى تعبير عن الحب والمشاعر الرقيقة السماوية والوفاء الجميل ولمسة الفن الأصيل، والثانية - الهرم - تعبير عن القوة والجبروت والعظمة والكبرياء الوطنى، وإن جمعتهما معاً فكرة الخلود!.

وكلا المقبرتين: الهرم، «وتاج محل»، صورة من صور رقى العمارة والفن، فى العصر الذى بنى كل منهما فيه، ولكن هذه الصورة نفسها تختلف باختلاف الهدف من البناء، فالهدف فى الأهرام أن تكون شاهدة على ما بلغته الدولة من قوة وعظمة وشموخ فى عصر الفراعين، والهدف فى المقبرة الثانية - تاج محل - أن تكون شاهدة على ما بلغه الفرد من قوة العاطفة والقدرة على الحب والوفاء والإخلاص والعطاء.

ولهذا السبب جاء بناء الهرم الأكبر فى صورة جبل عظيم من الأحجار الشامخة، تبلغ زنته نحو ستة ملايين وربع مليون طن، تكفى لبناء سور يحيط بفرنسا يبلغ ارتفاعه ثلاثة أمتار وعرضه

متراً!، أو سور يحيط بثلثى الكرة الأرضية عند خط الاستواء ويبلغ ارتفاعه قدماً واحداً!. فى حين جاء بناء «تاج محل» فى صورة قصر من المرمر، يشبه الحلم الجميل، تحيط به مآذن أربع، وقد ثبت داخل المرمـــر عــديد من الأحـــجــار الكريمة فى شكل عــقــود من الورود والزهور، تظهر من باطنه فى شكل نقوش فريدة من الألوان.



(٤)

مصر بين الجامعة الإسلامية والجامعة العربية !*



كان أهم ما خرجت به من زيارتي للهند، مروراً بباكستان، هو تلك الحقيقة، وهي أن صلاتنا وروابطنا الحميمة بجيراننا، لا تقتصر على الشعوب العربية، وإنما تمتد بعيداً فتتغلغل شرقاً في آسيا إلى الهند، كما تتغلغل جنوباً في أفريقيا، وأن مستقبلنا الاقتصادي كله مرهون بكيفية تعاملنا مع هذه الحقيقة.

أقول ذلك بعد أن فشلت فكرة القومية العربية في تحقيق أدنى مستوى من التعاون السياسي بين البلاد العربية، كما فشلت في تحقيق أدنى حد من التعاون الاقتصادي، سواء على المستوى الصناعي أو التجاري، بيننا وبين الأشقاء العرب - حتى في ميدان التسليح الذي يتصل بالدفاع عن النفس والشرف والبقاء!.

وأقوله أيضاً بعد أن ضيعت حقبة عبد الناصر، التي بلغ فيها المد القومي العربي في مصر ذراه، ثروتنا القومية في حروب لم نجن من ورائها سوى ما تركه الزعيم الراحل بعد وفاته من قوات

---

* أكتوبر في ١٨ مايو ١٩٨٦

إسرائيلية تحتل سيناء.. ويستحم جنودها فى مياه القناة تحت أبصار قواتنا المسلحة!.

فقد خضنا فى هذه المرحلة حرب السويس سنة ١٩٥٦، ثم حرب اليمن من سنة ١٩٦٢، ثم حرب يونية ١٩٦٧، وأخيراً حرب أكتوبر ١٩٧٣. وقد أكلت هذه الحروب الأخضر واليابس من حيوية شعبنا المصرى ومن قوته، وخلفت لنا الخراب الاقتصادى - الذى يحاول المزورون والمزيفون للحقيقة إيهام شعبنا بأنه من نتائج سياسة الانفتاح وحدها فى عهد السادات، ويتغافلون عن حقيقة أن اقتصادنا كان مخرباً بالفعل قبل سياسة الانفتاح، وجاءت سياسة الانفتاح لتجهز على كل أمل فى تقويمه أو إنهاضه على قدميه!.

على كل حال فقد بدأت هذه الحقيقة تتسلل إلى ذهنى منذ وصلت إلى مطار كراتشى، لتغيير الطائرة إلى نيودلهى. فلأول وهلة ظننت أنى نزلت فى مطار بلد عربى!، فقد كانت الكتابة تبدو من بعد باللغة العربية، وعندما اقتربت تبينت أنها مكتوبة بالحروف العربية، وليست باللغة العربية، وأنها مكتوبة باللغة الأوردية، المحرفة عن الفارسية، والتى تحتوى على كثير من المفردات المشتقة من العربية.

وقد تذكرت على الفور عندما كان الإخوة الجزائريون - أثناء مقامى بقسنطينة لمدة لم تزد على تسعة أشهر فى عام ١٩٧٣/١٩٧٤ - يصرون على أن الأرقام العربية التى يكتب بها المصريون إنما هى أرقام هندية وليست عربية!. ووجدت نفسى أبتسم وأنا أتذكر كيف رفض موظف البنك الجزائرى شيكاً قدمته له

لأنى دونت فيه المبلغ الذى أطلبه بالأرقام العربية، فقد رده إلىّ بحجة أنه ليس مكتوباً بالعربية!، وعندما سألته عما إذا كان سيقبله لو كتبته بالفرنسية، فأجاب بالإيجاب!، فسألته: لماذا ـ إذن ـ لا يقبل شيكاً مدوناً عليه أرقام اعتمدتها الأمة العربية فى تعاملها، حتى ولو كانت ذات أصل هندى؟ وأصر الرجل على رفض الشيك، وكان إصراره بلغة عربية ركيكة تختلط فيها الكلمات الفرنسية بالبربرية بالعربية، مما دعانى إلى الثورة عليه بأنه إذا كان متحمساً للغة العربية على هذا النحو، أفليس من اللائق أن يتعلم العربية جيداً ليحسن النطق بها؟. وبعد ذلك لمت نفسى، لأن الرجل لم يكن مسئولاً عن تشوّه نطقه بالعربية، وإنما كان المسئول الاستعمار الفرنسى، الذى أصر على إماته اللغة العربية فى الجزائر، حتى قامت حركة التعريب العظيمة فى عهد هوارى بومدين لتعيد إلى الجزائر هويتها العربية.

تذكرت ذلك وأنا أقرأ العبارات المكتوبة بالحروف العربية فى مطار كراتشى وترجمتها الإنجليزية. فقد كانت العبارة المقابلة لعبارة Transit transfer حيث يوجد المكتب المخصص لخدمة ركاب الترانزيت، هى: «عبورى تبادله» ـ أى تبادل العبور!. كما كانت العبارة المقابلة لعبارةFirst Aid أى الإسعافات الأولية، هى باللغة الأوردية: «طبى إمداد». كذلك كانت العبارة المقابلة لعبارة -Dis embarking Passengers التى ترشد المسافرين الذين أنهوا رحلتهم. هى باللغة الأوردية «اختتام سفر»!. بل وجدت أن عبارة «بيت الخلاء»، التى كان أجدادنا وآباؤنا يطلقونها قديماً على مكان قضاء الحاجة ـ أو «التواليت» حالياً ـ هى عبارة أوردية، أو على الأقل

تستخدم في اللغة الأوردية. وفي كراتشي تطلق كلمة «شراب» على الخمور، أما المشروبات العادية فيطلق عليها نفس الكلمة، أي «مشروبات».

والمهم هو الاحترام والحب للمصريين من أفرادالشعب الباكستاني، فلم يكن معنا تأشيرات دخول إلى كاراتشي، ولكن هذه التأشيرة حصلنا عليها في دقائق معدودة من سلطات المطار فور معرفتهم بأننا مصريون!. وهو ما حدث أيضاً عند العودة من نيودلهي في طريقنا إلى القاهرة، وكان مدير محطة مصر للطيران في كراتشي، الأستاذ محمد عبد الوهاب قد حجز لنا شاكراً المبيت في فندق ميدواي، نظراً لأن مواعيد قيام طائرة شركة مصر تقتضي منا المبيت.

ولم أشعر إطلاقاً وأنا أتجول في كراتشي أنني في بلد أجنبي، بل كانت المدينة تبدو كمدينة مصرية من مدن الساحل، ولم يكن سلوك الناس يفترق عن سلوك المصريين، ولا كان أيضاً شكلهم أو هيئتهم. وعندما سمعت صوت الأذان في كراتشي اختفى كل فرق في المكان! وتذكرت فكرة «الجامعة الإسلامية»، وكلمة الإمام المرحوم الشيخ حسن البنا: «إن كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الإسلام، هي وطن لكل مسلم، يحتفظ به ويعمل له ويجاهد في سبيله».

وتأكد هذا الشعور حينما دخلت «مسجد الطوبي» بكراتشي، وهو تحفة معمارية ليس لها نظير في العالم الإسلامي كله، فقد ارتفعت قبته العظيمة الشامخة بدون أعمدة على الإطلاق!، وتتوزع الأصوات فيه تلقائياً دون حاجة إلى ميكرفون ينقل هذه الأصوات

إلى المصلين!، وعندما دخلت الجامع كان الخطيب يؤم المصلين لصلاة العشاء، وكان صوته وهو يقرأ القرآن رخيماً ومسموعاً وموزعاً توزيعاً جيداً فى كل ركن من أركان المسجد، دون أى ميكرفون! رغم ضخامة المسجد الهائلة، فهو يسع ثمانية آلاف مصل: خمسة آلاف داخل المسجد وثلاثة آلاف خارجه، ويشغل ٥٥٧٠ ياردة مربعة. ولم نصدق قصة توزيع الصوت بدون ميكرفون إلا حين انحنى الدليل على الأرض وطرق أرض المسجد بكفه، فإذا بصوت الطرقة تتجاوب به جنبات المسجد، كما لو كان الإنسان قد صاح فى البرية ورجع إليه صدى صوته!

وقد استلفت نظرى أن سائق التاكسى الذى يقلنا كان واعياً بمشاكل العالم الإسلامى وانقساماته. فقد كان ساخطاً كل السخط على استمرار الحرب العراقية الإيرانية، وعندما سألته عن الطرف الذى يحمّله مسئولية استمرار هذه الحرب، أجاب بأنه إيران، بسبب إصرارها على الاستمرار فى الحرب رغم ما أبداه العراق من رغبة فى السلم، وتلا الآية الكريمة: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله».

هنا ـ إذن ـ يحس المرء بأنه ينتمى إلى عالم واحد، تربط أجزاؤه روابط من الدين والتاريخ والمصير المشترك. وإذا كان هذا العالم قد فرقته اللغة، فقد جمعه القرآن، وجمعته الحضارة الإسلامية!. هذا العالم هو الذى كان معروفاً فى العصور الوسطى بأنه دار السلم فى مقابل دار الحرب! أو عالم الإسلام فى مقابل عالم الكفر! ـ أى العالم الإسلامى الشرقى، الذى يمتد من المحيط

الأطلنطى إلى بحر الصين، فى مقابل العالم الغربى الذى يمتد من أوروبا غرباً إلى الأمريكتين. وكل عالم من هذين العالمين متميز عن غيره فى كل شىء، فكأن كلا منهما يعيش فى كوكب مستقل ولا يعيشان فوق كوكب واحد!.

على هذا النحـو، اسـتطعت فى هذه الزيارة أن أتمثل فكرة الجامعة الإسلامية، كما كان يتمثلها الأفغانى أو محمد عبده أو رشيد رضا أو مصطفى كامل ومدرسة الحزب الوطنى!، وأفهم ـ على الطبيعة ـ لماذا كان هؤلاء المفكرون ينادون بفكرة، تبدو للجيل الحالى فكرة غريبة، وهى فكرة وحدة العالم الإسلامى السياسية، بعد أن طغت فكرة القومية المصرية فى العشرينات من هذا القرن، ثم أخذت فكرة القومية العربية تظهر فى مصر فى الثلاثينيات، حتى توجت بتأسيس جامعة الدول العربية، ثم اتخذت الشكل الوحدوى فى عهد عبد الناصر،وانحسرت تماماً فكرة الجامعة الإسلامية، بل أصبحت فكرة مشبوهة هدفها ضرب الفكرة العربية!.

هذه الجامعة الإسلامية هى التى عاش المصريون فى ظلها على مدى أربعة عشر قرناً تقريباً! وتوحدوا مع غيرهم من الشعوب الإسلامية تحت حكم الخلافات المتعاقبة حتى نهاية الخلافة العثمانية. وفى ظل هذه الرابطة، أو الجامعة الإسلامية، كانت القومية الوحيدة التى يعرفها المصريون هى قومية الإسلام، وهى قومية لا تعرف جنسية! فلم يشعر المصريون تحت حكم الخليفة العثمانى بأنهم تحت حكم أجنبى، إذ كيف يكون الخليفة العثمانى أجنبياً وهو مسلم؟.

ومن هنا لم يفكر زعيم وطنى مصرى قبل الحرب العالمية الأولى فى إخراج مصر من التبعية للدولة العثمانية!. فعلى الرغم من صيحة «مصر للمصريين» أثناء الثورة العرابية، فإن سياسة عرابى إزاء الدولة العثمانية قامت على ضرورة التمسك بالرابطة التى تربط مصر بها، فى إطار استقلال مصر الداخلى الذى كسبته بالفرمانات. ومع أنه كان يكره الأتراك، إلا أنه كان يعلن أن احتلال فرنسا لتونس قد أصبح يحتم على المصريين التمسك بدولة الخلافة.

وأما مصطفى كامل، فقد كانت سياسته تقوم على «توثيق العلائق» مع الدولة العثمانية - أى التمسك بتبعية مصر لتركيا!، وكان يضرع إلى الله أن «يحفظ للدولة العثمانية حامى حماها، وللإسلام أمامه وناصره، جلالة السلطان الأعظم والخليفة الأكبر، الغازى عبد الحميد الثانى»!. بل لقد وصف عبدالله النديم القوميين العرب، الذين كانوا يتململون تحت وطأة الحكم العثمانى، «بالمغفلين»! لأنهم يضعفون الدولة العثمانية، التى هى «دولة واحدة إسلامية بين ثمانى عشرة دولة مسيحية غير دول أمريكا»! بل إنه حين تحدث «الكواكبى» عن «خلافة عربية»، رد الشاعر المصرى «محرم» بأن الترك أحق من العرب وغيرهم بالقيام على خلافة المسلمين ورعاية شعوبهم: «ما للخلافة إلا الترك تحرسها»! وقد وصف مصطفى كامل فكرة الخلافة العربية بأنها «فكرة إنجليزية»! واعتبر المسلمين الخارجين عن واجب الالتفاف حول عرش السلطان فى مواجهة الإنجليز من «الخونة والخوارج والدخلاء»! وعندما قامت ثورة الشريف حسين، المعروفة باسم «الثورة العربية الكبرى». استهجن المصريون هذه الثورة استهجاناً شديداً واعتبروها عملاً خيانياً للإسلام!.

هذه هي ـ إذن ـ فكرة الجامعة الإسلامية، التي تمثلتها وشعرت بها ـ على الطبيعة ـ في زيارتي لكراتشي في باكستان، وجامعة عليكرَه الإسلامية في «أليجار» بالهند. فقد شعرت بأن الإسلام، الذي يربط بين مصر وهذه الشعوب، ليس مجرد دين، وإنما هو حضارة! كما أنه تاريخ! بل إنه روابط جنسية أيضاً. فأنت في باكستان أو في «أليجار» في الهند لا تستطيع أن تفرق بين مصري وباكستاني أو هندي، لا من ناحية الشكل ولا من ناحية السلوك!. وحين كنت مع البروفسور بيلجرامي أحاضر في جامعة عليكرَه، لم أتصور أنني أحاضر طلبة وطالبات وأساتذة هنود، وإنما تصورت أنني أحاضر طلبة وأساتذة مصريين، ولم يكن ثمة فرق إلا في اللغة التي أحاضر بها!.

ومن هنا أهمية وضرورة تركيز سياستنا الخارجية على استعادة روابط مصر بهذه الشعوب، ليس بغرض استعادة الجامعة الإسلامية كما كانت عليه من الناحية السياسية، وإنما بغرض تأسيس صلات وعلاقات اقتصادية تتفق مع ماضينا الحضاري وتستند عليه، وتخدم مسيرتنا ومسيرة هذه الشعوب التي ننتمي إليها وتنتمي إلينا.

وبمعنى آخر قيام جامعة إسلامية اقتصادية، بدلاً من الجامعة الإسلامية السياسية، التي يتعذر قيامها في العصر الحالي لأسباب كثيرة، قد يكون على رأسها عدم وجود قوة إسلامية كبرى تنضوي تحتها الدول الإسلامية الأخرى، ووجود تناقضات سياسية بين بعض الدول التي تدخل في إطار الجامعة ـ كما هو الحال بين باكستان والهند ـ والأخيرة يوجد بها ـ وحدها ـ عدد من المسلمين يعادل عدد المسلمين في العالم العربي تقريباً!.

وبذلك نعوض مقاطعة الدول العربية لنا*، فهذه الدول الآسيوية لم تقطع علاقتها الدبلوماسية معنا، كما فعلت الدول العربية بعد كل ما قدمناه من تضحيات!، ولم تهاجمنا سياسياً كما فعلت الدول العربية، ولم تحاول تقويض نفوذنا السياسى فى المنطقة العربية كما فعلت الدول العربية. وأكثر من ذلك فلا توجد بينها وبين مصر تلك العقد النفسية التى تحكم علاقات بعض الدول العربية بمصر، ولا التنافس على الزعامة بين تلك البلاد ومصر الذى أضاع هذه الزعامة، فلا هى تزعمت، ولا تركت مصر تتزعم! والنتيجة التمزق والانقسام والضعف السياسى الذى يعانى منه العالم العربى حالياً.

ومن حسن الحظ أن الرئيس مبارك يعى تماماً أهمية وضرورة تنمية علاقاتنا بالعالم الآسيوى الأفريقى، ومن حسن الحظ أيضاً أن الخارجية المصرية تعى هذه الحقيقة، وهى أن مستقبل علاقاتنا الاقتصادية هو مع العالم الأفرو آسيوى - كما أكد لى الدكتور بطرس غالى فى حديث سابق.

---

* هكذا كان الوضع عند كتابة هذا المقال، وقد تغير ذلك حالياً، واستردت مصر مركزها القيادى بعد حرب تحرير الكويت.



(٥)



من الأمور المثيرة للإنسان المصرى والتى ترضى كبرياءه الوطنية، أن يجد مصر محل اهتمام العلماء والمؤرخين فى أنحاء العالم، يعكفون على دراستها وتناول أحوالها الماضية والحالية باهتمام واحترام. ففى الندوة التى حضرتها عن مصر فى نيودلهى، فى الأسبوع الأول من مارس ١٩٨٦، كان جميلاً أن تتردد فى جنبات الندوة أسماء زعماء مصر ومفكريها فى تاريخها الحديث، لتعيد إلى الأذهان نضال شعبنا العظيم.

ولم أكن وحدى الذى كان يستمتع بسماع هذه الأسماء تتردد فى المؤتمر، فقد فوجئت بصديق يجلس بجوارى ينحنى علىّ، ويناولنى ورقة لأقرأها، وابتسمت، فقد وجدته يسجل فيها أسماء المفكرين والزعماء المصريين، الذين ردد العلماء الهنود أسماءهم فى أثناء الحوار حول جوانب التاريخ المصرى الحديث، وكان من هذه الأسماء عبد الناصر، وسعد زغلول، ومصطفى كامل، ومصطفى النحاس، وعرابى، وطه حسين، ومكرم عبيد، والشيخ الشرقاوى،

* أكتوبر فى أول يونيه ١٩٨٦

والشيخ محمد عبده وشريف باشا، وأنور السادات، وحسني مبارك، هذا فضلاً عن اسم حزب الوفد، وثورة ٢٣ يوليو، وحرب أكتوبر، وكامب ديفيد، والفكر القومي المصري، والعودة إلى الدور العربي على يد مبارك - إلى آخر الأسماء والمصطلحات والتعبيرات التي تبين حجم الاهتمام بمصر في المؤتمر.

وإلى جانب ذلك كله - مما يوضح حيوية المناقشات التي دارت، في المؤتمر - التعرض لمفاهيم الديموقراطية والدكتاتورية وعدم الانحياز والاستقلال، والشركات متعددة الجنسية، والسلفية والرجعية والعلمانية، والقومية والإسلام، والتعاون الاقتصادي بين الدول النامية، بغض النظر عن درجة تقدمها! والتعاون الآسيوي الأفريقي - إلى آخره.

وقد فجر مفهوم «عدم الانحياز» مناقشة دارت بيني وبين زميلي الدكتور سمعان فرج الله، حين اعترض على طرح قدمته لسياسة مصر الخارجية في عهد مبارك، قلت فيه إن عهد الرئيس مبارك، باعتباره يمثل مرحلة تأليفية بعد المرحلتين النقيضتين: مرحلة عبد الناصر، ومرحلة السادات - قد فقد خصوصية العلاقات مع الولايات المتحدة التي كانت تميز عهد السادات، وإن ظل يتخذ جانب الولايات المتحدة كدولة عظمى في الصراع الدولي بين القوتين العظميين، على نحو ما كان عبد الناصر يتخذ جانب الاتحاد السوفيتي في صراع القوى الأعظم. وأن الذي أفقد مبارك خصوصية العلاقات مع الولايات المتحدة، اتجاهه العربي الذي أثر على السلام بينه وبين إسرائيل، فسمي سلاماً بارداً! وجعله يدين سياسة الولايات المتحدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ويتوجه توجهاً أوروبياً للموازنة مع التوجه الأمريكي.

وقد اعترض زميلى الدكتور سمعان فرج الله على هذا الطرح من جانبى على أساس أنه يساوى القول بأن مصر لم تعد من دول عدم الانحياز بسبب اتخاذها جانب الولايات المتحدة فى الصراع بين القوى العظمى! وقد كان ردى على ذلك أن اتخاذ جانب إحدى الدول العظمى فى الصراع الدولى لا يعنى الخروج من دول عدم الانحياز، لأن دول عدم الانحياز تشتمل على دول رأسمالية تتوجه ـ بالضرورة ـ إلى الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة العالم الرأسمالى وحامية النظام الرأسمالى، كما تشتمل على دول اشتراكية تتوجه ـ بالضرورة ـ إلى الاتحاد السوفيتى، باعتباره زعيم العالم الاشتراكى وحامى النظام الاشتراكى. وإنما مفهوم عدم الانحياز نشأ من الرغبة التى دبت فى شعوب العالم الثالث أثناء الحرب الباردة التى كانت تهدد بحرب ذرية، فى تجنب التورط فى حرب ذرية بين الدولتين العظميين.

وقد كان هذا الكلام صحيحاً، فمن الحقائق التاريخية التى ربما نسيها الكثيرون، أن مؤتمر باندونج فى إبريل سنة ١٩٥٥، وهو أول مؤتمر يضم الشعوب الأفرو آسيوية فى تاريخ الجنس البشرى، وأصل مؤتمر بريونى الذى كان امتداداً لروحه وقراراته، لمعارضته نشوب حرب عالمية ذرية ـ هذا المؤتمر كان مكوناً من دول يرتبط أكثرها بأحلاف عسكرية، سواء مع الكتلة الغربية أو مع الكتلة الشرقية. فقد كانت الهند وباكستان وسيلان أعضاء فى الكومنولث البريطانى، فى حين أن ساحل الذهب والسودان مازالا داخل نطاق الإمبراطورية البريطانية، وكانت لاوس وكمبوديا وفيتنام الجنوبية مشتركة مع

فرنسا فى أحلاف، على حين كانت اليابان وتركيا وباكستان والفلبين وتايلاند متحالفة عسكرياً مع الولايات المتحدة، وكانت الولايات المتحدة تتمتع بامتيازات عسكرية فى ليبيا وفى الجزيرة العربية، كما كانت العراق والأردن وليبيا والحبشة طرفاً فى معاهدة مع بريطانيا!

بل إن عبد الناصر عندما توجه إلى باندونج، كان مرتبطاً بمعاهدة تحالف مع بريطانيا تفرض عليه إبقاء أجزاء من قاعدة قناة السويس فى حالة صالحة للاستعمال، ومعدة للاستخدام فوراً لبريطانيا، وتقديم كل التسهيلات بما فيها استخدام الموانئ المصرية، فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على تركيا أو إحدى الدول العربية المشتركة فى معاهدة الدفاع العربى المشترك. ولم يمنعه هذا الارتباط من التزام موقف الحياد، والحيلولة دون أن يصبح المؤتمر ميداناً من ميادين الحرب الباردة. كما أنه لم يمنع نهرو من إعلان أن الهند لن تنحاز إلى أى من الكتلتين، وأنها لن تشترك فى أى حلف عسكرى من الأحلاف، لأن كل حلف قد جلب عدم الأمان للدول التى اشتركت فيه، وجلب خطر القنابل الذرية وما يترتب عليها قريباً منها.

على كل حال فقد أوضحت أن هذا الخلاف بينى وبين زميلى الدكتور سمعان فرج الله، ربما يبين ضرورة تحديد مفهوم عدم الانحياز فى هذه الأيام،على نحو يحدد ما هى الدولة التى تدخل فى هذا المهفوم، وما هى الدولة التى لا تدخل فيه.

وهذا هو الخيط الذى التقطه السفير عمرو موسى فى جلسة المساء، والذى قدم فيه تحليلاً جيداً لهذه القضية، عقد فيه مقارنة

بين مفهوم عدم الانحياز فى عام ١٩٦١ وهذا المفهوم فى عام ١٩٨٦ . وقد ذكر فيه أنه فى عام ١٩٦١ حين عقد مؤتمر بريونى، كان العالم مقسماً إلى أسود وأبيض، إذ لم يكن أمام دول العالم الثالث غير هدف تصفية الاستعمار، الذى كان كثير منها ما يزال واقعاً فى أغلاله،أما فى عام ١٩٨٦ فقد تعقدت مشاكل العالم الثالث تعقداً كبيراً ، فهناك مشاكل التنمية، ومشاكل الديون، ومشاكل نقل التكنولوجيا، وغير ذلك من المشاكل. وفى الوقت نفسه تعقدت المشاكل السياسية، مما أدى إلى تباين مواقف دول الانحياز منها بالضرورة.

وعلى سبيل المثال مشكلة أفغانستان التى انقسمت حولها حركة عدم الانحياز. فكثير من دول عدم الانحياز تتخذ الموقف الأمريكى المعارض للوجود السوفيتى فى أفغانستان، وهناك دول ساكتة، وأخرى تؤيد السوفييت.

ومن هنا فإذا اتهمت مصر بأنها لم تعد من دول حركة عدم الانحياز، فإن هذا الاتهام ينطبق على أية دولة أخرى داخل الحركة، لاختلاف مفهوم عدم الانحياز. فمصر وغيرها من دول عدم الانحياز تتفق مع الاتحاد السوفيتى فى أشياء، وتختلف معه فى أشياء، وكذلك الحال بالنسبة لموقفها من الولايات المتحدة. فهى تتفق معها فى قضايا، وتختلف معها فى قضايا أخرى. وعلى سبيل المثال فمصر تتفق مع الاتحاد السوفيتى فيما يتصل بالموقف من الاستعمار وأفريقيا والاحتلال الأجنبى لأى دولة، كما تتفق مع الولايات المتحدة فى أفغانستان وكمبوديا، وتتفق معها أيضاً أغلبية دول عدم الانحياز.

ومن هنا فعدم الانحياز لا يعني - حالياً - موقفاً في منتصف المسافة بين الدولتين العظميين، لأن كل دولة من دول عدم الانحياز تقترب من إحدى الدولتين العظميين أو تبتعد عنها في مسألة أو أخرى، ولا يترتب على ذلك أنها فقدت عدم انحيازها!

وعلى سبيل المثال، فإن مسألة الديون والمعونات، قد أوجدت ديناميكية جديدة في العلاقة بين الدول النامية وبين الولايات المتحدة والدول الغربية، لأن كل دولة من دول عدم الانحياز محتاجة إلى المعونات وإلى نقل التكنولوجيا، وهذه الحاجة دفعتها إلى تطوير علاقاتها مع المعسكر الغربي، حتى لم تعد هناك دولة اليوم إلا وهي في حاجة إلى التعامل مع هذا المعسكر، سواء كانت دولة منحازة أو غير منحازة، وعلى رأس هذه الدول الاتحاد السوفيتي!. ومن هنا فإذا كانت هناك علاقة بين دولة غير منحازة والولايات المتحدة في مجال التنمية ونقل التكنولوجيا والمعونة، فهذا لا يمس بعدم انحيازها. وصحيح أن هناك حداً لا يجب تجاوزه، ولكن مصر لم تتجاوز هذا الحد، ففي كثير من القضايا تجد مصر نفسها في موقف معارض للولايات المتحدة ومؤيد للاتحاد السوفيتي والعكس بالعكس!

هذا التحليل الجيد من جانب السفير عمرو موسى، أضاف إليه الدكتور سمعان فرج الله أضواء أخرى فيما يختص بالتغييرات التي طرأت على حركة عدم الانحياز. فأوضح أن عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول غير المنحازة، والمنازعات الحادة التي ثارت فيما بينها لأسباب متعددة، وتعثر خطط التنمية الاقتصادية

والاجتماعية فيها - قد دفعها إلى عقدارتباطات خاصة مع الدول الكبرى، التى لم تأل جهداً فى التدخل فى شئون تلك الدول لتأكيد نفوذها وفرض هيمنتها. مما أدى إلى ما تلاحظ فى السنوات الأخيرة من اتجاه واضح داخل الدول غير المنحازة إلى تدعيم العلاقات الثنائية والإقليمية فيما بينها، وذلك لتقليص نفوذ الدول الكبرى - كما هو الحال فى تكثيف العلاقات بين مصر والهند، أو بين مصر والدول الأفريقية - خاصة تلك الدول الواقعة على حوض النيل - وبين مصر ودول أمريكا اللاتينية، خاصة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو اتجاه سليم فى رأى الدكتور سمعان فرج الله، لأن تعارض سلوكيات الدول غير المنحازة، قد أثار كثيراً من الشكوك حول فاعلية حركة عدم الانحياز، كأداة دبلوماسية جماعية للدول المنضمة إليها، كما أدخل على الفكرة ذاتها قدراً كبيراً من الغموض، نظراً لأن تطبيق فكرة عدم الانحياز يرتبط بتحقيق المصالح القومية، التى تتقاطع وتتعارض أحياناً، وتترتب عليها محاولة تطويع فكرة عدم الانحياز لخدمة هذه المصالح القومية لكل دولة. ومن هنا فإن تدعيم العلاقات الثنائية بين دول عدم الانحياز، من شأنه أن يؤدى إلى دعم حركة عدم الانحياز ككل.

مهما يكن من أمر، فإن تجربة عدم الانحياز فى مصر منذ هزيمة يونية ١٩٦٧ قد أثبتت - تاريخياً - تعذر الاحتفاظ بالأمن والاستقلال فى عصر القوتين العظميين، دون الاستعانة بإحداهما على الأخرى!، بكل ما يعنيه ذلك من الانحياز بدرجة تطول أو تقصر إلى القوة العظمى التى تستند إليها مصر!.

وهذا ما دعا عبد الناصر، فى أعقاب هزيمة يونية ١٩٦٧، إلى أن يبدى رغبته للقادة السوفييت فى التخلى عن سياسة عدم الانحياز والتحالف الكامل مع الاتحاد السوفيتى! وكان كلام عبد الناصر فى ذلك صريحاً كل الصراحة، وهو يخاطب الرئيس السوفيتى بودجورنى فى القاهرة يوم ٢٢ يونية ١٩٦٧ قائلاً :

«بشأن موضوع عدم الانحياز، فإننا فى الحقيقة نعتبر منحازين فى الأصل! ومن أجل ذلك تعرضنا للعدوان عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٦٧، كما سنتعرض لعدوان آخر مادمنا نسير فى هذا الخط! الأمريكان يعرفون ذلك جيداً، وكانوا عايزينا نسير معهم، لكننا رفضنا، لأننا شفنا سياستهم مؤيدة للاستعمار، واحنا عارفين أن الأمريكان لن يتركونا، ولكن المهم بالنسبة لنا نشوف فين مصلحة بلدنا. بالنسبة لعلاقتنا معكم، كان ينقصها حاجة واحدة، وهى التعاون العسكرى! الناس عندنا أيام المعركة تساءلوا: أمال فين أصحابنا الروس؟. أنا كنت عارف أنه لا يمكن حضوركم عسكرياً، مادام لم يسبق الاتفاق معكم على الترتيبات العسكرية اللازمة لذلك.

«لذلك علينا أن ننظم التعاون بيننا، لأنه من غير المنطقى أن أكون محايداً بين اللى يضربنا واللى يساعدنا.. إن نتيجة الاتفاق بيننا وبينكم ستغير كثيراً من ميزان القوى فى العالم. وإننا لم نتخذ هذا القرار بشكل عاطفى، لكنه جاء نتيجة لدراسة وبحث عميقين.. إن مثل هذا الإعلان سيكون له رد فعل كبير فى العالم العربى، وقد تحدث انقسامات، وتعلن بعض الدول العربية انحيازها إلى أمريكا، مثل السعودية والمغرب وتونس!. فى الحقيقة فإن هذه الدول أصلاً

منحازة إلى أمريكا!، وبالمثل هناك فى أفريقيا دول منحازة تماماً لأمريكا، رغم أنها تعلن شكلياً عن انتمائها إلى الدول غير المنحازة!.. والآن علينا أن نبحث كيفية تنظيم علاقاتنا معكم، نحن مستعدون أن نعقد اتفاقية سرية أو علنية»!

وقد رد بودجورنى على عبد الناصر بقوله: «إنى أعتقد أنه عندما تعلنون موضوع عدم الانحياز، سيسمونكم: الانتهازى الجديد»!. وقد رد عبد الناصر بقوله: «معلهش. لقد تعودنا على مختلف أنواع الشتيمة.. إن القيادة السياسية فى الجمهورية العربية المتحدة على استعداد للانحياز إليكم ضد معسكر الاستعمار».

على أن القيادة السوفيتية خشيت أن يؤدى انسحاب مصر من كتلة عدم الانحياز إلى إنهيارها، وكانت تراها حركة مفيدة بسبب عدائها للاستعمار الغربى. كما خشيت إغضاب تيتو إذا عرف بقبول الاتحاد السوفيتى عرض عبد الناصر. وهذا ما عبر عنه بودجورنى بصراحة فى ختام لقائه بعبد الناصر، حين سأله قائلاً: «ألا يرى الرئيس أنه من الأفضل أن نمر على تيتو فى طريق عودتنا، لنوضح له تفاصيل الموقف السياسى والعسكرى - ولو أننا نخشى أنه سيغضب عندما نذكر له موضوع الانحياز وعدم الانحياز!».

وعلى كل حال، فعلى الرغم من رفض السوفيت عرض عبد الناصر بالتخلى عن سياسة عدم الانحياز، فإن التواجد العسكرى السوفيتى فى مصر - الذى تلى ذلك - لحماية الأجواء المصرية من الغارات الإسرائيلية بطائرات الفانتوم الأمريكية، أفقد سياسة عدم الانحياز مضمونها المتواضع عليه. ولم يكن فى وسع عبد الناصر -

فى الحقيقة - أن يفعل شيئاً غير ذلك لحماية الاستقلال والإرادة واسترداد الأرض المغتصبة فى عدوان يونيه ١٩٦٧ .

وقد جرى الأمر، بشكل مقلوب، فى نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ ! وذلك بعد نجاح عملية الثغرة، ومحاصرة قوات الجيش الثالث «ووقوعه رهينة فى يد إسرائيل، وفى يد الولايات المتحدة» - على حد قول الفريق سعد الدين الشاذلى.

فقد أصبح مصير الجيش الثالث مرتبطاً بمدى المطالب التى تطلبها إسرائيل وأمريكا. وقد رأى السادات أنه قد بذل حتى ذلك الحين قصارى ما يستطيع أن يبذله من قتال وحرب ضد إسرائيل والولايات المتحدة، بالاستناد إلى الاتحاد السوفيتى، وأن الأوان قد آن لإحداث انقلاب فى سياسة مصر الخارجية، يفك به الحصار عن الجيش الثالث، ويسترد سيناء بالاستعانة بالولايات المتحدة بالطرق السلمية.

فكانت اتفاقيات فصل القوات، التى انتهت بزيارة القدس، وانتقال مصر من معسكر الاتحاد السوفيتى، إلى معسكر الولايات المتحدة، فى إطار حركة عدم الانحياز الشديد المرونة، الذى يتسع ليشمل كل أنواع الخلاف فى الرأى حول القضايا الدولية، ولكنه يضيق إلى الحد الذى يجعل مصلحة الدولة العليا وأمنها يتركزان فى تلك العلاقة الخاصة التى تربط بين البلدين!.

(٦)

التحكم فى الشعوب بـ «الريموت كونترول»!*

عندما كتب الشاعر الإنجليزى راديارد كيبلنج عبارته الشهيرة: «الشرق شرق، والغرب غرب» كان يصور حقيقة تاريخية حضارية لا يلمسها إلا من زار كلا من الشرق والغرب. وكان «كيبلنج» على الرغم من أنه إنجليزى، قد ولد فى الهند، ثم عمل فيها صحفياً لمدة سبع سنوات، وحصل على جائزة نوبل فى الأدب.

وأنت تستطيع بسهولة أن تقول إن الكرة الأرضية تنقسم إلى كرتين؛ كرة شرقية وكرة غربية! فحيثما اتجهت شرقاً فأنت تعيش على نفس الكرة الأرضية التى ولدت فيها، وحينما ترحل غرباً فأنت قد انتقلت من الكرة الأرضية الشرقية التى تعيش فيها إلى كرة أرضية أخرى على نحو ما يفعل رواد الفضاء!

والغريب أن العلاقات بين الكرتين الأرضيتين الشرقية والغربية! كانت علاقات تنازع وتصارع على مدى التاريخ. ففى التاريخ القديم كان هناك الصراع بين روما وقرطاجة، وحروب الفرس واليونان! ثم

* أكتوبر فى ٢٧ يوليو ١٩٨٦

تنازع الامبراطورية البيزنطية (الروم فى القرآن الكريم) مع الفرس على غربى آسيا، ثم الحروب الصليبية، التى بدأت من الناحية التاريخية منذ ظهور الإسلام فى شبه الجزيرة العربية، واتجاه الخلفاء الأمويين العظام بفتوحاتهم إلى البحر المتوسط وأوروبا، وصبغهم حوض البحر المتوسط وغرب أوروبا بالصبغة الإسلامية، ثم الحروب الصليبية المتأخرة التى احتلت بيت المقدس، والصراع بين العثمانين والدولة البيزنطية، الذى توج بفتح محمد الثانى، أعظم سلاطين الدولة العثمانية، القسطنطينية سنة ١٤٥٣م، وأخيراً استعمار أوروبا الرأسمالية للشرق والعالم العربى فى العصور الحديثة - إلى آخر هذه الأحداث الهائلة التى قد يجد القارئ الذى يريد التوسع تفاصيلها فى كتابىّ: «الصراع بين العرب وأوروبا». و«الغزوة الاستعمارية للعالم العربى».

هذا التاريخ الطويل من الصراع بين الشرق والغرب أوجد رابطة تعاطف بين الشعوب الشرقية، كما أوجد رابطة ألفة، بل أوجد رابطة الإحساس بأننا «كلنا فى الهم شرق»! وفى بداية هذا القرن لم يكن فى وسع الشرقيين حين يجتمعون معاً سوى الشكوى من هذا الهم - الهم الاستعمارى! - ولكن بعد الحرب العالمية الأولى انتقلت الشعوب الشرقية من مرحلة الشكوى من الهم إلى الثورة عليه.

ففى عام ١٩١٩ كانت مساحة البلاد المستعمرة والتابعة تبلغ ٧٢ فى المائة من المساحة الكلية للكرة الأرضية. وكان عدد سكانها يزيد على ٦٩ فى المائة من سكان العالم. وكانت مصر أولى الدول التى ثارت على الاستعمار بقيادة سعد زغلول، وثارت الهند بقيادة غاندى، كما ثارت شعوب أخرى.

وبعد الحرب العالمية الثانية، انتقل نضال الشعوب المستعمرة من مرحلة الثورة الوطنية إلى مرحلة التضامن والوحدة. وكانت مصر أيضاً - كما لاحظ بحث الدكتور- أحمد عثمان في ندوة نيودلهي، هي التي قامت بالخطوة الأولى في هذا الصدد، بتأسيس جامعة الدول العربية في أثناء الحرب، التي تعتبر أول محاولة لإنشاء منظمة إفريقية آسيوية بين الحكومات! وإن كانت محدودة العضوية. وفي خلال السبعة عشر عاماً التي أعقبت الحرب، كان قد تحرر ١٧ بلداً آسيوياً من الاستعمار. وبفضل نضال الدول الآسيوية والأفريقية تقلصت بعد الحرب مساحة البلاد المستعمرة من ٧٢ في المائة في عام ١٩١٩ إلى ٤ في المائة من مجمل مساحة العالم، ونزل عدد سكانها إلى ١,١ في المائة من مجمل سكان العالم، بعد أن كان هذا العدد ٦٩ في المائة سنة ١٩١٩!

ولم يلبث نضال الشعوب الآسيوية والأفريقية أن انتقل إلى الخطوة الثالثة، وهي خطوة عدم الانحياز. وقد كان لمصر أيضاً قصب السبق في هذا الميدان، قبل إقرار عدم الانحياز رسمياً في سنة ١٩٦١ في بلجراد - كما لاحظ الدكتور أحمد عثمان - وذلك عندما طالبت في مجلس الأمن، في أوائل عهد إنشاء الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٦ وما بعدها، بخروج القوات الأجنبية من أراضي سوريا ولبنان وإيران. وكانت أول دولة اعترفت باستقلال اندونيسيا. بل إنه لمن المثير أن مصر في عهد مصطفى النحاس وقفت موقف الحياد من الحرب الكورية سنة ١٩٥٠، قبل الهند! وفرضت بذلك مبدأ عدم الانحياز على ثورة ٢٣ يوليو بعد قيامها!

على أنه على الرغم من نجاح دول عدم الانحياز فى الحصول على استقلالها، وتنظيم صفوفها، وفرض سياسة عدم الانحياز على القوى العظمى، فان معظم هذه الدول - للأسف الشديد - فقدت حريتها الداخلية من خلال الانقلابات العسكرية التى قامت فى معظمها بعد الحرب، والتى شكلت بالنسبة للشعوب استعماراً جديداً لا يقل شناعة عن الاستعمار الأجنبى، ولكن يختلف عنه فى أنه استعمار مقنع، يرفع شعارات التقدمية والاشتراكية والديمقراطية، ولكنه يسلب مضمون هذه الشعارات بأسلوبه القمعى وحكمه البوليسى!

وقد كانت هذه هى أزمة شعوب العالم الثالث الحقيقية، فإذا كان الاستعمار قد استنزف اقتصاد هذه الشعوب لبناء رفاهية شعوبه، فإن حكام العالم الثالث قد استنزفوا ما تبقى من ثروة شعوبهم فى مغامراتهم أو رفاهيتهم الشخصية! فأقام «بوكاسا» لنفسه عرشاً من ذهب! واستنزف ماركوس فى الفلبين ثروة شعبه ليضعها فى البنوك السويسرية! واستنزفت حروب عبد الناصر ثروة الشعب المصرى أولاً بأول، حتى قدر محمد حسنين هيكل تكاليف المجهود الحربى فى خلال خمسة أعوام فقط (١٩٦٨ - ١٩٧٣) بما يتراوح بين ثمانية وتسعة مليارات من الدولارات!. وفى ليبيا وجه القذافى معظم ثروة الشعب الليبى البترولية إلى مغامراته العسكرية فى تشاد، وشراء السلاح وتكديسه! وفعلت ذلك معظم الدول التى تحكم حكماً دكتاتورياً أو أوتوقراطياً.

ولم تفقد شعوب العالم الثالث ثروتها القومية فقط، بل فقدت إرادتها وحريتها فى تقرير مصيرها، مع لعبة تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الأمة، مما ترتب عليه فشل هذه الشعوب فى تحقيق مهامها القومية، وحل مشاكلها الوطنية، وتصارعها فيما بينها.

وعلى سبيل المثال، وفيما يتصل بالأمة العربية ـ فشلها فى حل القضية الفلسطينية، والوضع المتدهور فى لبنان، والحرب بين إيران والعراق، فضلاً عن الخلافات الأخرى بين الدول العربية. وربما كان هذا مادعا الدكتور نعمان جلال فى بحثه فى مؤتمر نيودلهى عن «العقل العربى من خلال منظور مصرى» إلى القول بأن العرب يفتقرون إلى العقل الجماعى الفعال الذى ينظم حركة العرب ويوحد صفوفهم! والحقيقة أن العرب يفتقرون إلى إرادتهم التى سلبها منهم الحكام، وأن المصالح الخاصة للحكام هى التى تعوق عملية تنظيم حركة العرب! ولو أن العرب استردوا إرادتهم من الحكام فسوف يتجهون تلقائياً إلى الوحدة، لأنها الطريق الوحيد لتحقيق مصالحهم القومية العليا.

والمهم أن شعوب العالم الثالث لم تلبث أن عادت لتقع تحت السيطرة الاستعمارية من جديد، بعد أن ضاعت إرادتها تحت الحكم الدكتاتورى الذى تعيش فى ظله. وهذه السيطرة الاستعمارية هى التى نطلق عليها اسم «الامبريالية»، وتعنى بلغة مبسطة السيطرة من بعد ـ أو بلغة العصر ـ السيطرة بـ «الريموت كونترول»!. وفيها لا تحتاج الدولة الاستعمارية إلى جيوش احتلال لكى تقود سياسة الدولة التابعة، وإنما يكفيها أن تملك التحكم فى اقتصاد البلد التابع، أو

التحكم فى احتياجاته العسكرية، أو التحكم فى احتياجاته السياسية والاجتماعية، أو التحكم فى أمن حكامه، أو امتلاك القدرة على خلعهم من كراسيهم عند اللزوم!. وفى هذه الحالة فإن الدولة الحاكمة الاستعمارية تملك لديها جهاز «ريموت كونترول»، تستطيع من مقرها فى عاصمتها أن تقود به سياسة الدولة التابعة بمجرد الضغط على أزراره، ودون حاجة إلى الانتقال إلى مكان الدولة التابعة!.

وهناك نوع مخفف من التبعية للدولتين العظميين هو الذى نسميه «الاستقطاب»!. فلا توجد دولة واحدة فى العالم الثالث كله تستطيع أن تنجو من «الاستقطاب» - أى ربط مصالحها الأمنية بإحدى القوتين العظميين - اختيارا - وفقاً لصراعاتها الداخلية، أو صراعاتها الخارجية!. وقد شهدت مصر مرحلتين من مراحل الاستقطاب: الأولى مرحلة الاستقطاب السوفيتى فى عهد عبد الناصر، وهى التى بلغت ذروتها بعد نكسة يونية ١٩٦٧، حين استدعى عبد الناصر - مختاراً وملحاً! - قوات سوفيتية لحماية أجواء مصر من الغارات الإسرائيلية فى عمق مصر. أما المرحلة الثانية فهى مرحلة الاستقطاب الأمريكى فى عهد السادات.

والدولة المستقطَبة (بفتح الطاء) لا تفقد استقلالها، ولكنها فى نفس الوقت لا تملك إراداتها كاملة! - وبمعنى آخر أنها تملك إرادتها فى الانتقال من استقطاب إلى استقطاب!. أى الانتقال من إحدى الدولتين العظميين إلى الدولة الأخرى، ولكنها لا تستطيع أن تعيش بعيدة عن الارتباط بأى واحدة منهما، لأن فى هذا خطراً جسيماً على أمنها، واضعافاً لها أمام جيرانها التى تقع عادة تحت

الاستقطاب. ولتوضيح ذلك فإن استقطاب دولة صغيرة - على علاقات صراع وتنافر مع جارتها - ! للاتحاد السوفيتى، يحتم على هذه الدولة المجاورة الاستقطاب عكسياً للولايات المتحدة! حتى لا تضعف عسكرياً أمام جارتها التى تتلقى السلاح من الاتحاد السوفيتى، والمثال على ذلك مصر وليبيا، وسوريا وإسرائيل، وتونس وليبيا.

وتوجد مع ذلك حالات استثنائية من الاستقطاب، كما هو الحال بين الدول العربية المستقطبة للولايات المتحدة وإسرائيل!. وهى حالة شاذة، لأن السلاح الأمريكى لا يوجه ضد السلاح الأمريكى كما تقضى بذلك السياسة الأمريكية، ومعنى ذلك فى وضوح، أن الدول العربية التى تتلقى السلاح من الولايات المتحدة، لا تشتريه لتستخدمه ضد إسرائيل، وإنما تشتريه لتوجهه ضد دول أخرى تتلقى السلاح من الاتحاد السوفيتى!، أو تستخدمه ضد دول عربية أخرى! وفى هذه الحالة فإن الولايات المتحدة تتساهل فى مبدأ عدم تحارب السلاح الأمريكى! وتسمح للدولة العربية التى تتلقى السلاح منها بتوجيهه ضد الدولة العربية الأخرى، لما فى ذلك من إضعاف العرب فى وجه إسرائيل من جانب، وفائدة مادية للولايات المتحدة من جانب آخر، لأن الدولتين العربيتين المتحاربتين سوف تلجآن إلى الولايات المتحدة بعد ذلك لتعويض السلاح الذى دمر أثناء الحرب!.

هذا يوضح الآثار المدمرة للحكم الدكتاتورى فى بلاد العالم الثالث، وهى آثار أفلتت منها بعض الدول القليلة التى نجت من الحكم

الدكتاتورى، مثل الهند، وكان من الممكن أن تنجو منها مصر لو لم يقع فيها الانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٥٢ ، الذى تحول إلى ثورة بالإصلاح الزراعى والتأميم، ولكنه احتفظ بالطابع العسكرى والحكم الفردى وسيطرة أولجاركية (أقلية) عسكرية على مغانم الحكم وإرادة الشعب، وقضى على الديمقراطية الحقيقية إلى الأبد.

ولا شىء يوضح الفرق بين مصر والهند قدر مقارنة اقتصاد كل منهما بالآخر - أى الأوضاع الاقتصادية التى أدت إليها ممارسة الدكتاتورية فى مصر، والأوضاع الاقتصادية التى أدت إليها ممارسة الديموقراطية فى الهند!. ولست فى حاجة لعرض الأوضاع الاقتصادية فى مصر التى نعرفها - وهى التى أدت إليها حروب عبد الناصر الفاشلة من جهة، وأخطاء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى من جهة أخرى - ولكنى أعرض الأوضاع الاقتصادية التى أدت إليها الدموقراطية فى الهند، والتى سبق لنا أن ألمحنا إليها فى سلسلة هذه المقالات.

فعلى الرغم من أن الهند تمثل الدولة الثانية فى العالم من ناحية تعداد سكانها، الذين يقدرون بـ ٧٣٠ مليون نسمة تقريباً، مع كل ما يلقيه ذلك من أعباء على الاقتصاد القومى، ومع حاجة الهند إلى تخصيص نسبة لا يستهان بها من مواردها للمجهود الحربى - فإن الاقتصاد الهندى أصبح الآن قادراً على تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتى، وتحقيق مستوى من التقدم العلمى أتاح للهند الانضمام إلى النادى الذرى، وبناء قاعدة صناعية عريضة. وصحيح أن الطريق ما يزال طويلاً أمام الهند للتغلب على التحديات

التى تواجهها على الصعيد الاقتصادى، ولكن امتلاك الشعب الهندى إرادته فى صياغة السياسة التى يريدها، يبشر بالأمل فى تغلب الهند على هذه الصعوبات.

وفى الواقع أن أروع شىء فى الهند هو الديموقراطية.. الديموقراطية التى تصدم الوافد الجديد الذى لم يتعود على مثل هذه الديموقراطية فى بلد من بلاد العالم الثالث!.

وعندما كنت فى نيودلهى سمعت هذه القصة الطريفة، فعندما تولى راجيف غاندى الحكم بعد مصرع والدته أنديرا، عمد التليفزيون الهندى إلى التركيز على أخباره، ولكن راجيف غاندى لم يسعد بهذا التركيز، فهاجم المسئولين عن التلفزيون، ووصفهم بأنهم hopless & usless أى لا أمل فيهم ولا فائدة ترجى منهم!. ولم أر صحيفة هندية تصدّر صفحتها «عمال على بطال» بأخبار راجيف!

وقد ذكرنى هذا بالصحف العربية التى كانت تتاح لى الفرصة لمشاهدتها جميعاً معروضة عند باعة الصحف العربية أثناء إقامتى فى لندن.فقد كانت صفحاتها الأولى على الدوام مشغولة بالمانشتات الحمراء العريضة، التى تتحدث عن أميرها أو ملكها أو رئيس جمهوريتها مسبوقة بالأوصاف والنعوت، التى تطلق فقط على المخلّصين العظام! والتى تجعل منه زعيماً للعالم العربى كله. ولولا الحياء لجعلت منه زعيماً للعالم أجمع! وقد عرفت وقتذاك لماذا تمزقت الأمة العربية، ولماذا يتعذر عقد قمة عربية ناجحة، لأن كل حاكم عربى يعتبر نفسه قمة فى حد ذاته! فهو يفضل أن يجتمع مع نفسه لحل جميع المشاكل العربية مرة واحدة!.

فهل عرفنا الآن لماذا تعذر حل القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ إلى الآن؟ وهل عرفنا لماذا انقلب سلاح البترول من سلاح في يد العرب إلى سلاح ضدهم؟ وهل عرفنا لماذا يتعذر إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية التي تعكس الصراعات العربية؟ وهل عرفنا لماذا لا تتوقف الحرب العراقية الإيرانية، التي تقف فيها دولتان عربيتان علناً إلى جوار إيران ضد العراق؟، وهل عرفنا لماذا يحتفظ الحكام العرب بأموال البترول في البنوك الغربية بدلاً من توجيهها إلى الاستثمارات العربية التي تدعم الاقتصاد العربي؟، وهل عرفنا لماذا تتسرب ثروات الأمة العربية إلى تجار السلاح في العالم، لكي يفني العرب بعضهم بعضاً؟، وهل عرفنا لماذا يتغلب ثلاثة ملايين إسرائيلي على ١٥٠ مليون عربي؟، وهل عرفنا لماذا تمتلىء مصر والعالم العربي بالعملاء، الذين يدعون إلى تجميد الموقف، ويقفون في وجه كل تحرك لحل قضية الأراضي العربية المحتلة في حرب يونية ١٩٦٧، أو القضية الفلسطينية، حتى تنتهي إسرائيل من اهتضام ما احتلته*؟.

إنه الحكم الدكتاتوري، الذي حل في الأمة العربية محل الاستعمار!.

---

* من الواضح أن هذه الأوضاع العربية التي تحدثت عنها في هذا المقال قد تغيرت بعد غزو العراق للكويت وحرب تحرير الكويت، حيث ظهر عالم عربي جديد، وعلاقات عربية جديدة، وعلاقات فلسطينية إسرائيلية جديدة!


٥
خواطر مؤرخ
بين القبارصة



(١)

من شارع مصر إلى شارع مكاريوس*

كانت زيارتى لقبرص قصيرة لم تتجاوز أسبوعاً واحداً، ومع ذلك فقد خيل لى أنها استغرقت شهراً كاملاً، لكثرة من قابلت فيها من شخصيات، وما حضرت من مآدب واحتفالات، وما زرت من مدن وقرى وجبال. وفى خلال الزيارة كلها لم أشعر للحظة واحدة بأننى فى بلد أجنبى، أو أننى بين شعب غريب علىّ، وإنما كنت أشعر بأننى أتنقل فى الإسكندرية أو فى أثينا - وكلاهما لا أحس فيهما بالغربة - وعادت إلى ذهنى ذكريات الإسكندرية، حين كانت تزدحم بالجالية اليونانية المصرية - أو المصرية اليونانية!

وقد تأثرت كثيراً حين زرت فى مدينة ليماسول القبرصية الساحلية الجميلة، شقيقة صديق عزيز، وهى قبرصية كانت تعيش فى طنطا، وتركتها منذ اثنى عشر عاماً، وقالت لى وهى ترحب بى ترحيباً حاراً على الطريقة المصرية، إنها لا تملك نفسها من البكاء كلما فكرت فى مصر، وإنها زارت مصر منذ عامين ليوم واحد، ولكنها أمضته فى طنطا، المدينة التى ولدت فيها، وعاشت فيها

* أكتوبر فى ٤ يناير ١٩٨٧

طفولتها وصباها. وكانت سعيدة بلقاء جيرانها سعادة فائقة! وقد لمست سعادتهم بلقائها!

وعندما رافقنى جورج بابا كيرياكو، الموظف الكبير بهيئة الاستعلامات القبرصية، إلى السفارة المصرية، سألنى باسماً: هل تعرف اسم الشارع الذى تقع فيه السفارة المصرية؟ قلت: لا. قال إنه شارع مصر! وظننته يمزح، ولكنه كان يقول الحقيقة. وعرفت منه أن قبرص لا تطلق عادة أسماء الدول - فيما عدا تركيا واليونان الضامنتين لاستقلالها - على شوارعها، ولكنها خالفت هذه القاعدة بالنسبة لمصر، فى كل المدن القبرصية، اعترافاً لمصر بالفضل فى مساعدتها فى حركتها التحررية ومساندتها لقضاياها.

وقد جرى حوار طريف بين السفير المصرى فى نيقوسيا، محمود كمال رفعت، وجورج بابا كيرياكو، حول المسألة القبرصية، فى أثناء اجتماعى بالسفير لمعرفة وجهة نظره. فبعد أن شرح السفير القضية نظر إلى بابا كيرياكو باسماً وقال له: ألا ترى أننى قبرصى أكثر منك؟ فرد عليه بابا كيرياكو باللغة العربية قائلاً وهو يبتسم أيضاً: وأنا مصرى أكثر منك؟.

وعلى الرغم من أن وزير خارجية قبرص. جورج ياكوفو، كان على موعد مع رئيس الجمهورية كبريانو، فإنه استخلص نصف ساعة قبل موعد المقابلة ليقابلنى فى مكتبه، وكان معى الزميل سامى الرزاز الصحفى بالجمهورية، حيث عرض القضية القبرصية عرضاً تاريخياً وسياسياً، فى ضوء العلاقات التاريخية بين القبارصة اليونانيين والأتراك، وفى ضوء مراحل نظر القضية فى الأمم

المتحدة والقرارات التى أصدرتها بشأنها، ومشروعات الاتفاق بين الجانب اليونانى القبرصى والجانب التركى القبرصى. وبعدما سألته عن الدور الذى يمكن أن تلعبه مصر، التى هى صديقة قبرص، فى حل القضية القبرصية، قال إن مصر تستطيع أن تستخدم تأثيرها الدولى والإسلامى فى منع الاعتراف بالجمهورية التركية التى أعلنها القبارصة الأتراك فى شمال الجزيرة، كما تستطيع أن تستخدم علاقتها الودية مع تركيا فى إقناعها بالانسحاب من قبرص.

وهذا المطلب، أو المناشدة، سمعتها من كلاريدس، رئيس حزب التجمع الديموقراطى، صاحب أكبر نسبة من مقاعد البرلمان، ومن حاجى ديميتريو، سكرتير الحزب الاشتراكى، ومن ستافروس أنجيليديس، سكرتير عام اتحاد الصحفيين والمحرر السياسى لصحيفة «خارافييه» الشيوعية، ومن خريستاكيس كاتسمباس، نائب رئيس اتحاد الصحفيين ورئيس تحرير أكبر جريدة تصدر فى قبرص، وهى جريدة فيليفثيروس - أى من جميع الاتجاهات السياسية!.

وفى النادى المصرى بنيقوسيا، الذى افتتح فى الشهر الماضى، وهو أحد الانجازات المهمة للسفير محمود كمال رفعت، وفى حفل صغير لجمع التبرعات للنادى، جاء عدد كبير من القبارصة الذين دعوا إلى الحفل، واشتركوا فى التبرع للنادى، وكان تحمسهم كبيراً. وأخبرنى السفير محمود كمال رفعت بأن السلطات القبرصية سارعت إلى الموافقة على إنشاء النادى فى نيقوسيا، إلى درجة أنها سمحت بافتتاحه أولاً ثم المضى فى الإجراءات الرسمية الخاصة بالترخيص ثانياً!. وقال إنه يجد من تعاون السلطات القبرصية فى تذليل مشاكل المصريين فى قبرص ما يستحق الشكر.

وعدد المصريين فى قبرص يتراوح بين مائتين وثلاثمائة، غالبيتهم الساحقة من الحرفيين - أى ممن يجهلون تماماً أهمية تكوين ناد مصرى لهم، وممن ينظرون إلى السفارة المصرية فى أى بلد من البلاد نظرة الطائر للصائد!. ولذلك وجد السفير محمود كمال رفعت صعوبة فى إقناعهم بفكرة النادى، ولكن حماسته للفكرة دفعته إلى الإلحاح فى تنفيذها، حتى خرجت بالفعل إلى حيز الوجود، وأحس المصريون العاملون فى قبرص - لأول مرة - أنهم عائلة واحدة، بعد أن كانوا متفرقين شذراً مذراً، كما اتخذت علاقتهم بالسلطات القبرصية شكلاً آخر من خلال تعاون السفارة المصرية معهم فى حل مشاكلهم.

والطريف أن أعضاء السفارة المصرية - كبارهم وصغارهم - تحملوا العبء الأكبر فى التمويل فى البداية، حتى أمكن اقناع بقية المصريين العاملين فى قبرص بالاشتراك فى تكوين النادى. ومع ذلك فإن ميزانية النادى فقيرة لا تكفى للوقوف على قدميه إلا بضعة أشهر!، الأمر الذى يدفع السفير محمود كمال رفعت إلى الحضور باستمرار إلى النادى لبث الحماسة فى قلوب أعضائه ودفعهم إلى الفخر به والتمسك ببقائه مهما كلفهم من تضحية. ولعل وزارة الهجرة هنا تخصص له دعماً يساعده على الاستمرار، وتستجيب لطلبات السفارة بشأنه.

واعتقادى الشخصى أن لوزارة الإعلام دوراً مهماً فى هذه النوادى المصرية فى الخارج، التى يكاد ينقطع الحبل السُّرى بينها وبين الوطن فى مصر، لعدم وصول الصحف والمجلات المصرية

إليها!. بل لقد ذهلت حين أخبرنى السفير محمود كمال رفعت بأن مجلة «أكتوبر» لاتصل إلى السفارة، وكذلك بقية المجلات المصرية!. ولست أدرى كيف يمكن لسفير مصر، فى أى بلد فى العالم، أن يمثل بلده وهو لا يعرف ما يدور فيها من فكر ومن ثقافة وإعلام. وإذا كانت مجلة «أكتوبر»، وهى أولى المجلات المصرية لاتصل إلى سفير مصر، فكيف يمكنه أن يتابع ما يدور فى بلده من حركة فكرية ومن رأى سياسى؟. وعندما قلت له إننى أعرف أن وزارة الخارجية ترسل الصحف والمجلات المصرية إلى مكاتب الإعلام والصحافة والقنصليات المصرية والسفارات المصرية فى الخارج، أجاب بأن هذه العادة الحميدة قد انقطعت لأسباب تتصل بالتوفير!. وقد دهشت، لأن التوفير عادة يكون فى الكماليات لا الأساسيات!. والصحف والمجلات المصرية تمثل أساسيات بالنسبة للمصريين فى الخارج - خاصة الجهاز الدبلوماسى - لأنها هى التى تكون العقلية السياسية المصرية، وتشكل الاتجاهات السياسية، وتمثل الحياة الإعلامية والثقافية والفكرية بشكل عام.

وهذا هو السبب الذى دعانى، عندما كنت عميداً لكلية التربية فى جامعة المنوفية، إلى أن أخصص لكل جريدة مصرية - قومية كانت أو معارضة!- لوحة خاصة تعرض فيها، ليطلع عليها الطلاب يومياً وأسبوعياً. وقد دهش كثيرون أن يكون لجرائد «الأهالى» و«الشعب» و«الوفد» وغيرها مكان فى فناء الكلية مع الصحف القومية!، وعندما خوطبت فى ذلك من قبل بعض الأجهزة الأمنية، أجبت بأننى لن أكون ملكياً أكثر من الملك، وإنه إذا كانت الدولة تسمح لأحزاب المعارضة بإصدار صحفها الخاصة، وهى تباع مع

باعة الصحف خارج جدران الكلية، فلماذا لا يقرؤها الطلبة داخل جدران الكلية، ليكونوا لأنفسهم ما يستقرون عليه من آراء؟.

والطريف أن البعض عمد إلى التأثير فيّ بأن نشر ألوان السباب التى وجهتها لى بعض الأقلام فى ذلك الوقت - لبعض الخلافات السياسية - يمكن أن يسقط هيبتى كعميد للكلية، وأنه ليس من المصلحة أن يتعلم الطلبة، وهم فى مرحلة الدرس والتحصيل، هذا الأسلوب المتدنى من الحوار السياسى، وإلا ساءت تربيتهم السياسية!. وقد أجبت بإن هيبتى كعميد للكلية تعتمد على سلوكى العلمى والشخصى، ولا تعتمد على بذاءات الخصوم السياسيين.

والمهم أن يكون المصريون فى الخارج فى نفس المناخ الإعلامى والفكرى والثقافى الذى يعيشه المصريون فى الداخل، بإيجابياته وسلبياته، لأن هذا هو ما يوجد الوحدة الفكرية بينهم، ويوجد الارتباط بالوطن ومشاكله وهمومه وصراعاته السياسية وحياته الديموقراطية بمحاسنها ومساوئها. أما أن يعيش المصريون فى الداخل فى واد، ويعيش المصريون فى الخارج فى واد آخر، فهذا هو أقصر طريق لقطع الحبل السُّرى بين المصرى ووطنه!.

لذلك فإنى أناشد كلا من السيد صفوت الشريف، وزير الإعلام، والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية*، التعاون معاً، بالاتفاق مع دور المجلات والصحف، لضمان تزويد جالياتنا وسفاراتنا المصرية بالخارج بالصحف والمجلات ووسائل الإعلام المصرية، حتى لا تنفرد وسائل الإعلام الأجنبية والعربية الأخرى

* وقت كتابة هذا المقال.

بالتأثير عل العقل المصرى فى الخارج، بما ينعكس سلباً على انتمائه الوطنى، وارتباطه الروحى بأرض الوطن.

على كل حال فقدوجدت نيقوسيا مركزاً لنشاط عربى ثقافى وسياسى مكثف. وبالنسبة للنشاط السياسى العربى، فقد وجدت عزوفاً من السياسيين القبرصيين عن اتخاذ العرب قبرص مسرحاً لتسوية خلافاتهم، أوشن معاركهم السياسية، كما حدث فى الصيف الماضى من إطلاق صاروخين على قاعدة «أكروتيرى» البريطانية. وكما قال لى كلاريديس، رئيس حزب التجمع الديموقراطى، بصراحة، إن قبرص لها مشاكلها الخاصة وقضيتها المعقدة التى تسعى إلى تعبئة الدول حولها لحلها، وفى هذه الظروف فلا يوجد قبرصى لديه الاستعداد لاتخاذ بلاده مسرحاً يسوى فيه العرب حساباتهم، لأن هذا يحرج قبرص ولا يحل مشاكل العرب.

أما بالنسبة للنشاط الثقافى العربى، فقد طلبت من هيئة الاستعلامات القبرصية بياناً بعدد الصحف والمجلات العربية التى تصدر فى نيقوسيا - أو بمعنى أدق: التى تصدر من نيقوسيا! - وقد دهشت أن بلغت - وفقاً للبيان الذى بين يدى - ٤٢ صحيفة ومجلة! وقد توقفت منها أربع حتى الآن، ولم أستطع أن أعرف هويتها، لأن المسئول عن الصحيفة أمام السلطات القبرصية يجب أن يكون قبرصياً، ومن هنا وجدت جميع الأسماء قبرصية وليست عربية، فيما عدا الاسم الأول، الذى كان عربياً. فإذا أضفنا إلى ذلك دور النشر العربية التى تصدر الكتب، فإن هذا يوضح حجم النشاط العربى الإعلامى والثقافى الذى يتخذ قبرص قاعدة له للانتشار فى العالم العربى.

وقد ذكر لى عبد العزيز داوود، السكرتير الأول للسفارة المصرية بنيقوسيا، أن الحرب الأهلية فى لبنان وراء انتقال كثير من ألوان النشاط الثقافى العربى إلى قبرص. فالجزيرة تبعد عن بيروت بما لا يزيد على ١٥٥ ميلاً، ولهذا انتقل إليها كثير من نشاط اللبنانيين والفلسطينيين وغيرهم. وفى حفل أقامه فى بيته دعا إليه عدداً من الدبلوماسيين الأجانب الذين رأى أهمية التعرف عليهم، كان من رأى البعض الذين تحدثت معهم أن انتهاء الحرب الأهلية فى لبنان، سوف ينهى بالضرورة النشاط الثقافى العربى فى قبرص، لسبب بسيط هو أن القبارصة وإن كانوا أصدقاء للعرب إلا أنهم ليسوا عرباً!.

واليونانية التى يتكلم بها القبارصة تختلف فى لهجتها عن اليونانية التى يتكلم بها اليونانيون، على نحو ما تختلف لهجة المصرى عن الكويتى أو القطرى أو المغربى. وقال لى مرافقى جورج بابا كيرياكو إنه يمكن لاثنين من القبارصة أن يتكلما فى أثينا دون أن يعرف الأثينيون ما يقولانه!.

وقد رويت له أننى عندما كنت فى الجزائر، وعلى الرغم من أننى كنت أعيش فى قسنطينة، التى هى من أكثر مناطق الجزائر عروبة، فإننى كنت عاجزاً تماماً عن فهم ما يتخاطب به الجزائريون، حتى اضطررت إلى عمل قاموس خاص بى مصرى/جزائرى!. ومع ذلك حين كنت أستمع إلى الإذاعة الجزائرية، كان يخيل إلى أننى أستمع إلى إذاعة القاهرة!. وبطبيعة الحال فإن الجزائريين كانوا يفهمون ما يقال فى الإذاعة الجزائرية من نشرات وغيرها مما يتطلب استعمال العربية الفصحى!. وقد

استمعت إلى تمثيلية جزائرية باللغة الدارجة، ولم أفهم منها حرفاً واحد، كأنما كانت تذاع بالتركية أو الصينية. ومن هنا فلا غبار على القبارصة إذا تغيرت لهجتهم عن لهجة اليونانيين فى أثينا.

وقد عرفت منه كذلك أن القبارصة واليونانيين الذين كانوا يعيشون فى مصر، كانوا يتكلمون بلهجة تختلف عن لغة اليونان، وكانت لغتهم تدخل فيها مفردات فرنسية وعربية لا تدخل عادة فى اللغة اليونانية!

وكان جورج بابا كيرياكو يعيش فى مصر، وقد ولد فى مدينة طنطا، ويتكلم العربية الدارجة كأهل مصر. ومن الطريف أنه حين رافقنى لزيارة مدينة بافوس، وهى مصيف قبرصى جنوب غربى الجزيرة، قال لى إن لهجة أهل بافوس تختلف عن لهجة أهل نيقوسيا - هذا مع أن الجزيرة كلها لا تتجاوز مساحتها عشرة آلاف كيلو مربع تقريباً!.

ومع ذلك فإن هذا الاختلاف الطفيف فى اللهجات اليونانية لأهل قبرص اليونانيين لا يقارن بالاختلاف اللغوى بينهم وبين القبارصة الأتراك فى نفس الجزيرة!. ولم أقابل قبرصياً تركيا من القسم اليونانى من الجزيرة، على الرغم من وجود مناطق مختلطة حتى الآن، وبالتالى لم أدرك حجم المشكلة القبرصية، ولكنى أدركت هذا الحجم حين دعانى بعض الأصدقاء إلى زيارة كيرينيا الميناء القبرصى الشمالى، الواقع تحت الحكم العسكرى التركى. وحينئذ تذكرت كلمة الصديق ممدوح شعير مستشار السفارة المصرية لى بأن فهم المشكلة القبرصية يتطلب زيارة القسمين اليونانى والتركى على أرض الجزيرة.



(٢)

الخط الأخضر فى نيقوسيا*

يستطيع أحد أن يعرف كيف يسئ المغفلون السياسيون إلى أوطانهم، أو كيف يعقّدون مشاكلها بدلاً من حلها، إلا إذا عرف المشكلة القبرصية!. صحيح أن دراسة المشكلة الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى يمكن أن يفيد فى هذا الصدد كثيراً!، ولكن يبقى أن المشكلة القبرصية تمثل أنموذجاً أفضل للحكم.

وقد يظن القارئ أننى باستخدامى لفظ «مغفلين» لوصف هذا النوع من السياسيين إنما استخدم ألفاظاً غير لائقة، ولم يدر هذا بخلدى، وإنما أستخدم هذا اللفظ لدقته فى التعبير عن الذين يغفلون عن دراسة كافة زوايا المشكلة السياسية قبل أن يتخذوا فيها قراراتهم المأساوية التى تلحق الضرر والبوار والخسارة بأوطانهم وقضاياها. وهؤلاء هم من تصفهم قواميس اللغة بأنهم «من لا فطنة لهم»!.

فقد كانت قبرص، قبل الاحتلال التركى الحالى للقسم التركى من الجزيرة، تسير - تحت حكم مكاريوس - فى طريق تدعيم

* أكتوبر فى ١١ يناير ١٩٨٧.

استقلالها وامتلاك إرادتها فى تحديد سياستها الخارجية، حتى إن مكاريوس أخذ فى طلب مساعدة الاتحاد السوفيتى فى المحافل الدولية لموازنة النفوذ الغربى فى الجزيرة. وفى الوقت نفسه كان الأمر قد أخذ يستقر فى يده بعد وفاة جريفاس، قائد منظمة إيوكا القديم، والمتحمس الأكبر لضم الجزيرة إلى اليونان وتحقيق حلم «الاينوزيس» Enosis (أى وحدة قبرص مع اليونان). كما أن قبرص فى ذلك الحين كانت قد شهدت تطوراً اقتصادياً كبيراً جعلها تتمتع بأعلى مستوى معيشة فى شرقى البحر المتوسط، وكان سكانها من القبارصة اليونانيين والأتراك قد أدركوا مزايا أن يعيشوا فى دولة مستقلة، وأخذت تتضاءل لديهم النزعات السياسية القديمة فى الاتحاد مع الدولة الأم، سواء كانت اليونان بالنسبة للقبارصة اليونانيين، أو تركيا بالنسبة للقبارصة الأتراك، لأنهم كانوا يعيشون فى مستوى معيشة أفضل من المستوى الذى يعيش فيه الأتراك أو اليونانيون فى بلادهم!. ومن هنا لم يكن ثمة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يدعو إلى التطورات التى جرت بعد ذلك وترتبت عليها الكوارث التى ألمت بالجزيرة الصغيرة.

وهذه هى مسئولية من أطلق عليهم وصف «المغفلين»، وهم قادة الحرس الوطنى اليونانى القبرصى، الذى كان يضم ١٢ ألف رجل تحت قيادة ٦٥٠ من الضباط اليونانيين، حين قاموا فى يوم ١٥ يوليو ١٩٧٤ بانقلاب عاصف ضد مكاريوس، خططوا له مع الحكومة العسكرية التى كانت تحكم اليونان فى ذلك الحين، واستطاعوا به خلعه من الحكم، وإجباره على الهرب والالتجاء إلى القوات البريطانية المعسكرة فى قاعدتى أكروتيرى وذاكيليا!.

وسرعان ما هبت، بفضل هذا الانقلاب الأحمق، العواصف على قبرص. فقد أدركت تركيا على الفور ما يعنيه هذا الانقلاب من وحدة قريبة مع اليونان وتحقيق حلم «الإينوزيس». ولذلك، فبعد أربعة أيام فقط من الانقلاب كانت القوات التركية تغزو الجزيرة جواً وبحراً فى كيرينيا ونيقوسيا فى الشمال، وليماسول فى الجنوب، بحجة حماية الأقلية التركية.

وهكذا كانت بداية المشكلة القبرصية الحالية، لأن القوات التركية لم تنسحب إلى الآن، بعد أن احتلت ٤٠ فى المائة من كامل أراضى الجزيرة، وهى مساحة تحوى ـ لسوء حظ الجانب اليونانى من سكان الجزيرة ـ نحو سبعين فى المائة من المقومات الاقتصادية. وفى الوقت نفسه فإن الاحتلال التركى قد أدى إلى هجرة نحو ٤٠ فى المائة، أى مائتى ألف من السكان القبارصة اليونانيين، حتى إنه لم يبق فى القسم المحتل سوى نحو تسعمائة من القبارصة اليونانيين ونحو أربعمائة من المارونيين ـ طبقاً للإحصاءات القبرصية الرسمية. كما تم جلب عدد آخر من الأتراك من تركيا من المقاطعات الفقيرة فى الأناضول وساحل البحر الأسود، حتى أصبح هناك الآن نحو ٦٠ ألف مستوطن تركى فى قبرص.

وقد زرت بنفسى القسم التركى من الجزيرة، وأحسست أننى انتقلت إلى دولة أخرى، أو أننى انتقلت إلى تركيا ذاتها، بسبب اختلاف مظاهر الحياة اختلافاً تاماً فى هذا الجزء المحتل. ومن الطريف أن هذا الاختلاف يظهر جلياً فى الشارع الواحد من نيقوسيا، مثل شارع ليذرا، الذى انقسم إلى قسمين: قسم تحت الاحتلال، وقسم

تحت الحكومة الشرعية، والذى يفصل بينهما ما يعرف باسم «الخط الأخضر»!. ففى الجانب التركى من الشارع يوجد الجامع الكبير وطريقة الحياة التى تذكرك بأنك فى قلب استانبول!.

وفى كيرينيا، الميناء القبرصى الشمالى، لم يكن هناك ما يذكرك بأنك فى قبرص، بل إن تمثال كمال أتاتورك فى الكورنيش الرئيسى ينقلك على الفور إلى تركيا. وقد كان المطعم الذى تناولنا فيه طعام الغداء مطعماً تركياً خالصاً، وقد تبادلنا فيه السلام مع أصحابه والعاملين فيه بلفظ: «السلام عليكم» العربى. وكانت اللافتات على المحلات بالتركية، والتعامل بالليرة التركية، وطريقة عرض البضائع طريقة تركية!.

وصحيح أن الاحتلال التركى لشمال الجزيرة لم يحدث كل هذه التغييرات، وإنما ساعد على سرعة حدوثها، فالاختلاف بين العنصر اليونانى والعنصر التركى بين سكان الجزيرة اختلاف تاريخى وقديم، وهو اختلاف أكثر حدة مما كان بين الفلسطينيين العرب والفلسطينيين اليهود قبل قيام الحرب العالمية الأولى، لأنه اختلاف فى الجنس والدين واللغة والعادات والتقاليد.

وهذا الاختلاف معترف به من قبل جميع القوى الداخلية والخارجية على السواء. لذلك حين نالت قبرص استقلالها فى ١٦ أغسطس ١٩٦٠، بضمانه الدولتين الأم بالنسبة للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك - وهما اليونان وتركيا - بالإضافة إلى بريطانيا التى كانت تحتل الجزيرة منذ سنة ١٨٧٨ - اعترف الدستور الذى نالته الجزيرة بإنقسامها إلى مجتمعين مختلفين عرقياً: القبارصة

اليونانيون ويشكلون ٧٨ فى المائة، والقبارصة الأتراك ويشكلون ١٨ فى المائة. وقد نص على أن يكون رئيس الجمهورية من اليونانيين ونائبه من الأتراك، وأعطى النائب التركى حق الفيتو على القوانين الأساسية التى يصدرها البرلمان أو قرارات مجلس الوزراء الذى يتكون من عشرة وزراء، ثلاثة منهم من الأتراك يعينهم نائب رئيس الجمهورية التركى، كما أعطى الأتراك القبارصة ٣٠ فى المائة من مقاعد البرلمان و٣٠ فى المائة من عدد الوظائف المدنية و٤٠ فى المائة من قوات البوليس والجيش.

وواضح أن الغرض من إعطاء القبارصة الأتراك أكثر مما تسمح به نسبتهم، من مجلس الوزراء ومقاعد البرلمان والوظائف المدنية والعسكرية، كان المقصود به زرع بذور الخلاف بين المجتمعين اللذين يعيشان فى الجزيرة، إن آجلاً أو عاجلاً!

وهو ما حدث بالفعل بصورة عاجلة، إذ بعد ثلاث سنوات فقط، كان مكاريوس يقترح فى نوفمبر ١٩٦٣ ثلاثة عشر تعديلاً لمواد الدستور قدمها للجانب التركى، الذى رفضها شكلاً وموضوعاً، وتطور الأمر على النحو الذى أدى إلى إنسحاب الأتراك من الحكومة والبرلمان والوظائف العامة، وتكتلوا على أنفسهم فى مناطق تركية منعزلة تعيش تحت حصار اقتصادى وسياسى، فى الوقت الذى كانت منظمة إيوكا الإرهابية تشن عليهم حملات الاعتداء على الأرواح والممتلكات، ولم يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم إلا بمساعدة القوات التركية الموجودة بالجزيرة وفقاً لمعاهدة التحالف. وبذلك بدا أن العودة إلى وضع التعايش القديم قد أصبحت مستحيلة، وأصبح الحل

يتمثل فى قيام إتحاد فدرالى بين المجتمعين اليونانى والتركى، خصوصاً بعد أن فشلت كل مفاوضات جرت بين الطرفين على مدى ست سنوات لتوحيد الصف وعودة الحياة الدستورية إلى الجزيرة.

فى تلك الظروف رأت الطغمة العسكرية فى قبرص حل المشكلة مرة واحدة وإلى الأبد عن طريق الانقلاب الذى دبرته ضد مكاريوس تمهيداً للوحدة مع اليونان ووضع كل من القبارصة الأتراك وتركيا أمام الأمر الواقع!. ولكن تركيا انتهزت الفرصة لفرض أمر واقع مضاد، عن طريق الغزو العسكرى الذى قامت به وقلبت المائدة على الجانب اليونانى القبرصى، مخلفة وراءها مائتى ألف مهاجر قبرصى يونانى تركوا أملاكهم وأراضيهم فى شمال الجزيرة المحتل.

وقد بررت تركيا غزوها للجزيرة باستخدامها حقها كدولة من دول الضمان فى التدخل لحماية النظام وحماية الأقلية التركية. وكان من الواضح أن الغرض الأساسى هو حماية تركيا نفسها من تحول قبرص إلى امتداد لدولة اليونان يغرس كالسكين فى بطنها الجنوبى، الذى لا يبعد عن الجزيرة أكثر من ٤٠ ميلاً!

وعلى هذا النحو تعقدت المشكلة تعقيداً، فقد أضيفت إلى المشكلة الطائفية الداخلية مشكلة الاحتلال التركى لقبرص، الذى أخذت أقدامه تغوص شيئاً فشيئاً رغم القرارات التى أصدرها مجلس الأمن الدولى والجمعية العامة للأمم المتحدة بدعوة تركيا إلى الانسحاب وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، واحترام سيادة واستقلال وسلامة أراضى قبرص.

فلقد كان من الطبيعى أن ينعكس الاحتلال التركى على موقف التشدد الذى اتخذه القبارصة الأتراك، خصوصاً بعد وفاة مكاريوس، كما كان من الطبيعى أن ينعكس على تشدد الحكومة القبرصية فى ضرورة إنهاء الاحتلال التركى أولاً، واعتبار المشكلة القبرصية مشكلة دولية وليست مجرد نزاع طائفى. وقد قدم دى كويلار، سكرتير عام الأمم المتحدة ثلاثة مشروعات لحل النزاع، ولكنها فشلت جميعها لرفض هذا الطرف أو ذاك.

فالحكومة القبرصية تصر على ضرورة إنهاء الاحتلال التركى كلية قبل أى اتفاق، وتصر على ضرورة قبول الجانب التركى لحرية التنقل وحرية التملك وحرية الاستيطان فى الاتحاد الفدرالى المزمع إقامته. فى حين يصر الجانب التركى على حقه فى التساوى فى الحقوق الشرعية بجانب القبارصة اليونانيين، على أساس أن القبارصة الأتراك لا يشكلون أقلية عادية، وإنما هى أقلية متميزة فى اللغة والدين والعرق والثقافة والعادات، كما أنهم أصحاب حق أصلى فى الجزيرة، وقد كافحوا مع القبارصة اليونانيين جنباً إلى جنب للحصول على استقلال الجزيرة، كما يعتبرون الحكومة القبرصية الحالية حكومة غير شرعية، لأنها تمثل الجانب اليونانى وحده بعد أن أوقف مكاريوس دستور الاستقلال عام ١٩٦٣.

ولم يلبث الجانب التركى أن صعّد النزاع إلى ذروته القصوى حين أعلن دنكتاش، زعيم القبارصة الأتراك فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٣، الانفصال عن الجمهورية القبرصية، وإعلان «الجمهورية التركية لشمال قبرص»، مما دعا الحكومة القبرصية إلى رفع القضية

إلى مجلس الأمن، الذى اتخذ قراراً بأغلبية ساحقة بإدانة هذا الإعلان، واعتباره غير شرعى، ودعوة كافة الدول إلى عدم الاعتراف بأية دولة قبرصية فيما عدا جمهورية قبرص، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضى جمهورية قبرص. وعلى هذا النحو لم تعترف بجمهورية شمال قبرص التركية غير تركيا!

ومن الواضح أن جزيرة قبرص هى من الصغر بحيث يصعب تقسيمها إلى دولتين متنازعتين، كما أن قيام دولة تركية فى شمالها سوف يكون على حساب الدولة اليونانية فى جنوبها، لأن الأراضى التى تقع فى حوزة الأتراك، على الرغم من أنها تشكل ٣٧ فى المائة من أراضى الجزيرة فإنها تحتوى على ٧٠ فى المائة من المقومات الاقتصادية!. ومن الظلم البين للقبارصة اليونانيين، الذين يشكلون نحو ٦٠٠ ألف مقابل مائة ألف للقبارصة الأتراك، أن يقع فى أيديهم ٣٠ فى المائة فقط من المقومات الاقتصادية للجزيرة!، بفضل الاحتلال التركى لشمال الجزيرة.

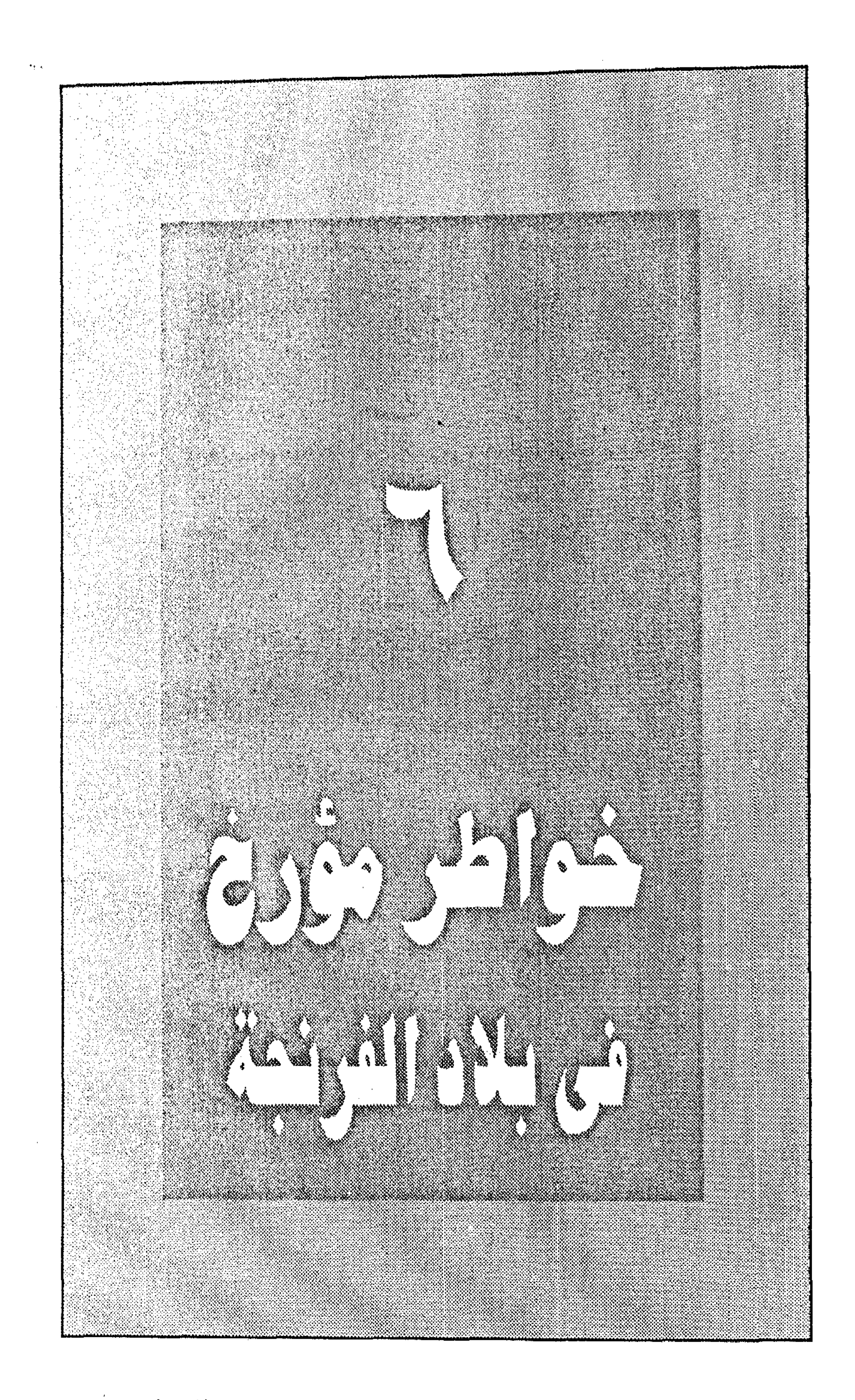
وفى الوقت نفسه فإن إصرار الحكومة اليونانية على انسحاب القوات التركية جميعها قبل البدء فى تكوين أى شكل فيدرالى فى الجزيرة بين القسم التركى والقسم اليونانى - على الرغم من وجاهته وعدالته - فإنه غير مقبول فى ظروف الأقلية التركية الحالية، وفى ظروف النزاع الحاد بين الطرفين، فإن ثقة هذه الأقلية التركية فى أن تحقق المساواة فى الحقوق الشرعية مع القبارصة اليونانيين بعد خروج القوات التركية هى ثقة منعدمة تقريبا.

ومن الجدير بالذكر أن كلاريدس، رئيس حزب التجمع الديمقراطى ـ كما ذكر لى فى لقائى معه فى مكتبه بنيقوسيا ـ يكتفى بجدول انسحاب للقوات التركية، ولا يصر على الانسحاب التام قبل تكوين الاتحاد الفيدرالى.

وقد ذكر لى السفير محمود كمال رفعت، سفير مصر فى نيقوسيا، أنه يجب على الجانب التركى، وهو مقبل على المساهمة مع الجانب اليونانى فى حكم البلاد، أن يظهر حسن نيته بدوره عن طريق التنازل عن رفضه مناقشة الحريات الثلاث التى يطالب بها الجانب اليونانى، وهى حرية التنقل، والامتلاك، والاستيطان. وفى الوقت نفسه يجب توسعة رقعة الدول الضامنة لاستقلال قبرص، بحيث لا تنفرد دولة بالتدخل بمفردها– كما حدث فى الماضى!. كما أنه يجب على الدولة الأم لكل من المجتمعين اليونانى والتركى فى قبرص عدم التدخل فى شئونها الداخلية، وترك الجزيرة لأصحابها يحلون خلافاتهم في إطار العمل الوطنى.

ومن المحقق أنه يمكن لمصر أن تلعب دوراً فى حل هذه المشكلة، باعتبارها صديقة لكافة الأطراف، فهى صديقة لكل من قبرص وتركيا واليونان. وهى، بوقوفها إلى جانب الشرعية فى قبرص، وعدم الاعتراف بالجمهورية التركية لشمال قبرص– إنما تقف مع الموقف الدولى الذى يدين تقسيم الجزيرة الصغيرة إلى دولتين، كما يدين احتلال دولة أجنبية لأراضى دولة أخرى. وأعتقد أن اعتراف القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك منذ ١٢ فبراير ١٩٧٧ بإنشاء دولة فدرالية يشكل أساسا صالحا لحل المشكلة، إذا

تخلص الطرفان من ضغوط الدولتين الأم: تركيا واليونان، وخلصت نواياهما فى التعايش السلمى على أرض الوطن، والمشاركة البناءة فى حكمه على أساس التمتع بالمساواة فى الحقوق والواجبات.

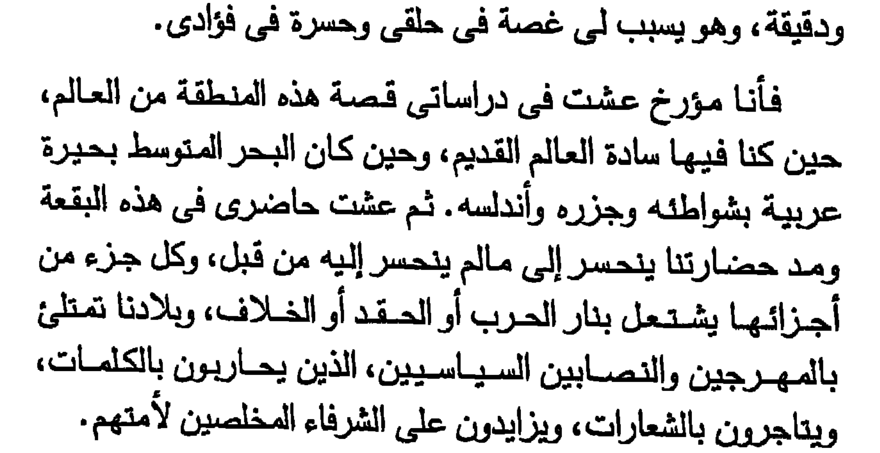

٦
خواطر مؤرخ
فى بلاد الفرنجة



(١)

من شعوب لها ذقون إلى شعوب لها عقول !*

كل مرة سافرت فيها إلى الخارج، كنت أحس بأنى غادرت الكرة الأرضية فى رحلة فضاء إلى كوكب آخر!. ومن الواضح أن سبب هذا الشعور هو الفارق الحضارى بيننا وبين العالم الغربى، وهو فارق يزداد اتساعاً للأسف الشديد فى كل يوم، بل فى كل ساعة ودقيقة، وهو يسبب لى غصة فى حلقى وحسرة فى فؤادى.



فأنا مؤرخ عشت فى دراساتى قصة هذه المنطقة من العالم، حين كنا فيها سادة العالم القديم، وحين كان البحر المتوسط بحيرة عربية بشواطئه وجزره وأندلسه. ثم عشت حاضرى فى هذه البقعة ومد حضارتنا ينحسر إلى مالم ينحسر إليه من قبل، وكل جزء من أجزائها يشتعل بنار الحرب أو الحقد أو الخلاف، وبلادنا تمتلئ بالمهرجين والنصابين السياسيين، الذين يحاربون بالكلمات، ويتاجرون بالشعارات، ويزايدون على الشرفاء المخلصين لأمتهم.

وربما كان أول ما استلفت نظرى وأراح بالى فى كل مكان ذهبت إليه فى الولايات المتحدة أو بريطانيا، هو أنه لا أحد يتاجر

---

* أكتوبر فى ٧ يونية ١٩٨٧.

باسم الدين! وأنت لا تقرأ فى صحيفة من الصحف، ما تقرؤه فى صحفنا المصرية من كتابات دينية مطولة، توحى بأن البلد بخير والحمد لله، على حين أن المجتمع فاسد حتى النخاع، والتضليل على أشده، والإسلام الحقيقى بعيد بعد السماء عن الأرض!

وأنت لا تقرأ لحزب العمال أو المحافظين فى إنجلترا، أو الحزب الديمقراطى، أو الحزب الجمهورى فى أمريكا - بياناً يعلن فيه أن المسيحية هى الحل!، أو أن الإيمان بالله هو أساس حل كل المشاكل! - كما فعل تحالف الأحزاب فى الانتخابات الأخيرة، لأن تلك الأحزاب تستحى أن تضحك على ذقون الجماهير، لأنها تعرف أنها تخاطب جماهير ليس لها ذقون يمكن الضحك عليها، وإنما تخاطب جماهير لها «عقول» تخاطب بكل احترام وحرص وعلم وفن وتقدير.

وأنت تشاهد فى الطرقات أصحاب لحى من الشباب والشيوخ، ولكنها ليست لحى للتجارة، وإنما هى لحى للأناقة والشياكة! - لحى يطلقها أصحابها للتجمل، ولا يطلقونها للنفاق وتضليل الناس، وإيهامهم بأن أصحابها أقرب إلى الله منهم، أو أكثر تقوى وخوفاً وطمعاً فيه منهم، أو يطلقونها ليتستروا وراءها، وهم يمسكون المدفع يطلقون منه الرصاص ليقتلوا به خصومهم!

وليس معنى ذلك أننى لم أجد إسلاماً فى الولايات المتحدة أو انجلترا، وإنما وجدت إسلاماً ومسلمين، ليسوا فى حاجة إلى تربية اللحى، ليقنعوا غيرهم بأنهم مسلمون! وعلى الرغم من طول النهار فى الولايات المتحدة، وأوروبا، حيث تغيب الشمس فى واشنطن فى الساعة الثامنة، وتغيب فى لندن فى الساعة التاسعة، إلا أننى وجدت مسلمين صائمين وصابرين!.

وعندما دعانى السفير المصرى فى واشنطن، السيد عبد الرءوف الريدى. مع صديقى الدكتور محمود محفوظ، والسفير تحسين بشير، لتناول الطعام معه، وجمت، وظننت أنه طعام الغداء! وإذا به طعام الإفطار! لأن السفير كان صائماً! وسعدت لأن التقاليد الإسلامية وفروض الدين الإسلامى تطبق فى واشنطن، دونما حاجة إلى تجار يتاجرون باسم تطبيق الشريعة الإسلامية، لأن كل مسلم يستطيع أن يحكم نفسه حكما إسلاميا فى أية بقعة فى العالم، وسواء كان فى بلد تحكمه حكومة مسيحية أو يهودية أو بوذية أو إلحادية!

وكذلك وجدت المصريين فى لندن! فقد كانوا صائمين، رغم أن حكومة المسز تاتشر حكومة مسيحية!، ولم يكونوا فى حاجة إلى الإعلان عن أنفسهم فى الصحف الإنجليزية، كما تفعل شركة النصب التى تتاجر باسم الإسلام وهى تنشر إعلاناتها فى الصحف المصرية، أو كما يفعل أصحاب اللحى السياسية، لكى يوهموا الجماهير بأنهم مسلمون حقيقيون!

بل وجدت تقليدا فى لندن بدأ يختفى فى مصر. وهو تجمع المصريين الصائمين للإفطار عند أحدهم، وتداول الإفطار فيما بينهم كل يوم. وكان الفضل فى معرفتى بهذا التقليد لصديقى الأستاذ صالح عبد الحميد المحامى، وعضو مجلس إدارة النادى المصرى بلندن، ففى رفقته تناولت طعام الإفطار فى بيوت أصدقاء أعزاء، مثل الدكتور جلال إسماعيل، الأستاذ بكلية «البوليتيكنيك» بجامعة لندن، والأستاذ على خورشيد، والصديق أحمد عباس صالح، الكاتب والمفكر المصرى المعروف. وقد درج كثير من المصريين على

السهر في جامع لندن، للاستماع إلى القارئ الشيخ أحمد عامر ودروس بعض الفقهاء.

وعندما دعاني السفير المصرى فى المملكة المتحدة، السيد يوسف شرارة إلى تناول طعام الإفطار معه، ومع بعض كبار المصريين فى لندن، وكان معنا المهندس سليمان متولى وزير المواصلات، الذى تصادف وجوده فى لندن فى ذلك الوقت ـ قلت ضاحكا: إذن يستطيع المسلم أن يؤدى شعائر وفرائض دينه فى بلد حكومته مسيحية وليست إسلامية! أليس هذا دليلا على أن تدهور أوضاع المسلمين، إنما يرجع إلى المسلمين أنفسهم، وليس إلى حكوماتهم! فلو أخذ كل مسلم نفسه بدينه، لأجبروا حكوماتهم على أن تكون حكومات إسلامية صحيحة، ولكن البعض يزعم العكس، فيرى أن تكون الحكومة إسلامية أولا لكى يكون الشعب مسلما، وينسون أن الرسول عليه السلام، بدأ بتحويل المشركين إلى مسلمين، ثم أقام الحكومة الإسلامية.

بل لقد أسعدنى حقا أن معظم المبعوثين المصريين صائمون! فقد تصادف، فى أثناء وجودى فى لندن، أن أقام اتحاد الطلبة حفل إفطار بدار مكتب البعثة التعليمية. وعندما ذهبت إلى الدار لتحية الصديق الدكتور يونس البطريق مدير البعثة التعليمية وتهنئته بمنصبه الجديد، ألح اتحاد الطلبة والدكتور يونس البطريق فى دعوتى لتناول الإفطار مع الطلبة، ولبيت الدعوة مسرورا رغم انشغالى، وسررت وأنا أرى العدد الغفير من الصائمين، الذين لم ينسهم مناخ أوربا الاجتماعى والثقافى التمسك بدينهم وأداء فرائضه.

وعلى الرغم من أن موقفى من الحجاب معروف، فإن مرآه فى لندن كان يحمل معنى آخر، هو معنى التمسك بالشخصية الإسلامية المصرية فى المجتمعات المخالفة. وقد جرى بينى وبين الدكتور يونس البطريق حديث طويل فى أوضاع البعثات المصرية سوف أتناوله فى مقال آخر، ولكن المهم أن التمسك بالإسلام هو أمر يرجع إلى المسلمين أنفسهم، ولا يرجع إلى حكومة من الحكومات، وأن حجة المتاجرين بالدين للكسب السياسى أو التجارى، هى حجة مفلولة، فلا تستطيع حكومة ثاتشر أو شامير أو جورباتشوف أن تمنع مسلما من أن يكون مسلما، أو تجبر غير مسلم على أن يكون مسلما! «بل الإنسان على نفسه بصيرة، ولو ألقى معاذيره».

ويبقى بعد ذلك أن اختفاء ظاهرة المتاجرة بالدين فى الولايات المتحدة وأوروبا، هو فى نفس الوقت مظهر حضارى يوضح تقدم العقل الإنسانى فى هذه البلاد على مستوى الشعوب والحكومات. فلا يوجد فى التراث الدينى لهذه الشعوب حديث نبوى شريف يدعو إلى النظافة باعتبارها جزءاً من الإيمان، ولكن الناس ـ بعقولهم ـ أدركوا أن النظافة ليست فقط جزءاً من الإيمان، بل هى أيضا جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية!. ولأننا فى مصر وكثير من أنحاء العالم الإسلامى، نضع حاجزا بين الدين والعقل، ونعتبر الدين شيئا والعقل شيئا آخر منافرا معه!، ولأننا نؤمن بحرفية شعارات الدين ولا نعنى أنفسنا بالتأمل فى حكمته وروحه، فإن كمية القذارة فى شوارعنا وبيوتنا تكفى لتوزيعها على القارات الست، ويبقى لدينا ـ مع ذلك ـ نصيب واف منها.

إن أحدا لا يستطيع أن يتصور مدى نظافة مدن الغرب، إلا إذا رآها بنفسه. أذكر أننى أمضيت بعض الوقت فى مطاربلغراد فى طريقى إلى لندن، وكانت معى سيدة مصرية تزور أوروبا لأول مرة. وسألتنى عن أبرز مظاهر الحضارة الأوروبية، فأجبت بدون تردد: النظافة! ثم أشرت إلى عامل النظافة فى صالة الانتظار بمطار بلغراد، وهو يروح جيئة وذهابا بمكنسته الكهربائية، وقلت لها ضاحكا: لو رأى أحد فى مصر هذا الرجل لظن أنه مجنون حتما!، فكما ترين فإن الأرض تلمع من النظافة، والأحذية لا يوجد بها غبار يوسخ الأرضية، ولا يوجد احتمال لوجود حذاء يحمل إلى هذه الأرضية البقع والقذارة، لأن الشوارع فى الخارج نظيفة، ولأن الطائرات التى قدم منها المنتظرون نظيفة، ومع ذلك فهذا الرجل «المجنون»! يمر علينا كل ربع ساعة بمكنسته، لتنظيف الأرض النظيفة بالفعل!، ولتلميع الأرض اللامعة بالفعل!، وتستهلك مكنسته الكثير من الكهرباء على أمل أن تلتقى ببضع حبات من غبار تلتقطها وتبرر وجودها! لأن كل شيء فى أوروبا مغتفر إلا القذارة!.

وعندما ذهبت إلى لندن خرجت مبكراً إلى شارع أوكسفورد، وهو أزحم شارع فى لندن ـ وأقذر شارع أيضاً إذا راعينا قانون النسبية، بسبب ما يمر فيه من مختلف الأجناس. وأمام محل فى ميدان أوكسفورد يسمى: «بينيتون» Benetton له فروع فى كافة أوروبا وأمريكا ومصر ـ شاهدت فتاة رائعة الجمال تركع بركبتيها على الأرض، لتلميع عتبة باب المحل النحاسية بالسائل المخصوص لتلميع النحاس. إنها إحدى عاملات المحل التى أسند إليها واجب

تلميع عتبة الباب!واستهوانى المنظر. لأنى أعرف أن الحركة فى الشارع سوف تدب بعد قليل، وسيدوس الناس بأقدامهم على هذه العتبة التى تقوم الفتاة بتلميعها، فتتوسخ من جديد! بل إن بعض الزبائن بدأ فى الدخول فعلاً. وكان اهتمامى ينصب بالدرجة الأولى على كيفية أداء الفتاة لواجبها: هل تؤديه بشكل مظهرى اعتماداً على أنه سوف يتوسخ بعد فراغها من تنظيفه بوقت قصير، أو تؤديه دون أن تأخذ فى اعتبارها هذا العامل؟ وقد تأثرت كثيراً حين رأيت مدى التفانى من جانب الفتاة فى تلميع عتبة الباب، لقد كانت تقوم بتلميعه كما لو كان تحفة ثمينة فى منزلها لن تمسها يد، بله أقدام! وقد ضحيت بعشرين دقيقة من وقتى وأنا أراقب الفتاة وهى تلمع نصف عتبة الباب بالقطن والسائل، وأسفت لأنى لا أملك من الوقت ما أمضيه فى هذه المراقبة لأشاهد العتبة وقد تم تلميعها!

وقد تذكرت حين سافرت إلى سويسرا لأول مرة، وشاهدت نظافة شوارعها، وكان بجوارى صديق انجليزى، فحين أبديت له هذه الملاحظة، أجابنى ضاحكاً بأن الإنسان يخيل إليه أن الكناس فى هذه الشوارع لا يقوم بتنظيفها، بل يقوم بتطهيرها بالسبرتو والقطن كما يطهر الجروح!

هذا هو الفرق بين من يلوكون الأحاديث النبوية فى أفواههم، وهى بعيدة عن قلوبهم، وبين من تعمر قلوبهم معانى الأحاديث النبوية وهى بعيدة عن أفواههم! ذلك أننى على قناعة تامة بأنه لو كان بلدنا بلداً إسلامياً حقيقياً، لكان أنظف بلد فى العالم! لأن الله جلت حكمته لا يحب أن يكون المسلم قذراً. وإنما يحبه أن يكون

نظيفاً، وهذه هى حكمة الوضوء قبل الصلاة، وعدم جواز الصلاة بدون وضوء، وهو فرض ليس له مثيل فى أى دين ـ فى حدود علمى!

والمهم فى ظاهرة المتاجرة بالدين فى بلدنا هو ما يتصل بالعمل، وهو أحد الفروق الأساسية بين بلدنا والعالم الغربى. فعلى الرغم من أن ديننا يدعو إلى اتقان العمل (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)، فإننا نكتفى بإطلاق هذا القول ولا نعمل بما فيه، فى حين أن اتقان العمل فى العالم الغربى، هو أسلوب حياة وممارسة يومية! فأنت فى أى مكان عمل فى أوروبا أو أمريكا، تحس بأن الجميع فى حالة تأهب للخدمة التى يؤدونها، على حين أنك فى مصر تحس بأن الجميع مضربون عن العمل!

أذكر حادثة طريفة فى لندن، حين أردت منذ بضعة أعوام أن استخرج تأشيرة «عودة دخول»، وكان موظفو الداخلية الإنجليزية فى حالة إضراب داخلى ـ وهو نوع من الإضراب يبطئون فيه عمداً فى العمل لإجبار الحكومة على الاستجابة إلى مطالبهم فى رفع الأجور أو غيرها. كنت متشوقاً لرؤية كيف يبطئ الموظف الانجليزى فى العمل! ووقفت فى الطابور الطويل، حتى وصلت إلى غرفة استخراج تأشيرات الدخول. وأخذت أراقب الموظفين وهم يبطئون فى العمل، وكنت أتخيل أننى سوف أشاهد مشهداً من المشاهد السينمائية التى تعرض عرضاً بطيئاً slow motion، وإذا بى أفاجأ بأنهم يؤدون عملهم كما يؤديه الموظفون المصريون فى الحكومة والقطاع العام، حين تنتابهم حالة من النشاط الفجائى لإنهاء أعمالهم قبل الانصراف!

ووجدت نفسى أضحك فى سرى وأنا أقول: الآن عرفت أن جميع موظفى مصر وعمالهم فى حالة إضراب داخلى!.

وربما كان احترام مكان العمل، أحد الفروق الأساسية بيننا وبين المجتمعات الغربية. فمكان العمل فى تلك المجتمعات مخصص للعمل وحده، وليس لأى غرض آخر، فلا هو مكان لاستقبال الأصدقاء، ولاهو مكان لتربية الأطفال، ولا هو مكان لأشغال الإبرة والتريكو، ولا هو مكان للسمر والتسلية وتبادل الفكاهات والقفشات، ولا هو مكان لشرب القهوة والشاى والمثلجات وتدخين السجائر. إنه مكان لأداء العمل فقط، ولا شيء غير ذلك!

وحين كنت فى مدينة بولتيمور الأمريكية، ركبت سيارة تاكسى لتقلنى إلى الفندق الذى أنزل فيه خارج المدينة، وفى إحدى إشارات المرور، التفت إلىّ السائق قائلاً فى أدب: هل تسمح لى بالتدخين؟ وسمحت له بالتدخين وأنا أتذكر سائقى التاكسى الذين يقلوننى أحياناً من شبين الكوم إلى القاهرة؟

فقد درج السائق منهم عندما يحتل مكانه فى مقعد القيادة أن يعتبر نفسه قد دخل قصره الخاص! فيفتح استريو السيارة على أغانى معبود سائقى التاكسى فى مصر، وهو السيد أحمد عدوية! ويأبى إلا أن يفتحه بصوت يصم الآذان، وأحاول الاحتماء بجهاز الـ «ووكمان» الذى أحمله دائماً، وأضع سماعاته فى أذنى، وأقول فى نفسى: لا يفل الحديد إلا الحديد، فلأدع موسيقى بيتهوفن تتصارع مع أحمد عدوية! ولكنى لا ألبث أن أرى بيتهوفن يسقط صريعاً على يد عدوية!

بل إنى فى إحدى المرات تسلحت بأوبرا «أُرفيو ويوريدس» التى تؤديها مغنية الأوبرا المجرية جوليا هامارى، وهى أعظم وأقوى وأفخم صوت أوبرالى، وإذا بهدير أحمد عدوية يقتلع صوت جوليا هامارى من أذنى كما يقتلع الريح العاصف أقوى الأشجار!. وعندما طلبت من السائق ـ فى أدب ـ أن يخفض صوت الستريو قليلاً، طلب منى ـ بغير أدب ـ أن أبحث لنفسى عن تاكسى آخر!. ولكنى كنت فى منتصف الطريق إلى القاهرة!

(٢)

المنسحبون من العصر.. والذين يسابقون العصر!*

أكن أعرف قيمة الكومبيوتر في حياتنا الاجتماعية، حتى تعرضت لأزمة في الولايات المتحدة، لم ينقذني منها إلا الكومبيوتر!. فحين انتهى المؤتمر الذى كنت أحضره في منطقة تبعد عن مدينة بولتيمور بنحو خمسة عشر ميلاً، انتقلت إلى أقرب فندق «هوليدى إن» إلى بولتيمور، لأقضى فيه يوماً واحداً قبل سفرى إلى لندن. وكان من الطبيعى أن أقضى اليوم في مدينة بولتيمور نفسها وفي ميدانها الساحر الذى يزخر بالحركة والناس والمطاعم والكازينوهات.

وفي المساء، أردت العودة إلى فندقى، وطلبت من سائق التاكسى أن يوصلنى إليه، وإذا به يقودنى إلى «هوليدى إن» آخر في وسط المدينة!. وحين نبهته إلى الخطأ، طلب إلىّ تحديد الفندق، حيث إنه يوجد نحو سبعة فنادق تحمل هذا الاسم في مدينة «بولتيمور» وضواحيها! وتذكرت حينذاك أننى في الولايات المتحدة وليس في مصر! ولم يكن معى سوى مفتاح الغرفة، وهو ليس مفتاحاً عادياً يحمل اسم الفندق، وإنما هو عبارة عن كارت مثقوب بعدة

* أكتوبر في ٢١ يونية ١٩٨٧.

ثقوب يدخل فى قفل الغرفة فيفتح الباب. فوصفت للسائق موقع الفندق، وقلت إنه يقع بالقرب من مطار بولتيمور!

وقادنى بالفعل إلى هناك، وإذا بى أكتشف أنه ليس الفندق الذى نزلت به!. وسألت موظف الاستقبال عن «هوليدى إن» آخر بالقرب من المطار؟ وإذا به ينكر وجود فندق آخر!. وتملكتنى الحيرة!، فها أنا ذا أنزل فى فندق لا أعرف طريق الوصول إليه!، وضحكت من عقليتى الزراعية التى لم تلهمنى التمييز بين فندق وفندق يحمل نفس الاسم، ولم أملك إلا أن أسأل موظف الاستقبال السؤال الذ طرحه لينين فى كتابه المشهور الذى صدر عام ١٩٠٢ وهو: «ما العمل؟».

وهنا أنقذنى الكومبيوتر، لأن الموظف سألنى عن اسمى الأخير، ودقه بأزرار الكومبيوتر أمامه، وإذا به يقول لى بعد لحظات إننى أنزل فى فندق «هوليدى إن - كولومبيا»!. ذلك أن جميع أسماء نزلاء فنادق «هوليدى إن»، يسجلها الكومبيوتر فى ذاكرته حسب الفنادق المختلفة، وقد ظهر اسمى أمام الموظف مرفقاً بالفندق الذى نزلت به!.

ولو كانت هذه الواقعة قد حدثت قبل ظهور الكومبيوتر، وكان كل فندق يسجل أسماء نزلائه فقط، لاحتاج الأمر إلى مشقة كبيرة قبل العثور على الفندق الذى نزلت به، لأن كان أقرب إلى مدينة كولومبيا الجديدة منه إلى مدينة بولتيمور، وبالتالى فهو ينتمى إلى كولومبيا لا إلى بولتيمور!.

وفى الولايات المتحدة تبينت أننا نعيش فى عصر الكومبيوتر دون أن ندرى فى مصر!. وأنه لا يكاد يخلو بيت فيه أولاد من

كمبيوتر، تماماً كما هو الحال بالنسبة للتليفزيون الملون، وغير ذلك من الأجهزة المنزلية الحديثة!. وقد أخبرنى الصديق الدكتور محمد العسال الأستاذ بجامعة سان دييجو أن لديه فى بيته جهازين من أجهزة الكومبيوتر لولديه، وينوى شراء غيرهما من نوع أحدث!

وقد فوجئت حين حدثت صديقى الدكتور محمود محفوظ، وزير الصحة السابق، عن أهمية الكومبيوتر، فإذا به يخرج من حقيبته جهازه الخاص، الذى لا يفارقه فى سفره وفى تنقلاته، وعرفت أنه يستعين به لتنظيم معلوماته وحفظها وعمليات التحليل التى يجريها!. وشعرت بأننى أعيش فى العصر الحجرى القديم!، وأننى متخلف إلى حد كبير!. وكان أول شىء فعلته حين نزلت مصر أن اشتريت لابنى طارق الطالب بكلية الهندسة كومبيوتر من أحد محلات القاهرة، حتى لا يتخلف عن الركب!.

لقد أدركت أنه فى خلال السنوات القادمة حتى نهاية القرن العشرين، لن يبقى فى العالم المتمدن فرد متعلم لا يعرف استخدام الكومبيوتر!. وقد أكدت جريدة الأهرام ذلك فى ندوتها عن بناء المصرى بما يناسب حضارة العصر، حين أوردت خبراً من اليابان يذكر أنها حددت تعريفاً جديداً للأمى، وهو أنه الذى لا يستطيع حتى عام ٢٠٠٠ قراءة وكتابة لغة الكومبيوتر!.

وهذا يصور الفارق الحضارى الذى يتسع بيننا وبين العالم الغربى.، إذ بعد أربعة عقود من قيام «ثورة» يوليو المزعومة نجد أكثر من ثلاثة أرباع السكان يعيشون فى ظلام الأمية، فى حين أن

العالم من حولنا يعرّف الأمى بأنه الذى لا يعرف استخدام الكومبيوتر!.

وهذا ينقلنى بشكل مباشر إلى بعثاتنا فى الخارج، وما إذا كانت هذه البعثات تمثل جسراً حضارياً بيننا وبين الغرب، أم أنها تمثل جسراً علمياً فقط.

فلقد زرت مكتب البعثة التعليمية فى لندن كما ذكرت فى مقال سابق، وحضرت حفل إفطار أقامه اتحاد الطلبة بلندن، ودار حوار طويل بينى وبين الأستاذ الدكتور يونس البطريق، مدير البعثة التعليمية فى لندن، اشترك فيه كل من الدكتور إبراهيم شبكة والدكتور أحمد جلال، وكان الاتفاق هو أن الدور الذى تلعبه البعثات حالياً يقتصر على الغرض التعليمى، ولا يتجاوزه إلى الغرض الحضارى، الذى هو الهدف الأساسى من البعثات!.

وحتى نفرق بين الغرض التعليمى والغرض الحضارى، فإن المقصود من الغرض التعليمى، هو الحصول على الدرجة العلمية التى أرسل المبعوث إلى الخارج للحصول عليها، أما المقصود من الغرض الحضارى فهو التفاعل الحضارى ـ أى الاحتكاك بالحياة والحضارة الغربية والتأثر بها، ونقل ما يمكن نقله منها إلى الحياة والحضارة المصرية ـ أو بمعنى أدق تأثر المبعوث بإيجابيات تلك الحياة والحضارة الغربية فى سلوكه وعاداته وتفكيره وثقافته وقيمه، بما يضيف إلى إيجابيات الحياة والحضارة المصرية التى ينتمى إليها.

ومن الواضح، من ملاحظة حياة المبعوثين فى لندن، أن تفاعلهم مع الحياة الغربية فى حكم العدم تقريباً!. وأن قصارى مايحققونه هو الدرجة العلمية التى يحصلون عليها بعد عدد من السنوات يتراوح بين أربع وست سنوات!. ويرجع ذلك ـ بدرجة كبيرة ـ إلى الخطأ الذى تقع فيه إدارة البعثات بالسماح للمبعوث باصطحاب أسرته معه!. فيعيش فى نفس البيئة التى كان يعيش فيها فى مصر بدون اختلاف كبير!، وينشغل بنفس المشاغل العائلية التى كانت تشغله فى مصر!. ويفقد فرصته فى اكتساب لغة البلد الذى ذهب إليه، لأن أحاديثه كلها تدور بينه وبين أسرته باللغة العربية، ونظراً لأن الزوجة المصرية الحديثة، لا تستطيع الاختلاط بالأسر الإنجليزية، ولا تتفاعل بالتالى مع إيجابيات حياتها، فإن الذى يحدث تماماً هو أن المبعوث ينقل معه قطعة من حياة مصر الاجتماعية ويتقوقع داخلها!

وهكذا يقضى المبعوث أربع أو خمس سنوات فى لندن، دون أن يمر بلندن! ويعود كما ذهب، اللهم فيما عدا حصوله على الدرجة العلمية!.

وليس لهذا ترسل البعثات! لأن الدرجة العلمية يمكن الحصول عليها، فى معظم الأحيان، من مصر، خصوصاً إذا عرفنا أن معظم الرسائل العلمية التى تسجل فى الخارج، يمكن تسجيلها فى مصر! كما أن الأساتذة المصريين فى جامعات مصر، أكثر قدرة وعلماً، بل إذا عرفنا أيضاً أن كثيراً من الرسائل العلمية التى تسجل فى الخارج لايغلب عليها الجد، بل يغلب عليها الطابع الكوميدى!، كتلك الرسالة

التى سجلت فى إحدى جامعات لندن للحصول على درجة الدكتوراه فى اللغة العامية المصرية!، وهو ما لم أصدقه منذ بضع سنوات حين أبلغنى به الدكتور إبراهيم فوزى، مستشارنا الثقافى فى لندن فى ذلك الوقت، لولا أننى قرأته بنفسى فى مطبوعات مكتب البعثة بلندن!.

وفى حفل الإفطار الذى حضرته مؤخراً فى مكتب البعثة التعليمية، وحضره المبعوثون مع أسراتهم، لم أشعر على الإطلاق بأن هذا الحفل مقام فى لندن!، وإنما هو مقام على وجه اليقين فى شبين الكوم أو طنطا أو المنصورة، أو غيرها من مدن الأقاليم المصرية! فلم تغير الحياة والعادات الغربية شيئاً من سلبيات العادات المصرية على المائدة، مما لا ضرورة لوصفه هنا! ـ مما يدل على أن الشخصية المصرية تنغلق على نفسها أكثر فأكثر!

ولست أدرى حقاً هل آن الأوان لأن تلزم البعثات المبعوث بالسفر إلى الخارج بمفرده، لكى يتفرغ لدراسته؟ وتتاح له الفرصة للتفاعل الحضارى مع المجتمع الذى يعيش فيه، بدلاً من استهلاك معظم طاقته فى رعاية أسرته؟. إن الطالب يكلف ميزانية الشعب المصرى ما بين ستة آلاف وثمانية آلاف جنيه استرلينى سنوياً، وهو ما يعادل بالعملة المصرية من عشرين إلى خمسة وعشرين ألف جنيه مصرى سنوياً، ولمدة تتراوح ـ كما ذكرنا ـ من أربع إلى ست سنوات. فهل يدفع الشعب المصرى نحو مائة ألف جنيه من ميزانيته لمجرد حصول الطالب على درجته العلمية، أو يدفعه ليكون هذا الطالب جسراً حضارياً بين مصر والعالم الغربى؟.

وفى صدد هذه النفقات الباهظة، فمن الواضح أن وزارة التعليم العالى لا تستفيد من خبرة مكتب البعثة التعليمية، أو من اتصالاته بالجامعات الغربية التى تمكنه من الحصول على تخفيضات على الرسوم الجامعية تتراوح بين ٢٥ و٥٠ فى المائة. فبدلاً من أن تقصر التعامل على مثل هذه الجامعات - إذا توافرت فيها الشروط اللازمة للطالب - فإن الوزارة ترسل المبعوث إلى جامعات لاتقدم هذا التخفيض، بدون مبرر!.

ولقد دهشت حقاً حين علمت من الدكتور يونس البطريق أن دور مكتب البعثات فى لندن، هو مجرد دور تنفيذى، ولا يقوم بأى دور استشارى، مع أن تجربتى أثناء وجودى كأستاذ زائر فى جامعة لندن سنة ١٩٨٠/ ١٩٨١، من خلال اتصالى المستمر بمكتب البعثة التعليمية، قد جعلتنى أشعر بقدرة المكتب الفائقة على خدمة مصر لو فكرت الوزارة أو الجامعة فى استشارته قبل إرسال المبعوثين!.

وفى الوقت نفسه، فإن نظام الإشراف المشترك على النحو الذى يسير به حالياً يجب تغييره، لأنه يقوم على العلاقات الشخصية بين الأستاذ المصرى والأستاذ الإنجليزى، دون أن يدخل فيه العناصر الأخرى التى يدركها مكتب البعثة التعليمية، سواء فيما يتصل بالتخصصات الدقيقة، أو بالرسوم التى تتفاوت ارتفاعاً وانخفاضاً. كما أن الفترة القصيرة التى يقضيها الطالب فى الخارج للحصول على جزء من مادته العلمية لاتكفى للوفاء بغرضه، إذ لا يكاد يفهم لغة البلد الأجنبى ويتأقلم عليها حتى يكون فى طريقه عائداً إلى مصر!.

وقصارى الأمر أنه لابد على الدولة أن تحدد الغرض من البعثات! فإذا كان الغرض تعليمياً محضاً، فلتوفر أموالها! وفى مصر يستطيع الطالب أن يحصل على الماجستير والدكتوراه فى معظم التخصصات ـ خصوصاً إذا كان التخصص فى «اللغة العامية المصرية»! التى يتكلمها المصريون ولا يتكلمها الإنجليز، أما إذا كان الغرض حضارياً، فمن الضرورى أن تغير الدولة سياستها بما يحقق هذا الغرض. ولعل وزارة التعليم العالى لو طلبت من مكتب البعثة التعليمية فى لندن وفى المكاتب الأخرى الكتابة إليها برأيها فى هذا الموضوع، لاستفادت وأفادت.. ولو كنت مكان الدكتور أحمد فتحى سرور لعقدت اجتماعاً لكافة رؤساء مكاتب البعثات التعليمية فى الخارج، وتناقشت معهم فى سبل إصلاح نظام البعثات، حتى يضمن شعبنا انفاق أمواله فيما يفيد حاضره ومستقبله.

وفى الواقع أننى ممن يؤمنون كل الإيمان بضرورة التفاعل الحضارى بين مصر والغرب، وممن يوقنون بأن الإنسان المصرى إذا اجتمعت لديه الحضارة المصرية والحضارة الغربية، فإنه يستطيع أن يقدم للمجتمع الإنسانى ما لايستطيع أن يقدمه الغربى بمفرده!.

لذلك ففى كثير من المؤتمرات الدولية التى أحضرها، يحلو لى مراقبة المصريين المشتركين، وهم يعرضون قدراتهم، لكى استزيد من إحساسى بالفخر بمصريتى!.

وفى هذا الصدد فمازلت أذكر مؤتمراً للمؤرخين حضرته فى جامعة بروفانس فى فرنسا فى عام ١٩٧٩، وحضره عمالقة المتخصصين فى تاريخ مصر من الفرنسيين والإنجليز والألمان

والأمريكيين، ولكن سيطر فيه المؤرخون المصريون على الموقف، وصححوا كثيراً من المعلومات لجهابذة المؤرخين الغربيين!..

وفى المؤتمر الأخير الذى حضرته فى بولتيمور، وحضرته شخصيات عالمية مثل هارولد سوندرز، ووليم كوانت، كما حضرته شخصيات فلسطينية بارزة مثل حنا سنيورا وفايز أبو رحمة، وحضره روبرت أونتيل المدير العام لمعهد هانسن للسلام العالمى، كان تحسين بشير، السفير المصرى السابق فى كندا وعملاق من عمالقة الدبلوماسية المصرية ـ هو المايسترو الذى يقود فرقة العزف، بحكم ما له من قدرات خاصة على استخلاص الإيجابيات من كل موقف، وربطها بعضها ببعض، وتجاوز العقبات وتحريك الموقف الساكن، ونقل المؤتمر على طريق التقدم!. كما كان الدكتور محمود محفوظ، وزير الصحة السابق وعضو مجلس الشورى ـ بما له من قدرة كبيرة على المناورة ـ عنصر دفع كبير إلى الأمام.

القضية ـ إذن ـ ليست قضية تعليم، وإنما هى قضية ثقافة، وتقدم مصر الحضارى ليس بعدد الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه، وإنما بعدد الذين خرجوا بفكرهم من الحيز الضيق الذى يعيشون فيه إلى الفكر العالمى الرحيب!.

فمازلت أذكر ـ بأسف ـ منظر أحد المبعوثين فى لندن، وهو يتقدم بعد سماعه درس الجمعة فى مسجد مكتب البعثة التعليمية، ليسلم على الواعظ ويقبل يده تبركاً!. لقد هالنى المنظر وتعجبت كيف أن ذلك المبعوث لم يعلم بعد أن الإسلام ليس فيه رجال دين يتبرك بهم، وإنما فيه علماء فى الدين؟. وكيف يعيش فى لندن

بعقلية العصور الوسطى، التى ترى فى تقبيل يد الواعظ تبركاً وتقرباً إلى الله ؟. وماذا ينتظر من هذا المبعوث أن يقدمه إلى مصر، وهو يملك مثل تلك العقلية المتخلفة التى تخلط بين الجوهر والمظهر؟

وكيف يصرف الشعب من ميزانيته نحو مائة ألف جنيه، على مثل هذا المبعوث المتقوقع على عاداته البالية، وسلبيات حياته الاجتماعية؟، ترى لو أن رفاعة رافع الطهطاوى ـ قبْل أكثر من قرن ونصف ـ كان يعيش بهذه العقلية المتخلفة، هل كان الفكر الليبرالى يدخل إلى مصر على يديه فى ذلك الوقت من القرن التاسع عشر؟.

المقصود من التفاعل الحضارى ـ إذن ـ هو أن يلحق المبعوث المصرى بالعصر الذى يعيش فيه، وهو العصر الذى تعمل قوى سياسية كبيرة فى مصر، على منع شبابنا من اللحاق به باسم الدين!، مما ترتب عليه ظهور تلك الجماعات الغفيرة التى تركت حاضرها ومستقبلها، ودفنت نفسها فى الماضى ـ تلك الجماعات التى يطلق عليها الكاتب والمفكر صلاح حافظ اسم: المنسحبين من العصر!..

(٣)

من العقلية الزراعية إلى العقلية الصناعية!★

أول مرة أشاهد فيها لغة الصم والبكم وأنا في طريقي إلى لندن، أثناء الشرح الذي كانت تقدمه مضيفة الطائرة للركاب لطرق المحافظة على حياتهم، ولبس طوق النجاة، ومواجهة الطوارئ، وكل ذلك بفضل التجديد الذي أدخل على طريقة الشرح!. لقد كانت الطريقة القديمة تقوم على ظهور المضيفة أمام الركاب، لتقوم بتمثيلية لبس طوق النجاة، وإرشاد المسافرين إلى أبواب الطوارئ الجانبية، أو الاستعانة بجهاز الأوكسجين الأوتوماتيكي عند اختلال هواء التنفس ـ ولكن الطريقة الجديدة تقوم على تقديم عرض سينمائي شامل يحتوي، إلى جانب العرض القديم، على كل ما يتصل بالسفر، سواء داخل الطائرة أو خارجها في المطار من ناحية تسلم الحقائب، وإنهاء إجراءات السفر، حتى الخروج من المطار.

ولست أدري هل يقتصر هذا التجديد على الخطوط الجوية البريطانية، أو أنه انتقل إلى خطوط الطيران الأخرى، ولكن الطريقة الجديدة أتاحت إمكانة مخاطبة الصم البكم عن طريق مضيفة أخرى

★ أكتوبر في ٥ يوليو ١٩٨٧.

تقف فى دائرة فى خلفية المشهد، وتقوم بترجمة شرح المضيفة الأولى إلى لغة الصم والبكم، أى تقوم بترجمتها إلى حركات لغة الصم والبكم!.

ومن حركات المضيفة البارعة وهى تشرح لغة الصم والبكم، أحببت هذه اللغة، ووجدت أنها لغة عاطفية وفى حركتها رقة غريبة، فهى لاتعتمد فقط على نغمة الصوت وتعبيرات الوجه، كما يحدث بالنسبة لمن ينطقون، وإنما تعتمد على حركات الجسم، وإيماءات، الرأس والتعبير بالكفين والذراعين، بالإضافة إلى تعبيرات الوجه. ولست أدرى هل هى لغة عالمية يتحدث بها جميع الصم والبكم فى العالم، أو أنها لغة متعددة الجنسيات؟. وبمعنى آخر هل يتحدث بهذه اللغة الصم والبكم فى مصر أو أنهم يتحدثون بحركات أخرى؟.

والمهم هو فى اهتمام شركة الطيران بمخاطبة جمهور الصم والبكم، وهو جزء من اهتمام المجتمعات الغربية بمخاطبة الضعفاء، سواء أكانوا معوقين أو مسنين أو أطفالاً. وهو أمر يلمسه المرء فى العالم الغربى كله، ويفتقده فى العالم الشرقى كله!، مع أن الإسلام دعا إلى التكافل، وحض على الرفق بالضعفاء، ولكن استبداد الحكام المسلمين بالرعايا على مر العصور، واحتقارهم للرعية، وتنكيلهم بالضعفاء، قد انتقل منهم إلى رعاياهم!، فلم يعد الدين هو المعاملة، وإنما أصبح ديدن الجميع سوء المعاملة!، والناس على دين ملوكهم!.

فلقد تصادف فى رحلتى الأخيرة أن خرجت مع صديق مصرى، هو الدكتور محمد العسال، الأستاذ بجامعة سان دييجو فى

الولايات المتحدة، للتريض ليلاً فى طريق ضيق يخترق غابة صغيرة، وكان وراءنا، على خطوات، صديق فلسطينى كفيف، هو أستاذ جامعى ومعه صديق آخر. ورأيت سيارة قادمة فى الطريق الضيق، وتنحينا جميعاً جانباً حتى تمر السيارة، وإذا بها تقف تماماً ـ دون مبرر ـ حتى مررنا جميعاً!.

وسألت الدكتور العسال متعجباً: أليس فى انتظار السيارة مرورنا جميعاً مبالغة فى المجاملة؟. وإذا به يضحك ويقول: إنه قانون!، لقد عرف السائق أن أحدنا كفيف!. سألت: وكيف عرف ذلك؟. قال: أنظر إلى العصا التى يتوكأ عليها صديقنا الكفيف!، إنها ليست عصا عادية، وإنما هى عصا خاصة، يضئ طرفها الأسفل ليلاً بنور أحمر إذا وقعت عليه أضواء مصابيح السيارة، فيتوقف السائق حتى يمر صاحبها بسلام. وهذا ما فعله السائق تماماً لأنه الواجب!.

وقد تذكرت على الفور فوضى المرور فى مصر، والتى ليس لها مثيل فى أى بلد متمدن، والأنانية الغريبة التى تقود الجميع فى تصرفاتهم، بل تذكرت البلطجة التى تصبغ سلوك الجميع، والتى جعلت من قيادة السيارة فى شوارع القاهرة، عملاً من أعمال الحرب والقتال!. بل تذكرت كيف تغلق الميادين فى الطريق من الأميرية إلى شبرا صباحاً!، بسبب رغبة الجميع فى المرور فى وقت واحد، رغم تعارض اتجاهاتهم، فتشتبك كل الاتجاهات ولاتنفك قبل مرور ساعة على الأقل!.

بل تذكرت كيف أن أكثر من تسعة وتسعين فى المائة من قائدى السيارات فى مصر، لايعرفون لماذا تخطط إدارة المرور

الشوارع إلى حارات!، لأنهم لم يجدوا من يعلمهم القيادة السليمة وكيف تستخدم الحارات!.

فعندما ركّبت موتوراً جديداً لسيارتى منذ بضع سنوات، كان علىّ أن أقطع نحو ألف كيلو فى «التليين»، كنت حريصاً على التزام الجانب الأيمن من الطريق، لأدع غيرى ممن يريد أن يقود بسرعة أكبر، استخدام الحارات الأخرى فى الطريق، ولكنى كدت أتعرض لأخطار كثيرة، إذ اكتشفت أن كثيراً من قادة السيارات يستخدمون جانب الطريق الأيمن، للمروق مروق السهم من السيارات الأخرى، التى تختار الحارات الأخرى، سواء أبطأت أو أسرعت فى السير!. وكان قادة هذه السيارات يفاجئون بى أزحف على سرعة ستين كيلو!، فيتفادون الاصطدام بى بصعوبة فائقة.

والطريف أنه من بين الوسائل التى أستعين بها عادة على إعادة ترتيب ذهنى فى أوروبا، مشاهدة المرور فى الشوارع!، وخصوصاً فى الطرق السريعة خارج المدن. فحين أسافر إلى مدينة أخرى، أحرص على الجلوس فى المقعد الأمامى، لأستمتع بمشاهدة إنسياب السيارات فى الحارات التى تسير فيها حسب سرعاتها، وكيف يتم الانتقال من حارة إلى حارة أخرى بتطبيق قواعد المرور بدقة وعناية، وإعطاء الإشارات اللازمة. وهى أمور وقواعد لم تعد تطبق إطلاقاً فى مصر. حتى فى الطرق السريعة! بفضل قائدى سيارات الأجرة الذين يسابقون الريح فى الطريق إلى الإسكندرية، فلا يعطون أية إشارة، وإنما يفاجأ بهم المرء يمرقون من على يمينه أو شماله ثم يختفون سريعاً عن الأنظار!.

كذلك أستمتع بمنظر انتظام السيارات فى إشارة المرور فى الحارات حسب الاتجاهات المرسومة لأجلها، فالحارات الوسطى للمتجه فى نفس الطريق، والحارة اليمنى للمتجه يميناً، والحارة اليسرى للمتجه يساراً، ولاتوجد الفوضى السائدة فى شوارع القاهرة، حيث تقف السيارة المتجهة يميناً فى أقصى يسار الطريق، والعكس بالعكس، فيختلط الحابل بالنابل عندما تفتح إشارة المرور!.

والمسألة ـ كما يرى القارئ ـ هى مسألة درجة التمدن التى يتمتع بها شعب من الشعوب! أقول درجة التمدن ولاأقول درجة الحضارة، لأن التمدن سمة نشأت مع نشأة المدن فى العصر الحديث، أما الحضارة فقد نشأت من أقدم العصور!

وفيما يتصل بالشعب المصرى فإنه شعب متحضر، بمعنى أنه صاحب حضارة قديمة لامثيل لها فى التاريخ، لكنه شعب غير متمدن، أى لم يألف بعد أسلوب العيش فى المدن الصناعية الحديثة، فهو يعيش بعقلية زراعية لاتفرق بين المدينة والقرية.

وعلى سبيل المثال، فلا يستطيع مخلوق فى أوروبا أن يمشى فى وسط الطريق، إلا إذا كان ينوى الانتحار!، ولكن الإنسان المصرى يختار وسط الطريق للسير فيه!، فإذا نبهته بآلة التنبيه لكى يفسح للسيارة الطريق، أشاح بوجهه غاضباً، ولوح بذراعيه مهدداً، وهو يبدى تعجبه من تصرف السائق، فالعجلة من الشيطان، والدنيا لم تطر!.

والأم المصرية تترك أبناءها يلعبون عادة فى وسط الطريق الذى تمر فيه السيارات، دون أن تفكر فى حمايتهم عن طريق

نصحهم باللعب فى مكان مأمون، فإذا قفز أحدهم فجأة أمام إحدى السيارات، وأصابته بمكروه، اعتدى الجمهور على السائق بالضرب لأنه لم يأخذ الحذر الكافى! ولكن مثل تلك الأم تساق إلى السجن فوراً بتهمة الإهمال، لو وقع مثل هذا الحادث لابنها فى أى بلد أوروبى.

على أن الأخطر من ذلك فى رأيى، هو أن الحكومة المصرية تعيش بعقلية زراعية أيضاً! فهى تسند مهمة مراقبة تنفيذ قواعد المرور إلى جنود الأمن المركزى وغيرهم ممن هم أقل تمدناً من سكان المدينة التى ينظمون المرور فيها! فلا تكون النتيجة إلا هذا الخلل المرورى الفظيع الذى نشاهده، إنها تأتى بجندى من أعماق الريف أو الصعيد، وبعد تدريب قليل تسند إليه مهمة تنظيم مرور السيارات فى الميادين العامة، مع أنها لو أسندت إليه مهمة تنظيم مرور البقر والجاموس والمواشى فى قريته، لعجز عن ذلك!

إن جندى المرور فى أوروبا هو أشبه بقائد حربى! لأن تعطيل المرور فى المجتمع الرأسمالى، يترجمونه عادة إلى خسائر مادية فادحة تبلغ مئات الملايين من الدولارات! ولذلك ففى إذاعة لندن توجد محطة خاصة تذيع النشرة الجوية كل ربع ساعة، وتنبه قادة السيارات إلى الطرق التى بها حوادث تعوق المرور، أو تعانى من اختناق مرورى. كما تنبه ركاب مترو الأنفاق إلى الخطوط المعطلة ليلجئوا إلى غيرها، إلى غير ذلك من وسائل الخدمة العامة فى الدول المتمدنة، التى يقصد بها تذليل وصول الناس إلى أعمالهم، وتخفيض الفاقد من الوقت وبنزين السيارات إلى أقصى حد.

ولست أدرى لماذا لم تنشئ الداخلية حتى الآن مدرسة لتخريج جنود مرور، من بين الحاصلين على الشهادة الثانوية، أو الإعدادية

كحد أدنى، حتى توفر نوعية أفضل من جنود المرور تساعد على حل هذه المشكلة التى تتفاقم يوماً بعد يوم، بدلاً من النوعية الرديئة الحالية التى ليس لها نظير؟ هل يستطيع مسئول فى الدولة أن يرى فى جندى المرور المصرى الحالى مايذكره بالقرن العشرين؟. ناهيك عن العقد قبل الأخير من هذا القرن؟ إن مصر على وشك استقبال القرن الواحد والعشرين، أفلا تستعد له من الآن؟.

ومما يشير إلى العقلية الزراعية التى تحكم المسئولين، أن الدولة قد رصفت من الشوارع فى السنوات الأخيرة مالم تفعله فى العشرين سنة السابقة!، مما يضاف إلى رصيدها فى عملية إعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد المصرى، ومع ذلك فلا يوجد من رؤساء الأحياء أو المحافظين من يوفر الصيانة الدورية لهذه الطرق التى كلفت الدولة ملايين الجنيهات، فلا تكاد تظهر حفرة حتى تتسع بفضل الإهمال الجسيم حتى تتحول إلى أخدود عميق!، مع أن ردم هذه الحفرة فى مرحلتها الأولى لا يكلف أكثر من قروش أو جنيهات، ولكن ردمها بعد أن تتحول إلى أخدود يتكلف مئات أو ألوف الجنيهات.

وواضح أن رئيس الحى المسئول أو المحافظ يعامل الطريق المرصوف، الذى تكلف رصفه مئات الألوف من الجنيهات، معاملة الطريق غير المرصوف فى القرية التى نشأ فيها، فهو مازال يتصور أن هذا الطريق تستخدمه الأبقار والمواشى ولا تستخدمه السيارات!.

وما ينطبق على الشوارع، ينطبق على الأرصفة المليئة بالحفر، والتى تسبب الإصابات الجسمية للمشاة، خصوصاً بين المسنين وضعاف البصر. وقد سبق لى أن دعوت المسئولين فى الدولة إلى

فرض رصف الأرصفة على أصحاب المحلات أو أصحاب البيوت، مادامت موارد الدولة غير كافية، ويمكن خصم التكاليف من الضرائب، أو اعتبارها إسهاماً من المواطنين فى تجميل شوارع وطرق المدن. ورغم إمكانية تنفيذ هذا الاقتراح، فإن أحداً من المسئولين لم يأبه به! وفى الوقت نفسه لم ترصف الدولة الأرصفة، والنتيجة ما نراه الآن.

إن رؤية حفرة فى الطريق أو الرصيف فى العالم الغربى تعتبر من رابع المستحيلات، لسبب بسيط هو أن الحفر تسبب خسائر للأفراد، وهذه الخسائر لا يدفعها الأفراد وإنما تدفعها الدولة فى شكل تعويضات باهظة، ومن هنا كان حرص الدولة فى الخارج على تنبيه المواطنين إلى أى حفرة قد تنشأ فى الطريق حتى يتم إصلاحها.

فمن الطريف فى هذا الصدد أننى بينما كنت عائداً إلى مسكنى مساءً فى لندن، رأيت أمامى على الرصيف مصباحاً متنقلاً مضاء بضوء متقطع للتنبيه، وظننت أنه ينبه إلى حفرة فى الرصيف، ولكنى لم أجد شيئاً من ذلك، فتخيلت أنه مصباح نسيه عمال الرصف بعد الفراغ من عملهم. وفى الصباح، تصادف أن قابلت صاحب البيت، فرويت له خبر ذلك المصباح، وإذا به يقول لى إنه موضوع فى ذلك المكان بسبب الحفرة الموجودة فى الرصيف! وهنا أكدت له عدم وجود حفرة! ولكنه أكد لى بدوره وجودها! وأجبت بأن المسألة بسيطة، وأنه يمكننا أن نقطع الشك باليقين أثناء مرورنا على المصباح. ولكن ما إن وصلنا إلى المكان حتى أشار صاحب البيت بيده قائلاً: هاك الحفرة التى حدثتك عنها! وأشار إلى انخفاض

لا يذكر فى الرصيف عند موضع المصباح! ونظرت إليه متغيظاً وأنا أقول: هل تسمى هذه حفرة؟ إنك إذن يا سيدى لم تعرف بعد ما هى الحفر!

وقد تركته وأنا أفكر فى الحفر التى تسقط فيها عجلة السيارة بكاملها فى القاهرة! بل تذكرت الحفرتين اللتين كانتا على جانب الطريق فى طريق صلاح سالم، على بعد كيلو متر أو أقل من بيت الرئيس مبارك، فى الميدان المؤدى إلى فندق سونستا، واللتين لولا إشارة المرور لانحشرت فيهما مئات عجلات السيارات.

والسؤال الآن: ألا يوجد رئيس حى يحب وطنه يكلف مهندس الطرق فى إدارته بتفقد حالة الطرق يومياً، والمسارعة إلى اتخاذ اللازم نحو رصف أية حفرة قبل أن تتسع، وتتزايد بالتالى تكاليف رصفها؟. أم أن مثل هذا التفكير يتجاوز إمكانات عقليته الزراعية التى مازالت تفكر على مستوى القرية؟

وأليس إهمالنا صيانة الطرق إلى هذا الحد، يعد عاراً لا يمحى فى جبين الحكم المحلى، تدفع ثمنه جماهيرنا الكادحة من ميزانيتها المتعبة المثقلة بالديون؟

وهل آن الأوان «لتمدين» عقلية المسئولين عن الحكم المحلى، حتى يمكن «تمدين» مدننا، التى هى - حتى الآن - أقرب إلى القرى الكبيرة منها إلى المدن الصناعية الحديثة؟.




٧
خواطر مؤرخ
فى المغرب الأقصى



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(١)

خواطر مؤرخ فى المغرب الأقصى!*

المفارقات التى أثرت على فكرى السياسى، أننى على الرغم من انتمائى للمعسكر القومى العربى، منذ زججت بنفسى فى المعترك السياسى والفكرى فى الأربعينيات من هذا القرن، فإننى لم أبدأ بزيارة المشرق العربى - الذى ولدت فيه فكرة القومية العربية فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى - وإنما بدأت بزيارة المغرب العربى! بل إننى لم أزر من بلاد المشرق العربى حتى الآن سوى الأردن فى ضيافة الأمير الحسن ولى عهد المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد شاء حظى أن تكون زيارتى فى شكل إعارة للجزائر - من دون غيرها من بلاد المغرب العربى! - فى وقت لم تكن فيه قد أثمرت بعد سياسة التعريب، التى قادها المناضل المرحوم هوارى بومدين، وكان التيار المفرنس يسيطر على الحياة الاجتماعية فيها، مما جعلنى أحس بغربة شديدة لم أحس بها فى بلد آخر، سواء فى آسيا أو أوروبا أو أمريكا. وجعلنى أتشكك كثيراً فى وجود مثل تلك القومية العربية التى كرست حياتى للدفاع عنها!

* أكتوبر فى ١٤ أغسطس ١٩٨٨.

على أنى حين كنت أصارح بعض الأصدقاء التقدميين من المصريين فى الجزائر وقتذاك، كانوا يضحكون ويقولون لى: إن الأمر مختلف فى كل من المغرب وتونس، وإننى لو زرت البلدين فسوف أشعر على الفور بدفء العروبة، وتزول الغربة! وكانوا يعللون الفرق بطول مدة الاستعمار فى الجزائر التى استمرت أكثر من مائة وثلاثين عاماً، وقصره فى كل من تونس والمغرب! فقد بدأ استعمار فرنسا للجزائر فى عام ١٨٣٠، فى حين بدأ فى تونس فى عام ١٨٨١، أى بعد نصف قرن! وفى المغرب فى عام ١٩١٢، أى بعد قرابة القرن! وهو تعليل صحيح إذا وضع إلى جانب الأسباب الأخرى.

والمهم أن ثقتى فى العروبة وفى القومية العربية عادت فور أن وطئت قدمى أرض تونس فى يوليو ١٩٧٤، أثناء عودتى من الجزائر التى لم أمض بها أكثر من تسعة أشهر فقط. فقد فوجئت بأن مصر موجودة فى قلب كل تونسى وفى عقله وفى وجدانه القومى. فلما كانت علاقات النظام الناصرى بتونس مهتزة فى معظم الأحيان لأسباب سياسية، وكانت وسائل الإعلام الناصرية ـ بالتالى ـ تغفل ذكر أخبار تونس، أو تقدمها فى صورة منفردة، فقد تصورت أن هذه العلاقات السياسية قد انعكست على العلاقات الاجتماعية بين الشعبين. ولكن هذا التصور تبخر على أرض تونس حين أخذت طفلة تونسية، أردت أن أستفسر منها عن الطريق، تنصت إلى كلامى ووجهها يتهلل بشراً، وتطلب منى الاستمرار فى الكلام لأنها تطرب لسماع اللهجة المصرية! ثم أخذت بعد ذلك ألقى ما لقيت من ترحاب

الشعب التونسى على طول الطريق ـ وهو مارويته فى خواطرى عن تونس.

وقد ظل المغرب الأقصى، هو البلد العربى الوحيد فى المغرب العربى، الذى لم أزره. وإن كنت أتابع دوره البنّاء فى الصراع العربى الإسرائيلى، وابتعاده عن مزايدات ثوار الكلام من الحكام العرب، الذين تشكلت منهم فى فترة من فترات الظلام العربى، تلك الجبهة المشبوهة التى سميت باسم «جبهة الرفض»، التى خدمت إسرائيل والإمبريالية الأمريكية، بما لم تحلما به، وكرست الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية حتى الآن!

على أن الشعب المغربى ظل بدون اختبار حتى سنحت لى الفرصة لزيارة المغرب فى النصف الثانى من يوليو هذا العام (١٩٨٨)، لحضور الندوة التى نظمتها جمعية أبى رقراق المغربية، تحت رعاية الملك الحسن الثانى، وبالتعاون مع وزارة الثقافة، ضمن وفد من الأساتذة الجامعيين المصريين والإعلاميين، لتتأكد ثقتى فى مشاعر الشعب المغربى الجياشة تجاه الشعب المصرى، ولتبرز أمام عينى المفارقة فى العلاقات بين الشعبين!

فالمغرب الأقصى إذا ذكر اسمه فى مصر، يرتسم فى ذهن الناس صورة ذلك البلد العربى النائى فى الطرف الغربى من شمال أفريقيا، الذى تقع سواحله على كل من البحر المتوسط والمحيط الأطلسى، على نحو ما تقع مصر فى الطرف الشرقى لشمال أفريقيا بسواحلها التى تقع على كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر، والذى ساندت سياسة ملكه الحسن الثانى سياسة مصر فى تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى!

على أن الأمر يختلف بالنسبة للمغرب، الذى لا يكاد يذكر اسم مصر حتى تجيش قلوب المغاربة بعاطفة الحب والود، وتتفجر فى أذهانهم ذكريات عزيزة عن صلات القربى القديمة الممتدة عبر العصور، وعن مساندة الشعب المصرى لنضال الشعب المغربى للتخلص من الاستعمار الفرنسى، والتفاعل الثقافى والحضارى الذى ترك أثره فى تراث الشعبين.

وهذه المفارقة تحتاج إلى تفسير تاريخى، خصوصاً أنها تنطبق بنفس الدرجة على الشعب التونسى.

فلأسباب دينية وجغرافية بحتة، كان المغاربة هم الذين ينتقلون إلى المصريين، ولا ينتقل المصريون إلى المغاربة! فقد كانت مصر فى طريق ركب الحج المغربى، الذى كان يخرج بانتظام كل عام لتأدية الفريضة الدينية، ولم تكن المغرب فى طريق ركب الحج المصرى!

وعن طريق الحج عرفت المغاربة مصر، التى لم تكن بالنسبة لركب الحج المغربى - الذى كان يطلق عليه اسم ركب الحج الفاسى، نسبة إلى مدينة فاس - مجرد نقطة عبور فى الطريق، وإنما كانت محطة وقوف واستراحة طويلة. يمضى الحجاج المغاربة بها نحو الشهر، ويتعرفون على شتى مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيها، ويمارس بعضهم التجارة، وتحتك النخبة من العلماء والمثقفين منهم بالأزهر وعلمائه.

وقد كان النظام التعليمى فى الأزهر وقتذاك، وهو المعروف بنظام الأعمدة، يسمح لمن يشاء من المغاربة بالتحلق حول أستاذ العمود، يتعلم منه ويناقشه، حتى إذا ما أثبت جدارته أجازه الأستاذ.

يتضح ذلك من قراءة رحلة العياشى المغربى، الذى لم ينقطع خلال فترة تواجده فى القاهرة عن حضور دروس علماء الأزهر والمعاهد الأخرى، وذلك منذ اليوم الأول لدخوله المدينة، فهو يقول:

«ثم فى الغد من يوم دخولنا، حضرت بعد صلاة الصبح مجلس الشيخ المحقق العلامة المدقق الشيخ عبدالسلام بن شيخ الإسلام أبى الإمداد إبراهيم اللقانى، يقرئ شرح النقاية لجلال السيوطى». وفى موضع آخر يقول: «ولم أزل أتردد مدة إقامتى بالقاهرة بمعاهدها الباهرة إلى شيخنا إبراهيم الميمونى، وحضرت يوماً قراءاته مع بعض طلبة الأتراك فى تفسير البيضاوى، وقرأ قراءة حسنة».

وهذا الذى كان يحدث أثناء رحلة الذهاب إلى الحج، كان يحدث مثله فى رحلة العودة من الحج، وربما يكون فى مدينة أخرى مثل دمياط التى مر بها العياشى، فقد دخل مسجدها فى اليوم التالى، وكتب يقول: إنه وجد فيه «طائفة يقرءون ويدرسون على هيئة ما فى الأزهر، ولقيت بهذا المسجد الشيخ المدرس العالم العامل المحدث الراوية الشيخ عبدالله بن محمد الديرى، وحضرت تدريسه بعد العصر فى سيرة شيخه إمام المحدثين الشيخ على الحلبى، وقرأت عليه أوائل البخارى ومسلم، وقرأت عليه الفاتحة، وأجازنى».

على أن بعض المغاربة أعجبهم الحال فى مصر، فقرروا عند عودتهم من الحج البقاء بها، وتلقى العلم فى مراكزها العلمية المختلفة لعدة سنوات، وعندما قرروا العودة إلى المغرب أصبحت لهم مكانة عظيمة فى بلادهم، وقد استقر بعضهم بشكل نهائى حتى وافاهم الأجل، وأصبح يطلق على كل منهم اسم «دفين مصر»! وهؤلاء كان

يتوافد عليهم الطلبة المغاربة للتتلمذ على أيديهم، جنباً إلى جنب مع الطلبة المصريين، مثل: على بن عربى الفاسى المشهور بالسقاط، وعمر بن عبدالسلام التطوانى، وسيدى يحيى الشاوى.

وقد كان عدد المغاربة فى مصر يزداد فى عهود الاضطرابات فى المغرب، إذ كانت القاهرة تمثل بالنسبة للكثيرين منهم ملجأ وملاذاً. ولما كان النظام العثمانى قد تفكك فى ذلك الحين ودخلت العناصر المدنية فى نظام «الالتزام»، فقد دخل المغاربة المقيمون فى مصر فى هذا الميدان أيضاً وأصبحوا «ملتزمين». وفى الوقت نفسه نشأت طبقة من التجار والحرفيين المغاربة، كان من الطبيعى أن يتكتلوا داخل حارات بذاتها طبقاً لنظام المجتمع المصرى فى ذلك الحين، الذى كان يغلب عليه الطابع الطائفى، بمعنى أن تتجمع كل طائفة من الطوائف فى حارة أو سوق، تحت رياسة شيخ، مثل طائفة الكحكيين والأشرفية وباب الشعرية وبولاق القاهرة وطولون، فضلاً عن طوائفهم فى الإسكندرية ورشيد ودمياط.

ووفقاً لكتاب تاريخ العلاقات المغربية المصرية للدكتورين يونان لبيب، ومحمد مزين، فإن الدور الأساسى للمغاربة فى التجارة فى مصر، كان فى ميدان تجارة البن والتوابل، التى كانت مراكزها قائمة فى أحياء طولون والغورية، فضلاً عن السلع المغربية، التى اشتهر منها البلغ المغربية! وكان من الطبيعى أن يمكن هذا الدور المغاربة من تكوين ثروات طائلة فى مصر، ترتب عليها حصولهم على مكانة اجتماعية متميزة جعلت البعض يصفهم بأنهم كانوا يشكلون العمود الفقرى للطبقة البورجوازية فى مصر!، وجعل السلطة

فى مصر تلجأ إلى التجار المغاربة كلما أعوزها المال للحصول عليه، وفى مقابل ذلك كانت تسبغ ألوان الرعاية والتسهيلات عليهم.

وفى الوقت نفسه فإن إقبال الطلبة المغاربة على الالتحاق بالأزهر الشريف، قد أدى إلى تخصيص أحد الأروقة لهم، وهو الذى عرف باسم رواق المغاربة، وهو يقع فى الجانب الغربى من صحن الجامع، وله خمس عشرة بائكة (باكية) قائمة على أعمدة من الرخام الأبيض، وفيه مساكن علوية وخزانة كتب. وقد شارك الطلبة المغاربة فى هذا الرواق طلاب طرابلس الغرب (ليبيا) والجزائر وتونس. وكان يطلق على هؤلاء الطلبة اسم «المجاورين المغاربة». وكانوا يعيشون من أموال الأوقاف التى أوقفها عليهم أعيان المغاربة.

ولما كانت الطرق الصوفية منتشرة فى مصر فى ذلك الحين، حتى بلغ عددها - وفقاً لقول الدكتور توفيق الطويل - ثمانين طريقة، فقد أتى المغاربة معهم ببعض هذه الطرق الصوفية، مثل أتباع الطريقة الجزولية (الشاذلية)، الذين عملوا على نشر طريقتهم.

ومن الطريف أن كتاب الجزولى المعروف باسم «دلائل الخيرات» كان يقرأ بالجامع الأزهر أثناء تقدم الفرنسيين إلى القاهرة فى عام ١٧٩٨ !.

وقد كان من هذه الطرق الصوفية أيضاً الطريقة العيسوية، التى وصفها الجبرتى بقوله «العيسوية هم جماعة من المغاربة ينسبون إلى شيخ من أهل المغرب يقال له سيدى محمد بن عيسى، وطريقتهم أنهم يجلسون قبالة بعضهم صفين، ويقولون كلاماً معوجاً بلغتهم

بنغم وطريقة مشوا عليها، وبين أيديهم طبول ودفوف يضربون عليها على قدر النغم ضرباً شديداً مع ارتفاع أصواتهم. وتقف جماعة أخرى قبالة الذين يضربون بالدفوف فيضعون أكتافهم فى أكتاف بعض، لا يخرج واحد عن الآخر، ويلتوون وينتصبون .. إلخ.

ويقول الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن فى كتابه: «المغاربة فى العصر العثمانى» إن وجود الإسكندرية على طريق الحج، كان له أثره فى جذب الكثير من المغاربة إلى التخلف والاستقرار فيها عند عودتهم من الحج، وكان هؤلاء يحملون - كما تسجل الوثائق - لقب «حاج»، وفى الوقت نفسه كان هناك كثير من المغاربة استوطنوا الإسكندرية وعملوا بالتجارة، واستأجروا الوكالات والمخازن لتخزين السلع التى يجلبونها من الخارج.

ومن الطبيعى أن للمغاربة تنظيماتهم الخاصة ومناطق الاستقرار فى الإسكندرية وأطرافها. فتحفظ السجلات أسماء طرق تنسب إلى المغاربة، مثل «حارة المغاربة» و«عطفة المغاربة» أو «شارع المغربى». وقد كان «سوق المغاربة» فى الإسكندرية إلى عهد قريب من أشهر أسواقها، حيث كانت تعرض أنواع الثياب والفرش المغربية من البرانس والملاحف والأخفاف الفاسية الطراز، وغيرها. وكان المتخصصون فى بيع كل ذلك رجالاً ونساء من المغاربة.

ولم يكتف المغاربة بالمشاركة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل شاركوا فى الحياة العسكرية. فمع تآكل الدور العسكرى للعثمانيين والمماليك، كان من الضرورى استعاضته بعناصر أخرى، وكان المغاربة من أهم هذه العناصر التى أطلق عليها

الجبرتى اسم «جند الطوائف». وقد حفل كتابه بإشارات عن العسكر المغاربة.

وفى كتاب الرحالة الفرنسى فولنى عن الجيش الذى أرسله على بك الكبير إلى سوريا، ذكر أنه بلغ ٤٠ ألف رجل، منهم ألف وخمسمائة من المشاة المغاربة!

وقد اختلفت سلوكيات العناصر المغربية عن سلوكيات العناصر الأخرى من الدلاة والأرنئود، فبينما غلبت على العناصر الأخرى الرغبة فى النهب وإيذاء المصريين، نأت العناصر المغربية عن أى صدام أو نزاع مع سكان القاهرة.

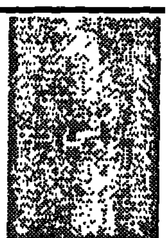
على هذا النحو عرف المغاربة على مدى تاريخهم مصر، وعاشوا فيها، ونقلوا ثقافتها وحياتها العلمية، فتأسست لمصر فى قلوب المغاربة مكانة خاصة يلمسها كل مصرى يزور المغرب، سواء لدى رجل الشارع العادى، أو بين الخاصة والمثقفين والعلماء.

فكم دهشت حين سمعت المغاربة يرددون نفس العبارة التى يرددها المصريون وهى: «مصر كنانة الله فى أرضه» بنفس الفخر والاعتزاز! ثم يتسابقون فى الإشادة بمصر وبمآثرها بما لا يحدث فى بلد عربى آخر. وكان الناس حين يروننا فى الشوارع - التى يطلقون عليها اسم «زنقات»! ويعرفون أننا مصريون، تتهلل وجوههم بشراً، ويسارعون إلى أداء الخدمات لنا. وفى المحلات التجارية كانوا يقدمون تخفيضات كبيرة مجاملة وتقديراً! بل إن الصبية الصغار لا يكادون يعرفون أننا مصريون حتى يمازحوننا بلغة الأفلام المصرية

التى يقبلون على مشاهدتها! وكان جرسونات الفنادق يتسابقون إلى خدمتنا فى حب وود عظيمين، وقد طلب منى أحدهم أن أسلم له على عادل إمام، الذى هو نجمه المفضل! الأمر الذى دعانى إلى التفكير فى الدور الذى يلعبه الفن المصرى فى توثيق العلاقات بيننا وبين الشعوب العربية، مما سأتناوله فى المقال التالى.

(٢)

على أنغام الموسيقى الأندلسية!*



زيارتى الأخيرة للمغرب بدت لى هذه الحقيقة كما لو كانت اكتشافاً جديداً، وهى أن الفن المصرى هو أكبر سفير لمصر فى البلاد العربية، وأن السينما المصرية تتصدر جميع ألوان هذا الفن، فهى التى تنقل إلى الشعوب العربية اللهجة المصرية المحببة، وهى التى تنشر لغتنا العامية السلسة بين الجماهير الشعبية العربية لتقف على مستوى متكافئ مع اللغة العربية الفصحى، وهى التى تقرب الشعب المصرى من الشعوب العربية، وتحيطها علماً بحياته الاجتماعية وممارساته اليومية.

ومن هنا أحسست على الفور بفداحة الجريمة التى يرتكبها كثيرون من المنتجين المصريين، حين ينتجون أفلاماً هابطة تزرى بحياتنا الاجتماعية، وبقيم الشعب المصرى، وبثقافته وبعلمه وحضارته. وأعترف أننى لا أستطيع أن أفهم أو أهضم لماذا يخرج هؤلاء المنتجون قصصاً تافهة يؤلفها مؤلفون تافهون؟، ولماذا يقبل الممثلون المصريون، الذين لهم مكانة رفيعة فى المجتمعات العربية،

---

* أكتوبر فى ٢١ أغسطس ١٩٨٨.

أن يمثلوا أدواراً تزرى بكرامتهم وكرامة مصر، وهم خير من يميزون بين الطيب والخبيث؟ ولماذا يخرج المخرجون المحترمون روايات ساذجة يلفظها العقل الإنسانى بصفة عامة، والعقل المصرى بصفة خاصة؟

إننى كثيراً ما أشفق على ممثل كبير أو ممثلة كبيرة، حينما أشاهدهما فى أدوار تزرى بمكانتيهما الفنية، فى حين يأبى ممثلون كبار آخرون، وممثلات كبيرات أخريات، قبول أدوار تحط من شأنهم، ويدفعون الثمن غالياً فى سبيل ذلك، قلة الأدوار التى يؤدونها، وقلة الدخول تبعاً لذلك. ترى لو اتفق الجميع على احترام أنفسهم وبلدهم وفنهم وحضارتهم، وامتنعوا عن قبول أدوار هابطة، فهل تغلق السينما المصرية أبوابها؟ أو يضطر المنتجون إلى اختيار الأفضل، وترتفع سمعة السينما المصرية ـ بالتالى ـ بما يؤدى إلى رواجها فى البلاد العربية؟

لقد قيل لى إن السبب، هو نوع الجمهور الذى يشاهد السينما فى هذه الأيام ـ جمهور الحرفيين والانفتاحيين الشطار الجهلاء، وغيرهم من العناصر التى تقع فى أدنى السلم الثقافى، فهذا الجمهور هو الذى يشاهد السينما حالياً، ويملأ قاعاتها بقزقزة اللب والتدخين والقفشات والنكات البذيئة!.

وهذا الكلام إذا كان يصلح سبباً، فإنه لا يصلح علة!، ففى أثناء الحرب العالمية الثانية، ارتفع المستوى الاقتصادى لطبقة الحرفيين العاملين فى معسكرات الجيش البريطانى ـ التى كانت معروفة باسم «الأوربس» ولست أدرى أصل الكلمة الإنجليزى، ولعلها مكونة من

بدايات كلمات - بعد أن وصل الأجر اليومى للفرد منهم إلى ثمانين قرشاً يومياً وجنيه كامل!، وهيئوا تربة خصبة لظهور أفلام تافهة للغاية، وبروز أسماء مغنين من أمثال شكوكو الذى ذاع صيته فى الآفاق، وارتسمت صورته بطاقيته المائلة على جبهته على بالونات الأطفال. ولكن إلى جانب شكوكو - الذى هو أفضل بكثير من المغنين الهابطين الحاليين، وكانت مونولوجاته تعالج فى كثير من الأحيان قضايا اجتماعية - كان يوجد عبدالوهاب وأم كلثوم وفريد الأطرش وأسمهان وليلى مراد، وكثيرون ممن تعيش مصر على ذكراهم ورصيدهم الفنى حتى الآن، كما ظهرت أفلام جيدة - وباختصار كانت أرض مصر تسع الغث والسمين، والرخيص والغالى.

ولكن الموقف الآن أسوأ، لأن جمهورنا المثقف يتآكل فى مطحنة الغلاء التى تحرمه من متعة مشاهدة الفيلم الجيد، أو شراء الكتاب الجاد، وفى الوقت نفسه تتزايد تكاليف الترف على الفنانين، بما يدفعهم إلى قبول العمل لحساب ما يمكن أن نطلق عليه اسم: «منتجى الأورنس الجدد» فى أفلام سيئة السمعة والقصد والنية.

لذلك فقد ذهب خاطرى فى المغرب الأقصى إلى أنه لو كونت الدولة لجنة لفحص كل فيلم مصرى، قبل السماح بعرضه فى أنحاء العالم العربى، ومنع خروج الأفلام التى تسئ إلى سمعة مصر، فإن هذا سوف يدفع - بالضرورة - «منتجى الأورنس* الجدد» إلى البحث عن القصص الجيدة، والابتعاد عن القصص التافهة، إذا أرادوا أن تعرض أفلامهم فى الأسواق العربية، مما يعود على السينما المصرية بالنفع العام، ويحفظ احترام مصر فى عيون الشعوب العربية.

---

* كلمة «الأورنس» تحريف لكلمة Ordenance الإنجليزية من عبارة: Rayal Army Ordenance Corps.

على كل حال، فإن هذا الحديث عن الفن يقودنى إلى الحديث عن ظاهرة فنية فى المغرب نفتقدها فى مصر، وهى ما يمكن أن نطلق عليه اسم «الموسيقى القومية»! - وهى غير الموسيقى الوطنية الحماسية المعروفة - وتتمثل فى ألحان قومية يتجمع حولها مجموع الشعب بجميع طبقاته وعناصره وفئاته، ويغنيها المثقف والجاهل، وأستاذ الجامعة والفراش، والشيخ والشاب، والفتى والفتاة.

لقد فوجئت فى المغرب بوجود مثل هذه الألحان القومية ممثلة فى الموسيقى الأندلسية، وهى تشبه موسيقى التراث التى تعزفها فرقة الموسيقى العربية. وكانت الموسيقى الأندلسية فى وقت من الأوقات - فى القرن الماضى - هى الموسيقى المنتشرة فى مصر، وذلك منذ وضع الشاعر الموسيقى السيد محمد شهاب الدين كتابه المشهور: «سفينة الملك ونفيسة الفلك» الذى حفظ العدد الكبير من الموشحات الأندلسية التى وصلت إلينا بالنقل والسماع، وقد ذكر فيه من المقامات الخاصة بهذه الموشحات: الكردان، والراست، والحجاز، والسيكاه، والجهاركاه، والبياتى، والصبا. ومن الأوزان: الورشان، والسماعى، والمخمس، والصمودى، والرهج، والخفيف، والثقيل، وغيرها.

ولذا كان المغنون يبدءون الغناء بـ «البشروات» من الموسيقى التركية، ثم يغنون الموشحات الأندلسية، التى كان الناس يستعذبونها لما تمتاز به من السهولة وجزالة اللفظ. وكان المطرب يغنى بعد الموشح قصيدة أو موالاً، ويعزف أثناء ذلك على آلة مثل العود أو القانون (تقاسيم). وكان الناس يطربون طرباً شديداً لسماع

الموشحات، وينشدون مع المطرب القطعة الأولى من الدور (المذْهب)، ثم ينشد المغنى فى آخر السهرة بمفرده قصيدة.

ثم سافر عبده الحامولى إلى استانبول ليسمع الموسيقى التركية - التى كانت لها فى ذلك لحين الزعامة فى جميع بلاد الشرق العربى - وليقتبس منها ما يلائم الذوق المصرى. وقد استحضر من الآستانة فرقة تركية، أخذ الموسيقيون المصريون عنها كثيراً من الألحان والبشارف التى لا تزال كنزاً نفيساً إلى يومنا هذا. وكان أستاذ الموشحات التركية، الشيخ أحمد أبوخليل القبانى الدمشقى، والشيخ عثمان الموصلى وغيرهما من أساتذة الأتراك.

وقد استطاع عبده الحامولى - مع ذلك - تخليص الأغنية العربية من النبرات التركية والحلبية التى كانت عالقة بها، وطبعها بالطابع المصرى الصميم، وأكمل ذلك الشيخ سلامة حجازى.

حتى إذا ما أوشك القرن التاسع عشر على الانتهاء، كانت الموسيقى المصرية قد بلغت حداً كبيراً من الكمال، وأصبحت غنية بمطربيها وملحنيها وعازفيها،وعلى رأسهم عبده الحامولى، وسلامة حجازى، ومحمد عثمان، والقبانى، وانتشر الطرب فى كل مكان فى مصر فى العواصم والقرى والكفور والدروب.

مع ذلك فإن الموسيقى المصرية الخالصة، التى تجْمع حولها المصريين، كما يتجمع المغاربة حالياً حول الموسيقى الأندلسية، ظلت على الدوام غائبة. وأقصد أننا افتقدنا وجود موسيقى قومية، وأغان قومية يغنيها كل الناس عند سماعها مهما كان فى أيديهم من

الأعمال، ونقدمها فى المناسبات القومية والوطنية وغيرها من المناسبات.

صحيح أننا نملك ما يسمى بالموسيقى والأغانى الشعبية، ولكن هذا شيء وما أطلق عليه اسم الموسيقى القومية شيء آخر تماماً، فقد كانت لدينا أغان شعبية فى القرن الماضى، تناقلها الأبناء عن الأجداد، وقد ذكرها البعض حالياً، ولكن لا يجتمع حولها الناس كما يتجمع المغاربة حول الموسيقى.

وعلى سبيل المثال، فمن يتجمع حول أغنية شعبية مثل: قمرة يا قمرة يا قمورة، يا محلى ديل العصفورة؟ أو «يا بنات الإسكندرية مشيكم على البحر غية»؟ أو «عمَّال يُبرم شنباته، على رطل ونص»؟ أو «بستة ريال يابا جوزنى، الفرش مركون، والحلة على الكانون»؟ أو «يمامة حلوة، ومنين أجيبها؟ طارت يا نينة عند صاحبها»؟ إلى آخر هذه الأغنيات الساذجة؟

ومن هنا تتضح أهمية الموسيقى الأندلسية فى حياة المغاربة الاجتماعية والثقافية. فحين كنا فى المغرب، لم تكن هناك حفلة تقام لنا إلا وتقوم على أساس الموسيقى الأندلسية! فقد أقامت لنا (جمعية أبى رقراق) حفلة غنائية بقاعة البلدية بمدينة سلا، بمناسبة انعقاد ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية. وكان المسرح غاصاً بالجمهور، وظننت أنها حفلة غنائية كتلك التى تقام فى مصر، وإذا بها تقوم أساساً على الموسيقى والأغانى الأندلسية. وفى الحفلة التى أقامها السيد محمد عواد، مستشار الملك الحسن الثانى، فى نادى الجولف، كانت هناك أيضاً الموسيقى الأندلسية! وفى الحفلة التى

أقامتها لنا جمعية (فاس/ساس) قدمت لنا فرقة فاس حفلاً موسيقياً رائعاً، وفى بلدة أصيلة الساحلية الجميلة، عندما استضافنا كاتب عام المدينة، كان فى انتظارنا فرقة الموسيقى الأندلسية. وكانت ترافقها أغانى مطربات مغربيات من وراء ستار للترحيب.

وشيئاً فشيئاً أخذت أشعر بأهمية هذه الموسيقى، كموسيقى طرب، يشترك المستمعون مع العازفين فى إنشادها. وهو ما لم أشعر به من قبل وأنا أستمع إلى موسيقى التراث، لأن الطرب فى الموسيقى الأندلسية أكبر، والمشاركة نفسها تبعث الحماسة، وتهيئ الحالة النفسية المواتية للطرب.

وقد فهمت من مشاهدة برنامج فى تليفزيون المغرب، أن الدولة لا تدخر وسعاً فى رعاية هذه الموسيقى الأندلسية باعتبارها موسيقى قومية، وأن هناك ما يمكن أن نسميه نهضة موسيقية، تربى لها الكوادر وتدرب وتنتشر فرقها فى كل أنحاء المدن الكبيرة والصغيرة. ومعنى ذلك أن الدولة تعى أهمية وجود موسيقى قومية تجمع حولها المغاربة فى احتفالاتهم وأعيادهم وأفراحهم.

ويمكن فهم هذا الاهتمام من جانب الدولة بتأكيد الشخصية القومية، إذا أدركنا طبيعة الاستعمار الفرنسى. فقد كان هذا الاستعمار يقوم على استيعاب الشخصية المغربية فى الشخصية الفرنسية، وتحويل المغاربة إلى فرنسيين مسلمين، وإيهام المغاربة بأن فرنسا هى ناشرة الحضارة فى المغرب، بحيث لا تبقى سوى حضارة واحدة هى الحضارة الفرنسية. وهذا على العكس تماماً من الاستعمار الإنجليزى، الذى يقوم على نظام الحكم غير المباشر من خلال

الإدارة الوطنيـة. التى تخـتلف بالضـرورة عن الإدارة الإنجليـزية، ولكنها تعمل تحت سيطرة هذه الإدارة الأخيرة!

ومن هنا فـفى حين لم ير المصـريون - على سـبـيل المثـال - بأنفسـهم حـاجـة لإثبات شـخـصيتـهم القـومـيـة فى نضـالهم ضـد البـريطانيين، فـإن نضـال المغـاربة قـام بالدرجـة الأولى على إثبـات الشخصية القومية فى مواجهة الشخصية الفرنسية!

وقـد قـامت هـذه الشـخـصـيـة القـومـيـة علـى أسـاسين: الإسـلام والعروبة.

فـحين شعرت المغرب بالضغط الاستعمارى فى الثلث الأخـير من القرن التـاسع عشر، وعلـى الرغم من أنهـا لم تكن أبداً جـزءاً من الدولة العـثمـانية، فإنـهـا اعـتـمـدت على فكرة الجـامـعـة الإسـلامـيـة، واستـفادت من تيار الجامـعة الإسلامـية فى مـقاومتـهـا، وأخذ المولى الحسن يتقرب من الدولة العثمانية، فى الوقت الذى كان المصلحـون الدينيـون والعلمانيون يعملون على بعث الشـعور القومى القـائم على الشخصيـة الإسلامية المتفردة، وتذكير المغاربة بتاريخـهم المجيد وأسلافهم العظام.

وقد ظل الإسلام عنصـراً مـهمـاً فى نضـال الشعب المغربى ضد الاستـعمـار الفـرنسى، وفى تمييـز شخـصيـتـه القـومـيـة فى مـواجـهـة الشخصيـة الفرنسية، حـتى تأسست جـامـعـة الدول العـربيـة، وأخـذت تناضـل من أجل تحـرير بقـيـة الدول العـربيـة. فأعلن الملك مـحـمـد الخـامس فى مدينة طنجـة فى أبريل ١٩٤٧، أن مراكش «التى تربطها

بالبلاد العربية الأخرى فى الشرق الأوسط أوثق الوشائج، ترغب رغبة أكيدة فى تعزيز هذه الروابط، خاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملاً مهما فى الشئون العالمية. وكان يقصد بذلك تأكيد الصفة العربية للمغرب، ومعارضة الفرنسيين فى أنهم ناشرو الحضارة فى المغرب. وإظهار حضارة وطنية عريقة متمثلة فى التراث العربى.

هذا التأكيد على الشخصية المغربية التى تقوم على الإسلام والعروبة. هو الذى دفع المغاربة إلى الاهتمام بالتراث الإسلامى والعربى، وأهم من ذلك بكثير أنه دفعهم إلى الاستمرار بهذا التراث حتى الوقت الحاضر عن طريق تطويره.

فأنت فى المغرب لاترى هذ الانفصام الموجود فى المصريين بين القديم والجديد، أو بين الأصالة والحداثة، أو بين الأصالة والمعاصرة ـ أى لاترى أناسا انفصلوا عن الماضى. ورأوا فرصة مصر فى التقدم فى الحداثة والاعتماد على الغرب ـ كما لاترى أناسا ركزوا تفكيرهم فى الماضى، وإحيائه، ورأوا فى الحضارة الغربية شرا يجب تجنبه والابتعاد عنه ـ أى لاترى من نطلق عليهم اسم «سلفيين» و«علمانيين» بالمعنى الصارم الموجود عندنا. وإنما الشخصية المغربية تقوم على التواصل والاستمرارية بين القديم والجديد. وتوظيف التراث فى الوعى بالحاضر واستشراف المستقبل. وإقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة.

وربما كان وزير الثقافة المغربى محمد بن عيسى ـ وهو من أشد المتحمسين للعلاقات المصرية المغربية ـ خير من عبر عن ذلك

بقوله: «المغاربة لم ينفصلوا أبدا عن تراثهم، والمغرب يصعب عليه ألا يكون مرتبطاً بالتراث. تراثنا هو الضمان الأساسى الذى يؤمننا على الشخصية المغربية، فقوة الشعب المغربى الضاربة هى ثقافته وحضارته».

وهذا يفسر النشاط الكبير الذى يلاحظه زائر المغرب للحفاظ على تراثه. ففى مارس من هذا العام ١٩٨٨، نظم المغرب أول ملتقى للغناء الشعبى التراثى فى مدينة أثرية فى الجنوب الشرقى للمغرب. كما أنه ينظم كل عام مهرجانا للموسيقيين الأندلسيين.

وفى الوقت نفسه فإن فكرة إحياء التراث فى المغرب لاتعنى إحياء رفات! وإنما هى مرتبطة باستمرارية الشخصية المغربية من القديم إلى الحديث. والتراث عندهم ليس مسألة متحفية، وإنما هو مسألة متطورة ومتجددة فى الحياة المعاصرة، تراها فى المبانى الحديثة، وفى الفنادق، وفى الموسيقى، وفى الفنون.

ففى أى مكان فى المغرب تعرف أنك فى المغرب، ولست فى أى مكان آخر، وسواء كنت فى حى قديم أو فى حى جديد، أو كنت فى فندق قديم أو فى فندق حديث، فالتواصل بين القديم والحديث فريد ومثير!

(٣)

من المئذنة المصرية إلى الصومعة المغربية !*

في المغرب العربي لاأكاد أزورهما حتى أشعر بأني في مصر في الأربعينيات أو الخمسينيات من هذا القرن، وهما تونس والمغرب. ففي هذين البلدين ترى القاهرة عندما كانت بدون زحام، وبدن أزمات في حركة المرور، وبدن توتر ينتاب الناس لأقل شيء في تعاملاتهم مع بعضهم البعض، كما ترى الابتسامة التي اختفت من وجوه باعة محلات القطاع العام لتحل محلها قترة الكبر والازدراء. وفي الأسواق القديمة في المغرب، تشعر بأنك في الموسكي أيام زمان، قبل أن يزحف عليه تجار الجملة وتجار المستورد، ويطغى الشره والطمع والرغبة في الثراء السريع على التجارة! وقبل أن تمتلئ المحلات بالعملاء الذين يتطاحنون للفت أنظار البائع وهو يصعر لهم خده! - أي أنك ترى التاجر الذي يستقبلك ويغريك على الشراء بعرض ما لديه من بضائع، لأن العرض عنده أكثر من الطلب.

والأسواق القديمة هي سمة من سمات جميع المدن العربية بدون استثناء، وهي لاتفترق في المغرب عنها في تونس، اللهم الا في

* أكتوبر في ٤ سبتمبر ١٩٨٨.

سوق فاس الذى ليس لها مثيل، فهى تنحدر من أعلى الجبل إلى السفح، ويشقها طريق ضيق جدا وطويل جدا، ويقطع فى نحو ثلاث ساعات ونصف، يتخللها وقوفك مرارا على جانب الطريق ـ إلى حد الالتصاق بالحائط ـ لافساح المرور لدابة تحمل بضائع.

وبطبيعة الحال لايستطيع أحد يمشى فى هذا الطريق نزولاً أن يعود منه صعودا، وإلا سقط إعياء فى الطريق! وإنما عليه أن يخرج منه عبر «زنقات» (حوارى) ضيقة أخرى إلى الخلاء حول الجبل، ليستقل حافلة تصعد به الطريق عودة.

وهذا الطريق يطلق عليه اسم «الطلعة الكبيرة» تمييزاً له عن طريق أقصر يصب فيه ويسمى «الطلعة الصغيرة»!

ومع ذلك فهذه السوق القديمة الضيقة جداً، تفسح المكان لجامع من أضخم الجوامع الكبرى، وهو جامع القرويين المشهور، الذى يعد ـ مع جامع الزيتونة فى تونس ـ من المعاقل التى حفظت العروبة والإسلام فى المغرب العربى، إذ كان علماء القرويين والزيتونة فى مقدمة ركب المناضلين عن الحق، والمدافعين عن الوطن ضد المحاولات الفرنسية من جانب المستعمر الفرنسى، وفيهما بزغت بذور الوطنية العربية الإسلامية.

وهذا هو الدور الإيجابى حقا للإسلام فى المغرب العربى، والذى كان يماثل دور الأزهر قبل أن يسقط فى يد القصر الملكى فى أعقاب ثورة ١٩١٩، مع اختلاف بسيط، هو أنه فى مصر لم يحاول المستعمر الإنجليزى القضاء على الشخصية القومية للمصريين تحت

نظام الحكم غير المباشر الذى كان ينتهجه، أما فى المغرب العربى فقد كان المستعمر الفرنسى يزعم لنفسه رسالة حضارية تتمثل فى صبغ تلك المنطقة بالصبغة الحضارية الفرنسية. ومن هنا لعب الدين الإسلامى الدور الأساسى فى حفظ الشخصية القومية المغربية، وحفظ عروبة المغرب. وفى الوقت نفسه فإن سيادة «المذهب المالكى» فى المغرب، حفظ وحدة المغرب من التنازع المذهبى فى المشرق العربى الذى قسم المسلمين إلى شيعة وسنة. وهذا ماجعل القومية المغربية تقوم على أساس السلفية الإسلامية بالدرجة الأولى! فقد حمل الناس السلاح فى المغرب العربى لمقاومة الاستعمار بالإسلام وتحت رايته، ودخلت العروبة من هذا الباب الإسلامى.

وعندما بنيت فاس كانت تضم مدينتين يحيط بكل منهما سور، ويفصل بينهما النهر. وتسمى المدينة الأولى «عدوة الأندلس»، وقد بناها إدريس فى عام ١٩٢هـ ــ ٨٠٨م، وشرع فى تحصينها بسور ذي أبراج وقلاع. أما الثانية فقد بنيت بعد الأولى بسنة، وتسمى «عدوة القرويين»، وعمل على تحصينها بسور أيضا. ولكن يوسف بن تاشفين عندما دخل فاس فى سنة ٤٦٢هـ ــ ١٠٧٠م، هدم الأسوار الفاصلة بين العدوتين، فأصبحت فاس مدينة واحدة. ثم جاء عبد المؤمن بن على الكومى الموحدى ليهدم أسوار المدينة فى عام ٥٤٠هـ، معلناً عدم الحاجة إليها، «لأن أسوارنا هى سيوفنا وعدلنا»! على أن السيوف ــ فيما يبدو ــ لم تجد شيئا فى حماية المدينة، لأن حفيده المنصور الموحدى أعاد بناء هذه الأسوار سنة ٦٠٠هـ. وفى سنة ٦٧٤هـ تأسست المدينة الجديدة بأسوارها وبابها على وادى فاس أيام يعقوب المنصور.

وفى خلال ذلك وبعده كانت الأسوار تتعرض للهدم والتجديد، كما كانت تجرى حركة بناء الأبواب والأبراج، التى بقى منها إلى الآن: باب الدكاكين، وباب المكينة، وباب قصبة شراردة، وباب سيدى بوجيدة، وباب الخوخة، وباب الحديد، وباب السمارين، وباب المحروق، وباب الفتوح وغيرها. وهذه الأبواب تتميز بعلو مدخلها، وسمك عرضها، وضخامتها، وهى رمز لما تخفيه المدينة العتيقة وراء أسوارها من ثروة عمرانية وهندسية، كما أنها لعبت دوراً مهماً فى الحماية والمراقبة والأمن والتبادل التجارى.

وفى الواقع أن هذه الأسوار والبوابات لاتميز مدينة فاس وحدها، بل تميز كافة المدن التى زرتها، وهى سلا والرباط وأصيلة وطنجة والدار البيضاء، مما يوضح حجم الدور النضالى لهذه المدن فى مقاومة الغزاة ومحاربة الأعداء.

وهذه المدن تختلف عن المدن المصرية الكبرى فى سمة رئيسية، هى أنها مدن كاملة بالمعنى الأوروبى. وليست قرى كبيرة، كما هو الحال فى مصر! ويرجع ذلك إلى اختلاف التطور الاجتماعى والسياسى فى مصر عنه فى المغرب. فمنذ القدم كانت القاهرة هى عاصمة مصر، وتتمركز فيها الحكومة، ثم تظهر المدن تدريجا عندما تتضخم قرية فتأخذ حجم المدينة ـ كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لمدينة كفر شكر، أو قويسنا، ولكنها تفتقر إلى سمات المدينة الأوروبية التى تقوم على الاكتفاء الذاتى، والاعتماد على النفس بحيث يمكن أن تكون عاصمة فى حد ذاتها.

ولكن الأمر فى المغرب مختلف، فمعظم المدن التى نشأت فيه نشأت بوصفها حواضر، أو أنها تحولت لعواصم لدولة من الدول التى قامت فى المغرب. فمثلا فاس كانت عاصمة للمغرب خلال عدة قرون، وكذلك الحال بالنسبة لمدينة مراكش التى كانت عاصمة فى عهد السعديين، أو الرباط التى كانت عاصمة ليعقوب المنصور الموحدى. ومن هنا تكونت لكل مدينة شخصيتها القائمة بذاتها، وتاريخها القيادى الذى تعتز به، وصناعاتها وحرفها ومعاهدها ومبانيها المميزة، ولم تكن مجرد تابع للعاصمة، كما هو الحال فى مصر.

وتختلف مآذن المساجد فى المغرب عنها فى القاهرة، فى أنها ليست مآذن مستديرة بل مربعة!، ويطلقون عليها اسم «صومعة». ولم أستطع تمييزها فى البداية، لأنى تعودت على شكل المآذن المستديرة! ومنابر المساجد التى يقف عليها الخطيب يوم الجمعة تكون مخبأة داخل الحائط، ثم تخرج وقت صلاة الجمعة على عجل. والشعب المغربى أكثر تديناً من أى شعب آخر فى دول المغرب العربى، وهو ما مكن للنظام الملكى، القائم على الدين فيه.

ولعل من مظاهر تدين الشعب المغربى ذلك البُرْنُس الذى ترتديه المرأة المغربية غالباً، وهو لباس طويل بصف زراير من الأمام يمتد به من أعلى إلى أسفل، وغطاء للرأس متصل بالياقة لحماية الرأس من المطر. وهو يختلف عن اللباس الطويل الذى ترتديه الفتاة المصرية المحجبة فى أنه لباس وطنى لا تكاد تراه حتى تعرف أن التى ترتديه هى سيدة مغربية، فى حين أن لباس الفتاة المحجبة المصرية لا هوية له.

وهذه الملاحظة تذكرنا بملاية اللف المصرية التى كانت ترتديها فتاة العشرينيات إلى الخمسينيات من هذا القرن، والتى لا تزال موجودة حتى الآن فى بعض الأحياء الشعبية. هذه الملاية اللف كانت تشبه السارى الهندى فى أنها لباس وطنى مميز يكشف عن جنسية صاحبته. وبطبيعة الحال لست أدعو إلى العودة إلى ارتداء ملاية اللف، وإنما أضرب هذا المثل لكى أوضح أننا لا نطور الأوضاع، وإنما ندعها ونمضى إلى المجهول، أو أننا ندع ما يميز شخصيتنا القومية ولا نقدم البديل القومى الأفضل.

وهذه الملاحظة تنطبق على مبانينا، فلا تكاد تدخل مدينة مغربية حتى تعرف أنك فى مدينة مغربية، بمبانيها المميزة ذات الطلاء الأبيض، الذى يجدد باستمرار ولا يترك للزمن حتى يكلح لونه ويتحول إلى لون آخر!.. إن مدننا هى خليط متنافر من المبانى وألوان الطلاء والطوب، ولا يستطيع أحد أن يعرف إذا كانت مقامة فى مصر أو فى بلاد واق الواق - اللهم إلا إذا كان هذا التنافر نفسه يستطيع أن يميز المدينة المصرية عن مدن العالم!

وهذا أمر محزن حقاً، ودليل على أننا نفقد تدريجاً سمات شخصيتنا القومية، فمبانينا لا هى فرعونية الطابع، ولا هى عربية أو إسلامية الطراز، ولا تنتمى إلى أى شىء يذكرنا بقوميتنا المصرية العربية. وحتى فنادقنا أيضاً، ففيما عدا فندق مينا هاوس الذى يملك طابعاً فرعونياً، والذى يحوى قاعات فرعونية الطابع، فلا يوجد فندق يذكرنا بأنك تقيم فى مصر، بل فيها ما يذكرك بأنك فى أوروبا، مع أنه لا يوجد فندق فى المغرب يخلو مما يذكرك بأنك فى المغرب، من قاعة أو حديقة أو واجهة أو غير ذلك.

والسبب فى ذلك أنه لا توجد عندنا هيئة قومية تقوم بهذه المهمة - وبمعنى آخر أنه لا توجد هيئة قومية أو محلية فى مدينة أو حى، تحاول الحفاظ على طابعه، كما هو الحال فى إنجلترا على سبيل المثال، فلا يستطيع أحد هناك أن يبنى بناء «على مزاجه» الخاص، وإنما عليه أن يقدم تصميم بنائه إلى جهاز الحى الذى يتأكد مما إذا كان التصميم يتفق مع الطابع العام لمبانى الحى أم لا، فإذا وجده مخالفاً رفضه. وهذا هو السبب فى أنك فى لندن تجد كل حى له طرازه الخاص من المبانى، الذى يميزه عن الأحياء الأخرى، فى حين تجد فى مصر كرنفالاً متنافراً يحوى كافة طرز البناء من القديم إلى الحديث ومن الشرق إلى الغرب!.

وكذلك الحال فى بيوتنا الشعبية التى تختلف طرزها من الداخل، كما تختلف من الخارج. فالبيوت المغربية التى دخلتها لها طراز خاص يتميز بوجود صحن للدار، تتفرع منه قاعات، ويغطى الجزء الأسفل من الحائط بقطع هندسية صغيرة من السيراميك على شكل نقوش عربية جميلة. كما أن بعض أبواب البيوت تكون داخل عتبة، الجزء الأسفل من حائطها مغطى بهذا القيشانى. أما النوافذ فهى مسورة بالحديد، وبعضها نزع منه الحديد وأقيمت دلفات زجاجية قابلة للفتح.

وبعض المدن، مثل «أصيلة» احتفظ بطابعه القديم بدرجة معجزة حقاً، فأنت فى مدينة قديمة جديدة! تتميز بالبيوت القديمة والشوارع الضيقة والنظافة الفائقة، وقد طليت جدران منازلها الخارجية باللون الأبيض، وطليت النوافذ باللون الأزرق، وتبدو كما

لو كان الطلاء قد تم قبل دخولك إلى المدينة بلحظات!. وقد ذكرتنى بمدن أوروبا القديمة مثل مدينة «تالين» فى استونيا بالاتحاد السوفيتى، مع طابع أندلسى محبب إلى النفس، بل ذكرتنى بمدينة قرقشونة (كاركاسون) فى جنوب فرنسا التى فتحها الأندلسيون لمدة ثلاثين عاماً، والتى تبهرك بشوارعها القديمة الضيقة المتعرجة الصاعدة الهابطة ونظافتها الفائقة. وإن كانت أقرب إلى مدينة «أشبيلية» فى أسبانيا.

وقد أقسمت لنفسى أن مدينة أصيلة لو كانت مدينة مصرية، لتهدمت قبل قرون! أو على الأقل لسرى عليها ما يسرى على قرانا من القذارة ومظاهر التخلف، ولامتلأت أزقتها بالنفايات، واتخذت لقضاء الحاجة عند اللزوم!. وكل ذلك بسبب الإهمال وعدم وجود رقابة من سلطة محلية أو سلطة الدولة، وبسبب أن قرانا ـ لأسباب سوف يحتار التاريخ أمامها طويلاً ـ قد تخلت عن النظافة، رغم الحديث الشريف: «النظافة من الإيمان». ولكنى رأيت مدينة أصيلة ـ التى تتكون من شوارع لا يزيد اتساعها على اتساع أصغر الأزقة فى مدننا ـ تلمع من النظافة، ولا توجد بها ورقة ملقاة فى الطريق العام، ولذلك فقد تحولت إلى مدينة سياحية يؤمها السياح من كل مكان، ويجلسون فى مقاهيها ذات الطابع الفرنسى وهم سعداء.

وهذا ما يدعونا إلى الإلحاح على الاهتمام بنظافة مدننا، وإتاحة الفرصة للناس للمحافظة على نظافتها عن طريق وضع صناديق القمامة فى كل مكان وكل ركن، بعد أن اختفت بصورة شبه تامة من الشوارع والمبانى الحكومية حتى إننى أحياناً أمسك بورقة أريد

التخلص منها فى يدى حائراً لفترة طويلة وأنا أتلفت حولى هنا وهناك عن صندوق قمامة بدون جدوى!.

وقد سبق أن كتبت عن تجربة رأيتها فى لندن، حيث عمدت بعض المحلات الشهيرة إلى الإعلان عن نفسها عن طريق صنع صناديق قمامة ذات شكل جذاب تحمل اسمها!. ترى لو أن رؤساء القطاع العام المنافقين الذى ينتهزون كل مناسبة لتوجيه آيات الشكر والتبريك للسيد رئيس الجمهورية من ميزانيات قطاعاتهم المتخمة بالخسائر، رأوا ترجمة هذا الشكر عملياً عن طريق الإسهام فى نظافة مدنهم، ألا يكون ذلك أجدى من النفقات التى تنفق على صفحات الصحف.

على كل حال فتتميز مدن المغرب ـ كما ذكرت ـ بأنها مدن قديمة لها تاريخ. وعلى سبيل المثال، فإن مدينة «سلا» التى استضافتنا فيها جمعية (أبى رقراق)، كانت هى المدينة التى عبر منها الفاتح العربى الشهير عقبة بن نافع نهر أبى رقراق، وركز قوائم جواده فى المحيط الأطلسى، وقال قولته الشهيرة: «والله لو علمت أن وراء هذا البحر أرضاً لقطعت هذا البحر لتبليغ دين الله وشريعته». والمدينة مقامة فوق ربوة على نهر أبو رقراق، الذى يفصلها عن الرباط، وهى محاطة بسور شهير له بوابات، يفصلها عن المدينة الجديدة.

ونظراً لأن مدن المغرب نشأت بوصفها مدناً، ولم تنشأ من قرى اتسعت وتضخم حجمها، كما هو الحال فى معظم مدن مصر، فإن هذا هو السبب فى نزعة الفخر والمباهاة لدى سكان كل مدينة

عند التحدث عن مدينتهم، ومعرفتهم التامة بآثارها التاريخية، بل وجود كتب عن تاريخ هذه المدن!.

وهذا اتجاه سليم يدعونا إلى التنويه بما أقدمت عليه هيئة الكتاب مؤخراً من نشر كتب يتناول كل منها مدينة من المدن، مثل الكتاب الذى صدر عن: «بورسعيد، تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢» للدكتور زين العابدين نجم. وقد صدر عام ١٩٨٧ . كما أصدرت كتاباً عن مدينة «غزة».

ومن المعروف أن كل مدينة أوروبية لها كتب تتحدث عن تاريخها، ويمكن للسائح أن يشتريها من مكتباتها عند زيارته لها. وقد أفادنى ذلك شخصياً حين خضت مناقشة مع المضيف الذى كان يرافقنا فى رحلة إلى أسبانيا منذ ثلاثة أعوام، حين مررنا بمدينة «كاركاسون» التى ذكرتها منذ قليل ـ فحين قلت له إن تلك المدينة كان يحتلها العرب، تساءل فى دهشة: «فى جنوب فرنسا؟» قلت: نعم!. فقال مستنكراً إنه لم يتعلم ذلك من كتب التاريخ!. فأخذته من يده إلى مكتبة المدينة، وتناولت كتاباً يتحدث عن تاريخها، وتركته يقرأ أن العرب فتحوا هذه المدينة واستمرت تحت حكمهم لمدة ثلاثين عاما!.

(٤)
عندما ساندت فاطمة رشدي نضال المغرب!*

كتبت في المقال الثاني من هذه الخواطر عن المغرب الأقصى، عما تبدى لي كما لو كان اكتشافاً جديداً، وهو أن الفن المصري هو أكبر سفير لمصر في العالم العربي - كنت أعتمد على ما شاهدته بنفسي من تأثير هذا الفن في الشعب المغربي، وهو ما دعاني إلى الدعوة إلى العناية بهذا الفن، والوقوف في وجه الهبوط الذي طرأ عليه، ومحاولة الارتقاء به إلى المستوى الجديد كأكبر سفير يمثل مصر بين الشعوب العربية!

ولكن لم أكن أعلم أن سفارة الفن المصري في البلاد العربية هي سفارة قديمة، لا ترجع إلى دعوة العروبة والقومية العربية في الأربعينيات والخمسينيات، وإنما ترجع إلى ما قبل ذلك بكثير. وأن الفن المصري، كان أسبق من الفكر المصري في اكتشاف الروابط القومية العربية، والخروج من إطار الوطنية المصرية إلى إطار القومية العربية العريضة. ليس فقط من الناحية الأيديولوجية (النظرية)، وإنما من الناحية التطبيقية.

---

* أكتوبر في ١١ سبتمبر ١٩٨٨.

فقد اكتشفت أن الفنانة فاطمة رشدى زارت بفرقتها المغرب الأقصى فى سنة ١٩٣٢، ولم تكن هذه الزيارة مجرد زيارة فنية وإنما كانت مساندة وإسهاماً فى معركة وطنية، كان يخوضها المغرب وقتذاك ضد مخطط فرنسى أعد ليكون ضربة قاتلة لعروبة الشمال الأفريقى عموماً، والمغرب الأقصى بصفة خاصة، وهذا المخطط هو ما أطلق عليه اسم «الظهير البربرى» (الظهير=مرسوم)، قصدت به فرنسا فصل البربر عن العرب، وإدماجهم فى البيئة الفرنسية، وإخراج البربر من دائرة القضاء الشرعى فى الأمور المدنية، وإحياء اللغة البربرية عن طريق كتابتها بحرف لاتينية، وتنصير البربر! وكان من الطبيعى أن يكون لهذا الظهير البربرى دوى فى العالم الإسلامى، لأنه يطبق على مليون ونصف مليون من أهل المغرب، وأن يصل صداه إلى مصر.

فى هذه الظروف، والمعركة فى المغرب ضد الظهير البربرى على أشدها، زارت فاطمة رشدى على رأس فرقتها المغرب الأقصى، فى رحلة مرت بتونس والجزائر وانتهت إلى المغرب. وقد أدرك أهل المغرب مغزى هذه الزيارة فى ذلك الحين، وعبروا عن تقديرهم بمقدار الاستقبالات والاحتفالات التكريمية التى قابلوا بها فاطمة رشدى وفرقتها، سواء فى فاس أو فى الرباط أو سلا.

فقد كتبت جريدة «السعادة» يوم ٢١ يونية ١٩٣٢، الموافق ١٦ صفر ١٣٥١هـ مقالاً وصفت فيه الحفل الذى أقيم تكريماً للفرقة فى سلا تحت إشراف النادى الأدبى السلوى، بروض آل حسار بسلا، وحضرها جمهور من الرباط، ونشرت نص قصيدة من الشعر ألقيت

فى الحفل، تضمنت هذه الأبيات:

هو المغرب الأقصى يزيد تشرفا

فأعظم به جوقا أتاه مشرفا

هو الجوق من مصر الحضارة قد أتى

لإحياء فن كاد يقضى تلهفا

أما هذه مصر العزيزة أنجبت

لنا من بنيها من يرينا عين الصفا

نحيى فى شخص بنتها اليوم عطفها

علينا بها كى من حياضها نرشفا

فنحن وهم إخوان جنس وملة

ظللنا وإياهم إلى العالم نهتفا

وليتأمل معى القارئ فى هذه القصيدة قول الشاعر: «فنحن وهم إخوان جنس وملة»! مما يدل على سبق إدراك رابطة القومية العربية بين مصر والمغرب.

أما فى الرباط، فقد أقامت جمعية قدماء اليوسفية حفلاً مماثلاً، جمع الشعراء والأدباء ورجال النهضة الفكرية والعلمية، وخطب رئيس الجمعية اليوسفية بين يدى فاطمة رشدى خطبة طريفة نشرتها جريدة «السعادة» يوم ١٩ يونية ١٩٣٢ جاءت فيها:

«سيادة الممثلة الشهيرة، أيها السادة الكرام. منذ بضعة أيام طلعت شمس الفرقة الفاطمية من مشرق العلوم النيرة. وبعدما

أضاءت بنورها الوضاح تونس الخضراء والجزائر الغراء، أسدلت على مغربنا السعيد أشعة تغذت منها الأشباح، وانتعشت من نورها الأرواح. كنا نسمع لغة قريش ولا نذوق جميع حلاوتها لبعد المغرب عن منبعها الأصلى، فشرفتمونا بقدومكم، ومنحتمونا فرصة ثمينة كادت تكون من المستحيلات، ألا وهى إطراب النفس بسماع لغة سليمة تتدفق من أفواهكم كنغمات موسيقية، أسكرتنا، فعشنا لحظة من الزمان فى دور من أدوار ذلك العصر العباسى، عصر التمدن الإسلامى والسيادة العربية (كانت فاطمة رشدى قد بدأت بتمثيل راوية العباسة) .

ثم يقول رئيس الجميعة مخاطباً فاطمة رشدى: «والآن أتت إلينا أرقى مدرسة من مدارس التمثيل، مع أمهر الممثلات والممثلين، وفى طليعتهم ذلك النجم الثاقب سيادة فاطمة رشدى، وحضرة كبير الممثلين الأستاذ المحترم عزيز عيد، فانتفعنا بتعاليمكم السامية .. إلى آخره» .

وفى الدار البيضاء استقبلت فاطمة رشدى بقصيدة مطلعها:

فخر العروبة أنت اليوم فاطمة

رشدى أقمت بتشخيص وتمثيل

جبت البلاد لتثقيف الذين هم

عرب جهابذة من غير تفضيل

كما ألقيت بين يدها قصيدة أخرى جاء فيها:

يا بنت مصر أزلت الهم عن كبدى

وأسمعيني أُناشيد بترتيل

يارية الفن عودي كلما سمحت

لك الظروف بارية الفن تلا في كل تهليل

أهلا وسهلا بكم يا قوم زغلول (سعد زغلول)

بنت وادي النيل غني

حان وقت المطربينا

بنت وادي النيل أهلا

يا جلال النابغينا

وكانت فاطمة رشدي قد مثلت روايات: العباسة، ومصرع كليوباتره، ومجنون ليلى. والطريف أن فاطمة رشدي لم تمثل دور ليلى، وإنما مثلت دور قيس! في حين قامت الممثلة زينب صدقي بدور ليلى! وكان قيام الممثلات بأدوار الممثلين مألوفاً في ذلك الحين. على أنه عندما مثلت فاطمة رشدي رواية ليلة من ألف ليلة، باللغة الدارجة المصرية، لم يفهمهما المغاربة. وقالت جريدة «السعادة» في عدد ١٩ يونية ١٩٣٢، عن اللغة الدارجة إنها «لغة محلية لا يمكنها الشمول، ولا تتجاوز عتبة جهة محلية ما، أما لغة العرب الفصيحة فهي المشرب الوحيد، والوِرد لجميع أبناء الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، يتفهمها الجميع، ويتذوقها وتستولي على العقول والمهج. وتسكر الجماهير بخمرتها العتيقة وحليتها وحلاوتها.

وقد نشرت مجلة «أبو رقراق» القصة السالفة تحت عنوان: «التشخيص الروائي، سلا والرباط تكرمان الأدب والفن، جوق

التمثيل العربى برئاسة الفنانة فاطمة رشدى فى زيارة للمغرب سنة ١٩٣٢»، ونشرت صورة تاريخية لفاطمة رشدى بين المغاربة المرحبين فى سلا.

على كل حال إذا كان الفن المصرى هو أكبر سفير لمصر فى المغرب خاصة، والبلاد العربية عامة، فإن المثقفين العرب الذين تعلموا فى مصر، ورضعوا من ثقافتها، وعاشوا جانباً من حياتهم فيها، هم أكبر رصيد لمصر فى البلاد العربية. وهؤلاء يراهم زائر هذه البلاد أكثر الناس حماسة لمصر وحبا لشعبها وتعاطفاً معها. وقد وجدت منهم فى المغرب كثيرين يحملون لمصر أعز الذكريات.

ومن سوء حظ مصر أنها لا تستثمر هذا الرصيد، ولا تحاول مد الجسور بينها وبينهم، ولا نجد من سفرائنا فى البلاد العربية من يهتم بإقامة جمعيات صداقة بين أبناء هذه البلاد ومصر، تكون قناة تصل منها الأخبار المصرية وأحدث الكتب الفكرية والعلمية والسياسية، كما تصل جميع الصحف والمجلات المصرية، وتعد لرحلات مخفضة إلى مصر، لتجدد الذكريات وزيارة الأصدقاء وتوثيق عرى الروابط*.

وفى يوم من الأيام كانت المخابرات المصرية لا تفرق بين الرصيد والعميل، فتتوهم فى كل رصيد عميلاً، وكان سبب هذه النظرة الحمقاء ثورة يوليو، التى تسببت بقصر نظرها فى انفصال السودان عن مصر عندما كان عليه أن يحدد مصيره سواء

---

* تكونت بعد ذلك «جمعية الصداقة المصرية المغربية»، وجمعيات صداقة أخرى على امتداد معظم العالم العربى.

بالانفصال أو بالاتحاد. فلقد كان لمصر فى السودان رصيد كبير يقوده ضميره الوطنى والقومى إلى طلب الاتحاد مع مصر، ولكن عضو مجلس قيادة الثورة المنوط به شد السودانيين إلى الوحدة مع مصر، وهو صلاح سالم، اعتبر كل رصيد عميلاً، وأخذ فى توزيع الرشاوى على الجميع على النحو الذى أساء إلى صورة هؤلاء فى عين مواطنيهم!

وقد تناول عبد اللطيف البغدادى هذه القصة فى مذكراته، فكتب يروى كيف استدعى مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٥ كلاً من اللواء صالح حرب والأستاذ خليل إبراهيم لإعطائه صورة عن الموقف فى السودان. «فقاما بشرح الموقف موضحين أن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين السودانيين والمشتغلين هناك، كان له أثر سيء على أغلبية أفراد الشعب السودانى. حتى أصبح الشك يتناول كل شخص يتعاون مع مصر، لاعتقادهم أن وراء هذا التعاون رشوة حصل عليها من مصر. وهذه الصورة السيئة جعلت الكثيرين ممن يؤمنون بالاتحاد مع مصر، يبتعدون عن التعاون معها درءاً لهذا الشك». إلى آخره.

ويبدو أن النهاية المفجعة لتلك السياسة قد أقنعت السياسة المصرية بعدم الاعتماد على رصيد مصر فى البلاد العربية، لأنها لم تصدق وجود رصيد، وإنما الصورة المرسومة فى ذهنها للمتعاونين هى صورة العملاء، مما ترتب عليه فقدها لتلك الثروة البشرية الثمينة التى تؤمن بدور مصر القيادى فى المنطقة، وترى فيه عاملاً أساسياً فى استمرار المنطقة وتغلبها على الأخطار التى تواجهها.

ومن هنا فلعل الوقت قد حان لكى تبحث مصر عن مؤيديها فى البلاد العربية، فهم يمثلون خير العناصر المثقفة وأشرفها وأكثرها وطنية ووعياً بالعروبة والقومية العربية البعيدة عن مزايدات المتصابين من الحكام الذين يرفعون شعار العروبة فى حين هم يطعنونها بسياستهم الانتهازية طعنة نجلاء.

وحين كنت فى المغرب شاهدت هؤلاء المتحمسين لمصر فى المثقف العادى وفى رجل السياسة الذى يتربع على كرسى الحكم. ومنهم وزير الثقافة المغربى السيد محمد بن عيسى، والدكتور محمد الكتانى، عميد كلية الآداب فى تطوان، والدكتور عثمان بنانى، أستاذ التاريخ بكلية آداب الرباط، والدكتور محمد بن شريفة، محافظ الخزانة العامة بالرباط.

بل لعل السيد محمد بن سودة، مستشار الملك الحسن الثانى، كان أكثر تحمساً لمصر من الجميع، حين آثر فى حفلة افتتاح ندوة العلاقات المصرية المغربية، أن يلقى محاضرة علمية وسياسية مهمة أفاض فيها فى ذكر أفضال مصر على المغرب، منذ أن كان يناضل من أجل حريته واستقلاله، وضمنها ذكرياته الشخصية، فذكر أنه عندما تطور كفاح المغرب السياسى ضد الفرنسيين «كانت مصر حاضرة معنا بالدعم والتأييد والمناصرة والمثابرة، وفتحت صدرها للمجاهدين والمكافحين المغاربة. وعندما اشتدت الأزمة بين المارشال جوان المقيم العام الفرنسى ضد الملك محمد الخامس، أرسلت الجامعة العربية، التى كانت تحركها مصر، وفداً برياسة صالح أبو رقيق إلى المغرب، ومعه وفد من كبار الصحفيين

المصريين، كان من بينهم محمود أبو الفتح، وحبيب جاماتي، وعبد الناصر حمزة، وعمر جمعة. وحل الوفد طنجة ـ التي كانت أنذاك منطقة دولية ـ واجتمع بالزعماء الوطنيين، وكنت حاضرا أمثل حزب الشورى والاستقلال. وقال لنا الإخوة المصريون: إن هذه المعركة تقتضي أن نخوضها كجبهة موحدة.

«وتنفيذاً لهذه النصيحة ـ كما يقول محمد بن سودة ـ انعقد بفندق العنبرة بطنجة لقاء تاريخي لقيادات الأحزاب الوطنية الأربعة آنذاك: حزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب الإصلاح، وحزب الوحدة. وتم في ذلك الاجتماع التوقيع على الميثاق الوطني الذي وحد بين الأحزاب في جبهة واحدة. والتزمنا أن نخوض المعركة السياسية في الخارج تحت اسم تلك الجبهة».

وكان من أطرف الذكريات التي اكتنزها محمد بن سودة في ذاكرته، مارواه عن مساندة مصطفى النحاس وحكومة الوفد الأخيرة لقضية المغرب في الأمم المتحدة، على حساب القضية المصرية ذاتها!

فقد ذكر أنه في القاهرة تقرر رفع القضية المغربية إلى الأمم المتحدة، وكنت ضمن الوفد المغربي الذي مثل المغرب لأول مرة في دورة الجامعة العربية المنعقدة في سنة ١٩٥١، وأذكر أنني ذهبت مع الوفد المغربي لزيارة عبد الرحمن عزام* في منزله الصيفي بأبي قير في الإسكندرية، وحينما جلسنا إليه قام المرحوم السيد محمد بن الحسن الوزاني، رئيس الوفد وألبسه جلابة وسلهاما مغربيين، وقال

★ عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية في ذلك الحين.

له: إننا نضع عارنا عليك! وقد شرحنا لعزام ما معنى ذلك فى العادات المغربية، وقلنا له: إن العار معناه أن القضية أصبحت قضيتك. فقال لنا عبد الرحمن عزام بلهجة ملؤها التأثر والحماسة: إننى معكم، ولكن الطريقة التى عليكم أن تسلكوها لرفع قضيتكم إلى الأمم المتحدة، هى أن تتبنى الحكومة المصرية دعوتكم ورغبتكم. وكانت الحكومة المصرية آنذاك يرأسها مصطفى النحاس، وكان وزير الخارجية هو صلاح الدين، ووزير الداخلية والمالية هو فؤاد سراج الدين.

«وقد حلل عزام الموقف أمامنا قائلا: إن مصر ألغت معاهدة ١٩٣٦، وفتحت المعركة السياسية والدبلوماسية مع بريطانيا فى الأمم المتحدة. وقد ترى الحكومة المصرية ـ فى ظل هذا الوضع ـ ألا تتقدم أمام الأمم المتحدة بقضيتين: واحدة ضد بريطانيا، وأخرى ضد فرنسا. فإن ذلك قد يعبئ قوى الشر عليها».

ويستطرد السيد محمد بن سودة. مستشار الملك الحسن الثانى، قائلا: «وبعد ذلك ذهبا لزيارة النحاس فى مقره الصيفى، واستقبلنا بحفاوة، وكلفنى زملائى بأن أتولى تقديم مطلبنا أمامه. وكان هذا الاختيار مقصودا، فأنا أصغر أعضاء الوفد سنا، وأكثرهم حماسة فى الخطاب والخطابة، فإن اقتنع النحاس بوجهة نظرنا فذاك، وأن اعترض أو عارض وفشلت المحادثات، تدارك أعضاء الوفد الأكبر سنا الموقف بالقول بأن بن سودة شاب متحمس لم يحالفه الحظ فى بسط القضية بالطريقة الملائمة!

ولكن النحاس ـ كما يقول بن سودة ـ «أنصت لعرضى، ولاحظت اهتمامه، ففجر المزيد من حماستى، وعندما انتهيت أمسك

النحاس بسماعة التليفون مخاطبا عبد الرحمن باشا، قائلا له باللهجة المصرية المحببة: مافيش فى القنافيد قنفد أملس، بريطانيا وفرنسا زى بعض، وإخواننا المراكشيون لهم حق علينا،!.

هذا الحرص من جانب محمد بن سودة مستشار الملك الحسن الثانى، على رواية مثل تلك الذكريات عن مساندة مصر لقضية المغرب على طول مراحل القضية المغربية، يوضح مركز مصر فى قلوب المغاربة، ويحدد رصيد مصر من المتحمسين لها، الحريصين على توثيق علاقات بلادهم مع مصر، مما يجب على السياسة المصرية أن تمد جسورها معهم على أساس الشرف والعروبة والنضال المشترك والتواصل الحضارى.

على أن هذه الذكريات ـ مع ذلك ـ توضح كيف تهمل السياسة المصرية استثمار تاريخنا بسبب أغراض حزبية صغيرة، بدلا من أن تضع الأهداف والمصلحة القومية العليا نصب أعينها!

فلقد كان من المخجل لى ـ كمصرى ـ أن أسمع اسم مصطفى النحاس يتردد فى المغرب على لسان كبار الساسة المغاربة، مثل السيد محمد بن سودة مستشار الملك الحسن الثانى، وغيره من الساسة المغاربة، ولاأسمعه من كبار الساسة المصريين الذين حرّموه على ألسنتهم لأسباب تتصل بثورة يوليو، رغم بعدهم بعد السماء عن الأرض عن هذه الثورة، ورغم انتهاء الصراع بين الوفد القديم والثورة وتحوله إلى تاريخ ـ تاريخ المصريين كلهم، وليس تاريخ ثورة يوليو وحدها!.

آن الأوان ليعرف المسئولون أن هذا الموقف لا يسيء إلى مصطفى النحاس! فلئن جحدوا فضله، فلن يجحده العرب الذين ساند مصطفى النحاس قضاياهم.*

---

* كان بعد ذلك أن اعترف الرئيس محمد حسني مبارك بمصطفى النحاس في خطبة، وانتهى الحظر على اسم مصطفى النحاس في التليفزيون المصري ووسائل الإعلام المصرية والتمثيليات والمسرحيات.

الكشافات

١ـ كشاف الأعلام
٢ـ كشاف الهيئات
٣ـ كشاف البلاد والأماكن
٤ـ كشاف الحوادث
٥ـ كشاف الدوريات

★ قام بإعداد هذه الكشافات:

الأستاذ / سامى عزيز فرج

الأستاذة / استيرة غالى



أولاً: كشاف الأعلام



ثانياً: كشاف الهيئات

- ح -

- ن -

ثالثاً: كشاف البلاد والأماكن

- ت -

- و -

- ى -

رابعاً: كشاف الحوادث

خامساً: كشاف الدوريات

أولاً : الجرائد

ثانيا : المجلات

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات . (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف

يناير ١٩٨٣) .
١١ - الصـراع بين العـرب وأوروبا ، من ظهـور الاسـلام إلى انتـهـاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
١٢ - حـرب أكتـوبر فـى مـحكمـة التـاريخ . (القـاهرة : مكتبـة مـدبولى ١٩٨٤).
١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء فـى مصـر . (القـاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
١٤ - تحطيم الآلـهة ، حـرب يونيـو ١٩٦٧ . (جزءان) (القـاهرة : مكتبـة مدبولى ١٩٨٤) .
١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .
١٦ - مصـر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
١٧ - مـذكـرات سـعد زغلول ، تحـقيق ، الجزء الأول (القـاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
١٨ - مصطفى كـامل فى مـحكمـة التـاريخ . (القـاهرة : الهيئـة المصرية العامة للكتاب) .
١٩ - أكذوبة الاستعمـار المصرى للسودان . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثـانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثـالث . (القاهـرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
٢٢ - مـصـر فى عـصـر السـادات ، الجـزء الثـانى . (القـاهرة : مكتبـة مدبولى ١٩٨٩) .
٢٣ - مذكرات سـعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء– ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعي والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ – الصراع الاجتماعي والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ – الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٦ – الصراع الاجتماعي والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ - جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ - مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ - أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ - هيكل والكهف الناصري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ - مصر في عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ - مصر في عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٥ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

مع آخرين :

١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

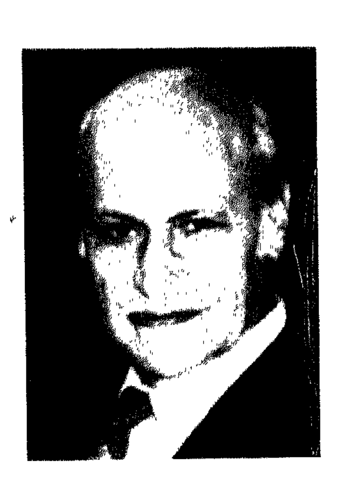
٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تاليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)


الفهرس





د . عبدالعظيم رمضان

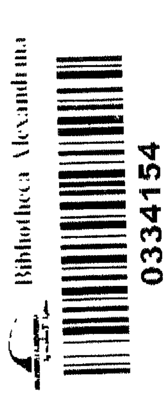
* عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية.
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية.
* كاتب سياسى بصحف «الأهرام» و«أكتوبر» و«الوفد» بالقاهرة.
* عضو مجلس الشورى المصرى.
* عضو المجلس الأعلى للثقافة.
* عضو المجلس الأعلى للصحافة.
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة.
* رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب.
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب.
* أعماله العلمية تتجاوز أربعين كتاباً فى تاريخ مصر والعرب وأوروبا.

هذا الكتاب

رؤية المؤرخ تختلف عن رؤية غيره، فالمؤرخ يحمل فى ضميره التاريخ، ويعرف أصول الأشياء، وتتمثل فى ذهنه الحضارات البشرية، وكل ذلك يغذى رؤيته بعمق تاريخى تتميز به عن رؤية غيره.

وهذا الكتاب يشتمل على خواطرى وانطباعاتى فى سبع رحلات فى الشرق والغرب، هى رحلتى إلى استانبول وأثينا، ورحلتى إلى تونس، ثم رحلتى إلى نيويورك، ورحلتى إلى نيودلهى فى الهند وكراتشى فى باكستان، ورحلتى إلى قبرص اليونانية والتركية، وكذلك رحلتى إلى لندن وواشنطن وبولتيمور وسان دييجو، وأخيراً رحلتى إلى المغرب.

وفيها تقييم لبعض مظاهر الحياة الاجتماعية فى تلك البلاد مع مقارنة بين تلك الظروف وظروف حياتنا الاجتماعية.



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصميم الغلاف احمد عبد الغفار